

حروب الجيل الرابع والأمن القومي

فهم التغيُّر في شكل الحرب

هشام الحلبي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

حروب الجيل الرابع والأمن القومي
فهم التغير في شكل الحرب

محتوى الكتاب لا يعبر بالضـرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2020

النسخــة العاديــة ISBN 978-9948-35-132-0
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-35-127-6

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

حروب الجيل الرابع والأمن القومي

فهم التغير في شكل الحرب

هشام الحلبي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 مارس 1994؛ بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات، من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع، وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات



مقدمة

من الأهمية بمكان دراسة ما تواجهه منطقة الشرق الأوسط من شكل جديد من أشكال الحروب؛ إذ يحاول العدو من خلاله استهدافها بصورة لم تشهدها من قبل؛ بهدف إسقاط الدولة من الداخل بدلاً من الحروب التقليدية، وسقوط أي دولة عربية يؤثر بشدة في الأمن القومي العربي، وفي استقرار المنطقة بأكملها؛ لذا فإن تناول هذا الموضوع بصورة علمية وأكاديمية يفيد في التغلُّب على هذا التهديد؛ فالفهم الصحيح لطبيعة العدائيات هو البداية الحقيقية للنصر.

وقد تزايد في الآونة الأخيرة، بشكل متنام، الاهتمام بحروب الجيل الرابع 4th Generation Warfare، التي اتخذت شكلاً جديداً، واستحدثت وسائل وأساليب جديدة؛ تزامناً مع التطور التكنولوجي المستمر، خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات. إن أهداف الهجوم في حروب الجيل الرابع ليست عسكرية فقط، ولكن تمتد إلى الجوانب المجتمعية، وتعتمد على استراتيجية الهدم من الداخل؛ وذلك باستهداف المجتمع المدني بكل مكوّناته، بدلاً من الدخول في مواجهة مسلحة ضد القوات المسلحة للدولة المستهدَفة.

وقد اعتمد الجيل الأول للحروب على تكتيكات ترتيب الجنود في أنساق تعتمد على الكثافة العددية لإنتاج أكبر قدر ممكن من النيران. أما بالنسبة إلى الجيل الثاني للحروب؛ فكانت التكتيكات تستند إلى النيران والحركة، حيث حلَّت القوة النيرانية الكثيفة، والارتكاز على الخطط العملياتية، محل القوة البشرية الكبيرة. أما الجيل الثالث؛ فيتمثل في الحرب الخاطفة التي تعتمد على المناورة بالنيران والقوات بدلاً من المواجهة والالتحام اللذين ينتج عنهما خسائر كبيرة.

وتعتمد الأجيال الثلاثة السابقة من الحروب على الاستخدام المباشر للقوة العسكرية لتحقيق أهداف الدولة المعتدية، بينما تعتمد حروب الجيل الرابع على استخدام القوة الذكية، وهي مزيج من القوة الصلبة والقوة الناعمة في استراتيجية واحدة فاعلة.

ويفرز استخدام القوة الذكية عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الحرب والسياسة، والعسكريين والمدنيين؛ وهذا ما يُفسر الغموض الشديد، وعلامات الاستفهام المحيّرة لهذا النوع من الحروب؛ الأمر الذي يستدعي ضرورة ظهور دراسات تحليلية لتفسير تأثير حروب الجيل الرابع (اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً) في قضايا الأمن القومي.

وتعتمد تكتيكات حروب الجيل الرابع على العمليات النفسية بشكل كبير - إذ يتم تنفيذها عبر أفراد وجماعات مدرّبين لإحداث قلاقل واضطرابات - والغزو الثقافي، ونشر الشائعات، وغير ذلك من أنشطة تقوم على تدمير الروح المعنوية للخصم، والتأثير نفسياً فيه؛ بالإضافة إلى العمليات الإرهابية والتفجيرات. وتهدف الحرب في هذا السياق إلى كسر إرادة الطرف الآخر، وتحطيم معنوياته، وإفشال مؤسسات الدولة، وإحداث قدر هائل من الفوضى والارتباك والذعر الداخلي؛ بحيث يسمح ذلك بتدخلات خارجية لتحقيق مخططات معينة وتنفيذها، أو استمرار هذه الفوضى الداخلية لشغل الدولة ودفعها إلى الانكفاء على الذات، والانشغال داخلياً في اتجاهات تخدم أهداف قوى إقليمية أو دولية ومصالحها.

وتنطوي حروب الجيل الرابع على متغيّر حيوي هو أن التهديد ينبع من الداخل؛ بحيث يتم تحديد عناصر وعوامل داخلية معينة لتوظيفها وتحريكها من أجل تحقيق أهداف هذه الحروب، ومن هنا تنبع أهمية تعميق قيم الولاء والانتماء إلى الوطن. وتبرز هنا أهمية الالتفاف والتوحُّد والالتحام حول القيادة الوطنية، كما تتضح كذلك خطورة التنظيمات والجماعات العابرة للحدود، التي تتجاوز الولاءات الوطنية، والانتماءات الجغرافية للأرض والسكان؛ إذ تصبح مثل هذه الجماعات أداة طيّعة يمكن توظيفها بسهولة في شن حروب ضد الأوطان من الداخل.

ويُعبّر مفهوم حروب الجيل الرابع عن صراع يتميز باللامركزية؛ من حيث تغيُّر أسس الحرب وعناصرها؛ ما يعني تجاوز المفهوم العسكري الضيق للحروب إلى مفهوم أوسع؛ فكل جيل من الحروب ظهر ليعالج سلبيات الجيل السابق. ويمثل الجيل الرابع من الحروب نوعية جديدة تختلف بصورة جذرية عن الأجيال السابقة للحروب، حيث كانت تُستخدم فيها الجيوش النظامية، التي تراجَع دورها نسبياً، وحلَّت مكانها قوى تستطيع إدارة الحرب عن بعد؛ مستخدمةً أدوات سياسية واقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى العسكرية والأمنية. وعلى رأس هذه الأدوات الإرهاب والتطرف؛ فالإرهاب تحرّكه فكرة قبل أن يكون فعلاً، والقوة العسكرية والتكنولوجيا وحدهما لا يمكنهما الانتصار في الحروب، بل هناك وسائل أخرى تُنَفَّذ لتحقيق الهدف النهائي للحرب؛ وهو فرض الإرادة على الدولة المستهدَفة.

وتنقسم أدوات حروب الجيل الرابع وأساليبها إلى داخلية وخارجية. وتعمل الأدوات الداخلية على زعزعة الاستقرار، وإنهاك قوى الدولة، وإسقاطها من الداخل، بينما تعمل الأدوات الخارجية على حرمان النظام الحاكم من الاستفادة من أي مساعدات خارجية إقليمية أو دولية؛ عن طريق تشويه صورة نظامها السياسي. وتستخدم الجماعات والتنظيمات والكيانات الإرهابية وسائل وتقنيات غير تقليدية؛ لإنهاك الدولة بشكل منهجي للوصول إلى الانهيار الاجتماعي الداخلي؛ حتى يتمكن الطرف المُخطِّط من تحقيق أهدافه، وتحطيم الخصم تماماً.

وتُعَدُّ الدول متعددة القوميات والمذاهب أكثر تعرُّضاً لحروب الجيل الرابع؛ إذ يتم استغلال هذا التباين القومي والمذهبي عن طريق حشده مادياً وإعلامياً وعسكرياً لبث الفرقة وتعميقها، وإضعاف مؤسسات الدولة، وإنهاك جيشها؛ ليسهل بعد ذلك السيطرة عليها بشكل غير مباشر. كما تعتمد حروب الجيل الرابع اعتماداً أساسياً على عوامل داخلية عدَّة، ومن أهمها انتشار الفساد، والركود الاقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية، وانخفاض مستويات التعليم، وتفشي الجهل، والتضييق السياسي، وسوء التعامل

الأمني، وعدم نزاهة الانتخابات؛ ما يسبّب احتقاناً داخل المجتمع يتم استغلاله بصورة كبيرة في حروب الجيل الرابع.

وليس لحروب الجيل الرابع ساحات قتال محدَّدة؛ ولكنها تنتشر في أرجاء الدولة المُستهدَفة، في وقت واحد، بما فيها المناطق السكانية، الحضرية منها والريفية، وتتجنَّب الدولة المُعتدية اكتشاف الدولة المستهدفة هذا الشكل من الحرب، وتعتمد على استهداف نقاط الضعف في مواطني الدولة المُستهدَفة، من جميع الأعمار في المجتمع، وكذلك نقاط الضعف في الأطر القانونية، ووسائل الإعلام، والمنظمات الدولية، والاتفاقيات، والأنشطة الاقتصادية، والسلطة السياسية، وفي الجوانب المعنوية أيضاً؛ عن طريق التأثير المعنوي السلبي في الخصم؛ لإقناع الدولة المُستهدَفة باستحالة تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وأن هذه الأهداف غير قابلة للتنفيذ، أو أن تنفيذها مكلّف للغاية مقارنةً بالعائد المرجوّ منها.[1]

ولقد جعلت حروب الجيل الرابع الصراعات الراهنة، التي تشهدها بعض دول المنطقة، أكثر تعقيداً من ذي قبل؛ لأن المنفّذين لهذه الحروب في معظم الأحيان هم أطراف غير منظورة؛ ولهذا كان من الضروري دراسة هذه الحروب وأدواتها المختلفة، واستشراف آفاقها المستقبلية؛ من أجل وضع استراتيجية لمواجهتها، ويراعى عند إعداد استراتيجية مواجهة حروب الجيل الرابع أن تكون أدواتها موجودة بالفعل، وجزء كبير منها يمكن تنفيذه، وإلّا فستكون مجرد نظريات.

وتنبع أهمية تناول هذا الموضوع، في الوقت الراهن، من اعتبارات عدَّة؛ لعل أهمها أن دول منطقتنا العربية واجهت تهديدات وتحديات مختلفة على مرّ العصور، واختلفت هذه التهديدات والتحديات من حيث الشدة والفترة الزمنية التي استغرقتها خلال تاريخنا الطويل. وكان العامل الرئيسي للتغلُّب على هذه التهديدات والتحديات هو وعي الشعب، الذي شكل قوة بشرية صلبة واجهت تلك المحن بعزم وإصرار. ومن الأمور التي تثير التعجُّب أن العوامل التي تساعد على النمو السريع للوعي، من إعلام على اختلاف أنواعه، وكذا وسائل وأدوات التواصل المختلفة، لم تكن متوافرة بدرجة كبيرة في

ذلك الوقت من التاريخ، ولم يكن مستواها التقني عالياً، مقارنةً بوقتنا هذا؛ ولكن لم يكن ذلك عقبة أمام نمو الوعي، الذي كان أساساً لتشكيل القوة البشرية الصلبة التي كانت سلاحاً تغلَّب على إمبراطوريات ودول عظمى طردَها أجدادنا، وحافظوا على وحدة الأرض والشعب.

وفي أغلب التهديدات التي واجهتنا كان العدو واضحاً، وكان يهدف إلى احتلال الأرض ونهب الثروات، وبرغم أن التهديد كان قاسياً؛ فإنه كان واضح المعالم. وكانت القوات المسلحة هي المسؤول الأول عن التصدي له، يساندها الشعب، ويقدم إليها الدعمَين المادي والمعنوي، وكان الجيش والشعب نسيجاً متماسكاً، ووجهين لعملة ذهبية واحدة حققت النصر.

وقد تغيَّر شكل الحرب في هذا العصر ليتخذ نمطاً جديداً يعتمد على استراتيجية هدم الدولة من الداخل؛ مستهدِفاً ومستخدِماً كل مكونات القطاعات المدنية بصفتها هدفاً رئيسياً؛ بدلاً من استهداف القوات المسلحة. وتناولت بعض الكتابات هذا الموضوع، إلا أن بعض علامات الاستفهام لا تزال قائمة، وتشكِّل خطراً كبيراً على الوعي، ووصوله إلى الدرجة التي قد تؤثر في التماسك، أو على الأقل التأثير في القدرة على تخطّي المحن والصعوبات والشدائد. وكان ذلك دافعاً إلى تناول الموضوع بأسلوب علمي أكاديمي؛ ليكون قدر الاستطاعة إضافةً قد تفيد في تنمية الوعي بصورة صحيحة؛ خاصة أن الفهم الصحيح لطبيعة التهديدات والتحديات هو الأساس السليم والقوي لمواجهتها والتغلب عليها، وأن التأخر في المواجهة العلمية الرصينة يُصعِّب من المواجهة بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى أثره السلبي الكبير في الأمن القومي العربي.

ورأيتُ أنه من الأنسب أن أبدأ بتناول السياق التاريخي، وتتبُّع مسار أجيال الحروب؛ وصولاً إلى حروب الجيل الرابع في الفصل الأول؛ لكي يتم التعرف إلى تطور الحروب على مرّ الزمن، وكيف أنها لا تتخذ شكلاً ثابتاً أبداً. ثم تطرَّقت بعد ذلك في الفصل الثاني إلى محاولة توضيح حروب الجيل الرابع من خلال تعريفات متعدّدة لعدد

من الأكاديميات وبيوت الخبرة في العالم، واستراتيجية تنفيذها. وللأمانة الأكاديمية؛ فقد تناولت الانتقادات التي لا تعترف بوجود هذا الشكل من الحروب أيضاً، والرأي العلمي فيها. وتناولت في الفصل الثالث تعريفات الأمن القومي، ومفاهيمه، وتأثير هذا الشكل من الحروب في كل مجالات الأمن القومي؛ وبالتالي في كيان الدولة المستهدَفة. وذكرت في الفصل الرابع والأخير تعريفات استراتيجية المواجهة، ومفاهيمها، وكيفية بنائها، وكذا أسلوب التحليل الاستراتيجي للوقوف على محدّدات الاستراتيجية وركائزها؛ لكي يتم بناؤها بصورة واقعية، ثم كيفية تقييم تحديات هذا الشكل من الحروب وتهديداته ومخاطره على الدولة المستهدفة؛ لتكون هذه العناصر مجتمعةً أساساً علمياً وعملياً للاستراتيجية المقترَحة لمواجهة حروب الجيل الرابع؛ والتي جاءت ختاماً لهذا الفصل.

وعند التعرُّض لمفهوم معين كنت حريصاً على أن أتناول عدداً من التعريفات والآراء التي توضحه؛ حتى لا أفرض اتجاهاً واحداً على القارئ، وأترك له مساحة كبيرة لتكوين رأيه وقناعاته.

وأدعو الله تعالى أن يتقبل مني هذا العمل؛ فحسبي أنني حاولت واجتهدت؛ فالكمال لله وحده، وعليه قصد السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

السياق التاريخي وتتبُّع مسار أجيال الحروب وصولاً إلى حروب الجيل الرابع

تمهيد

على الرغم من أن الإنسان يكره الحرب؛ فإن الطبيعة البشرية، والتفاعلات المختلفة بين الدول والثقافات والحضارات، تفرز الكثير من تضارب المصالح الذي قد يؤدي بدوره إلى الحرب، وليس هناك أبلغ ممَّا ذكره الله تعالى في كتابه الكريم فقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ، وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شيئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، وَعَسى أَنْ تُحِبُّوا شيئًا وَهُوَ شر لَكُمْ، وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية: 216).[1]

وقد عرَّف الحرب القائد والمفكر العسكري الألماني كارل كلاوزويتز Carl Clausewitz[2] في كتابه الشهير "**عن الحرب**" بأنها "استمرار للسياسة بوسائل أخرى".[3] والحرب ليست في النهاية سوى مبارزة على نطاق واسع، وهي عمل من أعمال القوة يسعى كل طرف فيها إلى إجبار خصمه على الخضوع لإرادته.[4]

وتُعد الحرب من الظواهر المعقَّدة التي تحتاج إلى عمق كبير في الدراسة والتحليل؛ وذلك لأنها تتعلق بالتفاعلات بين البشر، أفراداً وجماعاتٍ ودولاً، وتتأثر أدواتها ووسائلها وتتبدَّل تَبعاً لمتغيرات كثيرة عبر التاريخ؛ ولتوضيح ذلك سيتم تناول هذا الفصل من خلال العناصر الرئيسية الآتية:

1. مفهوم الحرب.

2. المفاهيم المرتبطة بالحرب (النزاع، والصراع، والتوتر، والأزمة).

3. تطور الحروب عبر التاريخ.

4. أنواع الحروب وصولاً إلى حروب الجيل الرابع.

أولاً: مفهوم الحرب

1. تعريفات الحرب

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف؛ ولهذا جاءت في أغلب التعريفات على أنها عنف منظَّم باستعمال القوات المسلحة، وأنها "عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا... إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي، إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسوِّيه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى".[5] ويرى جاستون بوتول Gaston Bouthoul أن "الحرب صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة." ويشير إلى أن "الحرب هي صورة من صور العنف؛ وتتميز بكونها دامية؛ إذ إنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيوات بشرية لا تعدو أن تكون صراعاً، أو تبادل تهديدات".[6] ويرى ريمون أرون Raymond Aron أن "الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية".[7] ويعرفها كوينسي رايت Quincy Wright بأنها "اتصال عنيف بين وحدات متميزة، ولكن متشابهة".[8] ويرى هيدلي بول Hedley Bull أن "الحرب هي عنف منظَّم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها بعضاً". كما يرى بول أن العنف ليس هو الحرب ما لم يُنفَّذ باسم وحدة سياسية؛ لأن أهم ما يميز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي. ويضيف أن العنف المنفَّذ باسم وحدة سياسية ليس حرباً ما لم يكن موجهاً ضد وحدة سياسية أخرى؛ فالعنف الذي تلجأ إليه الدولة كإعدام المجرمين؛ أو قمع القراصنة ليس حرباً؛ لأنه مُوجَّه ضد الأفراد".[9] ولقد ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك؛ فحدَّدوا العنف في الحرب تحديداً كمياً؛ فقد اعتبر ديفيد سنجر David Singer أنه من بين شروط الحرب وجود 1000 قتيل كحدّ أدنى نتيجة للنزاع المسلح.[10] وفي دراسة له بعنوان "مشروع

الحرب" رأى أن الحروب بين الدول هي صراعات مسلحة تضم على الأقل أحد أعضاء النظام الدولي في طرفي النزاع، وتخلّف من لا يقلون عن 1000 قتيل في العام.[11]

وترى بعض الآراء أن الحرب تكون في صورة واحدة، وبأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتحاربة.[12] وهناك من يرى أن الحرب تغيَّر مفهومها؛ حيث أصبحت تُعرَف بالحروب الجديدة، فمن هذا المنظور لم تعد مجرد مواجهة عسكرية بين بلدين مناوئين (الشكل التقليدي للحرب)، ولا هي صراع بين معسكرين، وهو النمط السائد في الحرب الباردة، وإنما هي مواجهة متعددة السمات والأبعاد يتغير مسرحها بحسب الوضعيات والساحات؛ فتكون تارةً فتنةً قوميةً بين الأمم، وتارةً أخرى نزاعاً شاملاً ضد قوى عابرة للقارات والدول كالإرهاب، والمخدرات، أو صراعاً رخواً غير مسلَّح مداره المؤتمرات الدولية والتكتلات الإقليمية.[13]

وتُعَدُّ الحرب والدبلوماسية وجهين لعملة واحدة؛ فقد ذكر القائد والمفكر العسكري أنطوان جوميني Antoine Jomini[14] أن فن الحرب يتكون من خمسة فروع عسكرية بحتة هي:[15]

أ. الاستراتيجية، أو فن استخدام الإمكانيات في مسرح الحرب.

ب. التكتيكات الكبرى.

ج. الفن التعبوي (استخدام الجيوش في ميدان المعركة).

د. الهجوم والدفاع عن التحصينات.

هـ. التكتيكات الصغرى.

ويعتقد جوميني أن الفرع السادس والأساسي هو الدبلوماسية وعلاقتها بالحرب.

وذكر كارل كلاوزويتز Carl Clausewitz المُنظِّر العسكري الألماني، في كتابه "عن الحرب"، أنها ترجمة للسلوك العدواني الشخصي تحت غطاء ثقافي، وتتمثل في أربع

حالات هي: العدوان نتيجة تطور الغريزة القتالية الفردية إلى سمة جماعية، والعدوان ظاهرة نفسية طبيعية كبتها المجتمع؛ فتحولت إلى ظاهرة نفسية جماعية تشجع اللجوء إلى الحرب، والعدوان نتاج خيبة أمل حين يعجز الإنسان عن تحقيق آماله أو أهدافه؛ فإذا تجاوزت خيبته حدود الضوابط الأخرى؛ فإنه يتصرف بعدوانية، وخاصة إذا لم تكن ثمَّة عقوبة رادعة، وحدثت تراكمات اجتماعية لخيبات الأمل التي يعانيها أفراد المجتمع من سلوك قوى خارجية، أو من الخصائص البنيوية للمجتمع، كالشعور بعدم المساواة وانتفاء العدالة، والتدهور الاقتصادي. وأخيراً العدوان سلوك مكتسَب في الجماعة، وليس فطرياً؛ فالإنسان ليس عدوانياً بالفطرة، وليس مسالماً، بل هو قادر على تطوير سلوكه في الاتجاهين وفق علاقته المتبادلة مع بيئته وثقافته.[16]

والحرب كمصطلح دولي هي "صراع مسلح بين دولتين أو فريقين من الدول ينشب لتحقيق مصالح وطنية، وهي حالة قانونية معترَف بإمكانية قيامها"، وكذلك الحرب بمفهومها البسيط "هي استخدام للقوة والعنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية".[17]

وقد أعطت المتغيرات العالمية - التي كان أبرزها العولمة، وسقوط الاتحاد السوفييتي، وأحداث 11 سبتمبر، وما تلاها من حروب في أفغانستان والعراق، وتلتها صراعات داخلية وخارجية طال أمدها، وقد خلَّفت خسائر بشرية كبيرة؛ لاتسامها بالعنف المنظَّم - زخماً جديداً لعلم الاجتماع؛ لمحاولة الفهم الاجتماعي للتطورات الجديدة لأشكال الحروب والصراعات؛ فما زالت الحرب واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية التي شكلت تاريخ العالم، وخاصة العالم الحديث.[18]

وفي ضوء ما سبق؛ فإن الحرب هي صراع مسلح عنيف مفتوح ومعلَن بين وحدتين سياسيتين ممثلتين في دولتين، أو أحلاف تضم دولاً، أو بين عصبتين في الدولة أو الأمة الواحدة، ولكل طرف منهما مصالح متعارضة مع مصالح الطرف الآخر، وكانت الحروب في أكثر الأحيان سبيلاً لنشوء دول وإمبراطوريات جديدة، أو سبباً في سقوطها وتفكُّكها.

2. أخلاقيات الحرب

كانت الحرب طوال التاريخ مصدراً للأسئلة الأخلاقية؛ فعلى الرغم من أن العديد من الدول القديمة، وبعض الدول الحديثة، قد نظرت إلى الحرب بصفتها عملاً نبيلاً، على امتداد التاريخ، فإن المخاوف بشأن أخلاقيات الحرب ازدادت تدريجياً، وينظر بعضهم إلى الحرب بصفتها أمراً غير مرغوب فيه، ومشكلةً أخلاقيةً. وفي الوقت نفسه، فإن بعض وجهات النظر عن الحرب ترى أن التحضير والاستعداد والرغبة في الدخول في الحرب ضرورية للدفاع عن الأوطان؛ ومن ثمَّ فهي حربٌ عادلة. ويعتقد دعاة السلام أن الحرب بطبيعتها غير أخلاقية، وأنه لا ينبغي أبداً الدخول في الحرب.

ولم تكن وجهة النظر السلبية للحرب على نطاق واسع كما هي اليوم؛ فكان يُنظَر إلى الحرب على أنها النشاط الإنساني الأعلى؛ حيث الشجاعة والشرف والقدرة. وينظر بعض الفلاسفة، مثل فريدريش نيتشه Friedrich Nietzsche،[19] إلى الحرب على أنها فرصة للإنسان الأعلى لعرض البطولة والشرف والفضائل الأخرى. ومؤيد آخر للحرب هو جورج هيجل Georg Hegel[20] يحبّذ الحرب بصفتها جزءاً من العملية اللازمة للكشف عن التاريخ، والسماح للمجتمع بالتقدم. ويقول الكاتب توماس مان Thomas Mann:[21] "أليس السلام عنصراً من عناصر الفساد، والحرب هي التطهير والتحرير والأمل الكبير؟". وتبنت المجتمعات هذا الموقف من إسبرطة وروما في العالم القديم، وحتى الدول الفاشية في الثلاثينيات من القرن الماضي.

3. الأساس القانوني لمشروعية الحرب

ينظّم القانون الدولي العام العلاقات بين الدول كافة، وتُنشئ قواعد القانون الدولي حقوقاً للدول، وتفرض عليها التزامات؛ فالحرب عمل يتبعه تغيُّر في العلاقات الدولية، من تفاهم وسلام إلى نزاع وصراع، وقد مرت نظرة المجتمع الدولي إلى الحرب بتطورات عديدة تبعاً للتطورات التي يشهدها المجتمع الدولي، بعدما فشلت عصبة الأمم، وما تبعها من اتفاقات ومواثيق، في وضع إجراءات فعَّالة ضد الحرب، أو على الأقل الحرب

العدوانية؛ ويعود ذلك إلى أن أحكام هذه الاتفاقيات والمواثيق تحتاج إلى القوة والجزاء للتنفيذ، ومن دونها لا يكون للنص القانوني أي قيمة عملية.[22]

وقد سعت الأمم المتحدة إلى تلافي هذا النقص بقدر ما سمحت به الظروف في ميثاقها؛ إذ حرَّم الميثاق على الدول الأعضاء استخدام القوة، أو التهديد بها، ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأي دولة، وعلى أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة، ويَعُدُّ ميثاق الأمم المتحدة الحرب أمراً استثنائياً يتم اللجوء إليه عند الضرورة، ويكون هذا الأمر الاستثنائي في حالتين:[23]

- **الحالة الأولى هي حروب للدفاع**

تنشب عندما تتعرَّض إحدى الأمم لهجوم من جانب المعتدي، ويُعَدُّ مشروعاً للأمة مع حلفائها الدفاع عن نفسها ضد المعتدي؛ وذلك طبقاً للمادة (51) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يُضعف، أو يُنقص، الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة؛ وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي. والتدابير التي يتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلَّغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ، في أي وقت، ما يرى ضرورةً لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي، أو إعادته إلى نصابه".[24]

- **الحالة الثانية هي الحروب التي يقرُّها مجلس الأمن الدولي**

لقد ألزم ميثاق الأمم المتحدة الدول الأعضاء بالعمل الجماعي من أجل ضمان احترام التزاماتها الناتجة عن الميثاق؛ ولاسيما ضمان سلامة أراضي كل دولة واستقلالها السياسي. وقد نصَّت المادة (2) الفقرة (4) على أن "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً، في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".[25]

كما تضمَّن الميثاق وضع قوات مسلحة تحت تصرف مجلس الأمن لاستخدامها في المحافظة على السلم والأمن الدوليَّين. ونصت المادة (43) في فقرتها الأولى على أن "يتعهَّد جميع أعضاء الأمم المتحدة؛ في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين، بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن، بناءً على طلبه، وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ الأمن والسلم الدولي"؛ وكذلك يتم تشكيل لجنة أركان حرب لمساعدة مجلس الأمن في كل ما يختص بالوسائل العسكرية التي يحتاج إليها المجلس لحفظ الأمن والسلم الدوليَّين. وتُعَدُّ هذه السلطات التي خولها ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن وللدول للدفاع عن نفسها هي الأساس القانوني لمشروعية الحرب في إطار القانون الدولي العام.[26]

4. إنهاء الحرب

تعتمد الظروف السياسية والاقتصادية في عملية السلام التي تلي الحرب على الحقائق على الأرض؛ فعندما يتوافق الخصوم على أن الصراع قد وصل إلى طريق مسدود، وأن عليهم وقف الأعمال العدائية لتجنُّب المزيد من الخسائر، وأنهم قد يقررون استعادة الحدود الإقليمية لما قبل الحرب، أو إعادة رسم الحدود على خط المراقبة العسكرية، أو من خلال التفاوض يقررون الحفاظ على أو تبادل الأراضي المحتلة؛ فإن المفاوضات بين الأطراف في نهاية الحرب غالباً ما تؤدي إلى وجود معاهدة، مثل معاهدة فرساي عام 1919، التي أنهت الحرب العالمية الأولى.

وهناك طرف من الأطراف المتحاربة، وهو الذي يستسلم أو ينسحب، قد يكون له القليل من القدرة التفاوضية، مع فرض تسوية الجانب المنتصر، أو إملاء شروطه على أي معاهدة، وثمَّة نتيجة مشتركة هي أن الأراضي التي غزاها تبقى تحت سيطرة السلطة العسكرية الأقوى. ويُعَدُّ الاستسلام غير المشروط في مواجهة القوة العسكرية الساحقة للمجتمع محاولةً لمنع مزيد من الضرر؛ فعلى سبيل المثال استسلمت الإمبراطورية اليابانية استسلاماً غير مشروط لقوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية بعد إلقاء القنبلتين الذريَّتين على هيروشيما وناجازاكي، الذي سبق القصف الاستراتيجي الهائل لليابان.

وتنتهي بعض الحروب عندما يتم تحقيق الهدف العسكري للجانب المنتصر؛ ولاسيما في الحالات التي لا تكون فيها هياكل الدولة موجودة، أو أنها انهارت قبل انتصار الفاتح. أما في حالة الاستسلام الكامل؛ فإن الأراضي المسلوبة توضع تحت السيطرة الدائمة للجانب المنتصر، وفي حالات أخرى تقرر الدول المعتدية إنهاء العمليات العسكرية لتفادي الخسائر المستمرة، ووقف الأعمال العدائية من دون تحقيق الهدف الأصلي، مثلما حدث في الحرب العراقية - الإيرانية.

وقد تستمر بعض الأعمال العدائية، مثل التمرد أو الحرب الأهلية، فترات طويلة من الزمن؛ وذلك مع استمرار مستوى منخفض من النشاط العسكري. ويتوقف القتال، في بعض الحالات، من دون مفاوضات أو معاهدات رسمية، وبعد التوقف عن المطالب السياسية للجماعات المحاربة قد يتم التوافق على تسوية سياسية بعد التفاوض عليها.

ثانياً: المفاهيم المرتبطة بالحرب (النزاع والصراع والتوتر والأزمة)

تكون الدولة أكثر تعرُّضاً لحروب الجيل الرابع في حالة وجود نزاعات أو صراعات أو توترات أو أزمات، داخلية أو خارجية؛ وقد تكون حالية، أو لها جذور تاريخية. ويُستغل ذلك ضد الدولة المستهدفة لاستنزافها؛ وفرض إرادةٍ ما عليها في هذا الشكل من الحروب. وتتداخل أحياناً بعض المفاهيم والتعريفات الخاصة بهذه المصطلحات مع مفاهيم وتعريفات الحرب؛ لذلك من الأوفق هنا أن نوضح هذه المفاهيم المتداخلة، من حيث الالتقاء والتشابك بينها.[27]

1. مفهوم النزاع

أ. تحديد مفهوم النزاع

يُعبِّر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح، ويُعرَّف عندئذ بأنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء قبيلة أو مجموعة عرقية، أو لغوية، أو دينية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، منخرطة في تعارض

مع مجموعة، أو مجموعات أخرى معينة، وتسعى هذه المجموعات إلى تحقيق أهداف متناقضة فعلاً، أو تبدو أنها كذلك.[28]

ويُعرف النزاع بأنه تسلسل ينطلق من نشوء أزمة؛ حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، أو يتطور إلى أشكال أخرى ذات طابع اقتصادي أو إعلامي.[29]

وقد رأى مارسيل ميرل Marcel Merle أن النزاعات أو الأزمات تُصنَّف إلى ثلاثة أنماط تبعاً لطبيعة موضوع الصراع كالآتي: النمط الأول محاولة الحصول على الاستقلال، ويدخل في هذا التصنيف حروب تصفية الاستعمار والحروب الانفصالية. والنمط الثاني الرغبة في السيطرة على الحيز (تعديل الحدود، أو التوسع الإقليمي، على حساب الدول المجاورة). والنمط الثالث محاولة عصبة أو فريق الاستيلاء على السلطة ليتمكَّن بها من فرض إرادته على خصومه، وتدخل في هذا الإطار معظم الحروب الأهلية والانقلابات، وتسمَّى أحياناً الأزمات الأيديولوجية.[30]

ويربط نيكلاس سوانستروم Niklas Swanstrom النزاعات بتعارض مصادر الاهتمام وانحراف الأهداف وتشعُّبها، أو بخيبة الأمل والإحباط لأحد أطراف النزاع، ولا يربط النزاع بالدوائر العسكرية، بل بالتصرفات والأبعاد السلوكية بشكل أساسي، كما يدرج فيه التوجهات الاقتصادية، والأمن الإنساني، والبيئة، والخلفيات التاريخية.[31]

كما تصنف النزاعات إلى نزاعات متماثلة Symmetric Conflict، وهي التي تتشابه فيها أطراف النزاع، ونزاعات غير متماثلة Asymmetric Conflict، وهي التي تنشب بين أطراف غير متماثلة، كالصراع بين أغلبية وأقلية، أو الصراع بين حكومة وجماعة من المتمردين.[32]

ب. النزاع الدولي: خصائصه وأنواعه

يُقصَد بالنزاع الدولي أنه "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما".[33]

وذكر جوزيف ناي Joseph Ney، في كتابه "المنازعات الدولية.. مقدمة للنظرية والتاريخ"، أن المنازعات الدولية لا بد أن تكون جزءاً أساسياً يُدرس ضمن تعقيدات السياسة الدولية حتى يمكن الوقوف على فهم الظاهرة التنازعية. ويمكن أن نستدل من كلام جوزيف ناي على أن النزاعات الدولية معقَّدة، وتتطلب فهماً وجهداً كبيرين من أجل إدراك أبعادها في ظل التعقيدات الموجودة في العالم على جميع المستويات.[34]

وأطلِقت أسماء عديدة على النزاعات، خاصة مع تنامي النزاعات الداخلية ذات الأبعاد الخارجية، التي تعتمد على الوضع السياسي لأطراف النزاع، وقد يكون النزاع ناتجاً من جماعة ثقافية معينة تتميز، أو تريد أن تميز نفسها عن الجماعات الأخرى بخصائص عرقية أو لغوية أو دينية، وتُقسَّم إلى خمسة أنواع هي:[35]

- نزاعات تتعلق بالإقليم.
- نزاعات تتعلق بالثروة الاقتصادية.
- نزاعات أفرزتها عملية بناء الدولة الحديثة.
- نزاعات أيديولوجية.
- نزاعات التعاطف الإنساني Human Sympathy؛ خاصة التي تمثل العرق والدين.

وفي ضوء ما سبق؛ فإن النزاع ينطلق من كونه حالة تفاعل قائمة على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر؛ نتيجة حالة من التناقض وعدم التطابق في المصالح والأهداف، وقد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية، أو الرقعة الجغرافية)، أو معنوية قِيَمِية (الأيديولوجيا أو الهوية). أما النزاع الدولي؛ فهو وضع ناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر، أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما، مع وعي الطرفين بهذا التناقض أو الخلاف، لكنَّ إمكانية التقارب ممكنة إذا ما أرادت الأطراف الاتفاق حول المسألة المتنازَع عليها، وبالتالي إنهاء النزاع.

2. النزاع والصـراع:

يُعَدُّ مفهوم النزاع من أبرز المفاهيم المشابهة للصـراع Struggle؛ حيث تبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم Conflict باللغة الإنجليزية، أو Conflit باللغة الفرنسـية، إلى اللغة العربية؛ إذ تُعد تحدياً أمام أي باحـث فـيما يخـص التمييـز بـين مصـطلحَي الصــراع والنزاع.

وقد قدَّم ابن منظور تمييزاً بين الصـراع والنزاع، في معجمه "لسان العرب"؛ إذ يرى أن التنازع هو التخاصم، ونزاع القوم هو خصامهم. أما الصـراع والمصارعة؛ فيدلان عـلى المجابهة الحادَّة؛ حيث لا بد لأحدهما أن يصـرع الآخر.[36]

ويُعَدُّ مفهوم الصـراع أشمل من النزاع لما يأتي:

- النزاع أقل حدَّةً وشمولاً من الصـراع؛ إذ نجد أن النزاع هـو الخـلاف بـين اتجاهـات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محدَّدة، ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعـات داخل الدولة الواحدة. أما الصـراع؛ فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هـو تنـاقض الإرادات الكـبرى المتعلقـة بأهـداف الـدول، وإمكانياتهـا، واسـتراتيجياتها البعيدة.

- ينطوي الصـراع على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، وبنظريـات القـوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويؤدي غالباً إلى إلحاق الضــرر المـادي أو المعنـوي بالآخرين.

- غالباً ما يمتد الصـراع لعقود أو لقرون طويلة، في حين أن النزاع يشتمل عـلى مسـائل محدودة وواضحة منذ البداية، كما يبدو قـابلاً للتسـوية؛ لأنـه يتعلـق بمصـالح معينـة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصـراع أصعب منها في النزاع؛ ولهذا عادةً ما نبحث عن السلام عندما نكون في صـراع، وعن التسوية عندما نكون في حالة نزاع.

3. النزاع والحرب:

يُعد مُصطلح الحرب من بين هذه المفاهيم التي تُستخدم بشكل خاطئ للتعبير عن حالات النزاع المختلفة، ويتطور الموقف من النزاع إلى الحرب من خلال ست مراحل:[37]

المرحلة الأولى: حالة أو موقف يعبَّر عنه بشكل تنازعي بين الأطراف.

المرحلة الثانية: ادّعاءات معلَنة من الأطراف تظهر في شكل نزاع سياسي أو قانوني.

المرحلة الثالثة: تعقُّد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين الأطراف، وتتسم بالطابع السياسي الإعلامي.

المرحلة الرابعة: تستخدم فيها الأطراف المتنازعة كل ما تملك من وسائل أيديولوجية واقتصادية وسياسية، وتصل إلى شكل أزمة سياسية دولية.

المرحلة الخامسة: احتمال لجوء أحد الأطراف إلى التلويح باستعمال القوة العسكرية في نطاق محدود، كحشد القوات المسلحة، أو التهديد باستعمال القوة.

المرحلة السادسة: لجوء الأطراف إلى استعمال القوة، والوصول إلى درجة النزاع المسلح (وهو الحرب).

وتُقسّم دراسة أُجريت في جامعة ليدن Leiden الهولندية تطور الأوضاع من النزاع إلى الحرب في خمس مراحل على النحو التالي:[38]

المرحلة الأولى: تتضمَّن أوضاعاً سلمية مستقرة.

المرحلة الثانية: تصاعد مستويات الضغوط والانقسامات السياسية والاجتماعية للنزاع، وتتسم المرحلة باضطراب الأوضاع سياسياً.

المرحلة الثالثة: مرحلة النزاع السياسي العنيف، ويتحول فيها التوتر إلى أزمة سياسية ترتبط أساساً بانهيار الشرعية السياسية للحكومة الموجودة، وتتسم بانتشار العنف، ويتجاوز عدد القتلى 100 قتيل في السنة.

المرحلة الرابعة: مرحلة النزاع المنخفض الحدَّة، وتتسم هذه المرحلة بالعداء الواضح والصراع المسلح بين الفصائل، ويُقاس هذا النزاع عادةً بعدد القتلى الذي يتراوح ما بين 100 و1000 قتيل في السنة.

المرحلة الخامسة: مرحلة النزاع الشديد الحدَّة، وتتسم بوجود حرب معلَنة ودمار شامل ونزوح عدد كبير من السكان المدنيين، وعدد القتلى فيها يتجاوز 1000 قتيل في السنة.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن مفهوم النزاع أشمل وأكثر تعقيداً من مفهوم الحرب؛ لأن مصطلح الحرب يستخدَم للتعبير عن حالات التصادم التي تتضمن استخدام العنف المادي كالسلاح، في حين أن النزاع يشمل حالات التناقض والاختلاف حتى من دون وجود العنف المادي.

4. النزاع والتوتر:

يعود التوتر Tension إلى مجموعة من المواقف والميول Predispositions نتيجة الشك وعدم الثقة،[39] ويُعرّف مارسيل ميرل Marcel Merle التوتر بأنه "مواقف صراعية لا تؤدي مرحلياً على الأقل إلى اللجوء إلى القوة المسلحة".[40]

وليس التوتر كالنزاع؛ لأن الأخير ينطوي على تعارُض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير في بعضهم بعضاً؛ في حين أن التوتر ما هو إلا حالة عداء وتخوُّف وشكوك وتصور لتباين المصالح؛ وعلى هذا يُعَدُّ التوتر مرحلة سابقة للنزاع، وكثيراً ما ترتبط أسبابه ارتباطاً وثيقاً بأسباب النزاع.[41]

وقد يكون التوتر سابقاً وسبباً في النزاعات والأزمات الدولية، أو نتيجة لهذه النزاعات؛ حيث من الممكن أن تتصاعد حدَّة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحاً (حرباً)، إذا لم يتم احتواؤه بالطرق السلمية.[42]

وفي ضوء ما سبق؛ فإن التوتر يُعد مرحلة سابقة للصراع، وقد لا يؤدي وحده إلى الصراع، وإنما يعود ذلك إلى ميل الأطراف إلى استخدام أو إظهار سلوك الصراع؛ بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد الصراع بين الأطراف، وإنما الموقف المتعارض للأطراف، الذي قد يتطور إلى خلاف أعمق على المصالح، ويكون بذلك حالة نزاع كامنة.

5. النزاع والأزمة:

يتركز مفهوم الأزمة على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأشكال، وأهم هذه الخصائص المفاجأة - فالأزمة غير متوقعة - وتعقُّد عناصرها وأسبابها وتشابكها وتداخلها، وتعدُّد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوثها وتطورها، وتعارض مصالحها، ونقص المعلومات، وعدم دقتها، وضيق الوقت المتاح لمواجهتها.[43]

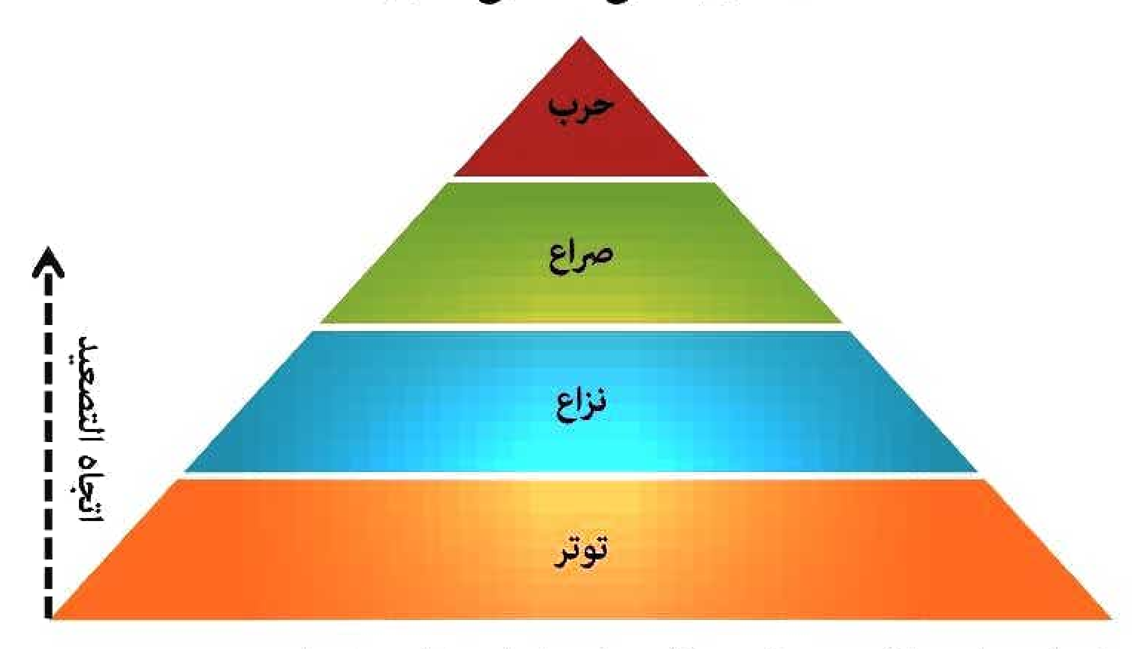
وتُعدُّ الأزمة الدولية موقفاً مؤثراً جداً في العلاقات بين طرفين متخاصمَين، لا يصل إلى مرتبة الحرب بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف؛ وغالباً ما تسبق الأزمات الحروب؛ ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب إذا تمت تسويتها سلمياً، أو تجميدها، أو تهدئتها.[44]

وفي ضوء ما سبق؛ فإن النزاع يجسِّد الخلاف بين إرادتين، وتضادَّ مصالحهما، إلا أن تأثيره لا يبلغ المستوى الذي يصل إلى درجة التدمير، كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي يصعب تحديدها في الأزمة، وتتصف العلاقة النزاعية دائماً بالاستمرارية؛ وهو ما يختلف عن الأزمة التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية، أو التمكُّن من مواجهتها.

ويوضح الشكل التالي العلاقة بين التوتر والنزاع والصـراع والحرب والأزمة:

الشكل (1)

العلاقة بين التوتر والنزاع والصـراع والحرب والأزمة



ملحوظة: قد تحدث الأزمات قبل أو خلال أو بعد التوتر / النزاع / الصراع / الحرب.

ثالثاً: تطور الحروب عبر التاريخ

لقد تطورت أشكال الحروب عبر مئات السنوات؛ وذلك للتطـور السـريع الـذي لحق بالآلة العسكرية حتى وصلت إلى ما هـي عليـه في عصـرنا الحـالي، وقبـل التعـرُّض لأشكال الحروب وتطورها؛ فإن الحاجة ماسَّة إلى التعرف إلى المفاهيم التـي تكـون بمنزلـة المدخل المناسب لتطور أشكال الحروب.

1. مفهوم القوة العسكرية ومراحل تطورها:

أ. مفهوم القوة العسكرية:

تشمل القوة العسكرية كل العوامل التـي تـؤثر في بنـاء القـوات المسـلحة للدولـة، والمبادئ التي تحكم استخدام تلك القوة؛ وتختلف القـوة العسـكرية مـن دولـة إلى أخـرى

باختلاف قدرات كل دولة وإمكانياتها ودوافعها؛ فبقدر القوة العسكرية للدولة، وفاعليتها؛ تُحدَّد مجالات حركتها، وقدرتها على التأثير وفرض إرادتها على الدول الأخرى، ولا يقتصر التقييم الحقيقي للقوة العسكرية لدولة على تقييم القوات المسلحة فقط، لكنه يمتد ليشمل العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحدد مقدار الدعم الذي يمكن للمجتمع أن يقدمه إلى قواته المسلحة؛ وبالتالي يمكن تقدير شكل الحرب التي يمكن للدولة أن تخوضها، وطبيعتها، ومدتها.

وتُحدَّد القوة العسكرية للدول بناءً على عوامل عدة، بعضها مفروض بحكم الطبيعة مثل: الموقع الجغرافي وأهميته الجيوبوليتيكية، والموارد الطبيعية ومدى قدرتها على توفير الاحتياجات المادية، والموارد البشرية وطبيعة المجتمع الذي تنتمي إليه (زراعي، أو حرفي، أو صناعي). أما العوامل الأخرى؛ فتتحكم فيها الدولة نفسها مثل: مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي، وانعكاسه على مدى توافر المعرفة، والقدرة على اكتساب معرفة جديدة لدى العنصر البشري، وحجم القوة الكامنة المتمثلة في إرادة الشعب ودرجة انتمائه، وطبيعة النظام السياسي للدولة ومدى اتساقه مع قيم الشعب وعقائده، وخصائص القيادة وقدرتها على الإقناع والسيطرة.

وتحدد الدولة طبيعة القوة العسكرية بناءً على فلسفتها السياسية، التي تكون في أغلب الأحوال ذات دلالات قومية نابعة من القيم العقائدية والاجتماعية، وشكل البناء الاقتصادي للدولة؛ والفلسفة السياسية تمزج وتوازن بين المصادر البشرية والمصادر المادية، وتحدد لها اتجاهاً معيناً؛ وهذا الاتجاه هو الاستراتيجية القومية، وعناصرها الرئيسية هي الأهداف القومية وأسلوب توظيف الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

ومن وجهة نظر الأهداف القومية؛ فإن الدول التي نشأت على فكرة القومية والوطنية بصفتها أساساً للدولة تسعى دائماً إلى إبراز سمات التفوق لدى شعوبها؛ وتنمية هذا الشعور لديها، الذي قد يتطور ليصل إلى عدم التجانس مع الشعوب الأخرى؛ وهو ما يخلق الرغبة في إخضاع هذه الشعوب والسيطرة عليها. وقديماً كانت السيطرة تتم من

خلال الاستيلاء على الأراضي والاحتلال المباشر واستعباد البشر، إلا أن أسلوب السيطرة تطوَّر، وأصبح يتم من خلال توسيع مناطق النفوذ، والتأثير إلى أقصى حد ممكن، وفرض الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية على الشعوب الأخرى، وعادةً ما تمثل القوة العسكرية الأداة الرئيسية الحاسمة في تحقيق ذلك، سواء باستخدامها مباشرةً، أو التهديد باستخدامها.

ب. مراحل تطور القوة العسكرية:

إذا كانت النظم العسكرية تختلف من دولة إلى أخرى طبقاً للاستراتيجية القومية لكل دولة؛ فهي تختلف من عصر إلى آخر أيضاً طبقاً للمعطيات الحضارية والعلمية والتكنولوجية لكل عصر، وقد ارتبط تطور النظم الحربية بموجات التطور الحضاري التي شهدها العالم عبر مراحل تقدمه، تلك الموجات التي كانت تبدأ وتنمو تدريجياً حتى تبلغ مداها، ومن ثَمَّ تبدأ في الانحسار لتبدأ موجة جديدة. وكانت كل درجة من درجات التطور الحضاري تحمل في طياتها نظاماً عسكرياً يناسبها، ويتأثر بها، ويؤثر فيها، وكانت، وستظل، قدرة كل دولة على التفاعل مع معطيات عصرها والاستفادة منها هي التي تحدد قوة نظامها العسكري وفاعليته، ومدة ما يمكن أن تحققه من نفوذ وتأثير في الدول الأخرى، وقد تطورت القوة العسكرية عبر التاريخ من خلال ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: وهي التي سادت العالم خلال العصور القديمة والوسطى، وتميزت بمعدل تطور بطيء، واعتمد الإنسان في حياته خلال تلك العصور على الأدوات اليدوية، التي تطورت من الحجارة إلى الأخشاب إلى المعادن، وتمكَّن الإنسان بوساطتها من إقامة مجتمعات لها صفة الاستقرار والتنظيم؛ إذ اعتمدت في المقام الأول على الزراعة والحرف، وتمكنت بعض الشعوب من بناء حضارة غاية في الرقي والتقدم، خاصة في مجالات العلوم والاقتصاد والثقافة، وبالطبع في المجال العسكري، وما زالت آثارها قائمة حتى اليوم، كالحضارات الفرعونية، والإغريقية، والرومانية، والإسلامية. واعتمدت النظم الحربية لتلك العصور في بنائها على ثلاثة عناصر: العنصر الأول كان القوى البشرية المنظَّمة

ذات الكفاءة البدنية العالية. والعنصر الثاني كان أسلحة القتال المتلاحم، مثل السيوف والحربة والدرع والسهم والقوس، بالإضافة إلى الخيل والعربات الحربية المجرورة التي استخدمها الفرسان. أما العنصر الثالث؛ فكان العامل المعنوي المتمثل في قوة الدافع لخوض الحرب.

وبقدر ما كانت الدولة تملك من تلك العناصر؛ كانت تستطيع مدَّ نفوذها وسيطرتها على الدول الأخرى. وقد شهدت البشرية صراعات شديدة، راح ضحيتها الملايين، وامتدت سنوات طويلة من دون أن يتمكَّن أي طرف من تحقيق نصر حاسم، أو فرض إرادته بشكل نهائي، ومثال على ذلك الصراع الطويل بين الفرس والروم؛ ومن ثم ظهور قوة جديدة هي دولة الإسلام في شبه الجزيرة العربية. وبرغم قصور باقي العوامل المادية؛ فقد تمكَّن المسلمون الأوائل من هزيمة كلّ من الروم والفرس في مواقع كثيرة، وبناء دولة إسلامية قوية، امتدت أطرافها إلى آسيا وإفريقيا وأوروبا. واستطاعت الدولة الإسلامية، على مدى قرون، أن تمثل توازناً دولياً مهماً في ظل عصر كانت فيه كل الأطراف تستطيع امتلاك الأسلحة نفسها والوسائل اللازمة لبناء قوة مسلحة. ويمكن القول إن النظام العالمي، خلال الموجة الحضارية الأولى، كان نظاماً متعدّد الأطراف والقوى، ولم تظهر قوة عالمية واحدة أو أكثر تسيطر على مقدَّرات العالم، أو تقتسم النفوذ فيما بينها، ولعل السبب في ذلك أن النظم العسكرية كانت تعتمد على وسائل ذلك العصر، التي كانت متاحة لمختلف الأطراف.

المرحلة الثانية: مع بداية الثورة الصناعية في أوروبا، واكتشاف القوى المحرّكة، وظهور الآلة، بدأت المرحلة الحضارية الأولى لشكل القوة العسكرية في الانحسار، ومعها النظام العالمي القائم؛ لتُفسح المجال لموجة جديدة تعتمد على العلوم وتطبيقاتها المتعدّدة، وبدأت المجتمعات البشرية، طبقاً لما كانت تحققه في هذا المجال، تستخدم بدلاً من الآلات والأدوات اليدوية آلات وأدوات تعتمد في تشغيلها على الطاقة الخارجية، وليس على طاقة الفرد.

وتطوَّرت، تبعاً لذلك، النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول بشكل متباين، وفقاً لما تستطيع كل دولة أن تحققه من تقدم في هذه المجالات، وانعكس ذلك على الأهداف الاستراتيجية القومية لكل دولة، التي انعكست بدورها على طبيعة تكوين القوة العسكرية الجديدة، التي اعتمدت على ذلك التطور وتفاعلت معه، خاصة في الغرب الأوروبي الذي امتلك ناصية الثورة الصناعية، بينما بقيت النظم الحربية للدول التي تخلَّفت عن اللحاق بتلك الموجة من التقدم على حالها؛ حتى دهمتها صدمة حضارية عنيفة زلزلت كياناتها، ولعل المثل الواضح على ذلك ما شهدته مصر عندما وصلت إليها الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت عام 1798، وهو يمثل تلك القوة العسكرية الجديدة في ذلك الوقت بأسطوله، ومدافعه، وبنادقه النارية، وتنظيماته العسكرية الجديدة؛ فتصدى له المماليك بفرسانهم وسيوفهم ودروعهم، وبما يملكون من مهارة في فنون المبارزة والنزال، وكانت صدمتهم هائلة عندما لم يجدوا في مواجهتهم فرساناً للنزال والكرّ والفرّ، بل أمطرهم الجيش الفرنسي بوابل من نيران مدافعه وبنادقه؛ ليدركوا للمرة الأولى، برغم مرور سنين طويلة على ظهور تلك النظم في العالم الغربي، أن نظمهم العسكرية باتت تقليدية، ولا تصلح لذلك العصر؛ وهو ما أدركه المصريون بعد ذلك من خلال تلك الصدمة، التي لم تقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل شملت الجوانب الثقافية والعلمية والاجتماعية والسياسية؛ من خلال ما حملته الجيوش الفرنسية معها من مطابع وآلات وأدوات، وما ضمته من علماء وباحثين.

واستغلت دول الغرب ما وصلت إليه من تقدُّم في بناء نظم حربية متطورة تعتمد عليها في تحقيق أهدافها وطموحاتها في التوسع والسيطرة وفرض النفوذ، وظهر نظام عالمي اعتمد على تقسيم العالم بين تلك القوى، وبدأت موجات الاستعمار الأوروبي تجتاح العالم، وكان لبريطانيا وفرنسا فيها نصيب الأسد، بالإضافة إلى الاستعمارَين الهولندي والبرتغالي.

ومع تزايد التطور العلمي والتكنولوجي باطّراد، وبمعدل سريع، بدأ التفاوت يظهر ما بين القوى المختلفة، وبدأ الصراع فيما بينها يشتد؛ ما أدى إلى اشتعال الحروب العالمية الكبرى – الحرب العالمية الأولى (1914 – 1919)، والحرب العالمية الثانية (1939

– 1944)، وتبلور في أعقاب تلك الحروب نظام عالمي قوامه قوتان عُظمَيان هما الولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول أوروبا الغربية في حلف شمال الأطلسي من جهة، والاتحاد السوفييتي ومعه دول أوروبا الشرقية في حلف وارسو من جهة أخرى، واعتنقت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة القومية والديمقراطية والرأسمالية، بينما استند الاتحاد السوفييتي إلى الأيديولوجيا الشيوعية والنظم الشمولية، بالإضافة إلى قوى أخرى ذات طبيعة خاصة وتأثير أقل، مثل الصين واليابان.

أما معظم دول العالم الباقية؛ فقد وقعت تحت اسم دول العالم الثالث، أو الدول النامية، التي انقسمت إلى مناطق نفوذ خاصة لكلّ من القوتين، تبعاً لقوتها العسكرية وقدرتها على التأثير وفرض الإرادة. وقام بين المعسكرين صراع لم يصل إلى حد الصدام العسكري المباشر، وإن كانت هناك بعض الصراعات المسلحة الإقليمية التي كانت تحركها كلتا القوتين لتأكيد الوجود، وأُطلِق على ذلك الصراع اصطلاح الحرب الباردة، وسقطت معظم دول العالم الثالث أسيرة لنفوذ قوة من القوتين الكُبرَيَين.

واتخذ الصراع أبعاداً أخرى عن طريق غزو الفضاء، وما عُرِفَت بحرب الكواكب، وتطوير استخدام الطاقة النووية، والتطوُّر المذهل في علوم التكنولوجيا والكمبيوتر والطاقة الحديثة والمتجدّدة وعلوم الليزر؛ وهو ما بدأ ينعكس على تطوير القوة العسكرية التي تفاعلت مع تلك المتغيرات والمستجدات، وتأثرت بها، وأثرت فيها، وكان لا بدَّ لذلك الصراع أن ينتهي بخسارة إحدى القوتين؛ وهو ما حدث بالفعل عندما انهار الاتحاد السوفييتي بكل أيديولوجياته، وتفكَّكت قواه في بداية الحقبة الأخيرة من القرن العشرين (1990).

المرحلة الثالثة: بدأت الموجات الحضارية الثانية في الانحسار لتفسح المجال لموجة جديدة تحت قيادة قوة عالمية واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وشهد العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين، خاصة في العقد الأخير منه، بداية تشكيل نظام عالمي جديد لم تكتمل ملامحه بعد، وهي مرحلة صعبة تعاني خلالها دول العالم حالة من القلق

والاضطراب في سعيها إلى إدراك أبعاد هذا النظام الجديد، وإعادة تقييمها لنفسها وللآخرين في ظل التوازنات الجديدة؛ حتى تتخذ كل دولة الموقف الذي يحقق لها مكانة إقليمية وعالمية مناسبة تمكّنها من امتلاك عناصر القوة التي تحتاج إليها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية القومية.

ولقد عبَّر عن ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق، جورج دبليو بوش الابن George W. Bush، عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر والهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية بإعلانه ما تُسمَّى الحرب على الإرهاب، وانقسام العالم إلى فرقتين: إحداهما مع الولايات المتحدة الأمريكية، والأخرى تمثل محور الشر وراعي الإرهاب؛ إذ تمثل خطراً على النظام العالمي الجديد، ولقد برزت الحرب اللامتماثلة بصفتها تهديداً؛ ويُقصد بتلك الحرب أنها تدور بين طرف يملك قوات مسلحة تضم تشكيلات وأنساقاً منظَّمة بدقة لمواجهة عدو منظم، وبين منظمات، أو تنظيمات أيديولوجية وعقائدية؛ إذ ترى الأخيرة في تلك الدول عدوها الرئيسي الذي يقف في وجه نشر أفكارها وعقائدها، أو سيطرتها على دولها ومجتمعاتها، وبالتالي تسعى إلى إلحاق الضرر بها من خلال قيامها بعمليات ذات طابع إرهابي بشكل مفاجئ وأسلوب غير متوقَّع، وتوجه عملياتها ضد أهداف غير عسكرية ولانمطية؛ وهي في الغالب أهداف مدنية اقتصادية واجتماعية تستهدف وقوع خسائر فادحة، وإثارة حالة من الرعب والفزع تُهدّد سلامة المجتمع وأمنه في المقام الأول؛ بهدف دفع حكومات تلك الدول إلى تغيير مواقفها من تلك المنظمات وأفكارها وتوجهاتها، وفرض تغييرات داخلية تتماشى مع تلك التوجهات، وتغيير مواقفها تجاه القضايا الداخلية وعلاقاتها الدولية.

ولا تملك تلك المنظمات قوات منظَّمة يمكن مواجهتها، ولا قواعد واضحة يمكن استهدافها، ولكنها تعتمد على عناصر مدرَّبة جيداً، ومتفرّقة في مناطق عديدة من العالم يربط بينها إيمان بأفكار تلك المنظمات ومعتقداتها وأهدافها؛ ومن الصعب معرفة ما يدور في أذهانها بالضبط، ولا أي الأهداف يمكن أن يتعرض لهجومها المقبل، ولا مَن سيقوم بتنفيذ العمليات، ولا من يقوم بتمويل العمليات التي تحتاج إلى تكلفة كبيرة، ولعل أبرز

أمثلة لتلك التهديدات أحداث 11 سبتمبر، التي استهدفت برجَي التجارة العالمية في نيويورك ومبنى "البنتاجون" في واشنطن في عملية أذهلت العالم كله.

رابعاً: أنواع الحروب وصولاً إلى حروب الجيل الرابع:

يجد الكثيرون صعوبات كبيرة في تحديد أيّ من الصراعات المسلحة يمكن أن نطلق عليه حرباً؛ فهناك حالات كثيرة يستخدَم فيها العنف، ولكنها تقع في المنطقة الرمادية بين السلام والحرب؛ ولذلك توجد محاولات لوضع معايير يمكن من خلالها أن نميّز بين الحرب وغيرها من ظواهر الصراع التي يُستخدَم فيها العنف، ومنها مثلاً معيار عدد القتلى؛ ووفقاً لهذا المعيار؛ فإن أي نزاع مسلح يؤدي إلى مقتل أكثر من 1000 فرد يمكن أن يُطلَق عليه حرب، وهناك من يركز على البعد القانوني؛ فيقول إن الحرب يمكن تمييزها عندما تقوم الدول بإعلانها، ولكن هذه النظرة تُعد قديمة جداً، وتُعد الحرب الأكثر عدلاً هي الحرب التي تقوم على حقوق لا شك فيها، وتحقق أهدافاً للدولة تتناسب مع التضحيات المطلوبة والخسائر المتكبَّدة.[45]

وبشكل عام؛ يمكن تقسيم الحروب إلى أنواع كثيرة، وسيتم استعراض أمثلة لأشهر هذه الأنواع، وقد تم تصنيفها طبقاً لنطاق الحرب، والسلاح المستخدَم، وشكل الحرب، علماً بأنه يمكن أن نجد حروباً تتداخل فيها النطاقات والأسلحة والأشكال؛ فالحرب لها طبيعة متغيرة ومعقدة، ومن الصعب أن نضعها في قوالب أو أطر ثابتة، وبقدر إدراكنا للتغير والتعقيد في الحرب، والتداخل بين أنواعها، يكون مقدار فهمنا لطبيعتها.

❖ أنواع الحروب طبقاً لنطاقها:

1. الحرب الشاملة:

كانت الحرب الشاملة الأولى، بالمعنى الكامل، هي الحرب العالمية الأولى، ومن ثَمَّ الحرب العالمية الثانية (نطاق مكاني كبير)، وتستهدف الحرب الشاملة جميع الأهداف المدنية والبنى التحتية، بالإضافة إلى الأهداف العسكرية، وتُعبّأ فيها كل موارد الدولة لخوض

الحرب. وفي منتصف القرن التاسع عشر عرَّف الخبراء الحرب الشاملة بأنها "نوع منفصل من الحروب؛ حيث لا يتم التفريق بين المقاتلين وغير المقاتلين، ويستخدم الجانبان المتحاربان كل الموارد البشرية، حتى من غير المقاتلين، كجزء من المجهود الحربي".[46]

وتستخدم في الحرب الشاملة جميع الوسائل المتاحة، وتتضمَّن إعادة ترتيب الأحوال السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية للدول المهزومة تبعاً لرؤية الدول المنتصرة، وهي حروب تخوضها الدول لغزو الدول الأخرى واحتلالها، وإجبار حكوماتها على الاستسلام، وقد يتم ضم إقليم الدولة المهزومة إلى إقليم الدولة المنتصرة في بعض الحالات.

2. الحرب المحدودة:

هي صراع مسلح من أجل أهداف محدودة، وهي أقل من الحرب الشاملة في نطاقها المكاني، وأيضاً لا تهدف إلى التدمير الكلي للعدو، أو إلى استسلامه غير المشروط. وتشمل الحرب المحدودة الصراع الداخلي في مواجهة قوات استعمارية أو حكومية؛ بحيث يستخدم الطرفان الأسلحة التقليدية، وتشمل كذلك الإجراء الجماعي في إطار منظمة دولية؛ من أجل الحفاظ على إقليم دولة ما، أو تحقيق أهداف سياسية محدَّدة، مثل استخدام قوات الطوارئ الدولية. ويشير مصطلح الحرب المحدودة إلى أعمال عسكرية تُنفَّذ للوصول إلى أهداف لا تصل إلى مستوى استسلام العدو واحتلال أراضيه.[47]

وتستخدم الأطراف المتحاربة في الحرب المحدودة أجزاء من قواتها المسلحة وشعوبها ومواردها المادية، ومصطلح الحرب المحدودة مناقض للحرب الشاملة التي تستخدَم فيها جميع موارد الدولة لتسخَّر لمصلحة المجهود الحربي. وتتميز الحرب المحدودة بأن المتحاربَين يحددان عمداً أهدافهما السياسية والعسكرية من الحرب، وحجم القوات والوسائل التي تشترك في الصراع، وطبيعتها، ومناطق القتال، وكذا الأهداف المطلوب تدميرها، أو الاستيلاء عليها؛ ولذلك يختلف مجال الحروب المحدودة ومدتها اختلافاً كبيراً بحسب القيود التي تفرضها الأطراف المتحاربة.[48]

وعلى سبيل المثال؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية، التي قادت التحالف الدولي لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام 1991، كان هدفها هو استعادة الكويت؛ لذلك فهي لم تحتل الأراضي العراقية، ولم تُطِح صدام حسين. وتقع النزاعات الحدودية في طائفة الحرب المحدودة، وكذلك الغارات التي تتضمَّن عمليات قصف أو اقتحام سريعة ذات هدف محدود.

3. الحرب الأهلية:

تنشب الحرب الأهلية بين فريقين داخل دولة، أو أمة، ما بين مجموعة ثائرة أو متحرّرة وحكومة رسمية، وقد تتخذ شكل وجود جيش منظَّم يحارب قوات غير نظامية، أو تندلع الحرب بين قوتين غير نظاميتين تتحاربان من أجل السيطرة على إقليم ما.[49]

وقد تنشب الحرب الأهلية بين فصائل داخل دولة واحدة تحاول تشكيل، أو منع تشكيل، حكومة جديدة للدولة كلها، أو على جزء منها؛ وقد يكون الهدف تغيير النظام الحاكم كلياً، أو إزاحة بعض العناصر داخله، أو الانفصال بمنطقة ما كدولة مستقلة جديدة.

ومن أمثلة الحروب الأهلية، الحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال والجنوب في ستينيات القرن التاسع عشر، وكذلك الحرب الأهلية التي خاضها شعب إريتريا للاستقلال عن إثيوبيا في الثمانينيات من القرن العشرين. وقد تدور الحرب للسيطرة على الدولة كلها، كما حدث في الحرب الأهلية في السلفادور في الثمانينيات أيضاً، وهي حرب راح ضحيتها أكثر من نصف مليون شخص؛ فعلى عكس ما قد يتوقع الإنسان، قد تكون الحروب الأهلية أكثر عنفاً ودموية من الحروب التي تدور بين الدول.

4. الحرب الخاطفة:

هي حرب سريعة وقصيرة، تعتمد على أسلوب خاص في تكتيكات القتال يقوم على استخدام الطيران والقوات المدرَّعة والميكانيكية في تحقيق اختراق عميق في

جبهة العدو من أجل قطع خطوط مواصلاته، ومراكزه الإدارية والقيادية، وتطويق الدفاعات.[50]

❖ أنواع الحروب وفقاً للسلاح المستخدم:

1. الحرب الكيميائية:

هي الحرب التي تستخدَم فيها الأسلحة الكيميائية لتدمير، أو تحجيم، أو الحد من نشاط مجموعة بشرية معيَّنة لتحقيق أهداف مختلفة؛ حيث إن ما تتميز به الأسلحة الكيميائية هو التأثير غالباً في الكائنات الحية فقط (بخلاف الأسلحة النووية التي يكون تدميرها شاملاً ومتعدياً الحدود الجغرافية للمكان). وتُصنَّف الأسلحة الكيميائية تصنيفات عدَّة، إما حسب شدة تأثيرها، وإما حسب إمكانية السيطرة عليها والحد من سرعة انتشارها.[51]

2. الحرب البيولوجية:

هي الاستخدام المتعمد للجراثيم، أو الفيروسات، أو غيرها من الكائنات الحية وسمومها التي تؤدي إلى نشر الأوبئة بين البشر والحيوانات والنباتات، وسبل مقاومة هذه الأوبئة ومسبّباتها. ويطلق بعضهم على هذا النوع من الحروب اسم الحرب البكتيرية، أو الحرب الجرثومية، غير أن مصطلح الحرب البيولوجية أكثر دقة لشموليته.[52]

3. الحرب النووية:

تعني استخدام الأسلحة الذرية، أو النووية، استخداماً استراتيجياً أو تكتيكياً بصورة مستقلة، أو بالتنسيق مع الأسلحة التقليدية الأخرى؛ بغية إنزال الخسائر والخراب في العدو بغرض سحقه، والقضاء على قدراته القتالية، وتحطيم معنوياته، وإجباره على الاستسلام.[53]

4. حرب المعلومات:

ظهر مفهوم حرب المعلومات Information Warfare في ظل التطور الهائل لوسائل الاتصال، والاستخدام المكثف لأنظمة الحاسبات الآلية في نظم القيادة والسيطرة ومجالات نظم المعلومات، وما يترتب على ذلك من كمّ هائل من المعلومات التي يتم تداولها كل لحظة من خلال هذه النظم في شتى المجالات، وهي الحرب التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات أداةً تمد أطراف الصراع بوسائل غير مسبوقة، وهي مجموعة الأنشطة التي تُتَّخَذ لإحراز التفوق المعلوماتي لدعم استراتيجية الدولة؛ وذلك بالتأثير في معلومات الخصم ونظم معلوماته، وفي الوقت نفسه حماية معلوماتها ونظمها ورفع فاعليتها.[54]

وقد شهد المفهوم تطوراً تاريخياً وعملياً؛ فمن الناحية التاريخية يمكن تتبُّع حرب المعلومات على مرّ العصور من خلال استقراء تاريخ الحروب؛ حيث تكونت مبادئها مع تطور هذه الحروب؛ فعلى سبيل المثال، عام 400 قبل الميلاد سجل المفكر الصيني صن تسو Sun Tzu أن المعلومات يمكن الحصول عليها من خلال خمسة أنواع من العملاء، وهم الوطنيون، والمزدوجون، والأجانب، والمموهون، والمكلفون. ومع أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وتحديداً في عامي1991 و1992 في حرب الخليج الثانية، كانت البداية الحقيقية لحرب المعلومات في شكلها المعاصر.[55]

وتنفَّذ حرب المعلومات من خلال الإجراءات التي تتخذها الدول بغرض المحافظة على تكامل أعمال نظم المعلومات وشبكات البنية التحتية والاتصالات والقيادة والسيطرة والإنذار والتوجيه، ومنع استغلالها أو تدميرها بوساطة العدو، مع اتخاذ الإجراءات كافة، التي تمكِّن من استغلال، أو إتلاف، أو تدمير نظم المعلومات وشبكات القيادة والسيطرة والإنذار المعادية؛ ويتم اتخاذ تلك الإجراءات بغرض توفير المعلومات للقوات لتحقيق النصر، ولا جدال في أن هذه الحرب تستهدف قوى الدولة كافة، وتكون موجَّهة إلى مراكز العقل لإجباره على الاستسلام بسرعة؛ وهي تهدف إلى شل نظم المعلومات،

وإرباكها؛ لتدمير إرادة الخصم ورغبته في المقاومة، وزعزعة الاستقرار، وإرباك قيادات الدولة، وإفشال مخطَّطات المجابهة، وإحداث خلل في البنية التحتية، وخاصة الاتصالات والكهرباء والبنوك، وإخراج القوى العسكرية من منظومة قوى الدولة الشاملة.

أما عن التطوُّر العملي لمفهوم حرب المعلومات؛ فيمكن رصده على النحو الآتي:

أ - **المفهوم التقليدي**: يعود إلى العصور القديمة، ويمتد إلى الآن، ويظهر في كتابات المتخصصين المعنيين بأعمال الجاسوسية، ويرى أصحاب هذا المفهوم أن حرب المعلومات هي استخدام التقنيات الحديثة المتوافرة في أعمال الجاسوسية؛ للحصول على المعلومات المتاحة عن العدو بغرض تحقيق التفوق عليه.

ب - **المفهوم المعاصر**: يعتمد على وسائلَ وأساليبَ تهدف إلى تحقيق السيطرة المعلوماتية على العدو؛ من خلال التعامل مع تقنية الحاسبات الآلية والاتصالات الحديثة والحرب الإلكترونية والحرب النفسية وقرصنة المعلومات، وتشمل الجوانب العسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وجوانب أخرى منها التجسس وأمن المعلومات.

ج - **المفهوم من المنظور العسكري**: هي تلك الأنشطة التي يتخذها طرف لتحقيق السيادة المعلوماتية، سواء في الهجوم أو الدفاع؛ وذلك من خلال التأثير في معلومات الخصم، وكل الأنشطة التي تعتمد عليها، وأنظمة معلوماته، وشبكات الحاسبات التي يستخدمها، وفي الوقت نفسه يتم توفير الحماية اللازمة للمعلومات، وأنظمة المعلومات المستخدمة، وشبكات الحاسبات التي يعتمد عليها.

5. الحرب الإلكترونية:

الحرب الإلكترونية هي استعمال الطَّيف الكهرومغناطيسي لمنع استعمال الخصم هذه الوسيلة، في حين يتم استخدامها من جانب القوات الصديقة بأكثر الطرق فاعليةً. وللحرب الإلكترونية ثلاثة عناصر رئيسية (الدعم الإلكتروني، والهجوم الإلكتروني،

والحماية الإلكترونية). ويُعد ظهور ثورة تكنولوجيا الإلكترونيات، واستخدامها في الأغراض العسكرية، نقطة تحول كبيرة؛ سواء في فن الحرب، أو في إدارة الصراع المسلح؛ فقد أخذت أسلحة القتال الحديثة ومعداته مكان الصدارة في حسم أي صراع مسلح، وخاصة أسلحة الهجوم الحديثة؛ لاعتمادها على نظم السيطرة والتوجيه الإلكتروني التي تمكّنها من تنفيذ المهام المطلوبة منها بكفاءة، وإصابة أهدافها بدقة عالية؛ نظراً إلى استخدامها نظم الكشف والتوجيه ووسائلها، والتحكم وإدارة النيران وتصحيحها.[56]

6. الحروب السيبرانية:

هي النمط المستقبلي لحرب المعلومات؛ حيث يتم العمل على السيطرة على البيئة الشاملة المعلوماتية بين النظم والشبكات عبر الفضاء. وعلى الرغم من محاولات الخبراء والدول والمنظمات الدولية والتحالفات الإقليمية إيجاد تعريف موحَّد للحرب السيبرانية Cyber Warfare؛ فإنه حتى الآن لم يتم الاستقرار على تعريف عام شامل لها، ولكن يمكن استنتاج أن الحرب السيبرانية هي حرب تبدأ بدافع الهجوم على الأجهزة الحاسوبية للعدو ونظام المعلومات الخاص به لتحقيق أهداف عدَّة منها: إمكانية وقف أو تخريب مواقع وشبكات رسمية وخدمات أساسية، وسرقة أو تغيير معلومات رسمية، مثل نظم الاتصالات، ونظم النقل أو المياه والكهرباء، والتأثير في استقرار شبكات الهاتف والكهرباء؛ وقد يستهدف الهجوم تعطيل النظم المالية في الدولة بالاستيلاء عليها، وسرقتها، أو تغيير تصنيف المعلومات لتخريب الشبكة؛ فعندما تتعرَّض الحواسيب أو الشبكات التابعة لدولة ما لهجوم أو اختراق أو إعاقة؛ قد يجعل ذلك المدنيين عرضة لخطر الحرمان من الاحتياجات الأساسية، مثل مياه الشرب والرعاية الطبية والكهرباء، بالإضافة إلى شلل البنية التحتية للدولة.[57]

وقد أصبح المجال الإلكتروني ميداناً للحروب؛ حيث من المتوقَّع أن تكون الحرب الإلكترونية السمة الغالبة، إن لم تكن الرئيسية للحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، وتكمن خطورة حروب الإنترنت والشبكات في كون العالم أصبح يعتمد أكثر

فأكثر على الفضاء الإلكتروني، ولاسيما في البنى التحتية المعلوماتية العسكرية والمصرفية والحكومية، إضافة إلى المؤسسات والشركات العامة والخاصة، ولا شك أن ازدياد الهجمات الإلكترونية، التي نشهد جزءاً بسيطاً منها اليوم، يرتبط بازدياد هذا الاعتماد على شبكات الحاسوب والإنترنت في البنية التحتية الوطنية الأساسية أيضاً؛ وهو ما يعني إمكانية تطوُّر الهجمات السيبرانية اليوم لتصبح سلاحاً حاسماً في النزاعات بين الدول في المستقبل.

❖ أنواع الحروب وفقاً لأشكالها:

1. الحروب التقليدية:

تَستخدِم الحرب التقليدية conventional/traditional war المواجهة العسكرية المباشرة لهزيمة القوات المسلحة للدولة الخصم، وتدمير قدرتها على الحرب، أو الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها؛ أو من أجل فرض تغيير في حكومة الخصم أو سياساته. وتركز العمليات العسكرية التقليدية عادةً على القوات المسلحة للخصم، وهي تفترض عموماً أن السكان الأصليين داخل منطقة العمليات هم من غير المتحاربين، وسوف يقبلون أي نتيجة سياسية تفرضها الحكومات المتحاربة، أو يتم التفاوض بشأنها، ومن المعايير الأساسية في العمليات العسكرية التقليدية التقليل إلى أدنى حد من التأثير في المدنيين.[58]

2. الحرب بالوكالة:

الحرب بالوكالة "هي الحرب الإقليمية، أو الأهلية، التي يؤدي كل طرف من أطرافها، أو بعضهم، دوراً بالوكالة عن غيرها خدمة لمصالحها في منطقة الحرب".[59] وتنشأ الحرب بالوكالة عندما تستخدم القوى المتحاربة أطرافاً أخرى للقتال بدلاً منها بشكل مباشر، وبرغم أن القوى تستخدم حكومات أخرى كوكلاء للحرب؛ فإن المرتزقة، والأطراف العنيفة غير القانونية، وأطرافاً أخرى، يتم استخدامها بشكل أكبر في هذا النوع

من الحروب؛ إذ تأمل القوى أن تتمكن هذه الأطراف من ضرب الخصوم من دون الدخول في حرب مباشرة، وقد تُنفَّذ بعض الحروب بالوكالة في الوقت نفسه الذي تحدث فيه الحروب الشاملة، وقد تكون للأطراف الوكيلة أهدافها الخاصة التي قد تنحرف عن مصالح الأطراف التي وظفتها.

وتلجأ الدول إلى الحرب بالوكالة عند ارتفاع التكاليف السياسية والمادية لمواجهة الخصم، ويمكن استخدام دول، أو مجموعات وسيطة؛ لتحقيق الأهداف بتكلفة أقل، وبصورة سرية أو غير رسمية، وعلى حدّ تعبير وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، هنري كيسنجر Henry Kissinger، أنه عندما تكون الدبلوماسية عاجزة، والمواجهة العسكرية المباشرة تنطوي على مخاطر لا داعي لها؛ فإن المناطق الرمادية والأساليب السرية تكون بالغة الأهمية، والإدارة والتنفيذ من خلال وكلاء حلفاء إذا أردنا التأثير في أحداث معينة ذات أهمية محتمَلة؛ ويجب اتخاذ إجراءات تضمن إنكار التدخل؛ خاصة في قرارات القادة السياسيين، وتشمل التحالفات بالوكالة دولاً وفاعلين من غير الدول، وكذلك المزج بصورة غير متماثلة بين الدول والفاعلين من غير الدول، ويتم إمداد هذه التحالفات بالإمكانيات المالية والأسلحة والتدريب والدعم السياسي والتنظيمي، ويتم تبادل الموارد والإمكانيات بينها، وأحياناً عمل قواعد في هذه الدول، ومن ضمن استراتيجيات الحرب بالوكالة أن يتم اختيار وكلاء عدة يتنافسون على الخصم بشكل غير مباشر (وكلاء عدة من اتجاهات مختلفة)؛ وذلك من خلال عوامل محفّزة لهم، ودائماً يتم الحفاظ على السرية لإنكار العلاقة بين الدولة المخطِّطة والوكلاء.[60]

وفي دراسة بمعهد الاستشارات الاستراتيجية والسياسية والأمنية والاقتصادية بألمانيا تُعرَّف الحرب بالوكالة بأنها "استخدام وكلاء بصورة غير مباشرة؛ من أجل تحقيق أهداف استراتيجية دون أن تشارك فيها الدولة الأصلية، ويتم توظيف الوكلاء من داخل الدولة المستهدَفة، أو من خارجها في حالة عدم كفاية الوكلاء المحليين، وقد يكون الوكلاء دولاً، أو جماعات، أو أحزاباً، أو شركات، يعملون بصورة منفردة أو مشتركة".[61]

وقد تكون الحرب بالوكالة بين دولتين متعارضتين تتجنَّبان الحرب المباشـرة، وبدلاً من ذلك تدعمان المقاتلين الذين يخدمون مصالحهما، وقـد تتـدخل إحـدى الـدول بصـورة مباشـرة في الحرب، بينما الأخرى تلجأ إلى الحرب بالوكالة.[62]

وفي الحرب بالوكالة عادةً ما تكون الدولة الأصلية فـاعلاً قويـاً في النظـام الـدولي، ويجب أن يملك الوكيل (دولة، أو فاعلون من غير الدول، أو كلاهمـا) القـدر الكـافي مـن القوة للتدخل والضغط لتحقيق الأهداف.[63]

3. الحرب الوقائية:

يُقصَد بكلمة وقائية صفة مقدمة للحرب، والكلمة كما ذكرت في اللغـة الإنجليزيـة Preventive هي صفة مشتقة أساساً من الفعل اللاتيني Praevenire، الذي يُقصَد به منـع شـيء ما من الحدوث، كما ورد في قاموس أكسفورد الإنجليزي:

To prevent: "to forestall, to deprive of power, or hope of acting or succeeding.[64]

يمنع: "يحبط، يحرم من استخدام القوة، أو من الأمل في التصـرف أو النجاح".

وتُعد الحرب الوقائية المصدر الرئيسـي لتخطيط الاستراتيجية النووية على الأساس الهجومي البحت؛ حيث يسعى طرف معين إلى احتضان هذه الاسـتراتيجية التـي تضـمن إلحاق أكبر قدر ممكن من الدمار بالخصم، ويُعَدُّ ذلك بمنزلة البديل الأفضل للاستراتيجية الدفاعية؛ بصـرف النظر عما يوضع تحت تصـرف هذه الاستراتيجية من إمكانيات.[65]

ولقد ارتبطت فكرة الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تقليـدياً بكـل من عنصـري توازن القوى والدافع الوقائي للحـرب؛ بمعنـى أن الدولـة تسـتخدم قوتهـا العسكرية لحماية أمنها، والحيلولة دون حدوث تغيُّر في ميزان القوى الـذي مـن شـأنه، إذا وقع، أن يهدد الوضع القائم.[66]

كما يُعرفها مايكل والزر Michael Walzer بأنها الحفاظ على ميزان القوى القائم، ووقف ما يعتقد أنه يُشكِّل تحولاً من حالة التوازن إلى علاقة السيطرة والخضوع.[67]

بينما يركز الباحث الاستراتيجي جاك ليفي Jack Levy على الدافع الوقائي للحرب؛ الذي ينشأ من تدهور القوة العسكرية لدولة معيَّنة مقارنة بزيادة قوة الخصم، والخوف من آثار ذلك التدهور المتمثل في العجز النسبي للقوة، الذي يؤدي إلى تدهور الوضع القائم؛ فالباعث الأساسي لشنّ هذه الحرب يكمن في عنصر تغير أو تحول القوة في الميزان القائم كمصدر أساسي.[68]

وما يمكن استنتاجه من الحرب الوقائية، من ناحية الهجوم، هو أنها لا تعني الرد على هجوم الخصم لتصبح بذلك استخداماً للقوة كأداة دفاعية ضد الهجوم الموجَّه إلى دولة ما، أو دفعاً للتهديد الذي تستشعره ضد مصالحها، وإنما افتراض الخطر كباعث للجوء إلى الحرب. وعرَّف الباحث الدبلوماسي والفيلسوف الأمريكي ميشيل نوفاك Michael Novak الحرب الوقائية، في محاضرة ألقاها في روما بالفاتيكان عام 2003، ونقلها عنه الباحثون، بأنها "الهجوم الأحادي الجانب الذي يقضي على تأثير إمكانية هجوم الخصم المحتمل في المستقبل؛ بمعنى أن القوة العسكرية تستخدَم ضد بلد لمنع تهديد يمكن أن يطرحه في المستقبل، يثير مخاوف البلد المهاجم؛ ليغدو السبب الجوهري لهذه الحرب ليس في التهديد الحاضر من قبل الخصم، وإنما الافتراض بنياته الممكنة مستقبلاً".[69]

ويمثل الفكر الاستراتيجي الأمريكي للحرب الوقائية واحداً من أهم الميادين دراسةً وتطوراً ضمن أدبيات العلاقات الدولية؛ وهذا يعود من دون شك إلى دور القوة المتعددة الأبعاد التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية، والمكانة التي تحتلها في النظام الدولي عبر تأثير سلوكها الخارجي في أوساط الساحة الدولية؛ فقد أصبح من أبرز موضوعات الدراسة والبحث، وعلى إثر ذلك عكفت الكثير من مؤسسات البحوث ومراكز الفكر على تحليل تطوُّر الاستراتيجيات الأمريكية المختلفة التي انتهجتها العديد من الإدارات المتعاقبة، ومتابعتها.[70]

ويتوافر في الحرب الوقائية عنصرا التهديد والخوف من تحركات العدو المستقبلية من جهة، وطبيعتها العسكرية من جهة أخرى؛ وهذا يعكس من دون شك المفهوم التقليدي للحرب الوقائية، خاصة الذي كان سائداً طوال فترة الحرب الباردة، غير أنه بتغيُّر طبيعة القوة في العلاقات الدولية، ونشوء علاقات قوة وصراع جديدة بين الفاعلين، لم يلبث أن طرأ تحول في صياغة مفهوم مناسب لهذه الحرب في الفكر الاستراتيجي الأمريكي؛ وهذا إلى جانب إعادة النظر في شكل التهديدات والأخطار الجديدة التي تدعو إلى تبني حربٍ وقائية ضدها.

ويشير في هذا السياق نائب مستشار الأمن القومي السابق للولايات المتحدة الأمريكية، جيمس ستاينبارج James Steinberg، في دراسة حديثة له إلى أن العمل الوقائي يقتضي توافر ظروف دافعة له؛ قد اختصرها في النقاط التالية: أن يكون ضد إرهابيين، وأن يستهدف إزالة مقدَّرات تمثل خطراً، وأن يكون بهدف التدخل في حالة الدول الفاشلة، وأن يكون استخدامها لتغيير النظام.[71]

والمتتبِّع لتطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي - خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث فُتِحت صفحة جديدة من سباق التسلح بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وكان السعي حثيثاً لتطوير القوات النووية - يتبين اتصال مفهوم الحرب الوقائية الوثيق بعنصرين أساسيين: العنصر الأول هو تحديد نية العدو أو الخصم في الإضرار؛ وهي تشكل السند القوي الذي يعتمد عليه صانع القرار الأمريكي في تبرير الاستخدام الوقائي للقوة ضد دولة معينة، قبل أن تتوافر المقدرة على الإضرار؛ ولهذا تعد مسألة تقييم نيات الخصم التحدي الأكبر في المبادأة بالحرب.[72] فصانع القرار يرى في الحرب الوقائية حرب فرصة War of Opportunity تدعو إلى القتال مبكراً مع اكتشاف النيات العدوانية للخصم؛ بدلاً من تأجيله إلى وقت متأخر، وليست حرب ضرورة War of Necessity؛ وهذا يعطي آفاقاً كبيرة للنجاح والفوز، وكذلك يجعل القتال أقل تكلفة. وتبقى مسألة تحديد النيات محكومة ذاتياً، على الأقل نسبياً، من جانب

تحقيق المصلحة، واختيار الحرب مع الخصم، فقد يُخطئ صانع القرار في تقديره نيات الخصم - أو يتعمَّد ذلك ضمن الأهداف المسطَّرة لدولته في سلوكها الخارجي - ويروج لأخطار، ويدعي أنها آتية من طرف دولة ما، وقد تكون غير موجودة في الواقع بشكل موضوعي.

أما العنصر الثاني؛ فهو تحديد المقدرات التي يملكها العدو، والتي تشكل خطراً: يجب على القادة والمسؤولين القيام بتقييم شامل لمقدرات الخصم العسكرية، التي يتضح بعد دراسة الاستخبارات المعنية لها بشكل دقيق مدى فاعليتها، وسرعة توظيفها خلال بدء العمليات العسكرية؛ فينظر الكثير من الخبراء إلى الحرب الوقائية في هذا الإطار كأداة أساسية لحظر انتشار الأسلحة النووية.[73] وانطلاقاً من هذين العنصرين يُنظَر إلى الحرب المشروعة، إذا تم شنها ضد معتدٍ أو خصم، بأنها قائمة على تحديد المعتدين المحتمَلين الذين لهم المقدرة والنية على الإضرار، وكذا المبادرة في المستقبل القريب، وهذا بخلاف الحرب الوقائية التي تعتمد فقط على افتراض وقوع التهديد من الخصم؛ حتى في ظل غياب أدلة ملموسة على قدرات هذا الخصم.[74] ويتضح ممَّا سبق أن الحرب الوقائية هي استراتيجية عسكرية تعني قيام دولة ما بهجوم مفاجئ على دولة أخرى؛ بهدف تدمير قواتها لمنعها من أن تصبح مصدراً لتهديد مستقبلي.

4. الحرب الباردة:

استخدَم الملك الإسباني خوان إيمانويل Juan Emanuel مصطلح الحرب الباردة لأول مرة في القرن الرابع عشر، ثم استخدمه الاقتصادي الأمريكي برنارد باروش Bernard Baruch في بداية عام 1947، ثم أصبح شائعاً مع الصحفي ولتر ليبمان Walter Lippmann، ولا يوجد توافق بين المؤرخين فيما يتعلق ببداية الحرب الباردة؛ فبينما يقول معظم المؤرخين إنها بدأت بعد الحرب العالمية الثانية فوراً، يقول مؤرخون آخرون إنها بدأت في نهاية الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من أن المشكلات بين الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى منتصف القرن

التاسع عشر؛ فإن الخلاف في وجهات النظر بين الشيوعية والرأسمالية يعود إلى عام 1917 عندما انطلق الاتحاد السوفييتي من الثورة الروسية كأول دولة شيوعية في العالم، وأدى ذلك إلى جعل العلاقات الأمريكية - الروسية مصدر قلق لفترة طويلة.[75]

والحرب الباردة هي حرب غير معلَنة بين طرفي الصراع، وتقوم على استخدام جزئي متقطع للقوة العسكرية، والاعتماد الأكبر على القوة الناعمة، مستخدمة في ذلك أسلحة الإعلام، وأعمال أجهزة الاستخبارات لخلق نوع من الأزمات والتوتر السياسي لدى العدو، ويدفع هذا النوع من الحروب طرفي الصراع إلى التسابق في مجال تطوير السلاح والتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي، ويستمر هذا النوع من الحروب مدداً طويلة نسبياً مقارنةً بالنوع الأول المعروف بالحرب التقليدية.

وأشهر حروب هذا النوع هو الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق، وهي نتيجة حالة الصراع والتوتر والتنافس التي كانت بينهما وبين حلفائهما في الفترة من منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين؛ وظهرت خلال هذه الفترة الندّية بين القوتين العظميين والتحالفات العسكرية والدعاية وتطوير الأسلحة والتقدم الصناعي وتطوير التكنولوجيا والتسابق الفضائي، وقد اشتركت القوتان في إنفاق كبير على الدفاع العسكري والترسانات النووية وحروب غير مباشرة باستخدام وسيط (الحرب بالوكالة).

وصاحبت فترة الحرب الباردة أزمات دولية عدة، مثل أزمة حصار برلين (1948–1949)، والحرب الكورية (1950–1953)، وأزمة برلين عام 1961، وحرب فيتنام (1956–1975)، والغزو السوفييتي لأفغانستان، وخاصة أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962. وعندها شعر العالم أنه على حافة الانجراف إلى حرب عالمية ثالثة. وشهدت الحرب الباردة أيضاً فترات من التهدئة عندما كانت القوتان تسعيان نحو التهدئة، كما تم تجنُّب المواجهات العسكرية المباشرة؛ لأن حدوثها كان سيؤدى إلى دمار محتَّم لكلا الطرفين بسبب الأسلحة النووية، واقتربت الحرب الباردة من نهايتها أواخر الثمانينيات وبداية

التسعينيات من القرن الماضي بوصول الرئيس الأمريكي الأسبق، رونالد ريجان، إلى السلطة؛ فضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها السياسية والعسكرية والاقتصادية على الاتحاد السوفييتي في النصف الثاني من الثمانينيات.

5. الحرب النفسية:

هي الاستعمال المخطَّط والممنهج للدعاية ومختلف الأساليب النفسية للتأثير في آراء العدو ومشاعره وسلوكياته بطريقة تسهل الوصول إلى الأهداف، كما أنها وسيلة مُساعدة لتحقيق الاستراتيجية القومية للدولة، وتُشَن في وقت السلم والحرب على السواء، وتُستخدم فيها كل إمكانيات الدولة وقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية، وغير ذلك من القوى التي تتفاعل مع بعضها بعضاً لتحدد كيان المجتمع وشكله، ويمكن القول أيضاً إنها متأصّلة في جذور التاريخ الإنساني، ولها أمثلة كثيرة في تاريخ البشرية.[76]

وتهتم الحرب النفسية بالناحية الإنسانية، أو الجانب الإنساني، وتهدف إلى مهاجمة عقل الخصم وقلبه بشكل مباشر؛ ليصل إلى حالة من اليأس والاستسلام، والاقتناع بعدم جدوى القتال نتيجة عدم إدراكه أو فهمه لما يدور حوله من أحداث متلاحقة وضغوط نفسية تتجاوز مستوى تفكيره، وعدم التقدير السليم والدقيق للموقف في الوقت المناسب؛ ما يفقده إرادة القتال، وتتسع الحرب النفسية حتى تشمل الإمكانيات التكنولوجية للقيام بأعمال التحليل رفيع المستوى، وتصميم برامج الدعاية الموجَّهة إلى العدو. وقد اتضح تأثير الحرب النفسية في أثناء حرب الخليج الثالثة، وفي أثناء "أزمة هايتي"؛ حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية تكنولوجيات مختلفة لتوجيه الدعاية المناسبة إلى المجموعات المتضادَّة داخل هذه الدول لإحداث التأثير النفسي المطلوب.

وقد يختلط على بعضهم الفرق بين مصطلحَي الحرب النفسية والعمليات النفسية؛ فالعمليات النفسية هي "التخطيط لعمليات نشر المعلومات والمؤشرات المختارة للمجتمعات المستهدفة للتأثير على عواطفها ودوافعها ومنطقها الموضوعي؛ بهدف تغيير

سلوك هذه المجتمعات، وأيضاً المنظمات والحكومات المستهدَفة".[77] والفرق بين العمليات النفسية والحرب النفسية هو أن العمليات النفسية توجَّه إلى الدول والجماعات (المعادية – الصديقة – المحايدة – الحليفة)، بينما الحرب النفسية توجَّه إلى القوات المسلحة للدول المعادية فقط وقت الحرب وفي ميدان القتال. ومن حيث الهدف؛ فالعمليات النفسية تهدف إلى التأثير في آراء الأفراد والجماعات وانفعالاتهم وسلوكهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، بينما تهدف الحرب النفسية بشكل رئيسي إلى تحطيم القوة المعنوية للقوات المسلحة المعادية لخفض قدرتها على القتال. ومن حيث الاستمرار؛ فالعمليات النفسية مستمرة في جميع الأوقات، في السلم والتوتر والحرب، بينما تقتصر الحرب النفسية على أوقات التوتر والصراع المسلح فقط؛ وبالتالي، فإن العمليات النفسية لم تعد مجرد وسيلة تستخدَم في أثناء الحرب فقط، بل أصبحت العمليات النفسية مستقلة عن الصراع العسكري؛ حتى أصبح هذا الأخير عنصراً من عناصرها.

6. الحروب غير المتكافئة:

يمثل الصراع سمة جوهرية من سمات العلاقات الدولية، وتتغير صفاته وأشكاله مع الزمن، وتتحول من حالة إلى أخرى، والدول في سعيها المستمر إلى امتلاك مقومات القوة القصوى، قد تصل في ذلك إلى مستويات متقدمة في امتلاكها القوة العسكرية، إلا أن هذا التقدم، وفي كل مراحل تاريخ القوة، عادةً ما يحمل بين طياته عوامل ضعفه ومقاومته؛ ومع ذلك فإن الأمن القومي لأعظم قوة بات مهدداً بنوع مختلف من التحديات، التي تتمثل في الحروب غير المتكافئة، وهي الحروب غير التقليدية، والحروب غير المتماثلة، والحروب غير المتناظرة.

أ. الحروب غير التقليدية:

تطوَّر تعريف الحرب غير التقليدية unconventional warfare عبر الزمن، وكانت بداية المحاولات للوصول إلى تعريف موثق في الجيش الأمريكي عام 1950، وظهر التعريف عام 1951، وكان يتطرَّق إلى عمليات العصابات والعمليات السرية في المناطق

التي يسيطر عليها العدو، وهي عمليات تقوم بها قوات غير نظامية بدعم من دول، أو من خلال حركات مقاومة، أو تمرد، أو تكون جزءاً من عمليات عسكرية تقليدية.

وتعرف الحرب غير التقليدية أيضاً بأنها مزيج من الإجراءات العسكرية والسياسية والنفسية، أو الاقتصادية، وتكون ذات طبيعة سرية أو علنية، وتنفَّذ داخل المناطق الخاضعة لسيطرة أو تأثير قوة أو دولة ما؛ لتحقيق مصالحها وأهدافها الحالية أو المحتملة. وتنفذ هذه الإجراءات بوساطة الدولة المخطِّطة، أو بالاشتراك مع مواطني الدولة المستهدَفة؛ حيث يتم تجنب المواجهة العسكرية المباشرة.[78]

وتتكون الحرب غير التقليدية من سلسلة متعددة من العمليات العسكرية وشبه العسكرية، وعادة ما تستمر لفترة طويلة، وتنفذ بوساطة قوات نظامية أو غير نظامية، وتشمل حروب العصابات، والعمليات السرية والاستخبارية، وعمليات التخريب والتدمير لاستهداف المجتمع ومؤسسات الدولة، مستخدمة ضدها كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية.[79]

ويتسم هذا الشكل من الحروب بعدم وضوح العدو وميدان المعركة، وأن الأطراف المتحاربة غير متكافئة، وعادة تدور رحى هذه الحرب في بيئة غامضة.[80]

ويَستهدف فيها الطرف الأقل قوة نقاط الضعف عند الطرف الآخر، ويبرز فيها دور القوى الفاعلة من غير الدول، التي يمكنها الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية بطرق غير شرعية، وكذلك استغلال تكنولوجيا الاتصالات في التجنيد وتنفيذ عملياتها المختلفة.[81]

وتتسم العمليات بالمفاجأة في هذا الشكل من الحروب – خاصة من القوى الفاعلة من غير الدول –، واستخدام الأساليب غير المشروعة، مثل احتجاز المدنيين رهائن، وخطف الطائرات، واستخدام التفجيرات بجميع الوسائل التي قد تصل إلى الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية،[82] وقد أسهم تطور الاتصالات والتكنولوجيا في تسهيل ذلك؛

الأمر الذي يمكن معه للفاعلين من غير الدول تصميم أسلحة بيولوجية وكيميائية وصناعتها بالاستفادة من الاستخدام المزدوج للمنتجات المصنَّعة لأغراض اقتصادية مدنية، أو إضافة تقنيات جديدة لمعدات أو أجهزة متوافرة تجارياً لتحويلها إلى أسلحة بأسعار زهيدة، مثل تجهيز طائرات بمتفجرات، وتوجيهها من بعد إلى أهداف لا يمكن الوصول إليها بالأسلوب التقليدي.[83]

وتشكل القوى الفاعلة من غير الدول أكبر التهديدات في الحرب غير التقليدية؛ لمرونتها العالية في التنقل والاختباء، خاصة داخل المناطق السكنية، وعدم وجود شكل عسكري واضح لها؛ حيث توجد في شبكات صغيرة تستغل تكنولوجيا الاتصالات بشكل كبير في التنسيق فيما بينها، ويصعب الوصول إلى قياداتها؛ ولذلك تتسم العمليات بالشكل غير التقليدي وعدم المركزية. وذلك بالإضافة إلى عدم التماثل بين الأطراف المتحاربة، ومحاولة الطرف الأقل قوة استغلال نقاط الضعف للخصم، واستخدام الحرب النفسية ضده بوساطة الإعلامَين التقليدي وغير التقليدي.[84]

ولا يستخدم الطرفان هنا الأدوات أو استراتيجيات القتال التقليدي نفسها، ولا تخضع الحرب لمعايير توازن القوى، أو قواعد القتال التقليدية، ولا تتقيد بمعايير الشرف العسكري، ولا يوجد مسرح عمليات بالشكل التقليدي، والخطط المستخدمة فيها لا يمكن التنبؤ بها بسهولة، ويتسم التنفيذ بأقصى درجات المخاطرة.

وقد شكل ذلك نقطة تحول في النظام الدولي؛ حيث أصبح هذا النمط من الحرب واحداً من الأشكال الرئيسية، إن لم يكن الشكل الرئيسي للصراع المسلح على الساحة الدولية؛ حيث لم يعد هذا النوع من الهجمات شكلاً ثانوياً من أشكال الصراع، ولم يعد مجرد أداة من أدوات الصراع المسلح، ولكنه أصبح شكلاً مستقلاً بذاته، بل ربما جاز القول إنه أصبح بديلاً للحروب التقليدية، وستجري على منواله الحروب في المستقبل.[85]

وتستخدَم الحرب غير التقليدية عندما يكون الهدف الاستراتيجي مهماً، واستخدام القوة العسكرية التقليدية غير مناسب، ويُعَدُّ فهم طبيعة الشعب في الدولة المستهدفة هو

الأساس للنجاح في الحروب غير التقليدية؛ حيث يمثل السكان مركز الثقل Center of Gravity في هذا النوع من الحرب.[86]

ب. الحرب شبه التقليدية:

يشمل مصطلح الحرب شبه التقليدية Sub Conventional Warfare جميع الصراعات المسلحة التي تتجاوز مستوى التعايش السلمي بين الدول، وتحت عتبة الحرب، وهي تشمل التشدد والتمرد والحرب بالوكالة، والإرهاب الذي يستخدم وسيلةً في حركة التمرد، والمناوشات الحدودية، وتُعَدُّ من الصراعات منخفضة الشدة التي تحمل خطراً خبيثاً يؤثر في الاستقرار، وله تأثير مدمر على المدى الطويل، ويتسم بعدم التماثل في مستويات القوة، وأسلوب قتال الطرف الأضعف، الذي يتصف عموماً بعدم العقلانية؛ ما يصعِّب عملية التنبؤ بأعماله.[87]

ج. الحروب غير المتماثلة:

تُعرّف وكالة المخابرات المركزية الحرب غير المتماثلة بأنها "استخدام استراتيجيات وتكتيكات وتكنولوجيات مبتكرة من قبل طرف أضعف؛ بهدف تجنب نقاط القوة، واستغلال نقاط الضعف للخصم"، ويشتمل على:[88]

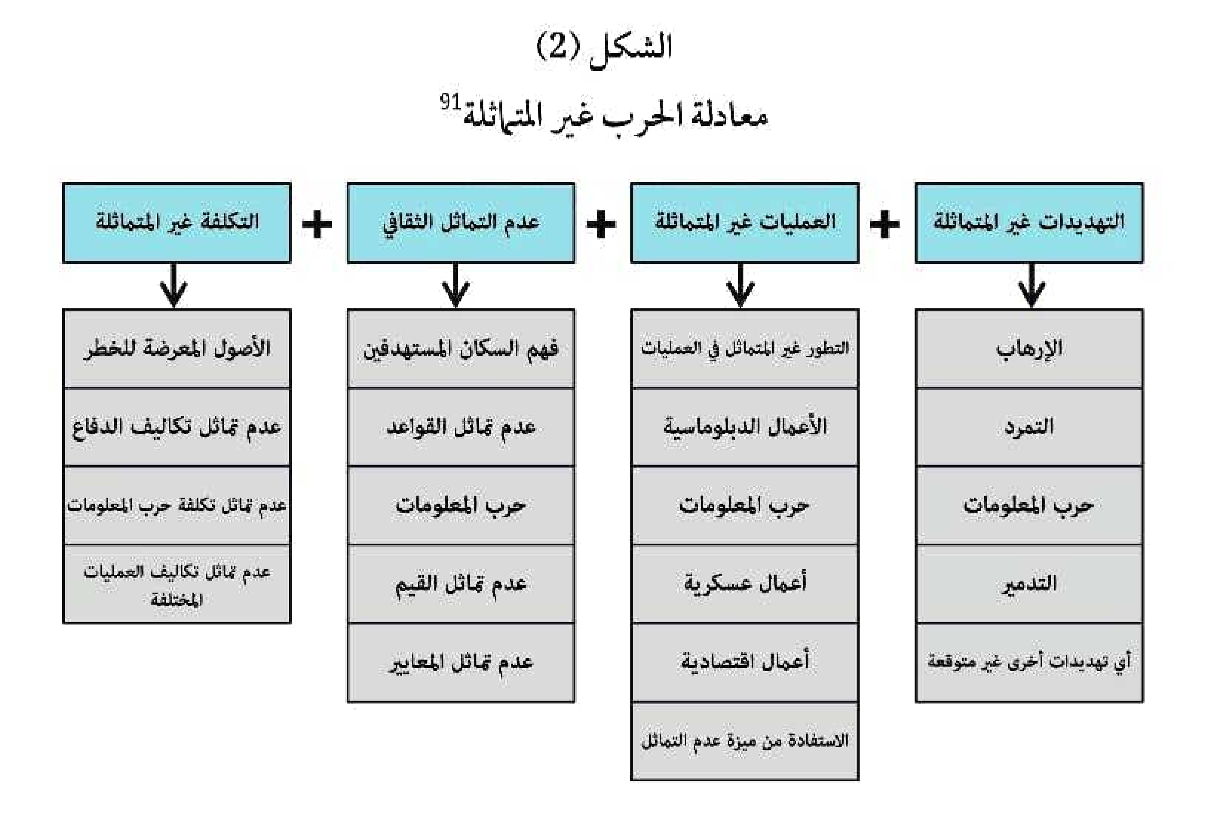
- الاستخدام الانتقائي للأسلحة أو الإمكانيات العسكرية لمواجهة، أو ردع، أو ربما هزيمة، قوة متفوقة عددياً أو تكنولوجياً.
- استخدام الموارد أو التكتيكات الدبلوماسية وغير العسكرية الأخرى؛ لإحباط أو تقييد العمليات العسكرية من قبل قوة متفوقة.

ويُعرّف معهد الحرب البرية، التابع للجيش الأمريكي، الحرب غير المتماثلة بأنها حرب غير تقليدية تركز على السكان، وتقع بين قوة متفوقة عسكرياً وقوة أقل تفوقاً منها، ويشمل عدم التماثل طبيعة التهديدات، والعمليات المنفَّذة، والثقافة، والتكلفة.[89]

وتسعى الأطراف المتحاربة في الحرب غير المتماثلة إلى تحقيق ميزة غير متماثلة على الطرف الآخر؛ من خلال تجنب نقاط القوة عن طريق المفاجأة، أو استخدام التكنولوجيا، أو ابتكار أساليب قتال جديدة. وقد يكون عدم التماثل في النيات أو القوة أو الثقافة أو التكنولوجيا أو الحجم، وتتسم التحديات غير المتماثلة بأنها طويلة الأمد، وقد تصل إلى سنوات عديدة، وبأنها لا يمكن التغلُّب عليها بالوسائل العسكرية فقط، وتتطلب مواجهتها أساليب أكبر بكثير من الأساليب العسكرية.[90]

الشكل (2)

معادلة الحرب غير المتماثلة[91]



د. الحرب غير النظامية:

تُعرف الحرب غير النظامية Irregular Warfare بأنها صراع عنيف بين قوات مسلحة نظامية حكومية، وفاعلين من غير الدول؛ من أجل الشرعية والتأثير في السكان المعنيين، وتُوجه لاستهداف المواطنين، وليس القوات المسلحة، وتعتمد على فهم التفاعلات الاجتماعية للسكان، مثل عادات القبائل وتقاليدها، والعلاقات والأعراف الاجتماعية، والتأثيرات الدينية والثقافية، ومع أن هذا النوع من الحرب يتصف بالعنف؛

فإن كل المشاركين فيه لا يحملون السلاح، ويعتمد نجاح القوات التي تواجه هذا النوع من الحرب على بناء العلاقات والشراكات مع السكان المحليين، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة أكثر من السلاح، ويتضمَّن هذا النوع من الحروب أنشطة الاستخبارات، وحرب المعلومات، والعمليات النفسية، والتمرد، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، والتجارة غير المشروعة للأسلحة، والمعاملات المالية غير القانونية.[92]

ويشترك في الحرب غير النظامية قوات غير نظامية، ومجموعات من الأفراد غير المنتمين إلى القوات المسلحة أو الشرطة أو غيرها من قوات الأمن الداخلي، وقد يكون جزء منهم من خارج الدولة، وعادةً لا يعترفون بنظام الدولة ولا بقوانينها. وقد تتكون القوات غير النظامية، على سبيل المثال، من قوات شبه عسكرية، أو مرتزقة، أو مؤسسات تجارية، أو منظمات سياسية أجنبية، أو جماعات مقاومة، أو متمردين، أو خصوم، أو إرهابيين، يحملون جنسية الدولة، أو من خارجها.[93]

وتُعرَّف الحرب غير النظامية في مركز الجيش للدروس المستفادة The Center for Army Lessons التابع للجيش الأمريكي بأنها "صراع عنيف بين الحكومة الشرعية، والفاعلين من غير الدول؛ من أجل الشرعية باستغلال السكان المحليين. ويستخدم الفاعلون من غير الدول الأساليب غير المباشرة وغير المتماثلة؛ وقد تستخدم القدرات العسكرية؛ وذلك بهدف العمل على تآكل قوة الدولة المستهدَفة، ونفوذها، وإرادتها".[94]

وتعرف الحروب غير النظامية أيضاً بأنها "شكل معقَّد وفوضوي من أشكال الصراع المسلح، يحدث داخل المجتمعات، ويتسم بالغموض، ويشتمل على أعمال التمرد، ومكافحة التمرد والإرهاب".[95]

وعرَّفت وثيقة العقيدة القتالية للقوات الجوية الأمريكية الحرب غير النظامية بأنها "صراع عنيف ومعقَّد بين الدولة والفاعلين من غير الدول؛ من أجل الشرعية والتأثير في السكان المعنيين؛ وذلك من خلال تآكل قوة الدولة المستهدَفة، والتأثير المستمر فيها لفرض

الإرادة، ويلزم في هذا الشكل من الحروب للقادة العسكريين التفكير سياسياً وعسكرياً، وعلى القادة المدنيين التفكير عسكرياً وسياسياً أيضاً".[96]

وورد في الوثيقة نفسها تعريف الرئيس الأمريكي الأسبق، جون كنيدي John Kennedy[97] للحرب غير المتناظرة؛ الذي قال فيه: "هذا هو نوع آخر من الحرب، جديد في شدته، قديم في أصله، وهي حرب يشنها المقاتلون والمتمردون والقتلة، وتُستخدَم فيها الكمائن والتسلل بدلاً من القتال والمواجهة، والسعي إلى النصر من خلال تآكل العدو واستنفاده، بدلاً من الاشتباك معه، وهي تتطلَّب نوعاً جديداً من الاستراتيجية لمواجهته، ونوعاً مختلفاً تماماً من القوة، ونوعاً مختلفاً تماماً من التدريب العسكري".[98]

وذكر الجنرال السير روبرت سميث Sir Rupert Smith[99] أن الحرب غير النظامية نموذج للحرب بين الناس، ولا شك في وجود المواجهة والصراع والقتال في جميع أنحاء العالم، ولكن لا يمكن اعتبارها حدثاً حاسماً في حل النزاع في الشؤون الدولية. وتعتمد الاستراتيجية المنفَّذة في هذا النوع من الحرب على أن المقاتلين ليسوا كلهم عسكريين؛ لأنها تدور بين المدنيين، وتتصف بالآتي:[100]

- ليس بالضرورة أن يكون المقاتلون عسكريين، بل قد يكونون مجموعات صغيرة من المسلحين الذين لا يرتدون الزي العسكري التقليدي، وكذلك ليسوا جميعهم من الذكور، وإنما من الإناث والأطفال كذلك.
- تتغلغل هذه المجموعات الصغيرة من المقاتلين بين الناس العاديين، وليس لهم مواقع أو مناطق تمركُز دائمة، ولا هوية موحَّدة، أو زي يميزهم عن باقي السكان.
- تشمل ساحات القتال المناطق السكانية، وتنفَّذ الاشتباكات المسلحة في أي مكان، ويشترك فيها مدنيون ضد مدنيين آخرين.
- يستخدم المقاتلون أنواعاً مختلفة من الأسلحة ليست ذات تقنية عالية، وأحياناً تكون بدائية ومرتجَلة. ولا تستخدم الأسلحة أو القوة العسكرية في المواجهة فقط، ولكن في الإقناع السياسي والنفسي.

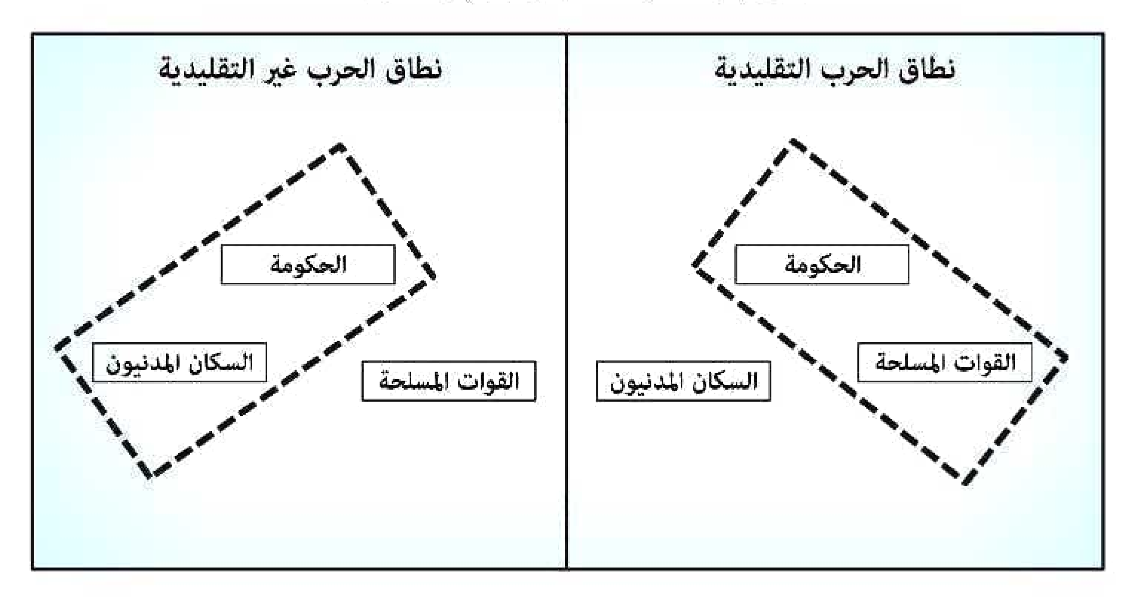
- تدار الحرب على مستويات عدة سياسية، وعسكرية استراتيجية، وتكتيكية.
- يتطور الصراع من خلال مراحل عدة، تبدأ من المنظمات غير المسلحة حتى تصل إلى الإكراه والمواجهة المسلحة.
- تُعَدُّ العمليات العسكرية أحد أشكال القوة التي يستخدمها المقاتلون، وليست كلها.
- غالباً ما يكون النزاع عابراً للحدود، ويستخدم المقاتلون أقاليمَ ودولاً أخرى كملاذات، وكذلك لإعادة تنظيم صفوفهم.
- تُنفَّذ العمليات العسكرية والأنشطة غير العسكرية بين المدنيين بصورة تجعلها أحداثاً عالمية تعكس واقعاً اجتماعياً يتطلب التدخل الدولي.
- تهدف كل العمليات والأنشطة إلى السيطرة على فكر الناس، وعلى إرادة صانعي القرار في الدولة المستهدَفة.

وتتسم الحرب غير النظامية بعدم وجود شكل واضح للعدو يمكن التعرُّف إليه بوضوح؛ حيث تكون الحرب بين السكان، ولا تكون على خطوط القتال، مثل الحرب التقليدية؛ لذلك يجب معرفة الثقافات المختلفة للسكان بصورة دقيقة، وليس رسم خرائط للقوى الفاعلة على الأرض فقط؛ وذلك لتحديد مراكز الثقل في ثقافة العدو؛ لأن كسب الصراع يتم من خلال إقناع السكان؛ وليس تدميرهم؛ لذا أصبح دمج الثقافة في التخطيط والتنفيذ من الاعتبارات الحاسمة لنجاح المهام في الحروب غير النظامية.[101]

وفي ضوء ما سبق؛ فإن الحرب التقليدية هي نزاع عسكري بين دول، بينما كل من الحروب غير المتكافئة (وهي الحروب غير التقليدية، وشبه التقليدية، وغير المتماثلة، وغير النظامية) هدفها السكان المدنيون، ولا تعتمد على القوة المسلحة فقط في أثناء الحرب. وتعتمد الحروب غير المتكافئة على أعمال التدمير، وعلى استغلال الضعف السياسي والعسكري والاقتصادي، والحالة النفسية للقوة المعادية، وتطوير دعم المقاومة لاستنزاف قدرة الدولة المستهدفة ونفوذها وتقليصها وإضعافها، واستقطاب الدعم الشعبي للتأثير في الشرعية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، بدلاً من استخدام الحروب التقليدية.

الشكل (3)

الفرق بين الحرب التقليدية وغير التقليدية[102]



وبالإضافة إلى ذلك تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجالاً جديداً للصراع في الفضاء الإلكتروني، الذي تنتقل فيه المعلومات على اختلاف أنواعها (سياسية، عسكرية، اقتصادية، اجتماعية...إلخ)، والذي باستهدافه تتعرّض الدولة المستهدفة للاضطراب، ويصبح الأمر خطيراً إذا تم استهداف الأنظمة المدنية، وسَهُل تنفيذ العمليات النفسية الموجَّهة إلى المدنيين، ويمكن تنفيذ ذلك بوساطة مجموعات صغيرة يصعب التنبؤ بمكانها، أو الوصول اليها.

وذلك بالإضافة إلى أن التهديدات السيبرانية تشكل تهديداً للأمن القومي للدول في الحرب غير المتكافئة؛ حيث يؤدي عدم التماثل إلى أن تتفادى الأطراف الأضعف مكامن قوة الدول، وتستغل نقاط ضعفها لتكبيدها أكبر قدر من الخسائر، والقفز فوق حقائق الجغرافيا عبر البحار، والوصول إلى أهدافها؛ الأمر الذي يمكّن الفاعلين من غير الدول من التحرك بعيداً عن ميادين القتال التقليدية إلى ميادين أخرى تتصف بالغموض والتعقيد.



الفصل الثاني

حروب الجيل الرابع

تمهيد

تتغيَّر الحرب دائماً، ولكن في السنوات القليلة الماضية تغيَّرت الحرب بشكل أسرع، وعلى نطاق أوسع ممَّا كانت عليه في أي وقت مضى؛ فنحن لا نواجه تغيرات سريعة في كيفية خوض الحرب فحسب، بل إننا نواجه تغيرات جذرية في العدو الذي يحاربنا، والهدف الذي يحارب من أجله.

وقد شهد العالم، منذ بدء الخليقة، العديد من الحروب، وارتبط الوجود البشري بالحرب؛ ولذا اختلف المحللون الاستراتيجيون والعسكريون في تعريف أجيال الحروب، وتعدَّدت رؤى الاستراتيجيين حول تصنيف أجيال الحرب؛ فمنهم من صنَّفها على أساس استخدام القوات، وآخرون قسموها على أساس التطور في التسليح.

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال العناصر الرئيسية الآتية:

1. أجيال الحروب وصولاً إلى الجيل الرابع.
2. ماهيَّة حروب الجيل الرابع.
3. الانتقادات الموجَّهة إلى تعريفات حروب الجيل الرابع.
4. متغيّرات ظهور حروب الجيل الرابع، وعوامله.
5. خصائص حروب الجيل الرابع.
6. استراتيجية البصمة الخفيفة، واستخدامها في حروب الجيل الرابع.
7. القوة المستخدَمة في حروب الجيل الرابع.

8. مراحل تنفيذ حروب الجيل الرابع، وآلياته.
9. البعد القانوني في حروب الجيل الرابع.

أولاً: أجيال الحروب وصولاً إلى الجيل الرابع:

اهتمت العديد من الدراسات، خلال ثمانينيات القرن العشرين، بتقديم رؤية عن تغيُّر شكل الحروب، وعن مستقبلها، وبرز اسم جون بويد John Boyd كأول من حدَّد تلك التغيرات، وكيفية تطور الحروب، ومثلت أفكاره أساساً لكثير من النقاشات الحالية التي تُركز على مستقبل الحروب في الدوائر الأكاديمية والعسكرية، وهو يرى أن الحرب تُقسَّم إلى ثلاثة عناصر هي:[1]

1. الحرب المعنوية: هدفها تدمير إرادة العدو، وإفشال التحالفات الحالية له والحلفاء المحتملين، وتحريض التشرذم الداخلي في دولته، وكسر الثقة المتبادلة بين القيادات والمواطنين.
2. الحرب العقلية: تهدف إلى تشويه تصوُّر العدو للواقع من خلال التضليل، والمواقف الغامضة، وقطع البنية التحتية للاتصالات والمعلومات.
3. الحرب المادية: لاستهداف قدرات العدو من الموارد المادية مثل الأسلحة، والأشخاص، والأصول اللوجستية.

وكذلك أوضح المؤرخ مارتين كريفيلد Martin Creveld، في كتاب "التحول في الحرب"، أن التفاعلات المتداخلة والتغيرات في العالم الحديث قد أوجدت حالة من التغيُّر في الكيفية التي تُشَن بها الحروب، وهو يطرح خمس قضايا رئيسية عن الحرب هي:[2]

1. مَن الذي سيخوض الحرب؟ أهي دول أم فاعلون من غير الدول؟
2. ما شكل الحرب ككل؟ ما العلاقات بين المتحاربين الفاعلين من غير الدول وبين غير المقاتلين؟

3. كيف يخوضون الحرب؟ ما الاستراتيجية والتكتيكات المستخدَمة؟
4. ما أهداف الحرب؟ هل هي لدعم السلطة الوطنية في الدولة أم ضدها؟
5. ما دوافع الحرب؟ ما دوافع المقاتلين أنفسهم؟

وقد بدأت أجيال الحروب الحديثة الأربعة في التشكل بعد صلح وستفاليا Westphalia 1648،[3] وصاحَب ذلك احتكار الدولة وحدها الحرب كأداة لتنفيذ سياستها ومدّ نفوذها، وشهدت طرق شن الحروب تغيراً جذرياً عمّا كانت عليه في الأزمنة القديمة، وشمل التغير المشاركين في الحروب، والعتاد، والتكتيكات المتبَعة؛ إلا أن طبيعة الحرب لم تتغيَّر، وشهد المفهوم اهتماماً بالغاً من مفكرين آخرين، مثل روبرت بنكر Robert Bunker، الذي تخصص ببحث العناصر الآتية:[4]

1. تهديدات الفاعلين من غير الدول Non-State Actors threats.
2. استراتيجيات مكافحة التهديد.
3. الحروب والصراعات المستقبلية.

وبالإضافة إلى ذلك قدم توماس هامس Thomas Hammes[5] طرحاً أكثر وضوحاً عن مفهوم الجيل الرابع للحروب؛ رأى أن التاريخ الإنساني شهد تطور الحرب خلال أربعة أجيال، ولا يرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي فقط، ولكنَّ التغيير يكمن في تطور البنى السياسية والاقتصادية والمجتمعية، التي أدت دوراً مهماً في إحداث تلك النقلات بين الأجيال.[6]

وتظل الرؤية الأهم حول مستقبل الحروب، تلك التي طرحها وليام ليند William Lind،[7] ومجموعة من الضباط العسكريين عام 1989 في مقالة تحت عنوان "الوجه المتغيِّر للحرب: نحو الجيل الرابع"، وأوضحوا فيها أن التقدم التكنولوجي، وتقلُّص الحدود

الثقافية، والتغيرات الدقيقة في المجتمع، أثرت جذرياً في الحروب، وقسموها إلى أربعة أجيال رئيسية.[8]

1. الجيل الأول من الحروب الحديثة:

يُطلق على صراعات الفترة الممتدَّة من عام 1648 حتى عام 1860، عقب معاهدة وستفاليا Westphalia عام 1648، التي أنهت نحو 30 عاماً من الحروب في القارة الأوروبية، وأنتجت الدولة القومية بمفهومها الحديث المتعارَف عليه حالياً في العلوم السياسية، وارتبط بظهور هذه الدولة مفهوم السيادة الوطنية، الذي أفرز بدوره مرحلة الجيوش بشكلها الحديث للدفاع عن حدود السيادة الوطنية ومقوّمات الدولة بمفهومها المتعارَف عليه حتى الوقت الراهن، كما كانت الحاجة إلى الجيوش المنظمة مرتبطة أيضاً بوجود الدولة، من زاوية الاتفاقات الدفاعية، ومعاهدات التعاون العسكرية، وغير ذلك من الإجراءات العسكرية التنظيمية التي تتطلّبها العلاقات الدولية التي نشأت عقب معاهدة وستفاليا Westphalia، التي بلورت أول شكل تنظيمي واضح المعالم للنظام الدولي في أوروبا.

وعلى المستوى العملياتي انتقلت الحروب في الجيل الأول من الأدوات التقليدية نسبياً إلى أدوات قتال أكثر تقدماً آنذاك، كما عرفت الجيوش التنظيمات؛ إذ انتقلت الحروب من دائرة صراع بين قبائل ومناطق سيادة ومدن إلى صراعات بين دول ذات سيادة. وقد تجلّى هذا الجيل من الحروب بشكل واضح، وبلغ ذروته خلال الحروب النابليونية، من حيث الاعتماد على العنصر البشري.

وأسهم الجيل الأول من الحروب الحديثة، الذي ظهر عقب معاهدة وستفاليا Westphalia تحديداً، في غرس ثقافة عسكرية نظامية لا تزال هي قوام الجيوش حتى الآن، بغضّ النظر عن الأجيال التي توالت من هذه الحروب؛ حيث بقيت هذه الثقافة هي عماد الجيوش الحديثة؛ حيث اتُّبعت تكتيكات الأنساق المتتالية. وقد أسست حروب هذا الجيل

للثقافة النظامية وللمؤسسات العسكرية؛ نتيجةً للفكر التنظيمي داخل أرض المعركة، الذي تبعه ترسيخ مجموعة من التقاليد العسكرية، كالأزياء الموحَّدة، والتحية العسكرية، والهياكل التنظيمية للجيوش...إلخ، ومع التقدم الذي حدث في الآلة العسكرية، كالأسلحة الآلية، والبنادق المُمَيكَنة، منذ منتصف القرن التاسع عشر، أصبحت هذه التكتيكات القديمة غير قابلة للتطبيق؛ نظراً إلى الخسائر البشرية الكبيرة الناتجة عن الالتحام بين القوات المتحاربة.[9]

2. الجيل الثاني من الحروب:

ظهرت بدايات هذا الجيل بالجيش الفرنسي في أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعدها، وشهدت تلك الفترة استخدام القوة النارية الشاملة متمثلةً في نيران المدفعية غير المباشرة، وأصبح الهدف هو استنزاف العدو، ولُخِّصت العقيدة القتالية الجديدة في أن "المدفعية تقهر، والمشاة تحتل"، في ظل تنسيق بين نيران المدفعية المركزية في أرض المعركة، وتمركُز المدرعات وقوات المشاة، وحُوفظ على ثقافة النظام العسكري والإجراءات التي يفرضها، وازداد التركيز على القواعد العسكرية والإجراءات والتعليمات، كما ظهرت الأولوية لطاعة الأوامر على الارتجال.[10]

ويقوم التكتيك المستخدَم على قوة النيران بشكل أساسي، واستنزاف قوة العدو، وقد ظهرت صناعة القرار الميداني العسكري بشكل هرمي مركزي، وطبقاً لأوامر دقيقة ومفصَّلة، وَقَد قُدّر للفرنسيين فضل تعليم الجيش الأمريكي ومشاة البحرية فنون حروب الجيل الثاني خلال الحرب العالمية الأولى، وما زالت تمارسه اليوم، مع وجود بعض التعديلات وفقاً لنوع السلاح والمهارات الفردية للقادة.

وقد ظهرت في هذا الجيل من الحروب مرحلة أكثر تقدُّماً على مستوى التخطيط للعمليات والأدوات الحربية، والتحركات القتالية، وبدأ التطور في العتاد يتمثل في المدافع البدائية التي يتم بها قتل جيش العدو وتدميره من بعد، وقبل حدوث أي اشتباكات مباشرة بين جنود الجيشين، مع استمرار الاعتماد على التشكيلات المنضبطة والعنصر

البشـري، التي كانت موجودة في الجيل الأول للحروب، وبرغم أن القوى الكبرى القائمة وقتذاك اعتمدت هذا الجيل من الحروب بسـرعة كبـيرة؛ حيـث بـرز دور القـوة المدفعيـة النيرانية كعامل حسم في الحروب؛ فإنه ما لبث أن تراجع بسـرعة، ولم يستمر طويلاً. ويُعَدُّ هذا الجيل أقل أجيال الحروب بقاءً؛ حيث تتفق معظم الأدبيات على أنه لم يدُم طويلاً.[11]

3. الجيل الثالث من الحروب:

نشأ كنتيجة مباشـرة للحرب العالمية الأولى؛ حيث كوَّن الجـيش الألمـاني مـا تُعـرَف بحرب المنـاورات، وبُنِيـت العقيـدة القتاليـة عـلى أسـاس عنصــري السـرعة المفاجئـة، والتشويش الذهني والمادي للعدو؛ وتحـول هـدف الجيـوش في أثنـاء المعركـة إلى اخـتراق خطوط العدو، والوصول إلى مؤخرته، وتطويقـه بهـدف التقـدم مـن الخلـف إلى الأمـام، وبالتالي انتهت فكرة الحرب كسباق يدفع فيه كل طرفٍ الآخر إلى الخلف، وأصبح الاعتماد فيها على التكنولوجيا والطائرات والدبابات والمناورة العالية والسـرعة الفائقـة والهجـوم من الخلف، بدلاً من المواجهة المباشـرة، وتطوَّرت تقنيـات الحصـول عـلى المعلومـات إلى تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية.

واتصف هذا الجيل بتغيير واضح في التخطيط للعمليات؛ حيـث عرفـت الجيـوش تغييرات في تكتيكات القتال والتحركات الخطّية، واعتمدت عـلى نقـل المعـارك إلى أرض العدو عبر التسلل والاختراق في العمـق، والـدفاع عـبر الهجـوم بـدلاً مـن الاعـتماد عـلى الخنادق، وغير ذلك. والفكرة الأساسـية هي الاعتماد عـلى السـرعة والمبـادأة، وامـتلاك زمام المبادرة باستمرار.

وتُعَدُّ الحرب العالمية الثانية نموذجاً لحروب الجيـل الثالـث، ولا تـزال الكثـير مـن تكتيكات الجيل الثالث للحروب ركيزة أساسـية في أداء الجيوش، بما فيها جيـوش الـدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبطبيعة الحـال بقيـة جيـوش العـالم في الـدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء.

وتحول جوهر العمل العسكري إلى التركيز على الوضع القتالي، وحالة العدو، والنتائج المرجوَّة، وليس على الإجراءات الجامدة، وظهر الاهتمام بعنصر المبادأة ليصبح من أهم مبادئ الحرب المتحكّمة في حروب الجيل الثالث، ولترك مساحة من الحرية للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها بشتى الطرق المتاحة، وأفرزت حروب الجيل الثالث العديد من الأفكار العسكرية، أهمها مبدأ اللامركزية في إدارة أعمال القتال.

واستمرت تطبيقات حروب الجيل الثالث في بريطانيا خلال العشرينيات من القرن الماضي، وظهرت في كتابات الخبراء العسكريين المشهورين، مثل ليدل هارت،[12] وسماها الألمان عام 1929 الحرب الصاعقة، وقد طبَّقوا أساليب الحرب الخاطفة في الحرب العالمية الثانية على يد الجنرال الألماني هاينز جوديريان Guderian Heinz،[13] الذي يطلق عليه "أبو المدرعات"، والجنرال إرفين رومل Erwin Rommel في أثناء معارك (1941–1943) في الصحاري الليبية والمصرية.

واستغرق هذا الجيل من الحروب نحو سبعة عقود تقريباً، أي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى ظهور الجيل الرابع خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

4. الجيل الرابع من الحروب Fourth Generation War:

ظلت الحروب تدار بتكتيكات متعارَف عليها خلال عقود القرن العشرين إلى أن تنبه إليها أندرو ماك Andrew Mack،[14] في مقالة شهيرة في عام 1975 حول أسباب انتصار الدول الضعيفة على الدول القوية، وكان يتحدث بشكل مباشر عن سبب هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها في فيتنام، وقد ذكر عوامل متعدّدة كانت الأساس لما اصطُلح على تسميته "الحروب غير النمطية"، التي لا يكون الحسم فيها لمن يملك قوة نيرانية أكبر، وإنما يكون الحسم فيها لمن هو على استعداد لمزيد من المعاناة، أو تحمُّل تكاليف أعلى؛ وعادة ما يكون الأضعف أكثر استعداداً لتحمُّل الخسائر في الأرواح من الأقوى الذي عادة ما يكون أكثر انفتاحاً وديمقراطية؛ ما يجعل خسائره البشرية والمادية أداة ضغط عليه في الداخل، كما أن الأضعف عادةً ما تكون له ارتباطات قوية بجهات أجنبية

تكون صاحبة مصلحة في استمرار الصـراع، وتكون العقيدة القتالية في كثـير مـن المعـارك عاملاً مهماً لثبات الأضعف واستمراره؛ فبرزت هنا تساؤلات كثيرة مثل:[15]

أ. كيف تتصـرف القوى الكبرى تجاه ذلك الطرف الأضعف؟

ب. كيف تردع قوة أكبر قوة أضعف منها، لا تخشـى الهزيمة، ولديها ميول انتحارية؟

ج. لماذا أقتله إذا كان من الممكن أن ينتحر؟

د. لماذا أجعل هذا الأضعف يتوحد ضدي ما دام انقسامه في مصلحتي؟

هـ. لماذا أطلِق على القوة الأضعف الرصاص والقنابل؛ في حين أنني لو استثمرت واحـداً في المئة من التكلفة على العمليات النفسـية السـوداء، والإعـلام الخبيـث، والعمـلاء، والشائعات المضـرة؛ لتمزق تماماً؟

وكانت الإجابة هي الزج بالشعوب نفسها؛ مـن خـلال التوظيـف الممـنهَج لطـرق العمليات النفسـية وأساليبها ووسائلها؛ لتدمير نفسها بنفسها؛ ومن هنـا بـدأت الفكـرة، وانطلقت، وانتشـرت.

وبشكل عام ترتبط حروب الجيـل الرابـع تاريخيـاً، مـن حيـث البدايـة، بالعقـدين الأخيرين من القرن العشـرين؛ ولكن جذورها تعود إلى فترة الحرب الباردة؛ حيث استخدمت القوتان العظميان في ذلـك الوقـت (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، والاتحـاد السـوفيتي السابق) الكثير من تكتيكات الجيل الرابع خلال فترة الحرب الباردة؛ سـواء لإحكـام القبضـة على الدول والمناطق الجغرافية التي تملك هذه القوة العظمى أو التي تملـك نفـوذاً فيهـا؛ أو لمواجهة نفوذ القوة المنافسة؛ وهذه التكتيكات هي في أغلبها ترتبط بحروب الدعاية والحروب السـرية عبر أفراد وجماعات مدرَّبة لإحداث القلاقل والاضطرابات، والقيـام بالعمليـات الإرهابية والتفجيرات، ودعم أنشطة التسلل، والغزو الثقافي، ونشـر الشائعات، وغـير ذلـك من الأنشطة القائمة على تدمير الروح المعنوية، والتأثير نفسـياً في العدو.[16]

ثم تطورت هذه الممارسات، وأصبحت تشكل نظريات لجيل جديد من الحروب، وتناول المحللون الأمريكيون مصطلح Fourth Generation War-4thGW لأول مرة عام 1989 لوصف الحروب التي تعتمد على مبدأ اللامركزية، التي تدور بين دول وأخرى، أو بين دول وجماعات، والعكس.

وتناول هذه النوعية من الحروب البروفيسور الأمريكي ماكس مانوارنج Max Manwaring،[17] الباحث في الاستراتيجيات العسكرية، الذي سبق أن عمل في المخابرات العسكرية الأمريكية. وبحسب مانوارنج؛ فإن زمن الحروب التقليدية التي تعتمد على الجيوش انتهى، والآن هو زمن الجيل الرابع من الحروب، الذي يهدف إلى إرباك الدول من الداخل، وإحداث اضطرابات متواصلة بها إلى درجة تدفعها إلى مرحلة الدولة الفاشلة التي تسهل السيطرة عليها من أي جهة داخلية تخدم مصالح الجهة المحرّكة خارجياً، وتحقق أهدافها؛ وهو الاحتمال الأقرب إلى التصور والقابل للتنفيذ، أو تتم السيطرة عبر الأطراف الخارجية بشكل مباشر، وهو الاحتمال الأضعف في ظل بيئة النظام العالمي السائدة حالياً.

وأصبح الغزو عن طريق هجرة الأفكار إلى الدولة المستهدَفة أخطر من غزو الجيوش النظامية؛ وذلك لتعاظم أثر الثقافات في هذا النوع من الحروب. ويحتوي مفهوم الجيل الرابع من الحروب في جوهره على أزمة شرعية بين قوى جديدة تظهر في مواجهة الدولة القومية المستهدفة.[18]

ومثّل الجيل الرابع من الحروب تغيراً جذرياً في فن الحرب لم تشهده المؤسسات العسكرية منذ صلح وستفاليا، وهو انتهاء احتكار الدولة العمليات العسكرية، وأصبحت كبرى العمليات العسكرية تتم من قبل جيوش نظامية ضد مجموعات مسلحة غير نظامية، مثل "القاعدة" و"حماس" و"حزب الله" و"القوات المسلحة الثورية في كولومبيا"، وتتميز حروب هذا الجيل بالعودة إلى حرب الثقافات بدلاً من حرب السياسات، أو الكيانات الدولية.[19]

ثانياً: ماهية حروب الجيل الرابع:

يقوم الجيل الرابع من الحروب على خلط الأوراق، وبناء مساحات واسعة من الالتباسات المفاهيمية والثقافية، ويُعَدُّ ذلك أكبر نقلة نوعية في تاريخ التخطيط العسكري منذ معاهدة وستفاليا عام 1648؛ لأن هذا الجيل الجديد من الحروب ينهي نسبياً احتكار الدولة القومية لشن الحروب؛ حيث تصبح التنظيمات والميليشيات والجماعات هي التي تشن حروباً ضد دول، ولم تعد الحرب تندلع بين جيوش فقط؛ والهدف من هذه الحروب هو الوصول إلى الحالة التي تفقد فيها الدولة احتكارها للعنف وقوى الصراع، والعودة إلى نماذج صراع كانت سائدة قبل الدولة المعاصرة.[20]

وتوجد مفاهيم وتعريفات متعدّدة لحروب الجيل الرابع وردت في البحوث والدراسات في الأكاديميات العسكرية، ومراكز البحوث المختلفة، وكذلك للخبراء العسكريين، وسيتم عرضها في السياق الآتي:

1. تعريفات حروب الجيل الرابع في الهيئات والأكاديميات الأمريكية:

أ- وزارة الدفاع الأمريكية:

تضمَّنت دراسة نشرها معهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية في جامعة الدفاع الوطني، التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، أن الهدف الاستراتيجي لحروب الجيل الرابع هو التأثير في عقول صناع القرار بالدولة المستهدفة؛ للوصول إلى التغيير المطلوب، ومن الصعب تحقيق ذلك من خلال تدمير القوات المسلحة للدولة عبر معارك حاسمة، أو حملات عسكرية واسعة النطاق، مثلما حدث في عصر نابليون، أو الحرب التي تتسم بالمناورات العالية والسريعة، مثلما حدث في القرن العشرين، فكل ذلك لا علاقة له بحروب الجيل الرابع التي تهدف إلى التأثير في صنَّاع القرار وقوى المجتمع لتغيير الموقف السياسي في قضية ذات مصلحة وطنية، وبالتالي فهذه الحرب مصمَّمة لتوجَّه إلى مختلف أنواع السكان.[21]

وتتفق تعريفات حروب الجيل الرابع بشكل كبير مع تعريف الحرب غير النظامية، الوارد في مرجع عمليات دعم المعلومات العسكرية، الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية، وهو أنها "صراع عنيف ومعقَّد بين حكومات وفاعلين من غير الدول؛ بهدف استيلاء هذه القوى على الشرعية، ويتم فيها التركيز على التأثير في السكان للسيطرة عليهم، بدلاً من استهداف القوات المسلحة للدولة، وتسعى هذه الجماعات إلى تعزيز شرعيتها لممارسة السلطة على عدد من السكان في الدولة المستهدفة؛ وذلك في محاولة لتغيير سلوكهم من خلال تغيير أفكارهم ومعتقداتهم باستخدام العمليات النفسية".[22]

ب. كلية الحرب الأمريكية:

في دراسة بكلية الحرب للجيش الأمريكي ورد أن حروب الجيل الرابع تنفَّذ على جبهة واسعة، تتضمَّن كل المجتمعات في الدولة المستهدفة؛ وتهدف إلى خلق حالة من الفوضى فيها، من خلال تقسيم الدولة إلى فصائل متعارضة على أساس العرق أو الدين أو الطبقة. ووسائل الحرب ليست أسلحة فقط، بل تشمل مجموعة من الوسائل السلبية يمكن أن تكون اقتصادية ونفسية، وكذلك مادية، ويتضمن المقاتلون في حروب الجيل الرابع فئات عمرية مختلفة من كلا الجنسين، وقد يرتدون ملابس عسكرية أو مدنية، وقد يكونون من الفلاحين، أو من المناطق التي تتسم بحياة مرفَّهة، وقد يكونون متطرفين يقاتلون من أجل قضايا دينية، ولكن يجمعهم شعور ساخط ضد الدولة، وقد يكون جزء منهم على استعداد للموت في سبيل تحقيق أهدافهم.[23]

ويشير أحد البحوث المنشورة في كلية الحرب الأمريكية أيضاً إلى أن "حروب الجيل الرابع هي حروب تختفي فيها الخطوط بين الحرب والسياسة، والصراع والسلام، والعسكريين والمدنيين، وكذلك بين ساحات القتال والمناطق الآمنة. وفي هذا الشكل من الحروب يتقلَّص احتكار الدولة للحرب؛ وذلك مع صعود الصراعات الثقافية والعرقية والدينية؛ خاصة مع انتشار العولمة، ولاسيما التكنولوجيا المتقدمة، ويتم تنفيذ هذه الحرب بطريقة لامركزية في المنطقة المستهدَفة، وبالتالي ليس لها ساحات معارك محدَّدة، ويتم التنفيذ في المناطق السكانية والريفية في وقت واحد، وتنفَّذ جميع الإجراءات بشكل متزامن لجميع

المشاركين فيها أيضاً، مستهدفين استغلال نقاط الضعف للعدو، وتقويض نقاط القوة. ولا تقتصر الأهداف على مقاتلي العدو فقط، بل غير المقاتلين أيضاً، بما في ذلك المجتمع والثقافة، والأفكار الدينية، والأطر القانونية، ووسائل الإعلام، والوكالات الدولية، والاتفاقات والأنشطة الاقتصادية، والسلطة السياسية، وعقول الشعب، ولا يتم اختيار الأهداف طبقاً لتأثيرها المادي فقط؛ وإنما لتأثيرها العقلي والمعنوي في الخصم أيضاً؛ وذلك بهدف إقناع صنّاع القرار السياسي للعدو بأن أهدافهم الاستراتيجية، إما غير قابلة للتحقيق، وإما مكلّفة للغاية بالنسبة إلى الفوائد المنتظَرة منها". [24]

وفي دراسة أخرى بكلية الحرب الأمريكية ذُكر أن الجيل الرابع للحروب يشمل مجتمع دولة العدو بأكمله كساحة للمعركة، مع الاعتماد على مجموعات مسلحة صغيرة مستقلة للقيام بمهمات مصمَّمة خصيصاً لها، ويقل الاعتماد على الخدمات اللوجستية المركزية، وتتسم المجموعات المسلحة بأنها تعيش وتنتشر على أرض الدولة المستهدفة؛ ولها القدرة العالية على سرعة التحرك لتنفيذ عملياتها، وتجدر الإشارة إلى أن حروب الجيل الرابع ليست إرهاباً فقط؛ فالإرهاب قد يُستخدم كأحد الأساليب، ولكن يمكن أن يصاحب حروب الجيل الرابع أيضاً صراعات، مثل التنافس على الموارد، والتطهير العرقي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة الدولية، ومن أهم الملامح الرئيسية لهذا الشكل من الحروب ما يأتي: [25]

- لم تعُد الدولة هي الفاعل الرئيسي في الحرب، ولم تعُد الحرب قائمة بين دولتين تملكان جيوشاً تقليدية، ونجد العديد من الدول في حالة حرب مع فاعلين من غير الدول.
- يبرز في حروب الجيل الرابع الصراع بين الثقافات.
- يظهر الانقسام الداخلي في الدولة المستهدفة على أساس المصالح العرقية والدينية والخاصة.

ذُكِر أيضاً في دراسة أخرى بكلية الحرب الأمريكية أن الجيل الرابع يمثل التغيير الأكثر حدَّة منذ اتفاقية وستفاليا، وهذه التغييرات تشمل اختلافاً في الفاعلين والأسباب

والتقنيات لشن الحروب؛ وهذا الشكل من الحروب يتسم باشتماله على عناصر متعددة من الصراع، وليس مجرد صراع تقليدي بين دول، وذلك في ظل ما يشهده العالم من إضعاف تدريجي للدولة، وارتفاع الولاءات غير الوطنية. وتظهر في حروب الجيل الرابع زيادة في المجموعات المسلحة الصغيرة التي لديها قدرة عالية على المناورة والانتقال من مكان إلى آخر، وتصل إلى أن تصبح فاعلة، وتهدف إلى إنشاء حكومة خاصة بها، أو استعادة حكومات قديمة بدلاً من الحكومة الحالية، وتستخدم هذه الجماعات أساليب سرية في حركتها، وأخرى علنية تتعلق بالدعاية لأفكارها، وكذلك العمليات الإرهابية؛ لذلك اختلف مفهوم التهديد للأمن القومي والسيادة بشكل كبير؛ بسبب نمو هذا التهديد، واتساع ميدان المعركة الذي يتحرك فيه.[26]

ج. تعريفات مركز البحوث الاستراتيجية في كلية الحرب الأمريكية:

- توضّح دراسة في مركز البحوث الاستراتيجية بكلية الحرب الأمريكية أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أفرزت حقائق عدَّة تتعلق بنظام الأمن العالمي، بعد أن نجحت الجماعات الإرهابية في رفع مستوى الحروب غير المتناظرة من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، ووصل مستوى الجماعات الإرهابية إلى فاعلين من غير دول، هدفهم إحداث أكبر قدر من التدمير على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك كالآتي:[27]

- ظهور فاعلين من غير الدول، في شكل سياسي، يستخدمون وسائل وأدوات مباشرة وغير مباشرة لتحقيق أهداف غير مشروعة.

- بعض الفاعلين من غير الدول عابرون للحدود، ويصعب السيطرة عليهم بشكل كامل، وبعضهم يمكنهم خوض حرب وصراع، كما لو كانوا دولاً قومية.

- قدرة الفاعلين العنيفين من غير الدول على شن الحروب، وتهديد الأمن على مستوى الأشخاص والدول؛ الأمر الذي يصل إلى التغيير الجذري لمفهوم الدولة القومية.

- محاولة الفاعلين من غير الدول استخدام بدائل للأسلحة التقليدية – التي قد تكون عالية التكلفة – لإضعاف الحكومات ومؤسسات الدولة، مثل العمليات النفسية، واستغلال المشكلات داخل الدولة المستهدَفة، مثل الفقر والاحتياجات.
- حلَّ الإرهاب مكان العمليات العسكرية التقليدية، خاصة مع انخفاض تكلفة الأسلحة التي يستخدمها مقارنة بالأسلحة المستخدَمة في الجيوش النظامية.
- تغير أهداف الحروب التقليدية بين الدول؛ لتكون أهدافاً أخرى مرحلية، مثل التأثير في الرأي العام وصنَّاع القرار بالدولة المستهدفة.
- تغير مفهوم المعضلات الأمنية التقليدية، التي تتمثل في تحديد العدائيات التقليدية، والدفاع عنها؛ لتظهر معضلات أمنية جديدة مثل تهديد الثقافة والقيم؛ ما جعل المعضلات الأمنية أكثر اتساعاً، وأشد تعقيداً.

- في دراسة أخرى، بمركز البحوث الاستراتيجية في كلية الحرب الأمريكية، ذكر البروفيسور ماكس مانوارنج أن مراحل السيطرة على الدولة المستهدَفة بحروب الجيل الرابع تتضمَّن مجموعة من الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية، وتنقسم إلى ست مراحل رئيسية كما يأتي:[28]

المرحلة الأولى:

زعزعة استقرار المجتمعات المستهدفة؛ من خلال حرب طويلة الأمد تعمل على خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وتقويض نظام الحكم، وضرب الاقتصاد من خلال استهداف الكيانات المالية والتجارية، مع حرب إعلامية باستخدام وسائل الإعلام المختلفة.

المرحلة الثانية:

إنشاء جبهة شعبية (سياسية) تعتمد على الطبقات المختلفة من المجتمع، مع تقديم الدعمَين السياسي والنفسي إليهم بهدف إنشاء كيانات تنافسية مع حكومة الدولة المستهدفة لإضعافها.

المرحلة الثالثة:

تطوير ورعاية الدعم الشعبي للجبهات التي تم إنشاؤها؛ لتصل إلى مستوى حركات مقاومة تسيطر على مناطق نفوذ داخل الدولة المستهدفة؛ تصل بعد ذلك إلى مناطق/ شبه ولايات.

المرحلة الرابعة:

تخطيط وتنفيذ أنشطة التخويف العلني والمباشر، بما في ذلك الأعمال الشعبية (مثل التظاهرات، والإضرابات، والعنف المدني، والعنف الشخصي، والتشويه، والقتل) ضد المعارضين للمناطق الجديدة؛ لإضعاف سيطرة الدولة المستهدفة عليها.

المرحلة الخامسة:

زيادة العمليات العسكرية والسياسية السرية والعلنية لتطوير الميليشيات الشعبية المحلية للقتال، مع التنسيق لتكوين تنظيم عسكري أكبر للقتال في جميع الأجزاء المستهدفة؛ وذلك بالتعاون مع الميليشيات المحلية والمقاطعات.

المرحلة السادسة:

العمليات المباشرة والتدريجية لمواجهة قوة الدولة العسكرية والروح المعنوية، بهدف انهيار القوات المسلحة، والوصول بالدولة إلى نموذج الدولة الفاشلة، ثم فرض الإرادة عليها (على الأرض والشعب)؛ وبذلك يكون قد تحقق الهدف النهائي للحرب.

د. تعريفات البحرية الأمريكية:

- في رسالة ماجستير نُشرت في مدرسة الدراسات العليا البحرية في البحرية الأمريكية Naval Post Graduate School، عُرفت حروب الجيل الرابع بأنها حروب غير تقليدية، لا تعتمد على الهيكل التنظيمي الهرمي التقليدي، وتتلاشى فيها الخطوط

الواضحة بين الحرب والسلام، التي تتميز بها الحروب التقليدية، ويختفي فيها التمييز بين المدنيين والعسكريين، ويُستخدم فيها مزيج من الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ويُستخدم في التنفيذ منظمات غير حكومية من الدولة المستهدفة، ومن خارجها، وفاعلون من غير الدول، والإرهاب، وتعتمد في التنفيذ على اللامركزية من خلال عدد كبير من الخلايا المنفصلة، وتستغل وسائل الاتصال الحديثة للتواصل بينها، ويتم فيها التركيز على نقاط الضعف في الدولة المستهدفة لزعزعة استقرارها، وكسر إرادة المقاومة لديها، ثم فرض الإرادة المعادية عليها بعد ذلك.[29]

- وفي سياق آخر - في الدراسة نفسها - ذُكِر أن حروب الجيل الرابع تُعرف بأنها شكل من أشكال الحرب يهدف إلى تقويض الدولة وتدميرها (وهي الكيان الشرعي الوحيد المسؤول عن توفير الأمن والنظام والقانون في المجتمع، والمسؤول عن فرض السيادة على إقليمها)، وينفَّذ ذلك من خلال التوسع في عمليات التمرد، التي تؤدي إلى انهيار الدولة، من خلال ثلاث مراحل كالآتي:
  - إنشاء قاعدة سياسية/ أيديولوجية.
  - شن حرب غير نظامية ضد الحكومة.
  - العمل على إطاحة الحكومة، ثم انهيار الدولة.
- وذكرت الدراسة نفسها أن حروب الجيل الرابع تُعَدُّ نوعاً من الحروب غير المتماثِلة، يتجنب فيها العدو نقاط القوة للخصم، ويستغل نقاط الضعف في المجتمع المدني بكل مكوناته، ويتم التركيز على تدمير الروابط المعنوية بين مكونات المجتمع المدني، وإفقاده الثقة بالمستقبل، وتركِّز حروب الجيل الرابع على منع الخصم من التنبؤ بطبيعة التهديد واتجاهه وتوقيته.[30]
- وفي هذا الإطار درس مركز التحليل البحري Center for Naval Analysis في كلية الحرب البحرية الأمريكية Naval War College بعض الموضوعات التي تتعلق بحروب الجيل الرابع، التي تضمَّنت أن مواجهة هذا الشكل من الحروب تشمل ما يأتي:[31]

- العمليات العسكرية في بيئة معارضة.

- مواجهة العمليات غير النظامية، بما في ذلك عمليات المتمردين، خاصة على السواحل، وتهريب أسلحة الدمار الشامل عبر البحار، واستخدام السفن والقوارب منصات هجوم.

- الآثار الاستراتيجية للعمليات التكتيكية، بما في ذلك وسائل الإعلام والخداع والإرهاب.

- العمليات التي تُدار في مناطق تحولات السلطة والنفوذ، ومواجهة ردود أفعال أصحاب المصلحة على التغييرات التنظيمية.

- العمليات غير القتالية، بما في ذلك عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، والتعمير، وتحقيق الاستقرار.

وتضمَّنت الدراسة نفسها بعض المتغيرات، التي أدت إلى تغيير شكل الحرب إلى حروب الجيل الرابع، وهي:

- تأثير العولمة، والدور الذي أدته في وجود تكنولوجيا حديثة مكَّنت الفاعلين من غير الدول من الوصول إلى تكامل اقتصادي فيما بينهم.

- تراجع دور الدولة القومية في الصراعات.

- تزايد أعداد الجماعات المتطرفة، وتزايد أسباب النزاع بينها وبين الدول.

- تزايد الفرص الاقتصادية والمجتمعات المفتوحة، وحرية تنقُّل الأفراد بينها.

- وفَّر التطور التكنولوجي لمجموعات صغيرة من المقاتلين القدرة على الحصول على الأسلحة ووسائل الاتصال، والأجهزة المختلفة التي تساعد على القتال، مثل أجهزة تحديد الموقع (GPS).

- انتشار وسائل الإعلام العالمية، وإمكانية وصولها إلى شرائح متعددة للتلاعب بالرأي العام.
- وفَّر التطور في تكنولوجيا الشبكات للتجمُّعات المختلفة من الأفراد إمكانية التواصل والتعلم والتكيفن والاستمرار في تحقيق أهدافها.

هـ. تعريف مشاة البحرية الأمريكية:

توضح الدراسة دور الفاعلين من غير الدول، وازدياد قوتهم مع انهيار الدولة، وهم على سبيل المثال المنظمات الإجرامية، وعصابات الشوارع، والفصائل ذات الدوافع الدينية، والميليشيات غير الشرعية، التي قد يكون لبعضها جذور قديمة في الدولة المستهدفة، وقد تتحالف هذه المنظمات مع بعضها بعضاً، وأحياناً تدخل في منافسة فيما بينها، ولا توجد حدود أو قواعد لهذه التحالفات أو الانقسامات، ولكنَّ هدفها النهائي هو السيطرة والتأثير في أكبر مساحة من الدولة؛ الأمر الذي يؤدي إلى انهيارها؛ ومع انهيار الدولة تتغير ولاءات السكان لكيانات أخرى، وغالباً ما تنشط عمليات التمرد في الدولة المستهدفة في الأماكن التي تحوي أقليات، أو التي لا تتوافر فيها الخدمات للسكان، ولا تلقى اهتماماً من الدولة.[32]

و. تعريف الجامعة الجوية للقوات الجوية الأمريكية:

في دراسة نشرتها الجامعة الجوية التابعة للقوات الجوية الأمريكية U.S Air University، ذُكر أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، المرتبطة بالعولمة، غيَّرت شكل العصر، وغيَّرت شكل الحرب للجيل الرابع من الحروب، وغيَّرت ثورة المعلومات طريقة تفكير الناس، وما يقررون الكفاح من أجله، وكذلك الطريقة التي يقاتلون بها، وشكَّل ذلك بعداً جديداً للقوة الاجتماعية العالمية يخضع باستمرار للصقل والتوسع؛ نظراً إلى القدرات العالية للتعبئة الإعلامية التي يُستخدَم فيها الإعلام غير التقليدي؛ الأمر الذي أظهر معالم وتضاريس جديدة للصراع الحديث.[33]

ز. تعريف معهد الدراسات الاستراتيجية الوطني التابع لجامعة الدفاع الوطني:

في دراسة عن حروب الجيل الرابع في معهد الدراسات الاستراتيجية الوطني، التابع لجامعة الدفاع الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية Institute for National Strategic Studies National Defense University،[34] ورد أن حروب الجيل الرابع تتسم بالتعقيد؛ لأنها تحتوي على بعض أساليب من حروب الأجيال السابقة، بالإضافة إلى الأساليب الجديدة، ولكنها تختلف في أهدافها النهائية عن الأجيال السابقة لها؛ فهدف الجيل الرابع للحروب هو خلق حالة من الشلل الكامل للدولة، وكذلك للمنظمات والهيئات التابعة لها، ويُعَدُّ هذا الشكل من الحروب من الصراعات المنخفضة الحدَّة، وينفذ في بيئة معقدة؛ لأنه يعتمد على شبكة كبيرة من الآليات الداخلية والخارجية، وتتطلب المواجهة مجموعة كاملة من المواجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى العسكرية.[35]

ح. تعريفات وزراء دفاع أمريكيين سابقين:

- لعل أهم ما يوضّح الشكل الجديد للحروب ما ذكره وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، دونالد رامسفيلد،[36] في صحيفة نيويورك تايمز: "معرفة الحقيقة هي الخطوة الأولى للانتصار في الحرب، والحقيقة في 11 سبتمبر أنها حرب لم نواجهها من قبل؛ لأنها لم تُشَنَّ من تحالف كبير يهدف إلى هزيمة قوى معادية له، نحن أمام تحالفات عائمة Floating Coalitions متطورة ومتغيرة، وفي هذا الشكل من الحروب ستكون للدول أدوار مختلفة، سيقدم بعضها الدعم الدبلوماسي، وبعضها الآخر الدعم المالي، وبعضها يقدم الدعم اللوجستي والعسكري، وبعض الدول ستساعد علناً، وبعضها الآخر سراً طبقاً لظروفها؛ والمهمة المطلوب تنفيذها هي التي ستحدد التحالف المطلوب تشكيله، وفي هذا النوع من الحروب لن يكون ضرورياً وجود قوات مسلحة للاستيلاء على أهداف عسكرية، ولكن ستكون القوة العسكرية واحدة من عديد من الأدوات المستخدمة، وليس لدينا قواعد ثابتة لانتشار القوات، ولا توقيتات نهائية للمهام. وقد يرى الناس بعض الانخراط العسكري الذي لا يحقق

انتصاراً واضحاً؛ لأنهم لن يكونوا على علم بأعمال أخرى يتم تنفيذها وتؤدي إلى انتصارات كبيرة".[37]

- وتنبأ وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، روبرت جيتس،[38] بالمتغيرات في شكل الحرب؛ فقال: "أصبحت الحروب، على اختلاف تصنيفاتها، تتسم بالضبابية وعدم الوضوح، ولا يمكن وضعها في قوالب جامدة، ومن المتوقَّع أن نرى المزيد من وسائل التدمير وتكتيكاته، ومنها المتطورة والبسيطة، يتم استخدامها معاً بصورة مختلطة في أشكال أكثر تعقيداً من الحروب".[39]

ط. تعريف في دراسة بالقوات الجوية الأمريكية:

تناولت دراسة مشتركة لاثنين من الباحثين الأمريكيين من القوات الجوية الأمريكية، هما مايكل أرتيلي،[40] وريتشارد ديكرو،[41] الجيل الرابع للحروب، وذكرت الدراسة أن التغير في التكنولوجيا والأفكار هو الذي أفرز حروب الجيل الرابع، وأن التغير في الأفكار وفي تكنولوجيا الاتصال ساعدا على انتقال الأفكار بصورة أسرع من التغير في تكنولوجيا التسليح؛ وعلى سبيل المثال استغرقت طائرة الجيل الخامس الأمريكية "إف 22" نحو عشرين عاماً من الدراسات والتصنيع لتظهر في ساحات المعركة. وذكرت الدراسة أن حروب الجيل الرابع تختلف عن غيرها في الآتي:[42]

- زيادة الاستقلالية للمقاتل؛ فهو يعرف بدقة نيات المستوى الأعلى فقط، ويترجمها إلى مهام طبقاً لما يراه من فرص على الأرض (ينطبق ذلك على العمليات الإرهابية المنفردة).
- يقل الاعتماد على الدعم اللوجستي الخارجي، واستخدام الموارد المحلية.
- استغلال الإرهابيين المناورة بشكل كبير في التحركات والعمليات؛ للتخفّي داخل المجتمع، واستغلالهم للحرية والانفتاح داخل الدولة المستهدفة أيضاً.
- لا تُعَدُّ القوة في حروب الجيل الرابع إرهاباً فقط، ولكنها مزيج من الإرهاب، وحروب العصابات، وتكتيكات الحروب التقليدية.

- التركيز على مهاجمة الدولة المستهدفة من الداخل، ومحاولة الحصول على دعم السكان المحليين.
- انخفاض تكلفة الحرب بشكل كبير؛ فعلى سبيل المثال لا وجه للمقارنة بين تكلفة قاذفة قنابل بملايين الدولارات، وتكلفة تفجير سيارة مفخَّخة (قد تكون مسروقة)، وكلاهما يؤدي الغرض نفسه.
- تتسم حروب الجيل الرابع بأنها صراع منخفض الحدَّة، ولكنه شديد التعقيد؛ لأنه يتضمن حرباً سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية، يشترك فيها مزيج من القوى من داخل الدولة المستهدفة وخارجها.
- العمل على استنزاف إرادة العدو، والتأثير في روحه المعنوية؛ باستخدام وسائل دبلوماسية واقتصادية ومعلوماتية، والمزج بين الوسائل السلمية والعسكرية (القوة الذكية).
- لا يتطلب هذا الشكل من الصراع إعلاناً بالحرب مثل الحروب التقليدية.
- ذكرت الدراسة العراق وأفغانستان مثالَين للدول التي فيها حروب من الجيل الرابع.

ي. تعريف دراسة منتدى تعليم الدفاع:

أوضحت دراسة منشورة في منتدى تعليم الدفاع Defense Education Forum، التابع لرابطة الضباط الاحتياط الأمريكية Reserve Officers Association،[43] أنه من المتوقَّع مستقبلاً أن تنخفض الصراعات والحروب بين الدول، التي تستخدَم فيها القوات المسلحة للدول المتحاربة، وفي المقابل ستزداد الحروب والصراعات بين الدول والفاعلين من غير الدول، بعدما أفرزت الدراسات التي تناولت حرب فيتنام أن القوات المسلحة التقليدية قد لا تحقق الأهداف المرجوَّة؛ ولذلك ظهرت حروب الجيل الرابع التي تهدف إلى فرض مستوى من العنف المستمر على العدو لخلق حالة نفسية من الشعور بانعدام الأمن والعجز واليأس؛ لذا تُدار غالباً بوساطة الفاعلين من غير الدول، وتعمل تحت

مظلتها جماعات إرهابية، وتتبدل مراكز الثقل المستهدفة في الدول لتكون الأفكار والثقافات بدلاً من الأهداف العسكرية.[44]

ك. تعريف دراسة نُشرت في الجامعة الجوية الأمريكية:

تضمَّنت محاضرة ألقيت في جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية،[45] ونشرتها الجامعة الجوية الأمريكية، التابعة للقوات الجوية الأمريكية، أن نظرية حروب الجيل الرابع تعتمد على وجود تغير في البنية الأساسية لشكل الحرب؛ ليتضمن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى جانب البعد العسكري، ويصاحب ذلك تغير في طبيعة القوة العسكرية (انتهاء الحرب بين الجيوش)؛ بهدف إنهاء احتكار الدولة القومية للحرب، ويحل مكانها الإرهاب، وحروب العصابات، وعصابات المخدرات، والتشكيك المستمر في الشرعية السياسية؛ ما يؤثر في بقاء الدولة، وسيشكل ذلك تهديداً لفكرة الدولة القومية خلال الأعوام المئة القادمة.[46]

2. تعريفات لمعاهد ومراكز بحوث كندية:

أ. تعريف دراسة المعهد الكندي للدفاع والشؤون الخارجية:

في دراسة نشرها المعهد الكندي للدفاع والشؤون الخارجية بكندا Canadian Defence & Foreign Affairs Institute،[47] ذكر فيها أن حروب الجيل الرابع تُعَدُّ نوعاً من الحرب غير المتماثلة، ولا يكون عدم التماثل في القوة العسكرية أو التنظيم فقط، ولكن يكون عدم التماثل في الأفكار، وبالتالي في طريقة التصرف؛ فيمكن للفاعلين من غير الدول كسر الإرادة السياسية للخصم، من خلال تنفيذ العمليات الإرهابية، ويُلقي ذلك عبئاً أكبر على تحليل العدائيات غير المتماثلة، وقد أطلق معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن عام 2005 عليها مصطلح "الحرب غير النظامية المعقدة"؛ لأنه لا يمكن نزع سلاح العدو، أو هزيمته، في معركة واضحة، ولا يمكن بسهولة حساب المكسب والخسارة لكلا الطرفين؛ وذلك للسلوك اللامنطقي واللاعقلاني الذي يغلب على تصرف الجماعات الإرهابية، ويُعَدُّ الإرهاب من أهم ملامح حروب الجيل الرابع، ويتصف بالآتي:[48]

- تمتد ساحة الحرب في الإرهاب لتشمل المجتمع كله.
- ينتشر الإرهابيون على مساحات كبيرة من أرض الدولة، ويقل اعتمادهم على اللوجستيات المركزية (على عكس الجيوش).
- سهولة انتقال أعضاء الجماعات الإرهابية، وسرعتهم في المناورة، فهم يعملون دائماً في مجموعات صغيرة.
- الهدف الرئيسي هو انهيار المجتمع داخلياً، وليس تدميره فقط.
- اختفاء الخطوط الفاصلة بين الحرب والسلام.
- الاعتماد الكبير على التكنولوجيا في العمليات النفسية.
- عدم النمطية في الأعمال الإرهابية، وصعوبة تمييز الإرهابيين، يعملان على خلق حالة دائمة من الفوضى وعدم الاستقرار.
- نقطة الضعف الوحيدة للإرهابيين هي أنهم مقاتلون غير شرعيين، لا يخضعون لقوانين الحرب التقليدية.

ب. تعريف دراسة لمركز الدراسات العسكرية والأمنية والاستراتيجية بكندا:

في دراسة بمركز الدراسات العسكرية والأمنية والاستراتيجية، التابع لجامعة كالجاري في كندا، نشرتها مجلة الدراسات العسكرية والاستراتيجية الصادرة عن المركز،[49] ذكرت أن الجيل الرابع من الحروب يُعد حرباً بين الناس، ويختلف عن الأجيال السابقة من حيث الآتي:[50]

- اتساع ميدان المعركة ليشمل مجتمع العدو بأكمله.
- تقليص المركزية في الدعم اللوجستي للجماعات المسلحة.

- المناورة وخفَّة الحركة بشكل كبير للجماعات المسلحة، ويقل الاعتماد على الحشود الكبيرة.
- سيكون الهدف التدمير المعنوي للعدو، بدلاً من تدميره مادياً.
- إعادة تحديد مراكز الثقل للعدو ستكون بالغة الأهمية، بحيث يكون داخل الدولة بالكامل، وليس في ميدان المعركة التقليدية، لأنه جبهات القتال التقليدية ستفقد أهميتها.
- يتم استهداف جميع قدرات العدو الأخرى، ويتم تجنيد المدنيين وحشدهم بدلاً من أساليب الحشد في الحروب التقليدية.

ج. تعريف دراسة نشرت في كندا والولايات المتحدة الأمريكية:

في دراسة أخرى، نُشرت في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، ورد أن الشكل الجديد للحروب قد يحمل أسماء كثيرة، مثل التمرد، وحرب العصابات، والإرهاب، والفاعلين من غير الدول، والحرب الطويلة، والحرب العالمية على الإرهاب؛ وما إلى ذلك. واسم حروب الجيل الرابع يعكس الطبيعة المتطورة لهذا الشكل من الحروب، وأهم ما يتصف به هذا الشكل من الحروب هو ما يأتي:[51]

- يميز الجيل الرابع من الحروب بأن ساحة المعركة تشمل مجتمع الدولة المستهدفة بأكمله، والأهمية المتزايدة للأعمال التي تقوم بها مجموعات صغيرة من المقاتلين الذين يتَّسِمون بالمرونة في التنفيذ طبقاً لنيات قياداتهم.
- تقليل الاعتماد على الدعم الإداري المركزي (الخدمات اللوجستية)؛ وذلك لتشتيت أي مواجهات من الدولة المستهدفة.
- التركيز على المناورة العالية بجماعات صغيرة يصعب تتبُّعها واستهدافها.
- تهدف حروب الجيل الرابع إلى انهيار الدولة المستهدفة داخلياً، بدلاً من تدميرها مادياً، والتحديد الصحيح للنقاط الاستراتيجية التي سيكون من المهم مهاجمتها، بما فيها الثقافة.

- وبصفة عامة؛ فإن ما يميز حروب الجيل الرابع هو أنها تُنفَّذ على نطاق واسع من دون تحديد لساحات القتال والجبهات، ولا يتم التمييز بين المدنيين والعسكريين، وجميع شرائح المجتمع على اختلاف ثقافاتها، وتختفي الخطوط الفاصلة بين الحرب والسلام، وتنفذ جميع الأعمال في وقت واحد.
- تعتمد حروب الجيل الرابع على التكنولوجيا بصورة كبيرة، وتتكامل الأعمال على المستويات التكتيكية والاستراتيجية مع المعارضين السياسيين والمجتمع المدني؛ لتحقيق الأهداف التي يتم استهدافها (أهداف سياسية وثقافية، وليست عسكرية فقط)، ويتم اختيار المنفذين لهذا النوع من الحروب ممَّن لديهم القدرة على إدارة التحديات، والعمل في بيئة سريعة التغيُّر.

3. تعريفات أكاديميات ومراكز بحوث أوروبية:

أ. إنجلترا:

➢ **تعريف دراسة في جامعة أوكسفورد:**

نُشرت دراسة في جامعة أكسفورد[52] بعنوان "الجيل الرابع للحروب وصدام الحضارات"، وقد ذكرت الدراسة أن صامويل هنتنجتون نشر نظرية صراع الحضارات في كتابه عام 1993. وتُحذر هذه النظرية من اشتباك وشيك بين الحضارات، وأن واحداً من الصدامات سيكون بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، واستشهدت الدراسة بمجموعة من الباحثين برئاسة ويليام ليند، تناولوا نظرية حروب الجيل الرابع؛ إذ ورد في الدراسة أن هذه الحروب تتصف عن سابقاتها بأنها لا تهدف إلى الدخول في قتال بين القوات المسلحة للدول المتحاربة. وخلصت الدراسة إلى أنه توجد نقاط التقاء بين نظرية صدام الحضارات وحروب الجيل الرابع؛ فكلتاهما تركز على استخدام وتأثير الهوية والثقافة وتقرير المصير أكثر من الحرب في جبهات القتال، وكذلك استخدام مجموعة من المؤثرات والمحفّزات والرموز بين المتعارضين في المجتمعات المستهدفة، وطبقاً لما ذكرته

الدراسة؛ فإن من المتوقع أن يتم اختبار هذه النظريات في الشرق الأوسط للنظر في التأثير والنتائج الفعلية والعملية لها.[53]

➢ **تعريف دراسة في كلية القيادة والأركان البريطانية:**

كشفت دراسة منشورة في دورية الدراسات الدفاعية،[54] التي تصدرها كلية القيادة والأركان البريطانية، بعنوان "حرب الجيل الرابع وتحدياتها للجيش والمجتمع"، عن أن حروب الجيل الرابع تؤثر في حياة المواطنين بشكل كبير، خاصة الإصابات في المدنيين والعسكريين، وتؤثر في العلاقة بين الجيش والشعب؛ إذ يفشل الجيش في حماية المواطنين نظراً إلى تفشي الإرهاب داخل الدولة، ويشعر الجيش أنه ضحية للحماقات السياسية للمدنيين، ويتفاقم الوضع خاصة مع عدم استيعاب المدنيين والعسكريين لطبيعة الحرب الجديدة، ويتفاقم الوضع داخل الدولة، وهذا الشكل من الحروب يتصف بالآتي:[55]

- اتساع نطاق الحرب ليشمل الدولة بالكامل.
- تشتُّت أي جهود للمواجهة؛ نظراً إلى عدم النمطية في العمليات الإرهابية، واعتماد الإرهاب على شبكة من المعلومات والتكنولوجيا للتخطيط والتنسيق والتنفيذ والتمويل، والدعاية والتجنيد والتدريب والتعبئة والدعم اللوجستي؛ ما يسهّل له تحديد مراكز الثقل في الدولة، وضربها، ويركز الإرهاب على ضرب الأهداف المدنية لتأثيرها المعنوي السلبي الكبير في المجتمع، وتصوير الإعلام المضاد للإرهابيين على أنهم ضحايا للمجتمع.
- الاستخدام الموسَّع للعمليات النفسية، والتركيز على إظهار فشل الدولة في مكافحة الإرهاب.
- عزل القيادات والنخبة معنوياً عن باقي المجتمع.
- حث المواطنين على التمرد بكل أنواعه لتصبح الحرب "حرباً بين الناس".

- استهداف المدنيين والعسكريين، وضرب العلاقة بينهما.
- الوصول بالدولة المستهدَفة إلى حالة رمادية، ليست حرباً ولا سلاماً؛ والعمل على تدمير مواطني الدولة معنوياً ومادياً.
- تداخل التعقيدات القانونية المحلية والدولية فيما يخص حقوق الإنسان.
- إثارة المظالم القديمة والفقراء للتأثير في القرارات السياسية.

➢ **تعريف دراسة في جامعة برمنجهام بإنجلترا:**

أجريت دراسة في كلية السياسة العامة بجامعة برمنجهام تناولت مدى وجود حروب الجيل الرابع في إفريقيا، وقد ذكرت نتائج الدراسة أن حروب الجيل الرابع موجودة في إفريقيا، وتطفو على السطح عندما تنخفض القوة النسبية للدولة؛ ما يخلق مساحة للفاعلين من غير الدول لممارسة استراتيجية تتسم بالعنف للخروج على الدولة، وهذه المجموعات ليست متطورة بالضرورة؛ وقد تنجح في تنفيذ أهدافها ضد الدولة. وتُعد إفريقيا قارة متوسطة في العالم بها أعلى معدلات من الصراعات العنيفة والفوضى وعدم الاستقرار، وتلك هي الأساليب الرئيسية لحروب الجيل الرابع، كما تُعَدُّ دراسة هذا الشكل من الحروب نهجاً مهماً لفهم ما يدور في إفريقيا من صراعات تحاول تأسيس سلطات أخرى في دولها من غير السلطة الشرعية؛ وذلك من خلال عمليات تمرد تهدف إلى تقويض سلطات الدولة.[56]

ب. تعريف دراسة نُشرت في دورية "سياسة أمنية معاصرة" بهولندا:

نُشرت دراسة بعنوان "الجيل الرابع: شكل جديد من الحروب!" في دورية "سياسة أمنية معاصرة"، تضمَّنت أن حروب الجيل الرابع لا تهدف إلى تحقيق النصر على العدو من خلال مواجهة عسكرية معه؛ وإنما إلى النصر من خلال تغيير عقول صنَّاع القرار السياسي، أو بمعنى آخر احتلال العقول، ويُستخدم التمرد كإحدى الأدوات الرئيسية، بالتوازي مع الهجمات المؤثرة ضد الدولة المستهدَفة، التي قد تكون ضعيفة؛

ولكنها تستمر لفترة طويلة لاستنزافها مادياً وبشرياً، ويُسترشَد هنا بمقولة هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "إن الجيش التقليدي أحياناً يخسر الكثير بالرغم من انتصاره، ولكن الميليشيات المسلحة تفوز غالباً برغم الخسارة"؛ وذكر مثالاً على ذلك بحالة الجيش الأمريكي في العراق. ويتميز التمرد، بصفته أحد أساليب حروب الجيل الرابع، بأنه يمكن الاعتراف به دولياً؛ ما يعمل على تقويض سلطة الدولة، وأحياناً تتكون مجموعات المتمردين من مجموعات متحالفة وفضفاضة من السكان المحليين. ويمكن كذلك استخدام عناصر فاعلة غير عنيفة، والاحتجاجات السلمية أيضاً؛ لتكون جزءاً من الآليات المستخدمة لاستمرار الضغوط داخل الدولة المستهدفة، وأسترشد في هذه الحالة بنموذج "غاندي" في الهند، خاصةً أنه لو استخدمت الحكومات العنف ضد الاحتجاجات السلمية، وأدى ذلك إلى سقوط قتلى؛ فسيلقى ذلك تعاطفاً من دول العالم، وقد يؤدي إلى تدخلها في شؤون الدولة؛ الأمر الذي سيقوّض سلطتها، كما يمكن استخدام الإعلام لخلق بيئة مناسبة لزيادة الضغوط على الدولة المستهدفة.[57]

ج. ألمانيا:

تضمَّنت دراسة نُشرت في برلين بألمانيا أن الجيل الرابع من الحروب يمتد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا هذا، ويُعَد من أشكال التمرد المتطورة، وفيه تُستغَل كل الآليات المتاحة (سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية) لإقناع صناع القرار في الدولة المستهدفة بأن أهدافهم الاستراتيجية مستحيلة التحقيق، أو مكلفة للغاية، ولا يهدف هذا النوع من الحروب في الأساس إلى الفوز عبر هزيمة القوات المسلحة للعدو، ولكن إلى مهاجمة عقول صناع القرار، وتحطيم الإرادة السياسية.[58]

د. النمسا والمجر:

ورد في دراسة منشورة لمشاة البحرية الملكية بالنمسا والمجر أن حرب الجيل الرابع لا تتضمَّن البعد العسكري فقط، ولكن تتضمن أبعاداً سياسية واجتماعية وأخلاقية، وكذلك أزمات تتعلق بشرعية الدولة، نتيجة تغيير بعض مواطنيها ولاءهم إلى قبائل، أو جماعات

عرقية، أو ديانات، أو أيديولوجيات أخرى، وأن مفاهيم حروب الجيل الرابع ما زالت في تطور مستمر، ويتمثل البعد العسكري في حروب الجيل الرابع في الفاعلين من غير الدول والقوات غير النظامية، التي من الصعب استهدافها من الجيوش النظامية (خاصة من القوات الجوية والمدفعية)؛ وذلك لاختفائها بين السكان المدنيين، وقد تتلقى منهم دعماً شعبياً، وأحياناً تستهدفهم، وتتبع هذه القوات عادة تكتيكات تتسم بالانتشار والإخفاء والتمويه واستخدام الكمائن وزرع الألغام.[59]

هـ. النرويج:

تضمَّنت دراسة صادرة عن المعهد النرويجي للدراسات الدفاعية حول الحروب الحديثة أنه بصرف النظر عن الأسماء المختلفة للحروب الحديثة؛ فإن خصائص هذه الحروب تتلخص فيما يأتي:[60]

- استحواذ الفاعلين من غير الدول على دور كبير في الحروب، وتقلُّص دور الدولة نسبياً، من حيث المبادأة وردود الأفعال في المواقف المختلفة.
- لا يمكن التغلب بصورة كاملة على عدم التماثل العسكري، وعدم التكافؤ بين الفاعلين من غير الدول والجيوش النظامية في الحروب الحديثة، ولم يعُد شرط التناظر معياراً في الحرب؛ حيث يمكن إنشاء نظام يناظر الدولة بوسائل سياسية.
- تقلُّص دور الجيوش النظامية في حسم الحرب في ظل تعدد أشكال الفاعلين من غير الدول، وتنوع أهدافهم، وقدرتهم على تكوين بنى تحتية مدنية وعسكرية تزخر بالمدنيين؛ ما يزيد من صعوبة التمييز بين المقاتلين وغيرهم.

وفي سياق آخر للدراسة نفسها ورد أن الأهداف التي يتم القتال من أجلها تتغير من أهداف مطلقَة صعبة المنال إلى أهداف أكثر مرونة، وذلك من خلال الحرب بين الناس War Amongst the People، التي تسعى إلى كسب الإرادة بدلاً من استعراض القوة؛ ويمكن الوصول إلى الهدف الاستراتيجي أو السياسي من خلال خلق بيئة تسمح بتغيير

نيات الناس؛ ففي الحرب بين الناس يكون الهدف هو إرادة الشعب، وكلما كان ذلك باستغلال القانون والديمقراطية كان الوصول إلى الهدف أفضل.[61]

4. تعريف لمعهد الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتحليل في باكستان:

في دراسة لمعهد الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتحليل في جامعة الدفاع الوطني بإسلام آباد في باكستان، عُرفت حروب الجيل الرابع بأنها شكل من الحروب التي تتلاشى فيها الخطوط الفاصلة التي تميز بين الحرب والسلام، وعدم وجود ساحات قتال محدَّدة، ولا يتم التمييز بين المدنيين والعسكريين، وفي هذا الشكل من الحروب يمكن أن تُهزَم القوى العسكرية التقليدية الكبرى؛ لأنها تلعب دوراً أصغر من الدور الذي كانت تؤديه في الأجيال الثلاثة السابقة من الحروب؛ ولأن الحرب تشمل مجالات أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية. ومن أهم ملامح هذا الشكل من الحروب ما يأتي:[62]

- فقدان احتكار الدولة القومية للحرب.
- صعود الصراعات الثقافية والعرقية والدينية.
- العولمة.
- التغير في طبيعة العدو من حيث إنه يستهدف الناس مباشرةً، بدلاً من القوات المسلحة، ويركز أكثر على تغيير العقول.
- التغيُّر في المدة الزمنية للحرب؛ فهي تتميز بأنها حروب طويلة (تستمر على مدى عقود) مقارنة بالأجيال السابقة.

و. التغير في الأدوات والتكتيكات:

- يُعدُّ الإرهاب، والنزاعات المنخفضة الكثافة، هما الأسلوبان الأكثر تفضيلاً في حروب الجيل الرابع؛ لأن المحاربين لا يريدون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوات المسلحة للدولة.

- تُعَدُّ هذه الحرب المفضلة لدى المنظمات غير الوطنية والجهات الفاعلة غير الحكومية؛ لأنها تجد أن الإرهاب أسلوب أسهل نسبياً لمواجهة الجيوش التي يتم تدريبها على القتال التقليدي بين الدول.
- تجدر الإشارة إلى أن حرب الجيل الرابع ليست إرهاباً فقط؛ لأن الإرهاب وحده لا يخدم سوى أهدافه الخاصة، ولكنه في هذه الحرب إحدى الآليات التي تهدف إلى هدم الدولة.
- لا يهدف المقاتلون إلى الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة، ولكن يستهدفون السكان المدنيين، والأهداف العالية القيمة (البنية التحتية للدولة) لإلحاق الضرر الجسيم بها.
- يحاول المقاتلون تقويض نقاط القوة لدى الدولة المستهدَفة، واستغلال نقاط ضعفها لمصلحتهم.
- تنفَّذ العمليات غير المتماثلة بأسلحة وتقنيات تختلف اختلافاً كبيراً عن الجيوش، وهذا التباين الاستراتيجي في عدم التماثل يكون في التنظيم والتفكير أيضاً؛ ما يساعدهم على تحقيق أقصى قدر من المزايا على الجيوش النظامية.

5. تعريف في دراسة بمعهد الدراسات والتحليلات الدفاعية في الهند:

في دراسة بعنوان "استراتيجيات التعامل مع حرب الجيل الرابع - المنظور الجوي"، نشرها معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية، للباحث الهندي أرجون سوبرامانيام Arjun Subramaniam.[63]

ذكرت الدراسة أن حروب الجيل الرابع تتصف بالغموض والتعقيد، وتشكل الجماعات الإرهابية والفاعلون من غير الدول أحد الأساليب الرئيسية لهذه الحرب، وقد حان الوقت لتكون الفكرة الرئيسية لمواجهة الإرهاب هي "إرهاب الإرهاب" لردعه، ويجب أن يتم ذلك على جبهات متعددة؛ لأن انتشار الإرهاب وطموحاته لا تنتهي، خاصة

مع تعدد أشكال التمرد والحروب بالوكالة، ويفرز هذا المزيج نوعاً معقَّداً من التهديدات المنخفضة الشدة. وتُعَدُّ القوة الجوية خياراً مهماً في الحروب التقليدية بين الجيوش النظامية؛ فهي يمكن أن تضرب مراكز الثقل في الدولة المستهدفة؛ وبالتالي تحدث الصدمة والترويع، وهما عنصران مهمان في كسب الحرب، ولكنها يمكن أن تقوم بدورٍ فعال في حروب الجيل الرابع أيضاً كالآتي:[64]

أ. أعمال الاستطلاع والمراقبة للإرهابيين والفاعلين من غير الدول، وتؤدي الطائرات من دون طيار والأقمار الاصطناعية، وما تحمله من تجهيزات (مثل أجهزة الاستشعار عن بعد) دوراً كبيراً في دعم متخذي القرار في التعرف إلى طبيعة هذه العدائيات، ونقل المعلومات الفورية إلى القوات الأرضية المكلَّفة الهجوم؛ وذلك لإزالة حالة الضبابية وعدم اليقين، ويتطلب ذلك التعاون الوثيق بين القوات الجوية وأجهزة الاستخبارات أيضاً.

ب. يمكن استخدام القوات الجوية في ضرب الإرهابيين وبنيتهم التحتية بسرعة ودقة وفاعلية.

ت. القيام بأدوار مهمة في إجلاء المصابين وأعمال الإغاثة والدعم للمدنيين والعسكريين في مناطق مكافحة الإرهاب.

6. تعريف القوات المسلحة في جنوب إفريقيا:

في دراسة عن الحرب غير النظامية في إفريقيا، أعدتها إدارة التاريخ العسكري بالقوات المسلحة، عُرفت الحرب غير النظامية، التي تتقارب أهدافها ووسائلها من حروب الجيل الرابع، بأنها حالة من الحرب تتميز بدمويتها، وطول مدتها، وتعدُّد جبهاتها، واتساعها، ويصعب فيها التفريق بين المقاتلين وغير المقاتلين، والجندي والمدني، والسياسة والحرب، وتُعَدُّ حرباً لا تشنها جيوش نظامية ضد أخرى وفقاً لقانون النزاعات الدولية المسلحة، ويستخدم المقاتلون -لا يمثلون دولة رسمياً- تكتيكات الحرب غير التقليدية في

مواجهة جيوش نظامية، ويعتمدون على شبكات قتالية مرنة، ولهم قدرة عالية على امتصاص الضربات، ولا يشغلهم العامل الزمني، وأنها "شكل من أشكال حروب العصابات التي يشنها فاعلون من غير الدول تحركهم الدوافع الأيديولوجية، أو الدين، أو الانتقام، أو شهوة السلطة.[65]

7. تعريفات من المنطقة العربية:

أ. تعريف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية:

تضمَّن تعريف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذي صدر عن مؤتمر الجيل الرابع للحروب، الذي عقد بالمركز في مايو 2016، أن هذا الجيل من الحروب يهدف إلى الدفع بالدولة نحو التآكل البطيء والانهيار الداخلي والتفتُّت إلى الحد الذي يسمح بالسيطرة عليها، وفرض واقع جديد على نظامها الحاكم، وتأزيمه، وتشويه صورته. كما أن هذا الجيل من الحروب يعمل على تجنُّب السلبيات التي تخلفها الحروب التقليدية عادةً، وللوصول إلى هذه الغاية يتم توظيف التطور التكنولوجي لتشديد الخناق على الدولة المستهدفة؛ عبر إثارة النزعات الإرهابية والمتطرفة والنعرات الطائفية، ويقدم التاريخ المعاصر نماذج للجيل الرابع من الحروب؛ حيث تتم إدارة الحرب عن بعد، ومن أهمها تفكُّك الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وفي الوقت الحالي نلمس تنامي احتمالات تقسيم دول أخرى، ولاسيما في العالم العربي.[66]

ب. مفاهيم وردت في كتب نُشرت بمصر:

- يعتمد الجيل الرابع من الحروب على خلق الدولة الفاشلة، وخلط الأوراق، وبناء مساحات واسعة من الالتباسات المفاهيمية والثقافية، وهي أكبر نقلة نوعية في تاريخ التخطيط العسكري منذ معاهدة وستفاليا؛ لأن هذا الجيل من الحروب ينهي نسبياً احتكار الدولة القومية لشن الحروب؛ حيث باتت التنظيمات والميليشيات والجماعات تشن حروباً ضد الدول،[67] وتتفق مفاهيم حروب الجيل الرابع مع مفهوم "الفوضى

الخلاقة"، الذي ذكرته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كوندوليزا رايس، وهو "أن الفوضى الخلاقة هي حالة سياسية أو إنسانية تهدف إلى إحداث فوضى متعمَّدة؛ بقصد الوصول إلى موقف أو واقع سياسي يهدف إليه الطرف الذي أحدث هذه الفوضى".[68]

- إن الهدف النهائي من حروب الجيل الرابع هو إكراه العدو على تنفيذ الإرادة بالوسائل الناعمة والصلبة، وذلك من خلال زعزعة استقرار الدولة المستهدفة للوصول بها إلى نموذج الدولة الفاشلة عبر خطط مدروسة وطويلة الأمد، ويعد استخدام مواطني الدولة أداة فعَّالة للوصول إلى هذا الهدف، وما ذكره الكاتب هو الأفكار الرئيسية لجوهر حروب الجيل الرابع الذي ذكره البروفيسور ماكس مانوارنج، المدرس بكلية الحرب الأمريكية، في محاضرة عن هذا الشكل من الحروب.[69]

- تهدف حروب الجيل الرابع إلى إفشال الدولة؛ عبر توجيه مؤامرات باستخدام مواطنيها والجواسيس والعملاء، ويتم ذلك من خلال ثلاث مراحل رئيسية هي:[70]

  - المرحلة الأولى: خلق حالة من عدم الاستقرار والتوتر في الدولة المستهدفة.

  - المرحلة الثانية: إفشال الدولة، وتعطيل قدرتها على حماية نفسها.

  - المرحلة الثالثة: فرض الإرادة على الدولة، وإخضاعها.

ويتم ذلك من خلال مزيج من الأسلحة (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، والعسكرية، والأمنية، والنفسية)؛ وتتم زيادة الفجوات في مجالات كثيرة لتعظيم الإحساس باليأس لدى مواطني الدولة المستهدفة، وأهم هذه المجالات المستهدفة (زيادة نسبة البطالة، وزيادة الفاقد الاقتصادي مثل الإسراف في استخدام الموارد المتاحة، أو المبالغة في الإنفاق من دون جدوى، وخفض معدلات التنمية الشاملة والاستثمار الإنتاجي، وزيادة الفجوة في الوعي الصحيح الشامل والتفاعل الإيجابي مع الأحداث).

8. تعريف المؤتمر السنوي لنموذج محاكاة الأمن الدولي ونزع السلاح للأمم المتحدة، لاهاي 2013:

عرض المؤتمر السنوي لنموذج محاكاة الأمن الدولي ونزع السلاح للأمم المتحدة، الذي عُقِد في لاهاي عام 2013 ورقة بحثية تضمَّنت مفهوم حروب الجيل الرابع وتعريفها.[71]

وجاء في الورقة أنه لا يوجد تعريف محدَّد لمصطلح حروب الجيل الرابع، ولكن هذا المصطلح يشير إلى الصراعات التي يكون أحد أطرافها فاعلين من غير الدول، الذين يؤدون دوراً رئيسياً في حروب الجيل الرابع، ويتسم الفاعلون من غير الدول بأنهم لا يمكن السيطرة عليهم بسهولة، وليس لهم حدود أرض واضحة، ومن الصعب عقد المعاهدات والاتفاقات معهم، ويجب على الأمم المتحدة دراسة هذا الموضوع لإيجاد حلول دولية له؛ حتى لا تفقد الدول سيطرتها على أقاليمها بسبب هذه الظاهرة، خاصة أنهم يحاولون تحفيز أطراف أخرى فاعلة من غير الدول للقيام بأعمال عنف، وإقناعهم بالانضمام إليهم، وتتضمَّن كذلك حروب الجيل الرابع آليات أخرى، مثل الإرهاب وحرب العصابات والحرب النفسية.

ويزيد من مشكلة حروب الجيل الرابع أنه لا يوجد تعريف دولي موحَّد للإرهاب، وأن الإرهاب غالباً ما يكون له أهداف سياسية ودينية، وتؤدي العمليات النفسية التي تُعَدُّ إحدى آليات حروب الجيل الرابع إلى تغيير الأخلاق والمعتقدات والعواطف والأفكار بشكل رئيسي عن طريق وسائل الإعلام، وبالتالي يصبح كل شيء هدفاً للعمليات النفسية (الدول والأفراد)، وقد يكون مواطنو الدولة إحدى أدوات العمليات النفسية، وليسوا هدفاً لها فقط، وتنفذ العمليات النفسية بوساطة الدول والأفراد، والفاعلين من غير الدول أيضاً، وتنفَّذ حروب الجيل الرابع من خلال ثلاثة مستويات لكل منها مركز ثقل مختلف يتم استهدافه كالآتي:

المستوى الأول: يشمل هذا المستوى القتال المباشر والعمليات الإرهابية والتخريب وحروب العصابات، ويتم استهداف نقاط الضعف المادية في الدولة، التي تُعَدُّ مراكز ثقل مؤثرة لتحقيق أكبر حجم ممكن من الخسائر البشرية والمادية.

المستوى الثاني: هو المستوى العقلي والفكري والتحفيزي، وهو مستوى حاسم للغاية، ويُعَدُّ بداية الصراع ونهايته في حروب الجيل الرابع، وتكون مراكز الثقل مختلفة فيه عن المستوى الأول؛ حيث يكون الدين والثقافة والقومية، وقد ظهر مؤخراً مصطلح "الاستخبارات الثقافية" Cultural Intelligence في مشاة البحرية الأمريكية.

المستوى الثالث: يستهدف هذا المستوى القيم الأخلاقية في الدولة المستهدفة؛ ولذا يُعَدُّ أهم مستويات الصراع.

ومن الصعب مواجهة حروب الجيل الرابع؛ لأن هذا المصطلح لم يتم تعريفه في الأمم المتحدة، ولا المجتمع الدولي؛ ولذلك قد تفشل الدول في إيجاد حلول، وبعضها يتكيَّف مع الوضع الجديد الذي أوصلته إليه هذه الحرب.

ثالثاً: الانتقادات الموجَّهة إلى تعريفات حروب الجيل الرابع

تشير بعض الانتقادات لحروب الجيل الرابع إلى أنها عبارة عن شكل من أشكال التمرُّد، وذلك كالآتي:

1. تشير كلية راجاراتنام للدراسات الدولية التابعة لجامعة نانيانج التكنولوجية بسنغافورة، وذلك في دراسة أصدرتها عام 2010، إلى أن نظرية حروب الجيل الرابع توضح أن حركات التمرد غير الحكومية ستحل محل الحرب التقليدية بين الدول بصفتها شكلاً للصراع في المستقبل المنظور، وأن هذا الشكل يتطلب تغييرات جذرية في التنظيم والفكر العسكري؛ فالتمرد ظاهرة قديمة؛ وليست جديدة ولا يمكن عدُّها شكلاً جديداً من الحروب، وأن الدولة القومية لا يمكن أن تفقد احتكارها الحرب، وأن الشكل الحالي للحروب يمكن أن يتعامل مع التمرد حتى في شكله الحديث.[72]

2. توجد دراسة أخرى، نشرها معهد الدراسات الاستراتيجية التابع للجيش الأمريكي، تضمَّنت أن حرب الجيل الرابع ظهرت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي؛ وذلك لتعطي تصوُّراً عن شكل الحروب المستقبلية، وانتشر هذا المفهوم بسبب المتغيرات الأخيرة في الحرب في العراق، والهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، ولكن هذه النظرية بها الكثير من العيوب الأساسية، ولا يمكن أن تؤثر حروب الجيل الرابع في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، أو عقيدتها العسكرية. والفكرة الأساسية، التي تعتمد عليها حروب الجيل الرابع، أنها شكل متطور من التمرد يُستخدَم فيه جميع الإمكانيات المتاحة – السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية – لإيهام صناع القرار بأن أهدافهم الاستراتيجية إما لا يمكن تحقيقها، وإما مكلفة للغاية، وساعد على الترويج للفكرة ربطها بمفهوم الحروب غير المتكافئة، وساعد على ظهور الموضوع الطريقة التي حارب بها حزب الله وحماس، واستخدامهما التكنولوجيا في التفجيرات بدلاً من استخدام الأسلحة الحديثة كالطائرات، وقبل ذلك ادّعى بعضهم أن أنصار تنظيم القاعدة شنوا حروب الجيل الرابع ضد الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001؛ بدلاً من أن يفكروا في شكل الحروب المستقبلية التي قد تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية. وحقيقة الأمر أن ما نشهده ليس حروب الجيل الرابع، ولكنه أعمال إرهابية تستخدم تكنولوجيا المعلومات؛ ما مكَّن الجماعات الإرهابية من امتلاك قدر كبير من التحرك والوصول إلى جميع أنحاء العالم، وما زالت الدولة تؤدي دوراً محورياً في هزيمة الجماعات الإرهابية، أو حركات التمرد.[73]

3. في دراسة بقسم التاريخ بجامعة أوتريخت في هولندا؛[74] ذُكر أن المظاهر المختلفة للحرب لا تؤدي بالضرورة إلى وجود شكل جديد من الحروب، وأن العوامل الاقتصادية أو الجنائية، وتعمُّد استهداف المدنيين والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية، كلها موجودة قبل حروب الجيل الرابع.[75]

4. في دراسة أكاديمية نُشرت في لندن ذُكر أن أساليب حروب الجيل الرابع تعتمد على الفاعلين من غير الدول، سواء كانوا متمردين، أو إرهابيين، أو مقاتلين، أو عصابات شوارع، أو غيرهم، من الذين يستفيدون من العولمة وما أفرزته من إمكانية متزايدة

لدى الناس في الانتقال والأفكار والأسلحة؛ الأمر الذي ينتج نوعاً من التمرد الفائق Super Insurgency، أو ظهور الإرهاب وحروب العصابات التي تهدف إلى كسر إرادة الخصم على القتال؛ بدلاً من استهداف إمكانياته العسكرية، وكل هذه الأفكار والآليات موجودة منذ زمن طويل.[76]

وفي ضوء ما سبق يتضح الآتي:

فيما يخص الدراسات التي لا تعترف بحروب الجيل الرابع كمفهوم جديد، وترى أنه نوع من التمرد لمجموعة من السكان على الوضع القائم؛ فالبحث وجد الآتي:

1. بالبحث عن تعريف التمرد، من الناحية اللغوية، تبين أنه "ثورة نشطة، أو انتفاضة مسلحة لإسقاط النظام"،[77] وكذلك "هو حالة ثورية ضد الحكومة، وليست ثورة منظَّمة، ولا يُعترَف بأنها حرب"،[78] وهو "رفض لتنفيذ الأوامر والتعليمات" أيضاً.[79]

2. تعريف التمرد من الناحية العملية هو "أنه حملة سياسية وعسكرية يقوم بها الفاعلون من غير الدول، وتسعى إلى إسقاط حكومة، أو انفصال عن بلد من خلال استخدام قوات غير تقليدية، وأحياناً استراتيجيات وتكتيكات عسكرية تقليدية"،[80] وكذلك يُعرف بأنه "حالة من حالات الخروج عن الشرعية من بعض الفئات، أو سكان منطقة من المناطق، وهو بمثابة تحدٍّ سافر للسلطة بالإضراب والمظاهرات، والامتناع عن تنفيذ القوانين، واللجوء لمقاومة السلطات بشكلٍ جماعي".[81]

3. وفي تعريف آخر أكثر وضوحاً من مرجع مكافحة التمرد، الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية، عُرف التمرد بأنه "الاستخدام المنظَّم للتخريب والعنف للاستيلاء على، أو إبطال، أو تحدي، السيطرة السياسية لمنطقة معينة".[82]

4. تشير التعريفات الصحيحة لحروب الجيل الرابع إلى أن هذا الشكل من الحروب يحمل في طياته أكثر من التمرد؛ فهو يعتمد على مجموعة كبيرة ومرنة من الآليات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التكنولوجية، التي تنفذ في

تزامن مع بعضها بعضاً ضمن استراتيجية واحدة؛ ولعل أبرز الأسباب التي تجعل بعض مراكز البحوث الرسمية تُحجم عن الاعتراف بحروب الجيل الرابع هو أن هذا الشكل من الحروب يتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني؛ لأنه لا يوجد به خطوط فاصلة بين المدنيين والعسكريين، بل قد يصل الأمر إلى أن يكون استهداف القطاعات المدنية في الدولة المستهدَفة هو الأساس في هذه الحرب.

5. حقيقة الأمر أن التمرد يُعَدُّ إحدى آليات حروب الجيل الرابع، والفرق الجوهري في عمليات التمرد في حروب الجيل الرابع عن عمليات التمرد التقليدية هو أن التمرد في حروب الجيل الرابع يهدف إلى هدم الدولة من خلال عمليات تمرد واسعة، بينما في السابق كان التمرد يهدف إلى استبدال الحكومة، وليس الدولة.[83]

6. يهدف التمرد في حروب الجيل الرابع أيضاً إلى إقناع الدولة المستهدَفة بأن أهدافها الاستراتيجية غير قابلة للتحقيق، أو أنها مكلفة للغاية، أو أنه لا جدوى من تنفيذها، والوصول إلى تحقيق هزيمة سياسية واقتصادية للدولة المستهدفة بدلاً من العمل العسكري ضدها، ويتم التركيز على استهداف العقول، وتغيير الأفكار، خاصة لدى صناع القرار، وقد تشتمل التكتيكات المستخدمة في التمرد على بعض الأعمال العسكرية للمتمردين، تستخدم فيها المواد الموجودة في الأسواق المدنية لعمل عبوات متفجّرة ومفخَّخة، مثل المواد الكيميائية الصناعية (أسطوانات الغاز، والأسمدة العضوية...إلخ)، وكذلك تنفيذ الاغتيالات في صفوف المدنيين، وتدمير المنشآت العامة والبنية التحتية المهمة، كخطوط أنابيب الغاز، على سبيل المثال لا الحصر.

7. والتمرد موجود فعلاً عبر التاريخ؛ فكان ماو تسي تونج Mao Zedong[84] أول من استخدم التمرد المسلح في النضال السياسي، وكذا في أماكن كثيرة (مثل المقاومة الإسبانية ضد احتلال نابليون لإسبانيا، ومقاومة الإسكندر الأكبر 356 – 323 قبل الميلاد أيضاً،[85] استخدم التمرد ما لديه من إمكانيات لاستهداف الجانب الأضعف لدى القوات المسلحة النظامية، وتطور التمرد السلمي إلى تمرد عنيف يستخدم ما لديه من أدوات للتدمير؛ ومن ثمَّ يصبح تمرداً مسلحاً يملك أسلحة خفيفة تزداد تدريجياً،

من حيث الكمُّ والكيف، لتشابه أسلحة الجيوش. وبعد ذلك يصل مستوى التمرد ليصبح جماعة إرهابية، ثم إلى فاعلين مسلحين من غير الدول، وهو الشكل النهائي للآلية المطلوبة لتقويض سلطة الدولة، والوصول بها إلى نموذج الدولة الفاشلة.

وأرى أنه من المفضَّل إضافة شكل جديد إلى التمرد، وهو: التمرد الموجَّه Directed Insurgency، وهو شكل من أشكال التمرد الذي قد يبدأ سلمياً؛ ثم يتم توجيهه وتصعيده بالتدريج بوساطة قوى داخلية، أو خارجية، أو كلتيهما؛ ليتطور من تمرد عادي، إلى عنيف، ثم مسلح؛ ليصبح جماعة إرهابية تكون بعد ذلك أحد الفاعلين من غير الدول؛ وفي النهاية يصبح قوة تصعب سيطرة الحكومة عليها، وهدفه النهائي تقويض السلطة بخلق كيانات جديدة تسيطر بالسلاح على جزء من أرض الدولة المستهدفة. ويوضح الشكل الآتي تدرُّج أشكال التمرد في حروب الجيل الرابع ليصل إلى الشكل النهائي: التمرد الموجَّه المطلوب لتقويض سلطة الدولة.

الشكل (4)

تدرُّج أشكال التمرد في حروب الجيل الرابع ليصل إلى الشكل النهائي: التمرُّد الموجه



وفيما يخص بعض التساؤلات والشكوك حول الجيل الرابع من الحروب يتضح الآتي:

1. تثار تساؤلات عن حروب الجيل الرابع، تدور في معظمها حول حقيقة هذه الحروب في ظل التوسع الكبير في تعداد أنماطها وأشكالها وآلياتها، من إرهاب إلى عنف وتفجيرات وأعمال تمرُّد وشغب واعتصامات واضطرابات واحتجاجات ووسائل دعائية وشائعات وحروب ثقافية وقيَمية ومعلوماتية ونفسية، واستخدامها كل الوسائل والأدوات والمنافذ الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية والمعنوية، وهنا يمكن القول إن هذا الجيل من الحروب يشمل بالفعل مظلة فضفاضة من الأدوات والأشكال والأنماط، ويمكن اختصار ذلك كله بالقول إنه يستخدم أي أدوات متاحة في تحقيق الأهداف التي كانت تحققها الحروب العسكرية، ولكن من دون استخدام القوة العسكرية التقليدية، أو استخدامها بشكل محدود.

2. لم تخضع حروب الجيل الرابع بعدُ بشكل كامل للبحث العلمي والأكاديمي؛ بحيث يمكن أن تُؤطَّر في قالب نظريات ومفاهيم، ويوضَع لها منهج نظري واضح يعبر عن إطارها الواقعي أو العملي؛ وهذا يفسر بشكل كبير التفسيرات الفضفاضة، وأحياناً الملتبسة في توضيح هذا الجيل من الحروب.

3. هناك أيضاً بعض الآراء التي تجادل بأن مفهوم حروب الجيل الرابع ليس جديداً؛ فعلى سبيل المثال إذا كان الحديث عنها يدور حول توظيف القدرات الشاملة للدول، واستهداف القدرات نفسها لدى العدو؛ فإن الحروب الكبرى التي شهدها القرن العشرون (في الحربين العالميتين الأولى والثانية) قد شهدت تطبيقاً واضحاً لذلك؛ من حيث استنفار جميع عناصر القوة الشاملة للدول المشاركة في مواجهة استنفار واستهداف مماثل على الجبهة المضادة.

ولكن أرى أن الجديد في حروب الجيل الرابع هو أن جميع هذه العناصر تدخل، منذ بداية التخطيط للحرب في الصدارة، ولا تُعَدُّ عناصر ثانوية مساندة أو داعمة

لعناصر القوة العسكرية التي كانت تشكّل رأس حربة التخطيط العسكري في الحروب السابقة؛ بمعنى أن جميع عناصر القوة الشاملة للدولة التي تشن حرباً من الجيل الرابع يتم توظيفها بشكل متوازٍ، وتستهدف جميع العناصر المقابلة في الدولة العدو أو المستهدفة. ولم يكن هذا الدمج الكلي لعناصر القوة الشاملة معروفاً فيما سبق؛ حيث كان كل عنصر يستخدَم بشكل منفرد، وطبقاً لتوقيتات مختلفة عن الباقين، ويعمل بشكل معزول تقريباً عن بقية عناصر المنظومة.

ويتضح أيضاً أن المفاهيم والتعريفات المتعددة في الأكاديميات ومراكز البحوث (التي سبق ذكرها)، والتي تؤيّد وجود حروب الجيل الرابع، تتقاطع في نقاط كثيرة كالآتي:

1. أصبحت التهديدات غير التقليدية تمثل تحدياً لمختلف دول العالم، وأسهم في تبلور هذه الرؤية أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً في احتمالات نشوب الصراعات والحروب التقليدية بين الدول؛ بفعل عوامل الردع المتبادل، وموازين القوى القائمة بين أطراف الصراعات؛ فالحرب التقليدية تعتمد على المواجهة العسكرية المباشرة لهزيمة القوات المسلحة للدولة المستهدَفة، وتدمير قدرتها على الحرب؛ من أجل فرض الإرادة على هذه الدولة. بينما تهدف الحروب غير التقليدية إلى تجنُّب المواجهة العسكرية المباشرة بين الجيوش؛ لذا ظهرت مؤخراً حروب الأجيال الرابع والخامس والسادس؛ وتهدف الأجيال الجديدة للحروب إلى نقل الصراع إلى ميادين غير عسكرية تختلف صفاتها طبقاً لأهداف كل جيل من الحروب وأدواته ووسائله.[86]

2. تتغير مراكز الثقل في حروب الجيل الرابع لتكون داخل القطاعات المدنية، بالإضافة إلى العسكرية، ويتم التحليل الدقيق لكلا النمطين لتوجيه الطاقات إلى نقاط الاختراق، ولعل أبرز ما ذُكِر في التاريخ عن أهمية تحديد مراكز الثقل ما ذكره المفكر الاستراتيجي الألماني كارل كلاوزويتز: "علينا أن نتذكر السمات المهمة والحاكمة لدى الطرفين المتحاربين؛ فمن هذه السمات سيتشكل مركز الثقل الذي سيكون محوراً لكل القوى والتحركات التي يجب أن تُوجَّه إليها كل الطاقات".[87]

3. لا تُعَدُّ القوة العسكرية العامل الوحيد فقط الذي يؤثر في شكل الحرب ونتائجها على مرّ التاريخ؛ ولكن توجد عوامل أخرى ذكر أهمها القائد العسكري برنارد مونتجمري في قوله: "من أبرز العوامل التي أثرت جوهرياً في تاريخ الحروب عوامل العلم والتكنولوجيا والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية".[88]
4. في هذا الإطار أكد القائد والمفكر العسكري صن تسو Sun Tzu في أقدم كتاب عن الحرب - وهو كتاب "فن الحرب"، الذي كتبه في القرن الرابع قبل الميلاد - أنه يمكن تحقيق النصر مع تجنُّب القتال، وأكد "أن التفوق الأعظم هو كسر مقاومة العدو من دون أي قتال".[89]

وفي ضوء ما سبق؛ فإن أنسب تعريف لحروب الجيل الرابع أنها شكل من أشكال الحروب غير التقليدية، يهدف إلى الوصول بالدولة المستهدَفة إلى نموذج الدولة الهشة كهدف مبدئي؛ تمهيداً لفرض الإرادة عليها كهدف نهائي، وتتبدل فيه مراكز الثقل لتكون داخل المجتمعات المدنية في الدولة بدلاً من القوات المسلحة. وتعتمد الأساليب المستخدَمة على التحليل الدقيق لهذه المجتمعات، واستغلال النزاعات والمشكلات والأزمات القائمة والتاريخية؛ لخلق التناقضات والصراعات داخل الدولة وخارجها، ويتسم هذا الشكل من الحروب بالبطء المدروس والضبابية والغموض؛ نتيجة لاستخدام القوة الذكية (المزج بين القوتين الناعمة والصلبة في استراتيجية فاعلة)؛ لتدمير الدولة معنوياً ومادياً.

رابعاً: متغيرات ظهور حروب الجيل الرابع وعوامله

أدى التطور في تكنولوجيا التسليح إلى تحقيق التطوير والانتقال بين أجيال الحروب من الجيل الأول إلى الجيل الثالث مروراً بالجيل الثاني، ثم ساعدت مجموعة من العوامل على ظهور الجيل الرابع من الحروب، وأهمها ما يأتي:[90]

- **العامل الأول: ارتفاع تكلفة العمليات في الحروب التقليدية**

ارتفعت تكلفة الحروب التقليدية بشكل كبير؛ الأمر الذي يؤثر سلباً في موازنة الدولة المخطِّطة للحرب لفترات طويلة، وعلى سبيل المثال تشير تقديرات مركز أبحاث

الكونجرس الأمريكي، الصادرة في يونيو 2010 والمتضمّنة تكلفة الحرب الأمريكية (بتقديرات سعر الدولار للعام المالي 2011)، إلى أن تكلفة الحرب على العراق، خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2010 بلغت 784 مليار دولار، وتكلفة الحرب على أفغانستان خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2010 بلغت 321 مليار دولار؛ علماً بأن التقديرات السابقة – طبقاً لتقرير مركز أبحاث الكونجرس الأمريكي – هي تكاليف العمليات العسكرية فقط، ولا تشمل استحقاقات المحاربين، ولا الفوائد المدفوعة مقابل اقتراض الأموال لتمويل الحرب، ولا الأموال المدفوعة لمساعدة الحلفاء، ولا تكاليف إعداد القوات وتجهيزها للعمليات في وقت السلم؛ وذلك لأن إعادة تمركز القوات خارج الحدود، وانتشارها الواسع في مناطق مختلفة، مقروناً بزيادة معدلات القتال والتقدم بسرعة عالية، تؤدي إلى زيادة كبيرة في متطلبات الاستقلالية الإدارية؛ الأمر الذي يزيد من تكلفة العمليات العسكرية بصورة عالية.[91]

- **العامل الثاني: المهمة**

طرأت بعض التغييرات والتطورات في الأجيال المختلفة للحروب، وكانت تتميز بالانتشار والتوسع أكثر في مسرح الحرب، الذي يشتمل على مسارح عمليات عدَّة؛ وكانت جميع المهام التي تُنفَّذ في مسرح العمليات تهدف إلى تدمير القوات المسلحة للدولة المستهدفة، أو أكبر جزء منها؛ تمهيداً لتحقيق الهدف النهائي بعد ذلك (احتلال الدولة المستهدفة، أو جزء منها، أو السيطرة على موارد...إلخ)، ولكن تتغير المهام في حروب الجيل الرابع لِيُنَفَّذ معظمها داخل القطاعات المدنية في الدولة المستهدفة بوساطة مجموعة صغيرة جداً من المنفذين، وقد فرض هذا الواقع أن تتمتع القيادات المنفذة لهذه المهام عند تلَقي المهمة بقدر عالٍ من المرونة في التخطيط والتنفيذ.

- **العامل الثالث: المناورة**

لم يعد حشد القوات والنيران العامل الرئيسي الوحيد ذا الأهمية الذي يضمن التفوق، كما في الأجيال السابقة من الحروب، بل على العكس؛ فالتجمعات والحشد قد

تفقد ميزتها، وتصبح عبئاً؛ حيث يسهل استهدافها والهجوم عليها، في حين أن قوة صغيرة خفيفة الحركة ذات قدرات مناورة عالية تكون هي الأقدر على تنفيذ الأهداف وتحقيقها؛ والأقدر على تحقيق المناورة.

- **العامل الرابع: استهداف الانهيار الداخلي للعدو**

لم يعد الهدف، في الجيل الرابع من الحروب، قوات العدو وآلياته العسكرية، وإنما تحديد مراكز الثقل الاستراتيجية داخل المجتمع، والدراسة الجيدة لأنسب الأساليب التي بتنفيذها تفقده توازنه، ثم العمل على تدمير كيان العدو كدولة معنوياً وحسياً، وتدمير الدعم والتأييد الداخلي والخارجي لقوات العدو، وكذلك تدمير ثقافته.

- **العامل الخامس: البساطة**

يُعد عامل البساطة هو العامل الأهم الذي يغلّف كل الإجراءات والأعمال العدائية التي تقوم بها الدولة المنفذة للهجوم؛ حيث تستعين في حروب الجيل الرابع بأساليب وطرق متوافرة للعامة، ويصعب استخدامها في الحروب التقليدية، ومن أمثلة ذلك الاستعانة بمنفذين من الشباب العادي، من كل الثقافات، ومن جميع المستويات، وليس ذلك مقصوراً على المحاربين من الدولة، وهم يستعينون بوسائل اتصال متوافرة للجميع، وينتقلون، وينفذون المهام المكلَّفين إياها بالوسائل المتاحة للجميع، ولكن في النهاية يتم تحقيق الهدف النهائي للدولة المخطّطة للحرب.

- **العامل السادس: تأثير العولمة والتكنولوجيا**

أدت العولمة إلى تزايد انحسار سيادة الدولة في المجال الاقتصادي بفعل العولمة التجارية والاقتصادية، وممارسات التبادل التجاري، في مرحلة ما بعد منظمة التجارة العالمية، وظهر الحديث عن مسار موازٍ لدور الدولة والجيوش في الحروب، وظهرت مفاهيم مثل الحرب اللامتماثلة، وحروب الجيل الرابع، وتُوِّج ذلك كله بصعود الإرهاب العالمي في 11 سبتمبر 2001 بصفته تحدياً خطيراً ناجماً عن "تنظيم" هاجَم القوة العظمى الكبرى في العالم في عقر دارها.

وأسهم التطور التكنولوجي في الاتصالات بأنواعها وأشكالها كافة إلى إمكانية الوصول إلى ثقافات مواطني الدول وعقولهم من دون الحاجة إلى الوجود داخلها، ولا شك أن حروب المعلومات هي إحدى أبرز أدوات حروب الجيل الرابع، بما تمثله من خطر داهم على ثقافات الدول، بالإضافة إلى اقتصاداتها والأمن القومي بمفهومه الشامل، بل إن حروب الجيل الرابع هي إحدى النتائج المترتبة على ثورة المعلومات؛ حيث تزامن ظهورها مع تحول جذريّ عالمي من المجتمع الصناعي إلى المجتمع القائم على المعلومات. ولا شك أن تحولات مجتمعية بهذا الحجم لم تكن لتمرَّ من دون إحداث تغيير جوهري في استراتيجيات الحروب، خاصة أن التفاعل بين العولمة بكل أبعادها، والتكنولوجيا بكل مجالاتها، ومرحلة الأحادية القطبية التي برزت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وكذلك الجدل حول صراع الحضارات ونهاية التاريخ، وما إلى ذلك من جدليات بحثية، خلقت نظاماً عالمياً جديداً أثر في مفهوم سيادة الدولة القومية، الذي كانت من نتائجه ومعالمه دخول التغير في شكل الحرب إلى حيز التنفيذ الفعلي بشكل كامل ومؤثر، ويحقق الأهداف النهائية للحرب بتكلفة أقل بكثير من الأجيال الثلاثة السابقة للحروب، ومن ثم كان بديهياً أن يظهر جيل جديد من الحروب.

وعلى سبيل المثال تم تأسيس حركة أوتبور Otpor الصربية؛ لتكون طرفاً في الصراع في يوغسلافيا السابقة، واستخدمت هذه المجموعة اللاعنف كأسلوب ومنهج حرب، وتبيَّن في عام 2000 أن هذه الحركة قد تم تمويلها بما يتجاوز خمسة ملايين دولار من خلال ثلاث مؤسسات أمريكية مانحة، هي المعهد الوطني الديمقراطي، والمعهد الجمهوري الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، وكانت هذه الحركة هي النموذج الذي استخدم في بعض الدول العربية، وتم استنساخه بشكل دقيق مع إضافة التكنولوجيا الحديثة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، والهواتف الذكية، وغير ذلك؛ لإيجاد مجموعات شبابية واسعة تتواصل عبر الإنترنت وقادرة على الحشد والتجمهر.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الفكرة الرئيسية في حروب الجيل الرابع تتمثل في أن الفاعل الرئيسي في هذه الحروب ليس الدولة، بل التنظيمات والجماعات والأفراد؛ وهو ما

يمثل الوجه العسكري للنظام العالمي الجديد في مظهره السياسي القائم على الفرد بدلاً من الدولة القومية، وهي فكرة فلسفية كان من الصعب على الكثيرين فهمها في بدايات ظهورها، ولكنها وجدت طريقها إلى ميادين الحياة الواقعية. وبات العنصر الفردي يحرك الكثير من الأحداث فعلياً، في مناطق شتى من العالم، عبر توظيف منظمات المجتمع المدني، والضغوط الدولية، والجمعيات الأهلية، ومؤسسات النظام العالمي الجديد، التي ربطت نفسها بقوة بمجالات إنسانية مثل حقوق الإنسان والحريات العامة، وغير ذلك من مفاهيم وفَّرت بدورها مساحات واسعة للأفراد؛ كي يمثلوا عنصراً فاعلاً جديداً في حياة الدول، وتحديد مصير العالم خلال القرن الحادي والعشرين.

خامساً: خصائص حروب الجيل الرابع

الجيل الرابع من الحروب يعني في جوهره تضاؤل استخدام القوة المسلحة في حروب تقليدية؛ فالحروب لم تنتهِ؛ ولكن استخدام القوة يتخذ أشكالاً جديدة، ومن بين 226 صراعاً مسلحاً وقعت بين عامي 1945 و2002، كان نحو نصفها ما بين دول ومجموعات مسلحة، وفيما يأتي أهم خصائص حروب الجيل الرابع:[92]

1. الخصائص الاجتماعية:

أ. تتقلَّص فكرة الدولة في مقابل بروز حالة من الولاء لثقافات بعينها (عابرة للدول) في العالم بأسره، وغالباً ما يرافق ذلك إضعاف التجانس المجتمعي؛ ويتفاقم الأمر في الدول ذات المجتمعات المنفتحة.

ب. انتشار العولمة التي تُشكل بيئة خصبة لتنفيذ حروب الجيل الرابع.

ج. الدور الكبير للاستخبارات والمعلومات لتحليل المجتمع المدني:

غالباً ما تُستهدَف نقاط الضعف لدولة ما؛ لإخضاعها لإرادة دولة أخرى عبر مجموعة من الأدوات، أهمها أجهزة الاستخبارات؛ حيث تتصف حروب الجيل الرابع

بتركيزها الشديد على الدور الاستخباراتي، وارتفاع أهميته عن العمل العسكري المباشر؛ فلم يعد القضاء النهائي على العدو في صورته المادية هدفاً رئيسياً، بل لم يعد هذا ممكناً، ولكن تحول الهدف إلى القضاء على الإرادة القتالية للعدو، ومهاجمة الثقافة الشعبية والدعم المدني للحرب من البداية؛ واتفاقاً مع هذا المبدأ تطورت الاستراتيجية الاستخباراتية لتوائِم الدور الجديد الذي تؤديه في تحقيق أفضل النتائج في الجيل الجديد من الحروب، وأهمها العناصر الآتية:[93]

- **التحول التكنولوجي**: يعني التحول عن استخدام التكنولوجيا الثقيلة في الحصول على المعلومات (مثل الأقمار الاصطناعية العسكرية) إلى التكنولوجيا البسيطة، كمواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلى المعلومات بسرعة ودقة ومرونة.
- **الاعتماد على العامل البشري في الاستخبارات**: ازدادت القيمة الاستراتيجية للعامل البشري في جمع المعلومات داخل المجتمعات المستهدفة، وعلى سبيل المثال استغلال بعض منظمات المجتمع المدني في جمع المعلومات عن المجتمع المستهدف، وتحليلها.
- أهمية الاعتماد على المصادر المفتوحة للمعلومات؛ شريطة التعامل معها باحترافية في التحليل والمراجعة.
- **أهمية التحليل الثقافي للشعوب**: بدمج العناصر الاستخباراتية في ثقافة تلك الشعوب؛ لتحليل عملية التعامل الثقافي والشعبي مع فكرة الحرب وجمع المعلومات.
- **سرعة تداول المعلومات**: نظراً إلى الطبيعة السريعة لوسائل الاتصال الحديثة التي تمكّن من انتقال الملفات السرية.

د. الاستخدام الواسع والمتنوع لوسائل الاتصال المختلفة ضد المجتمع المدني:

- تُستخدم وسائل الاتصال المختلفة كإحدى أدوات حروب الجيل الرابع، وتعمل الدول المُحاربة على تجنيد أكبر عدد ممكن من إعلاميّي الدولة المستهدَفة وصحفييّها ممَّن يملكون القدرة على التأثير في الجمهور وصناع القرار؛ وأصبحت صناعة الخبر،

وبث الشائعات والفتن، وتضخيم أحداث بعينها في مقابل تجاهل خبر آخر، أمراً يسيراً، ويُستغل الإعلام في التأثير في مواطني الدولة المستهدَفة، وكسب تعاطفهم، وشحنهم سلبياً ضد النظام الحاكم؛ ما يجعل الإعلام أداة أكثر فتكاً من الجيوش العسكرية؛ الأمر الذي من شأنه أن يزعزع أركان الدولة.[94]

- ازدادت الأهمية التي تلعبها شبكات التواصل الاجتماعي في هذا الصدد، لتميزها بسهولة الاستخدام، وسرعة الانتشار، ومساهمتها في نشر الأفكار عالمياً، وتوفير مادة معلوماتية (نص، أو صوت، أو صورة، أو فيديو) قد تكون مغلوطة ومفبركة لتوجيه الأذهان نحو قضية ما، وكسب التعاطف لمصلحة طرف بعينه، خاصة مع انخفاض تكلفة تكنولوجيا الاتصالات وانتشارها.[95]

هـ. التوسع في العمليات النفسية الموجَّهة إلى المجتمع:

- يربط بعض الناس بين العمليات النفسية والعمليات العسكرية، في حين أن العمليات النفسية أصبحت مستقلة عن الصراع العسكري؛ حتى أصبح الأخير عنصراً من عناصرها، وكذلك قد يختلط على بعضهم الفرق بين مصطلحَي الحرب النفسية والعمليات النفسية؛ فالعمليات النفسية هي التخطيط لعمليات نشر المعلومات، والمؤشرات المختارة للمجتمعات المستهدفة للتأثير في عواطفها ودوافعها ومنطقها الموضوعي؛ بهدف تغيير سلوك هذه المجتمعات، والمنظمات والحكومات المستهدفة أيضاً.[96]

- يتوقف نجاح العمليات النفسية على القدر المتوافر من المعلومات عن الهدف أو الأهداف، التي تشن أو توجَّه إليها الحملات النفسية؛ فالعمليات النفسية، بطرقها وأساليبها المختلفة، لا تحقق أهدافها إلا بقدر ما يستخدمه المخططون من حقائق وبراهين لإقناع الهدف المخاطَب في الدولة، أو الدول التي توجَّه إليها الحملات النفسية، وتعتمد العمليات النفسية على تكامل هذه المعلومات والحقائق الموضوعية عن الدولة أو الدول المستهدفة، ودقتها؛ ما يمكّن المخططين من التحديد والتحليل

الجيد للهدف أو الأهداف المخاطبة في النواحي كافة؛ للتعرف إلى نقاط القوة والضعف؛ وبالتالي تركيز الحملات النفسية عليها للتأثير في سلوك الجماهير باستخدام وسائل غير عنيفة وغير قتالية، من خلال الإقناع والتخويف والترغيب، وجميع العوامل النفسية الأخرى؛ لتغيير سلوكهم.

- تؤثر العمليات النفسية بشكل كبير في تواصل الدولة مع مواطنيها، والعلاقات المعنوية والفكرية بينهما، ويؤثر ذلك في القِيَم المجتمعية والتماسك السياسي والرضا القومي، وبالتالي يمكن القضاء على الطرف المستهدَف بأقل تكلفة؛ وذلك بنقله من حالة التماسك القوي إلى حالة مهلهلة رخوة تفقده القدرة على المقاومة والصمود، ومن ثم يسهل فرض التبعية عليه.[97]

- تُعَدُّ العمليات النفسية قتالاً معنوياً وصراعاً فكرياً يدور حول المفاهيم والأفكار، ويؤدي إلى تحطيم الخصم عن طريق القضاء على التماسك الفكري لقيمه ومعتقداته، وهي عمليات مرنة ومتطوّرة تستعمَل فيها جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة؛ لذا أصبحت الدول تهتم بالعمليات النفسية، وتستخدمها في سياساتها الداخلية والخارجية؛ لتحقيق أمنها القومي، سواء في السلم أو الحرب، ولم يعد العمل النفسي مصاحباً لأعمال القتال المسلح فقط؛ بل أصبح أداة من أدوات التعامل مع النفس البشرية، ليس للتلاعب بها على مستوى الفرد لإعادة تشكيله فقط، وإنما التلاعب بالحالة النفسية الجماعية للمجتمعات، والتأثير في الشخصية القومية للدول من خلال اختراقها، وتضليلها فكرياً، وتخريبها نفسياً؛ وتُعَدُّ دراسة جميع الجوانب (السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والإعلامية...إلخ) للدولة المستهدفة من العوامل الحاسمة لنجاح العمليات النفسية.[98]

- بالإضافة إلى أن العمليات النفسية تساعد على التطرُّف بصورة كبيرة؛ من خلال اقترابات ناعمة محترفة نحو الأفراد والمجتمعات المعتدلة لدفعهم نحو التطرف، وتعمل على زيادة التطرف لدى لأفراد والجماعات المتطرفة ليصل إلى العنف، الذي قد يتطور إلى درجة الإرهاب. ويصعب رصد العمليات النفسية؛ نظراً إلى احتياجها إلى

متخصصين لمتابعتها ومواجهتها؛ وبالتالي "يمكن سرقة الروح المعنوية من الجيش الكبير، ويمكن سرقة حضور القائد الكبير في عقول تابعيه".[99]

و. الاستخدام الواسع والمتنوّع للأموال بصور مختلفة في المجتمع:

- يُعَدُّ المال من أهم الأدوات الواجب توافرها في الجيل الرابع من الحروب؛ فمن المفترض بالدول القوية، التي تحظى بالشرعية، أن تحتكر القوة، لكنَّ الفاعلين من غير الدول قد يستخدمون الأموال في توفير الخدمات الحكومية خارج نطاق سيطرة الدولة؛ لذلك أدى المال دوراً مهماً في تحقيق ذلك الهدف؛ وذلك بشراء السلاح، ورشوة بعض المسؤولين، وتوفير السلع والخدمات المختلفة للمواطنين.
- ليس الهدف في الجيل الرابع من الحروب تشكيل حكومة أخرى؛ ولكن التآكل البطيء للدولة ومؤسساتها، وباختلاف الهدف تختلف أوجه الإنفاق، وتركز الدولة المُخطِّطة على تمويل التنظيمات المنتقاة داخل الدولة المستهدَفة.
- يتم استغلال منظمات بعينها داخل الدول المستهدَفة لتنفيذ أجندات خارجية، ويتم تزويدها بالقدر الكافي من التمويل والتدريب، وترتبط تلك المنظمات بأنشطة سياسية واجتماعية وخدمية؛ وذلك لتحقيق أكبر قدر من الاختراق مجتمعياً لزعزعة استقرار الدولة، ويتم استخدام عدد من المنظمات التي تقدم الدعم والتدريب إلى الناشطين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني حول العالم؛ لتأمين مصالحها وتأكيد نفوذها.

2. الخصائص السياسية:

أ. قلَّصت حروب الجيل الرابع احتكار الدولة للحرب، واستغلت المسؤولية السياسية للدول تجاه مواطنيها؛ لتطوير استراتيجيات لإجبار الدول على انتهاج سلوك سياسي بعينه، وشجعت على إعادة ظهور الكيانات من غير الدول، كالقبائل والجماعات العرقية وغيرها، التي تُعَدُّ محركاً رئيسياً في تشكيل روح الولاء والانتماء

بين مجموعة من الأشخاص بغضّ النظر عن الاختلافات بينهم، كما اتضح الدور الكبير، الذي يمكن أن تؤديه الحملات الدعائية، والضغط النفسي في التأثير بالتوجهات العامة لصانعي القرار، ومن بإمكانه التأثير فيهم.

ب. قد يكون النظام الحاكم نفسه إحدى أدوات الجيل الرابع بإرادته، وفي حالة حدوث ذلك يُعَدُّ الأخطر على الإطلاق؛ فهذه الحرب تهدف إلى خلق دول فاشلة تصل إلى درجة من التفكُّك يكون فيها آخر طرف باقٍ هو الحاكم، وبصعوبة يستطيع الوقوف، وغالباً ما تنطبق تلك المخططات على التنظيمات التي تصل إلى السلطة، وتعاني فراغاً فكرياً وإمكانيات شبه معدومة؛ فتعمل على القضاء على المسارات السياسية الصحيحة، وتركز على مسارات خارج إطار السلطة ودوائر النفوذ، ويصل هذا النموذج من التطبيق إلى أقصى حالات نجاحه إذا كان الإطار الفكري للنظام الحاكم لا يحبِّذ فكرة الدولة (مثل تنظيم "الإخوان المسلمين" الإرهابي).

ت. قد يصبح النظام الحاكم من أدوات الجيل الرابع من الحروب؛ ولكن بطريقة غير مباشرة، أو عن غير قصد، كأن يتم تجنيد عدد من المؤثرين في صنَّاع القرار، كدوائر العائلة والأصدقاء والمستشارين؛ فالاستشارات والنصائح المقدمة إليهم لن تخدم إلا أجندات الدولة المخطِّطة، أو أن يقوم النظام بتطبيق سياسات من شأنها إفقار الدولة، وإضعاف تماسكها المجتمعي، ويرتبط ذلك برعاية النظام حالات الفساد وإثارة النعرات الطائفية؛ ما يدفع الأمور إلى انعدام فكرة العيش المشترك، وبالتالي تكوين جيوب داخل الدولة، أو أن يكون النظام على دراية كاملة بوجود حرب موجَّهة ضده، ولكنه لا يستطيع مقاومتها؛ لأن السياق قد لا يتحمَّل تكلفة المواجهة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ث. تكثر الأزمات السياسية داخل الدولة؛ بهدف إفشال النظام داخلياً، وتقويض إرادة الشعب، وبعد فقدان الأخير الثقة بحكومته، بل بثقافته، ينتهي الأمر بالدولة إلى الفشل؛ لتظهر أزمات الهوية نتيجة للأصول الثقافية والطائفية المختلفة، وأزمة

الاختراق نتيجة لضعف النفوذ السياسي للدولة داخلياً، وينهار النظام على نفسه، وقد يصعد نظام جديد، وسواء كان حليفاً أو غير ذلك؛ فإن التحكم فيه سيكون سهلاً وبتكلفة بسيطة.

3. الخصائص العسكرية:

أ. تملك حروب الجيل الرابع الكثير من القواسم المشتركة مع ما سبقها من أجيال؛ باعتبار أن المسألة في مجملها تنطوي على تطور تاريخي وتداخُل لا يمكن الفكاك منه؛ فهي تنطوي على أنماط قائمة على التمرد وحروب العصابات والحروب المحدودة أيضاً، بل شهدت حروب الجيل الرابع أنماطاً جديدة من القتال؛ حيث بات من الوارد ظهور تنظيمات قتالية تخوض حروباً كاملة ضد الدول، مثلما حدث بين حزب الله وإسرائيل. وبرز في حروب الجيل الرابع دور الفاعلين المسلحين من غير الدول؛ فمع تغير قواعد العمليات العسكرية بدخول فاعلين من غير الدول، وعدم خضوع تلك الجماعات المسلحة للالتزامات التي يُوجبها القانون الدولي، قد يظهر داخل الجيوش النظامية ارتباك وتخبُّط؛ لأن هذه الجماعات لا تحارب بأسلوب الحروب التقليدية، التي تخضع لقواعد القانون الدولي؛ ونتيجةً لهذا التخبُّط تظهر ردود الفعل متأخرة، وفي بعض الأحيان سلبية؛ ما يضعف من فرصها للنصر. ويقلّص الفاعلون المسلحون من غير الدول احتكار استخدام القوة المسلحة التي تتمتع بها الدول القومية منذ صلح وستفاليا؛ لأن هذه التنظيمات تملك خصائص مثل:

- غياب الهيكلية العسكرية، وعدم الحاجة إلى هيكل رسمي لها؛ ما يوفر قدراً هائلاً من المرونة العملياتية والمناورة القتالية لهذه التنظيمات في مواجهة جيوش قائمة على التنظيم وهرميَّة اتخاذ القرار.
- تملك هذه التنظيمات تشكيلات قتالية صغيرة ومدرَّبة قادرة على إنهاك عدوها، والمناورة والاختباء، وتحجيم خسائرها، واستنزاف العدو مادياً ومعنوياً، فضلاً عن سرعة التحرك والمراوغة.

- إمكانية استهداف عمق عدوها بضرب البنى التحتية من خلال عناصر نشطة متحركة، أو خلايا نائمة موالية، أو عناصر أجنبية؛ ويمكن لهذه التنظيمات البسيطة خوض حروب شرسة على المستويات الإعلامية والعسكرية والاقتصادية والشعبية ضد دول، وربما كسبها، ولو إعلامياً، في ضوء تباين معايير الربح والخسارة، وقواعدهما، واختلاف هذه القواعد بين طرفَي الصراع.

ب. بروز دور الشركات العسكرية الخاصة:

- يتم الاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة، التي تُقدم خدمات عسكرية متنوعة لمصلحة الدول أو المنظمات الدولية، ومنها غير القتالية العاملة في التدريب، وتوفير الاستشارات الخاصة بالأنشطة العسكرية، وتوفير الدعم اللوجستي، وإجراء صيانة للأسلحة، أو حتى حماية القيادة السياسية، وأخرى قتالية، كأن تشارك في القتال إلى جانب قوات الشرطة أو الجيش في دولة ما تصارع معارضة مسلحة، أو قد تحل محلهما تماماً.
- شهدت الحرب على العراق أكبر مثال على عمل مثل هذه الشركات؛ حيث بلغت أعدادها 60 شركة، واستخدمت نحو 20 ألف عنصر للقيام بمهام قتالية.[100]
- غالباً ما تعتمد الدول على تلك الشركات؛ تجنباً للضوابط العالمية لاستخدام القوة، كما توفر خياراً للدول الصغيرة لمجابهة الدول الكبرى إذا ما وُظِّفَت وفقاً لأساليب الجيل الرابع من الحروب.[101]

ت. يكمن الهدف الرئيسي من العمل العسكري في القضاء على إرادة الشعب وإحكام السيطرة على نظامه السياسي، ويُعَدُّ الإرهاب هو الوسيلة الأكثر شيوعاً في تحقيق ذلك الهدف؛ إضافة إلى إنهاك العدو عسكرياً ونفسياً، وليس القضاء عليه.[102]

ث. لا تحتاج قوى الجيل الرابع من الحروب إلى قدر كبير من التمويل؛ فمثلاً قدَّرت المباحث الفيدرالية الأمريكية (إف بي آي) أن التحضير لهجمات 11 سبتمبر، التي غيرت مجرى التاريخ، لم يُكلف تنظيم القاعدة سوى 500 ألف دولار.[103]

4. خلق الأزمات داخل الدولة المستهدفة (مفهوم الإدارة بالأزمات):

تفرز حروب الجيل الرابع العديد من الأزمات المخطَّط لها ضد الدولة المستهدفة؛ إذ يظهر بوضوح مفهوم الإدارة بالأزمات في هذا الشكل من الحروب، وهو يختلف عن مفهوم إدارة الأزمات؛ فإدارة الأزمات تعني "التعامل مع الأزمات من أجل تجنب حدوثها؛ من خلال التخطيط للحالات التي يمكن تجنبها، وإجراء التحضيرات للأزمات التي يمكن التنبؤ بحدوثها في إطار نظام يطبَّق مع هذه الحالات الطارئة عند حدوثها بغرض التحكم في النتائج، أو الحد من آثارها التدميرية".[104]

بينما تقوم الإدارة بالأزمات على افتعال الأزمات، وإيجادها من عدم؛ كوسيلة للضغط على الدولة المستهدفة، فيتم التخطيط لإحداث أزمة، ومع بدء تعامل الدولة معها لحلها يتم التخطيط لأزمة جديدة أكبر وأشد تأثيراً، وهكذا يظل الكيان الإداري يتعرض لأزمة تلو الأخرى، وتتعاقب عليه الأزمات متلاحقة حتى يتم تدميره بالكامل. ويُطلق بعضهم على الإدارة بالأزمات علم صناعة الأزمة للتحكم والسيطرة على الآخرين، والأزمة المصنوعة مخلَّقة، ولها مواصفات حتى تبدو حقيقية، وتؤتي ثمارها، وأهم مواصفاتها هو الإعداد المبكر، وتهيئة المسرح الأزموي، وتوزيع الأدوار على قوى صنع الأزمة، واختيار التوقيت المناسب لتفجيرها، وإيجاد المبرر والذريعة لها.[105]

وفي ضوء ما سبق يتضح من تعريفات حروب الجيل الرابع وصفاتها أنه يتم التخطيط والتنفيذ للأزمات في هذا الشكل من الحروب على جبهات متعددة (اجتماعية – سياسية – عسكرية – اقتصادية)، وإحياء النزاعات والصراعات التاريخية (التي قد لا تكون مؤثرة حالياً)، وكذا تضخيم الأزمات – التي قد لا تكون مؤثرة بشكل كبير على المجتمع أيضاً – باستخدام المؤثرات النفسية والمعنوية والإعلامية؛ لزيادة التوتر داخل الدولة، وبينها وبين الدول الأخرى، وتصطف هذه الأساليب ضمن منظومات عمل متكاملة لاستهداف استقرار الدولة، وإشعال الفتن والمؤامرات.

ويمكن مراجعة المفاهيم المرتبطة بالحرب والنزاع والصراع والتوتر والأزمة، وكذلك الشكل (1) الذي يوضح العلاقة بينها (في الفصل الأول).

وأهم الملامح الرئيسية للأزمات في حروب الجيل الرابع هي ما يأتي:

أ. صعوبة الرصد؛ لأن التخطيط يكون بوساطة جهات محترفة في الإدارة بالأزمات.

ب. معظم الأزمات يصحبها حشد للرأي العام، سواء داخلياً، أو خارجياً، أو كليهما؛ ما يصعّب الحلول (أزمات عدّة في وقت واحد).

ت. تعدُّد أبعاد الأزمة (سياسي – أمني – اقتصادي – اجتماعي).

ث. الاستخدام الكبير لتكنولوجيا الاتصال (فضائيات – إنترنت – محمول) لزيادة الأثر النفسي للأزمة.

ج. صعوبة بناء وعي كامل (عند التعامل مع الأزمة لحلها) لدى شرائح متعددة من المجتمع (متعددة في مستويات التعليم، والمصالح، والثقافات...إلخ)، ويؤدي ذلك إلى تعدد ردود الأفعال.

ح. صعوبة إعداد فريق لإدارة الأزمة إذا كانت متعددة الأبعاد.

خ. صعوبة تنفيذ الإجراءات العاجلة في التوقيت نفسه؛ إذا كانت الأزمة متعددة الأبعاد، أو كان جزء منها داخلياً، والآخر خارجياً.

د. يتطلّب هذا النوع من الأزمات فريقاً مدرَّباً جيداً، وتم اختياره بعناية من حيث الاتزان الانفعالي العالي (في الانتقاء والتدريب).

سادساً: استراتيجية البصمة الخفيفة واستخدامها في حروب الجيل الرابع

تُعَدُّ استراتيجية "البصمة الخفيفة" Light Footprint Strategy المستخدمة في حروب الجيل الرابع بديلاً لاستراتيجية "الحرب الشاملة ضد الإرهاب" التي أطلقها

الرئيس الأمريكي الأسبق، جورج بوش الابن، بعد أن نجم عنها خسائر بشرية في صفوف القوات المسلحة الأمريكية، إلى جانب الخروج عن القيم التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدَّعيها لنفسها، وما لوحظ بعد ذلك من أعمال التعذيب في السجون، والحبس التعسفي لآلاف الأشخاص في "جوانتانامو"، والسجون السرية التابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية.[106]

وظهر مفهوم استراتيجية "البصمة الخفيفة" مع إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، ويكمن جوهرها في محاولة تحقيق أهداف كبيرة باستخدام إمكانيات ووسائل صغيرة منخفضة التكلفة اعتماداً على استخدام القوة الذكية، مع إمكانية تقليص الغايات المرجوَّة لتناسب الوسائل العسكرية المتاحة اعتماداً على الأدوات السياسية بشكل أكبر (أحياناً يسمَّى هذا المفهوم "ثورة أوباما في الشؤون الدولية"). ويُعَدُّ انخفاض التكلفة أحد الأسباب الرئيسية في ظهور هذه الاستراتيجية، خاصة أن الرئيس الأمريكي أوباما تولى السلطة في بداية عام 2009، بعد الأزمة المالية التي انفجرت في سبتمبر 2008، والتي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية ،ثم امتدت إلى دول العالم، التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي؛ ولذلك كانت هذه الأزمة أحد الأسباب لظهور استراتيجية "البصمة الخفيفة" على النحو الآتي:[107]

1. ارتفاع تكلفة التدخل العسكري المادية والبشرية؛ خاصة مع وجود خسائر بشرية كبيرة (الارتباط بين الأزمة المالية، واستراتيجية "البصمة الخفيفة").

2. صعوبة حل الصراعات المختلفة ومواجهة التحديات الأمنية اعتماداً على القوة العسكرية فقط حتى لو كانت تملك إمكانيات ضخمة.

لذلك أصبح اللجوء إلى القوة العسكرية هو الخيار الأخير بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى، وليس ذلك فقط، ولكن يلزم تحديد أهداف واضحة للعمل العسكري ومحاولة إجبار العدو على الاستسلام بأي وسيلة أيضاً، ولعل مقولة الرئيس الأمريكي

الأسبق، دوايت أيزنهاور، في خطابه الشهير عام 1953 "إن تكلفة قاذفة قنابل استراتيجية ثقيلة تساوي تكلفة بناء مدرسة حديثة في أكثر من 30 مدينة" مثال واضح للتكلفة الباهظة للقوة العسكرية. وطبقاً لدراسة أمريكية؛ فإنه من المفضَّل استخدام قوات أقل عدداً تلتزم بجدول زمني قد يكون أطول من الوقت الذي تستغرقه قوات مسلحة أكثر عدداً، مع مراعاة المبادئ الآتية:[108]

1. الانتصار من خلال منع الطرف المقابل من تحقيق أهدافه؛ مع تحديد أهداف صغيرة ومتتابعة لا تصطدم بصورة مباشرة مع السياق التاريخي والثقافي للطرف المقابل (انتصاراً متدرجاً، وليس حاسماً).

2. الاعتماد على بناء الشراكات وعدم الانفصال تماماً عن أماكن الصراع، وجمع المعلومات لتطوير هذه الشراكات، أو بناء شراكات جديدة مستقبلاً.

3. تعزيز الاتصال مع الشركاء الرسميين في الدولة، بالإضافة إلى السكان المدنيين، مع تقديم الدعم إليهم، ويتوقف قدر الدعم على التقدم في تحقيق الأهداف والنتائج التي تم وضعها، ويجب استخدام الموارد بقدر صغير لتقليل التكلفة، وكذلك لجعل الانسحاب (حال اللجوء إليه) ذا مصداقية للشركاء.

4. بناء التحالفات مع الجيوش، وإن كان من خلال وجود عسكري صغير، لكنه مؤثر.

5. تنمية قدرات الشركاء المحليين بحيث يتم استخدامهم في تحقيق الأهداف، وحماية المصالح الأمريكية بصورة فعَّالة مع تقليل التدخل العسكري الكبير.

6. استخدام المشاركة العسكرية من خلال التدريبات المسبقة للشركاء، مع دمج المشاركة العسكرية مع الجهود السياسية والاقتصادية والدبلوماسية التي يجب أن يقودها الشركاء المحليون (الجهود العسكرية المنفردة ستؤدي إلى طول الفترة من دون تحقيق نتائج).

7. عدم استعجال النتائج النهائية عن طريق تطوير العمل العسكري.

8. تقبل الفشل في بعض المراحل؛ لأنه سيكون نتيجة متوقعة لمحاولات الإجهاض من بعض القوى المناهضة، وضرورة وجود آليات تغذية عكسية مباشرة ومستمرة مشتركة بين القادة العسكريين والمدنيين؛ لتقييم التقدم والإدارة المبكرة للمخاطر.

ولتنفيذ استراتيجية البصمة الخفيفة على المستوى العملياتي تُوضع في الاعتبار العناصر الآتية:[109]

1. استخدام الحرب السيبرانية للاستفادة من شبكات المعلومات في وضع الاستراتيجية؛ ولتحقيق الحماية لأنظمة المعلومات المختلفة.

2. الاستخدام الموسَّع للطائرات من دون طيار في جمع المعلومات (خفة الحركة، وسهولة إعادة التمركز، وانخفاض التكلفة).

3. الاعتماد على القوات الخاصة عالية التدريب مع إكسابها خبرات متعددة التخصصات.

4. التوازن بين المركزية واللامركزية؛ حيث يتطلب استخدام القوات الخاصة أحياناً قراراً من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه المرونة وحرية القرار للوحدات المنفذة.

5. اللجوء إلى القوى الخارجية والشركاء المحليين، والاستعانة بمصادر خارجية، وإقامة شراكات مع أصحاب المصالح المحليين؛ لدعم العمليات في الميدان من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة لتحقيق الأهداف.

6. تحقيق أقصى درجات السرية (سرية النيات والتنفيذ)؛ لضمان الحصول على المفاجأة، وتجنُّب الفشل في تحقيق الأهداف.

7. تحمل مسؤولية الأضرار الجانبية؛ نظراً إلى البيئة المتقلبة والمعقدة والغامضة التي تصاحب تنفيذ المهام (مثل تحمُّل ضرب المدنيين عن طريق الخطأ).

تنفذ استراتيجية حروب الجيل الرابع على مستويات عدَّة كالآتي:

1. **المستوى الاستراتيجي السياسي**: استخدام صدام الحضارات والأبعاد الدينية، واستغلال تعارض المصالح السياسية أو الاختلافات الدينية، ومحاولة مزجها بالمفاهيم السياسية لسرعة تحقيق الأهداف باستغلال الدين، والوصول إلى أعلى درجات الصدام بين الدول والشعوب.

2. **المستوى الاستراتيجي العسكري**: يتمثل في حروب العصابات المنظمة، وأعمال الانتقام، والحروب الخاطفة، ولا يوجد مكان محدَّد لمسرح العمليات، بل ينتقل من مكان إلى آخر بلا توقف متخطياً حدود الدول، ويتسم بالغموض والسرية؛ ما يصعب معه تأمين المدنيين، أو حتى تحذيرهم؛ الأمر الذي يُظهر بوضوح البعد غير الأخلاقي في الحرب.

3. **مستوى تنفيذ العمليات**: يتضمن الأعمال الإرهابية المنفردة، وأعمال الخداع والغدر (الذي يصل إلى القتل بأساليب بشعة مثل الحرق، أو الإغراق، والتمثيل بجثث القتلى أيضاً) والعمليات السرية بغرض استهداف المدنيين في أماكن وتوقيتات غير متوقَّعة لتحقيق أكبر قدر من الخسائر.

سابعاً: القوة المستخدمة في حروب الجيل الرابع

ظلت القوة العسكرية الشكل الرئيسي للقوة لفترة طويلة في العلاقات الدولية، وكان للثورة الصناعية، ثم الثورة التكنولوجية، دور مهم في تغير أشكال القوة، وربَط هانز مورجنثاو[110] القوة بفكرة التأثير أو التحكم في المكاسب، وعرَّف القوة بأنها "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين"،[111] وبالتالي يمكن تحديد قوة الدولة عن طريق معرفة المحصلة النهائية للتأثير الذي تمارسه في الدول الأخرى؛ بهدف امتلاك مزيد من الموارد. كما تتعامل المدرسة الواقعية مع العلاقات الدولية على أنها صراع الهدف منه تعظيم ما تملكه الدولة من قوة،[112] وقدَّم عالم الاجتماع روبرت دال[113] أيضاً تعريفاً للقوة بأنها "القدرة على جعل

الآخرين يقومون بأشياء متناقضة مع أولوياتهم؛ ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القوة".[114]

ولم يعُد امتلاك عناصر القوة وأشكالها المختلفة كافياً لنجاح الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وفي التأثير في الآخرين، وأصبحت هناك أهمية متزايدة لكيفية توظيف الدولة لما تملكه من أشكال القوة، وظهر مؤخراً مفهوم القوة الذكية، التي تتمثل في المزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في استراتيجية واحدة فاعلة.

1. القوة الصلبة:

تتألف القوة الصلبة من عناصر القوة المادية (العسكرية والاقتصادية)، وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل للقوة، خاصة العسكرية، بفكر المدرسة الواقعية. وتبنَّى جوزيف ناي[115] تعريفاً أوسع للقوة الصلبة، لا يقتصر على القوة العسكرية فقط، حيث رأى أنها تعني أيضاً "القدرة على استخدام الأدوات الاقتصادية؛ بهدف التأثير في سلوك الآخرين".[116]

2. القوة الناعمة:

اهتم جوزيف ناي بعناصر القوة غير المادية، مثل الثقافة والقيم، من خلال مفهوم القوة الناعمة، وعرَّفها بأنها "قدرة الدولة على الحصول على ما تريده بالاعتماد على الجاذبية بدلاً من الإكراه". وتعبّر القوة الناعمة عن الوجه الثاني للقوة؛ حيث تتمكن دولة ما من الحصول على النتائج التي تريدها؛ لأن الدول الأخرى معجبة بنموذجها، وتحاول أن تتبعه؛ وليس لأنه يتم إكراهها على ذلك. ومع ثورة المعلومات أُضيف عنصر جديد إلى قوة الدولة، وهو امتلاك التكنولوجيا والمعلومات، والقدرة على إنتاج التكنولوجيا المتطورة عن طريق الاختراع والابتكار، ونشر الإبداع أيضاً.[117]

3. القوة الذكية وآلياتها:

قدم جوزيف ناي تعريفاً للقوة الذكية، وهو "القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في استراتيجية واحدة للتأثير في الآخرين"،[118] وظهر أيضاً مفهوم القوة

الذكية على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، هيلاري كلينتون، إذ رأت أنه يمكن تحقيق الاتساق والاندماج بين الدبلوماسية والتنمية، وفي الوقت نفسه تأكيد تنمية القدرات الدفاعية؛ وهو الأمر الذي رسَّخ لمفهوم القوة الذكية أن تكون نهجاً جديداً لحل المشكلات العالمية، إلا أنه لا يمكن تحقيق ذلك من دون تعزيز القوة المدنية وتوسيعها إلى أبعد مدى، عبر تشجيع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة وانتشارها عالمياً، واتسق ذلك مع دعوة جوزيف ناي إلى الأخذ بالقوة الذكية بصفتها استراتيجية جديدة تدعم الأداء الاستراتيجي الخارجي. وتعتمد استراتيجية القوة الذكية على عناصر عدة تتمثل في: تحديد الأهداف والنتائج المرجوة، ومعرفة الموارد المتاحة، وتحديد الأهداف والأولويات المراد التأثير فيها، وتحديد نوع القوة التي سيتم استخدامها والاعتماد عليها، وتقدير احتمالية النجاح.[119]

ومن الصعب أن يتم تقديم صورة موحَّدة وشكل ثابت لآليات القوة الذكية، خاصة على المستويات الاستراتيجية؛ لأن ذلك يتغير طبقاً للتخطيط والتنفيذ من حالة إلى أخرى، ولكن يمكن استعراض أهم آليات القوة الذكية التي يتم مزجها مع بعضها بعضاً بصورة متداخلة، وهي كالآتي:

أ. الآليات السياسية:

- التحالفات والشراكات السياسية.
- مزج التحالفات السياسية بالبعد الاقتصادي؛ وخاصة التنمية لضمان استمرار التحالفات السياسية لأطول فترة ممكنة.
- استخدام الدبلوماسية العامة، واستثمارها كإحدى الآليات الموازية للدبلوماسية الرسمية، وأحياناً قد تكون بديلاً لها.
- استخدام المنظمات الدولية (مثل: الأمم المتحدة – التجمعات الإقليمية....)، والعمل على إيجاد إجماع عالمي على بعض القضايا، أو الحشد مع أو ضد دولة معينة.

ب. الآليات الاقتصادية:

تعطي الآليات الاقتصادية المزيد من الحيوية والفاعلية للقوة الذكية، وتنقسم الآليات الاقتصادية إلى نوعين: الأول يُصنَّف ضمن القوة الصلبة، والثاني ضمن القوة الناعمة، وعلى ذلك فإن القوة الاقتصادية تجمع بين آليات القوة الصلبة والناعمة:[120]

النوع الأول من الآليات الاقتصادية ضمن القوة الصلبة؛ نظراً إلى أنه يدخل في إطار الإكراه، وهو:

- العقوبات الاقتصادية.
- قطع الحوافز أو المنح الاقتصادية، أو تقليصها.

النوع الثاني من الآليات الاقتصادية ضمن القوة الناعمة، نظراً إلى أنه يدخل في إطار الجذب، وهو:

- المنح والمساعدات والقروض الاقتصادية.
- المكافآت الاقتصادية، التي تهدف غالباً إلى الحصول على مقابل، فلا توجد مكافآت مجانية في العلاقات الدولية.
- المعونات الاقتصادية.
- استخدام الشراكات الاقتصادية كإحدى الأدوات الأساسية والتسويق الاقتصادي للعولمة الاقتصادية، واستغلال مفاهيم حرية السوق، وحرية انتقال رأس المال.
- توظيف المنظمات الاقتصادية الدولية (مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، وغيرها) في تحقيق الأهداف.
- فرض العقوبات الاقتصادية، وكذلك قطع المنح والمساعدات؛ وهاتان النقطتان من ضمن آليات القوة الصلبة؛ إذ يتضمَّن جوهر فرض العقوبات وقطع المنح الإكراه، وليس الجذب.

ج. الآليات الثقافية والاجتماعية:

تُعَدُّ الآليات الثقافية والاجتماعية من أهم العناصر التي تستخدمها القوة الذكية، خاصة في شقها الذي تتضمنه القوة الناعمة، وذلك من خلال الاستخدام المرن والمتداخل لجميع الآليات، بما فيها الدبلوماسية والاقتصادية والمعلوماتية والعسكرية، ومن أهم الآليات الثقافية والاجتماعية الدبلوماسية الرسمية والشعبية، والمؤسسات الثقافية التي تتبنى أنماطاً فكرية وفلسفية وأيديولوجية، خاصة التي تتبنى مفاهيم حرية الرأي والفكر والديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، وكذلك حرية المواطنة والأمن الإنساني، وتروّج لها بسهولة مع التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات، والمؤسسات الفنية التي تنتج العديد من الأفلام والمسلسلات، خاصة التي تظهر نمط الحياة والمعيشة ومدى تحرُّرها وسهولتها بحيث تكون جاذبة بشكل كبير للشباب.[121]

وتروّج لهذه القيم بعض الدول؛ خاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد تضمنت وثيقة الأمن القومي لعام 2010 ما يأتي: "إننا نروج لهذه القيم بأن نعيشها، بما في ذلك التزامنا بحكم القانون، وسوف نعزز المعايير الدولية، ونصون هذه الحقوق، ونقدم الخير والدعم لمن يقاومون القمع، والتزامنا بكرامة الإنسان يتضمن دعم التنمية؛ ولهذا السبب نحن نكافح الفقر والفساد، ونرفض فكرة أن ديمومة الأمن والرخاء تتحقق بالتخلي عن الحقوق العالمية؛ فالديمقراطية لا تمثل أنبل ما فينا فحسب، بل تقف سداً في وجه العدوان والظلم أيضاً، ومساندتنا للحقوق العالمية تمثل قيماً جوهرية للقيادة الأمريكية، ومصدراً لقوتنا في أرجاء العالم".[122]

وتؤدي الأساليب السابقة إلى انخفاض روح الولاء والانتماء، خاصة بين الشباب، وارتفاع نسبة التطرف بأنواعه أيضاً.

والتطرف في اللغة معناه "الوقوف في الطرف بعيداً عن الوسط، وأصله في الحسيات، كالتطرف في الوقوف أو الجلوس أو السير، ثم انتقل إلى المعنويات، كالتطرف في الدين أو الفكر أو السلوك، أو هو الناصية ومنتهى كل شيء، و"تَطَرَّفَ" يعني أتى

الطرف، وجاوز حد الاعتدال، ولم يتوسط".[123] والتطرف يُعرف بأنه "مجاوزة حد الاعتدال مع الإفراط في الفكر أو السلوك أو كليهما، وتجاوز الأطر الفكرية أو المعايير السلوكية المقبولة في المجتمع لفرض رأي، أو فكر، أو واقع معين"،[124] والتطرف كمصطلح محل اختلاف بين المجتمعات، فما هو سائد في مجتمع ما قد يكون متشدداً في آخر، وكذلك ما قد يكون مقبولاً في زمن معين قد لا يُقبَل في زمن آخر في المجتمع نفسه، ويقصَد به اجتماعياً أنه "البعد عن الخط السوي للمجتمع، أي البعد عن أعراف وتقاليد وعادات المجتمع".[125] وقانونياً يقصد به "الخروج أو الانحراف عن الضوابط الاجتماعية أو القانونية التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع، وهذا الخروج يتفاوت بين فعل يستنكره المجتمع إلى فعل يشكل جريمة تقع تحت طائلة القانون"،[126] ودينياً عرَّفه فضيلة الإمام الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، شيخ الأزهر الأسبق، رحمه الله "بأنه سوء الفهم للنصوص الذي يؤدي إلى التشدد، وهو أمر لا يقرُّه الإسلام".[127]

ويمكن أن يوجد التطرف في أي مجال من مجالات الحياة؛ فمثلاً هناك التطرف السياسي، والعرقي، والاجتماعي، والديني، وغيرها. أما أشكال التطرف؛ فتقسم إلى ثلاثة أنواع قد توجد منفردة أو مجتمعة. أولها التطرف المعرفي، وهو أن ينغلق الشخص على فكرة أو أفكار معينة، ولا يقبل المناقشة أو إعادة النظر فيها، ويعدها من الثوابت المطلقة. وثانيها التطرف الوجداني، وهو شعور حماسي طاغ نحو شيء معين يجعل الشخص مندفعاً في اتجاه معين من دون تبصر، وربما يدفعه هذا الانفعال إلى تدمير نفسه أو غيره، وقد يحدث ذلك نتيجة لشحنات وجدانية هائلة تهدد بالانفجار في أي لحظة (نتيجة شحن الشخص لنفسه، أو مؤثر خارجي). وثالثها التطرف السلوكي، وهو المغالاة في سلوكيات ظاهرية معينة بما يخرج عن الحدود المقبولة، وكأن هذه السلوكيات هدف في حد ذاتها، وهي خالية من المعنى وفاقدة للهدف، وقد يحاول إرغام الآخرين على الالتزام بها.[128] ويلاحظ أن الشخص المتطرف تتسم اعتقاداته وانفعالاته وأنماط سلوكه بالتشدد والمغالاة، وتجاوز حد الاعتدال؛ فيكون متعصباً لرأيه، ولا يقبل آراء أخرى سوى آراء الجماعة التي ينتمي إليها، ويبني رأيه وفقاً لقناعات عقلية تامة تجعله على ثقة مطلقة بمعتقداته، ويؤدي

ذلك إلى ممارسات فكرية أو سلوكية أو كلتيهما تنافي الموضوعية ونظم المجتمع الذي يعيش فيه ومعاييره وقيمه.[129]

د. الآليات العسكرية:

لا يمكن لأي دولة إغفال القوة العسكرية بصورة كاملة؛ حيث تعد أحد المكونات الرئيسية لقوى الدولة الشاملة، وتُعَدُّ ظهيراً للقوى الأخرى يمكن اللجوء إليه عندما يتطلب الموقف ذلك، ويمكن كذلك مزجها مع آليات باقي القوى ضمن مفهوم القوة الذكية، وتنطوي القوة العسكرية على بعض الآليات التي يمكن استخدامها ضمن القوة الناعمة، وهي على سبيل المثال التدريبات المشتركة بين الدول، وإرسال الخبراء العسكريين، وتبادل الدارسين في الكليات والمعاهد العسكرية، والاشتراك في عمليات البحث والإنقاذ وعمليات الإغاثة.[130]

ويختلف استخدام القوة العسكرية في حروب الجيل الرابع عن الأجيال السابقة للحروب؛ حيث لا تظهر القوات المسلحة للدولة المعتدية بصورة واضحة، ولكن يتم ذلك من خلال وكلاء (الحرب بالوكالة)، وذلك من خلال الدعم العسكري من أبواب خلفية للجماعات المتمردة في الدولة المستهدفة، وأحياناً يتم بصورة معلنة تحت أسماء مختلفة.

هـ. الآليات المعلوماتية:

يُعَدُّ التطور التكنولوجي عموماً، والقفزات التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وجه الخصوص، أحد المتغيرات المهمة في عصرنا، وذلك للآتي:

- التطور الكبير في الحاسبات الإلكترونية، التي أصبحت جزءاً من الحياة اليومية للمواطنين على اختلاف أعمارهم.
- الثورة في تكنولوجيا الاتصالات، وفي وسائل الاتصال، وخاصة في تكنولوجيا الشبكات الإلكترونية التي أسهمت في ربط الملايين من أجهزة الحاسبات ببعضها بعضاً.

- أدَّى التطور في العاملين السابقَين إلى ثورة في المعلومات، ليس من حيث الكمّ فقط، ولكن في سهولة الانتقال بلغات متعددة عبر الدول والقارات، وتضاؤل حاجز اختلاف اللغات بين الشعوب نتيجة ظهور برامج الترجمة الفورية عبر الإنترنت، التي تمثل إحدى النتائج المؤثرة الناتجة عن امتزاج ثورتَي الحاسبات والاتصالات.[131]

- لم يتوقف التطور السابق عند نقطة محدَّدة؛ نتيجةً للقفزات التكنولوجية في الألياف الضوئية وأشعة الليزر والأقمار الاصطناعية، التي أفرزت مراحل متعددة من التطور التكنولوجي، كما ظهرت مرحلة تكنولوجيا الاتصال المتعدد الوسائط Multi-Media، وهي تكنولوجيا الاتصالات التفاعلية، ومرحلة التكنولوجيا المهيمنة Hyper-Media، التي ظهرت فيها الحاسبات الإلكترونية المشتملة على أنظمة الذكاء الاصطناعي.[132]

وفي ضوء ما سبق يتضح الآتي:

1. إن المتغيرات المعاصرة أدت إلى التغير في شكل استخدام القوة، وأثرت كذلك في كل مناحي الحياة، كما أدت إلى سهولة التواصل والوصول إلى الشعوب مباشرة من دون المرور إليها عبر الحكومات أو الوسائل الرسمية، وقلَّصت من الحدود كحاجز بين الدول؛[133] الأمر الذي أدى إلى التغيير في أشكال القوة، وبالتالي ظهر التغير في أشكال الحروب والصراعات.[134]

2. تُعَدُّ الآليات الاقتصادية إحدى آليات القوة الذكية التي تمتزج فيها القوة الصلبة بالقوة الناعمة.

3. لذلك من الملائم في حروب الجيل الرابع التعامل مع شكل القوة المستخدمة فيها؛ فمن ينتصر يعرف كيف يتعامل مع مختلف أشكال القوة؛ لأن الحرب لا تعرف شروطاً أو أحوالاً ثابتة تماماً، مثلما الماء الذي لا يتخذ شكلاً ثابتاً دائماً.[135]

ثامناً: مراحل تنفيذ حروب الجيل الرابع وآلياته

أشار البروفيسور ماكس مانوارنج إلى أن الهدف من هذه الحرب ليس الدخول في مواجهة عسكرية مع القوات المسلحة للدولة المستهدفة، وإنما الهدف هو الإنهاك والتآكل ببطء، ولكن بشكل مستمر ومتواصل يؤدي إلى الوصول بالدولة إلى نموذج الدولة الفاشلة، ثم فرض الإرادة عليها، ويرى أن إفشال الدولة يسبقه استخدام كل الآليات لزعزعة الاستقرار؛ أما القوات المشاركة في تنفيذ هذا المخطط؛ فليست كل عناصرها من الخارج، ولكن يستخدم فيها بشكل كبير مواطنو دولة العدو، وذلك من خلال استغلال نقاط الاختلافات بين السكان، وتكوين حالة من انعدام التوازن بين الطوائف المختلفة دينياً أو ثقافياً أو سياسياً، بالإضافة إلى خلق الأزمات، وتضخيم المشكلات داخل الدولة وخارجها؛ ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار.[136]

تُنفذ هذه التكتيكات ببطء شديد؛ بحيث لا يستطيع مواطنو الدولة المستهدفة إدراك بداياتها، فحروب الجيل الرابع المثلى هي التي تبدأ من دون رصدها، وفي النهاية سيكون هناك جزء من الدولة لا تديره الدولة، وذلك بأن تتحكم في بعض المناطق مجموعات غير تابعة للدولة؛ فيتآكل مفهوم السيادة، ويتحطم التماسك الاجتماعي، وتتمزق البنى الاجتماعية، والسلاح الرئيسي في هذا الإطار ليس قوة النيران، وإنما القدرات العقلية والقوة الذكية.

1. مراحل تنفيذ حروب الجيل الرابع:

وتنفذ حروب الجيل الرابع لتحقيق الأهداف السابقة من خلال ثلاث مراحل رئيسية كالآتي:

المرحلة الأولى: اتساع عمليات التظاهر والاعتصامات وانتشار الفوضى، وإسقاط الرموز السياسية كافة، مع تصاعد الحملات الدعائية المعادية داخلياً وخارجياً، والاكتفاء بالهجوم الثقافي اعتماداً على مقاتلين جدد على هذه الجبهة المستحدثة عبر وسائل الإعلام.

المرحلة الثانية: الاختلال والانهيار الأمني وانتشار الفوضى مع التوسع في استخدام طرق وأساليب حرب العصابات والعمليات النفسية السوداء (عمليات انتحارية – تفجيرات – افتعال أزمات – شائعات)، بالإضافة إلى تفكيك مؤسسات الدولة السيادية مع افتعال الأزمات، والترويج لصراعات عقائدية وطائفية.

ويُعَدُّ نشر الفوضى بكل صورها داخل الدولة خطوة مهمة لإفقاد المواطن الثقة بأجهزة الدولة، والتشكيك في مصادر معلوماتها وإجراءاتها، وهي أحد العناصر الفاعلة لتفكيك الدولة؛ لأنها تحقق الهزيمة النفسية للشعوب التي تقود إلى باقي الهزائم.

المرحلة الثالثة: التدخل الدولي لوقف عملية الفوضى وتقسيم الدولة طبقاً للأوضاع الموجودة، سواء طائفياً أو عرقياً، ولا يستبعَد خلال تلك المرحلة قيام بعض الجماعات داخل الدولة بالحصول على أسلحة تقليدية، والبدء في قتال لتثبيت أوضاعها على الأرض.

وهناك الكثير من الأمثلة المتنوعة على حروب الجيل الرابع، مثل الحرب على الإرهاب، والصراعات داخل الدول الفاشلة، والحروب الأهلية، والنزاعات العرقية، التي تعانيها غالباً المناطق والدول التي لا تزال تعاني الفشل في الاستجابة للتحديات الداخلية التي تواجهها، والأنظمة الفاسدة التي تجمَّدت وتوقفت عن اللحاق بركب التنمية والتطور بشكل يسمح بنفاذ التدخلات الخارجية إليها.

2. آليات تنفيذ مراحل حروب الجيل الرابع:

تتصف المراحل السابقة بالدقة في تقسيم الأدوار؛ فثمَّة من يدعو إلى العنف ولا يتحمل مسؤوليته، وهناك من ينفذ العنف، وطرف ثالث يبرر العنف، وآخر يدَّعي الحياد، ويمارس المراوغة إلى حين، ثم يمارس الانحياز الذي يمثله، وهناك نخب فكرية وحقوقية وحسابات إلكترونية تصطنع العقلانية والاتزان، وتتاجر بالشعارات والمثاليات، وتناقش الجزئيات والهوامش على حساب الجوهر والمتن، وكل منهم يؤدي دوراً مدروساً بعناية،

ويتحرك في توقيت دقيق، وهدفهم الحقيقي خدمة الطرف المعارض لنظام الحكم، وإمداده بغطاء شرعي، وتشتيت الرأي العام، وتفريق الإجماع الوطني؛ من أجل حصد أكبر قدر من المكاسب، ولتحقيق ذلك يتم الآتي:

أ. تحريك منظمات المجتمع المدني، سواء المحلية أو الدولية، ضد تلك الدولة.

ب. تحريض وسائل الإعلام التقليدية.

ت. تحريك قوى المعارضة في شبكات التواصل الاجتماعي داخل الدولة وخارجها.

ث. استخدام العلاقات الدولية والأحلاف والنفوذ في معاداة الدولة لمحاولة محاصرتها اقتصادياً وثقافياً وسياسياً...إلخ.

ج. استخدام العمليات الاستخباراتية النوعية، وضرب أهدافٍ محدَّدة بوسائل آمنة، كالطائرات من دون طيار، وأسلحة التحكم عن بعد؛ لضمان السرية، ولتجنب أي تهديدات قد توجه إليها.

ح. استخدام العمليات النفسية لضرب مؤسسات الدولة ببعضها بعضاً.

خ. استخدام الحرب بالوكالة في مجالات ومستويات متعددة:

- مجالات مختلفة (عسكرية – سياسية – اقتصادية – اجتماعية).
- مستويات متعددة من (دول – فاعلين من غير الدول – جماعات – أفراد).

تاسعاً: البُعد القانوني في حروب الجيل الرابع

يُعَدُّ البعد القانوني في الحروب من أهم العناصر التي تتم مراعاتها خلال الحرب؛ لأنه يؤمن المدنيين وممتلكاتهم، ويخرجهم من دائرة الأعمال العسكرية، وهو عكس ما تهدف إليه حروب الجيل الرابع التي توجّه وسائلها إلى القطاعات المدنية في الدولة

المستهدفة؛ فقواعد الحرب التي يؤكدها القانون الدولي الإنساني (تُعرف أيضاً باتفاقيات جنيف) هي مجموعة القواعد الدولية التي تحدد ما يمكن، وما لا يمكن، فعله في أثناء الحرب.

1. الهدف من قواعد الحرب:

يتجلى الغرض الرئيسي منها في الحفاظ على الإنسانية، وإنقاذ الأرواح، والتخفيف من المعاناة، خاصة عن المدنيين في أثناء الحروب، ويؤكد القانون الدولي الإنساني الآتي:

أ. حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال، مثل المدنيين، أو الطواقم الطبية، والعاملين في مجال الإغاثة، كما يُعد استهداف المدنيين جريمة حرب.

ب. حماية الأشخاص الذين لم يعودوا قادرين على القتال، مثل الجنود الجرحى والأسرى.

ت. يعترف القانون الدولي الإنساني بحق المدنيين في الحماية من أخطار الحرب، فضلاً عن الاعتراف بحقهم في الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها، وتفادي إلحاق الضرر بهم، أو بمنازلهم، أو تدمير سبل بقائهم (مثل مصادر المياه والمحاصيل... إلخ).

ث. حق المرضى والجرحى في الحصول على الرعاية، بغضّ النظر عن الجهة التي يقفون في صفها.

ج. عدم مهاجمة المرافق والمركبات الطبية والمستشفيات والأماكن المخصصة للعمل الإنساني.

ح. يحظَر تعذيب السجناء ومعاملتهم معاملة مهينة.

خ. وجوب حصول المحتجزين على الغذاء والمياه، فضلاً عن السماح لهم بالتواصل مع أهاليهم.

د. الحد من التوسع في استخدام الأسلحة والتكتيكات في الحروب؛ بغرض تفادي كل معاناة لا مبرر لها.

ذ. يحظَر بصورة صريحة الاغتصاب أو أشكال العنف الجنسي الأخرى في أثناء النزاعات المسلحة.

2. تطبيق قواعد الحرب:

أ. ينظّم القانون الدولي الإنساني الكيفية التي تُخاض بها الحروب، من خلال السعي إلى تحقيق توازن بين هدفين: إضعاف قدرات العدو، والحدّ من معاناة السكان.

ب. تُعَدُّ قواعد الحرب عالمية الطابع؛ فقد صدّقت جميع الدول البالغ عددها 196 دولة على اتفاقيات جنيف (وهي العنصر الرئيسي للقانون الدولي الإنساني). ولم يحظَ سوى عدد قليل للغاية من المعاهدات الدولية بهذا المستوى من الدعم العالمي.

ت. يتعين على جميع الجهات التي تخوض الحرب احترام القانون الدولي الإنساني، سواء كانت قوات حكومية، أو جماعات مسلحة من غير الدول.

ث. يترتب على انتهاك قواعد الحرب عواقب قانونية؛ فالدول والمحاكم الدولية تُوثّق جرائم الحرب، وتُحقّق فيها، وقد يحاكَم الأفراد بتهمة ارتكاب جرائم حرب.[137]

3. القانون الدولي الإنساني ومكافحة الإرهاب:

لا يوجد مفهوم قانوني في القانون الدولي الإنساني عن الحرب على الإرهاب؛ لذا تشكل عمليات مكافحة الإرهاب نوعاً جديداً من الحروب؛ لأنه قد تحدث أعمال إرهابية على أي نطاق خارج حالات النزاع المسلح المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، وفي هذه الحالة يطبَّق قانون حقوق الإنسان، والقانون المحلي للدولة، على النشاط الإرهابي.[138]

4. حروب الجيل الرابع والقانون الدولي الإنساني:

في ضوء قواعد القانون الدولي؛ فإن الحرب لها حدود؛ لأن الحرب من دون حدود هي حرب بلا نهاية؛ وبالنظر إلى أهداف حروب الجيل الرابع وصفاتها وأساليبها يتضح

أنها لا تهدف إلى الدخول في مواجهة مسلحة مع القوات المسلحة للدولة المستهدفة، وتستغل نقاط الضعف في الأهداف المدنية إلى أقصى درجة (خاصة غير المحمية، أو التي يصعب تأمينها بشكل كامل)؛ لذا تحل الأهداف المدنية محل الأهداف العسكرية، ويتمثل ذلك في الآتي:[139]

أ. لا تستبعد حروب الجيل الرابع وسائل القتال التقليدية التي يُسمَح بها على الصعيد العسكري بين الجيوش النظامية، وتضيف إليها وسائل أخرى غير قانونية (مثل اختطاف الطائرات، واستهداف المدنيين)، خاصة من خلال العمليات الإرهابية.

ب. تستهدف أكبر عدد من المدنيين، وإحداث خسائر غير عسكرية، خاصة في المنشآت الاقتصادية، ولا يقتصر البعد الاقتصادي في هذه الحرب على استهداف المنشآت الاقتصادية فقط، ولكن يمتد إلى جني الأموال من خلال الجرائم المنظمة، والتجارة غير المشروعة، وتجارة المخدرات...إلخ.

ت. لا تقتصر الأنشطة المختلفة في حروب الجيل الرابع على مكان بعينه، ولكن تُنفَّذ في أي مكان وزمان، داخل حدود الدولة المستهدفة، أو خارجها.

ث. يحل السلوك الغادر محل الاحترام، كما تستخدم العمليات السرية بدلاً من المعارك المعلَنة.

ج. تتعرض المنظمات الإنسانية والعاملون فيها لمخاطر بمناطق الصراع، ويترتب على ذلك صعوبة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين.

ح. قد تستخدم ذخائر أو أسلحة محظورة (بيولوجية وكيميائية)، خاصة بسبب رخص سعرها، وسهولة الحصول عليها ونقلها، بالإضافة إلى أن استخدامها لا يحتاج إلى تدريب كبير.

ممَّا سبق يتضح أنه في حروب الجيل الرابع ينتفي البعد الأخلاقي والقانوني؛ وذلك لاختفاء الخط الفاصل بين المدنيين والعسكريين، الذي يتعارض مع واحد من أهم مبادئ

قانون الحرب، وهو ضـرورة التمييز بين المقاتلين والمدنيين، ويفسـر ذلك أنه يتم استخدام الحرب بالوكالة في هذا النوع من الحروب (تنفَّـذ مـن خـلال الفـاعلين مـن غـير الـدول، والجماعات الإرهابية أو الأفراد) لتجنب ظهور الدول المخططة، وبالتالي يمكن ملاحقتهـا قانونياً، وتظهر بوضوح استراتيجية "البصمة الخفيفة"، التي تم تناولها سابقاً؛ وذلك لكيلا تتم معرفة الدولة المخططة لهذا الشكل من الحروب.

الفصل الثالث

تداعيات حروب
الجيل الرابع على الأمن القومي

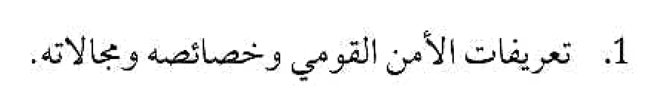
تمهيد

يُعَدُّ الأمن القومي مطلباً غريزياً للإنسان على مرّ العصور؛ وذلك لأن غريزة الأمـن تتعلق بالنفس البشـرية، ومع تطور الحياة الاجتماعيـة، وحاجـة الكيانـات الاجتماعيـة إلى متطلبات دفاعية أكثر تعقيداً وتنظيماً تُلائـم نمـط حيـاة أكثـر تقـدماً، ظهـرت الوحـدات الاجتماعية ذات الطابع السـياسـي، أو بمعنى آخر الكيانات السـياسـية الاجتماعيـة التـي عُرِفت بالدولة.

ومع ظهور تلك الوحدات السـياسـية الاجتماعيـة اتسـع نطـاق الأمـن، وإن ظـل يحمل المفهوم نفسه؛ فقد سعت تلك الوحدات السـياسـية إلى الحفاظ على كيانها عن طريق تحقيق الأمن لنفسها بدرء خطر المعتدين والانتصار عليهم، أو بمهاجمة مواقع الخطـر قبـل أن تداهمها، كما لجأت بعض تلك الدول إلى توسـيع حدودها بغية تحقيق درجة أمن أعلى.

ولا تنفصل دراسة مفاهيم الأمن القومي عن تطور أشكال الحروب والصـراعات، فكلاهما يسـير جنباً إلى جنب الآخر، ومع تغير شكل الحرب إلى الجيل الرابع من الحروب، التي تستهدف المجتمعات المدنية بشكل كبير بدلاً مـن الـدخول في مواجهـة مـع القـوات المسلحة للدولة المستهدفة، بات من الضـروري دراسة تأثير الشكل الجديـد للحـروب في الأمن القومي للدول، وفي ضوء ذلك سـيتم تناول هذا الفصل من خلال النقاط الرئيسـية الآتية:





1. تعريفات الأمن القومي وخصائصه ومجالاته.
2. عناصر قوة الأمن القومي، ونظرياتها.
3. عوامل تهديد الأمن القومي.
4. أسلوب تقييم التحديات والتهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي.
5. تداعيات حروب الجيل الرابع على الأمن القومي.

أولاً: تعريفات الأمن القومي وخصائصه ومجالاته

1. تعريفات الأمن القومي:

ظهر مصطلح الأمن القومي بصورة واضحة بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا التي أسست لظهور دولة القومية (أو دولة الأمة) Nation State، وظهر بعد ذلك العديد من الدراسات المهتمة بالأمن القومي متزامنةً مع ظروف عالمية سياسية وعسكرية جديدة أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتوازنات والتكتلات والمحاور التي نتجت عن الحرب بين القوى الدولية، بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته، وأدى ذلك إلى تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة، وفرض رؤية جديدة للأمن، وتحديداً جديداً للمجال الأمني للدول.[1]

وتطور هذا المفهوم مع الزمن إلى أن شكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة نظريات ومصطلحات أخرى، مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة؛ بهدف تحقيق الأمن والسلم، وتجنب الحروب المدمّرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين.

ونشأت تبعاً لذلك مؤسسات أكاديمية مهتمة بقضايا الأمن القومي من معاهد ومراكز بحث تنتمي إلى جامعات ومؤسسات علمية وإعلامية، ومؤسسات مرتبطة

بالقرار السياسي في الدول؛ فعلى سبيل المثال يشكل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً لهذه المؤسسات.

وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947 عن الكونجرس الأمريكي، كما وضعت بعض دول العالم عنواناً آخر هو "الدراسات الاستراتيجية" على الأدبيات التي عالجت موضوع الأمن القومي، بصفتها اجتهادات في التخطيط الاستراتيجي النشط حول المستقبل. وكأي مصطلح أو مفهوم آخر لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق لمفهوم الأمن القومي خارج نطاق المكان والزمان اللذين نشأ فيهما، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر فيه.[2]

وأصبح الأمن القومي فرعاً جديداً في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، بالإضافة إلى العلوم العسكرية، وتوافرت له المادة، والهدف العملي (تحقيق الأمن)، وإمكانية الخضوع لمناهج بحث علمية، بالإضافة إلى كونه حلقة وصل بين علوم عديدة؛ فالأمن القومي علم متعدّد الأبعاد يربط في دراسته بين العلوم السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وغيرها من العلوم. وقد انتقل الاهتمام بعلوم الأمن القومي من الغرب إلى دول العالم، وهناك أسباب عدَّة لتنامي الاهتمام بدراسة الأمن القومي في مختلف دول العالم، ومن أهم تلك الأسباب:[3]

- التوسع في مفهوم المصلحة القومية؛ ليشمل ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد، ومن ثم برز مفهوم الأمن القومي تعبيراً عن كلٍّ من الرفاهية من ناحية، ومحاولة حماية مصادرها الخارجية وضمانها من ناحية أخرى، وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية من ناحية ثالثة.
- ازدياد الشعور لدى الدول بالأمن القومي في مجاله الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال تُعَدُّ الديون الخارجية تهديداً للأمن القومي في مجاله السياسي، بالإضافة إلى المجال الاقتصادي؛ لأنها تحد من حرية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. ومن ناحية أخرى

تخشى الدول الصغرى من احتمالات قيام الدول الكبرى بإساءة توظيف المنظمات الدولية - وعلى رأسها الأمم المتحدة - ليس لتحقيق مصالحها فقط، ولكن للإضرار بمصالح الدول الصغرى وأمنها القومي.

- ازدياد معدل العنف، وتصاعُد حدَّة الصراعات المباشرة التي قد تتطور إلى حروب، ومن ثمَّ ارتبط الاهتمام بالأمن القومي بتزايد الصراعات على المستويَين الإقليمي والدولي.
- تزايُد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي، الذي يمكن أن يتحول إلى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في الدول الصغرى؛ فلا تزال تلك الدول تعاني مشكلات كبرى في عملية الإنتاج والتسويق.
- يزداد الاهتمام بالأمن القومي عند التحول من نظام الدولة القومية إلى نظام أوسع وأكثر شمولاً، كالنظام الفيدرالي، أو التجمعات الاقتصادية الدولية.
- يُثار موضوع الأمن القومي في حالة تفكُّك الدول الكبرى، وخاصة الفيدرالية إلى دول قومية مستقلة ذات سيادة.

ومن المهم تناول التعريفات المختلفة للأمن القومي وأبعاده، واستعراض أهم نظرياته، ومجالاته (السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية... إلخ)، بالإضافة إلى دراسة المستويات المتعددة له، سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي (الإقليمي والدولي)، وحدود التداخل والتشابك بين تلك المستويات.

أ. التعريف اللغوي لمفهوم الأمن:

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف، وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم في سورة قريش بقوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4)﴾،[4] والفعل الثلاثي (أمِن) أي حقق الأمان، قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمَّنت غيري أي ضد أخفته؛ فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب؛ فيقال آمن به قوم، وكذب به قوم".[5]

وتتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهـوم الأمـن عـلى أن المفهـوم يشـير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوب فيها، لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة، أو ترتبط بمستوى الدخل؛ فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان، ويسعى إلى تحقيقه، وإن اختلفت درجات المتمتع به. ونظراً إلى صعوبة تحقيق الأمان الكامل؛ فقد أصبح يُنظَر إلى الأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي إلى تعزيز أفضل الشروط لتوافره.[6]

ب. التعريف اللغوي لمفهوم القومية:

لفظ "قَوميّ" في المعجم اسم منسوب إلى قَوْم، والقَوْمِيُّ هو من يؤمن بوجوب معاونته لقومه ومساعدتهم على جلب المنفعة ودفع المضرة.

ولفظ (قَوميَّة) اسم مؤنَّث منسوب إلى قَوْم، وهو صلة اجتماعية عاطفية تنشأ من الاشتراك في الوطن واللغة ووحدة التاريخ والأهداف، وقد ينتهي بالتضامن والتعاون إلى الوحدة.[7]

وكذلك في معاجم أخرى تعني كلمة "القومية" مجتمعاً من البشر يرتبط ببعضه بعضاً بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة؛ جرَّاء الاشتراك في الحياة، وفي الشعور الاجتماعي، وجغرافيا مشتركة، ومصير مشترك، ومصلحة اقتصادية ومادية، وثقافة مشتركة.[8]

وفكرة القومية قديمة قِدم البشرية، وقد عبَّر عنها ابن خلدون بفكرة العصبية، وعناصر القومية لدى أغلب مفكري القومية العرب هي الأرض المشتركة، والتاريخ، والثقافة المشتركة، والمصالح المشتركة، أما قضية تأسيس القومية - أو بالأحرى - بناء الدولة القومية؛ فهي القضية محل الاختلاف؛ فهناك رأيان حول علاقة القومية بالدولة: الرأي الأول يرى أن الدولة تجسيد لمعنى القومية،[9] أما الرأي الثاني؛ فيفصل بين القومية، والدولة القومية.[10]

ويرجع ذلك الخلاف إلى أن القومية كيان اجتماعي تتوافر فيه المقومات الأساسية السابقة، ومن الطبيعي أن يتجه ذلك الكيان إلى إنشاء نظام سياسي يصبح وعاءً له، إلا أن ذلك لم يحدث بالضرورة في كل القوميات، فهناك قومية مجزأة، أو مستوعبة إلى جانب أخرى في دولة واحدة، وهناك قومية بلا دولة؛ فالقومية تنتمي إلى طائفة من الظواهر التي تتعلق بعملية تحديد هوية جماعات من الناس أو انتمائهم، وتنقسم عملية تكوين الهوية أو الانتماء إلى مستويَين هما: المستوى الذاتي، ويشير إلى اللغة والتاريخ والمصالح المشتركة، والمستوى الموضوعي، ويشير إلى الإقليم السياسي ونظام الدولة، وعندئذٍ تنشأ الدولة القومية تعبيراً عن كيان اجتماعي تجسَّد في وعاء سياسي هو الدولة.

ج. أهم تعريفات الأمن القومي:

يُعرَف المفهوم التقليدي القديم للأمن القومي بأنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية، وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جداً؛ فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من إعداد قوات مسلحة بغرض الدفاع، وعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي أحد المكونات المهمة جداً في الأمن؛ فإنها تُعد جانباً واحداً من جوانب الأمن، فالتاريخ مليء بأمثلة لسباق التسلح تسببت في إضعاف الأمن، وليس في تقويته وتحقيقه.

ويبدأ سباق التسلح عادة بقيام دولة بزيادة قوتها العسكرية لأغراض دفاعية من أجل أن تشعر أنها أكثر أمناً، ويؤدي هذا الفعل بالدول المجاورة إلى أن تشعر بأنها مهدَّدة، وترد على ذلك بزيادة قدراتها العسكرية؛ ما يجعل الدولة الأولى تشعر أنها أقل أمناً؛ فيستمر سباق التسلح ويتصاعد؛ وقد يؤدي إلى الحرب.

وقد أدى ذلك إلى ظهور الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمَّن المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى المجال العسكري، وقد قدم أرنولد ولفرز[11] تعريفاً للأمن القومي – "يقاس الأمن بمعناه الموضوعي بمدى غياب

التهديدات الموجَّهة إلى القيم المكتسَبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم لهجوم".[12]

ويوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم؛ فإنه ليس قيمة في حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، ومن الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية؛ ولذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما بالقدرات والنيات الخاصة بالتهديدات المدرَكة أيضاً.

ويتم قياس الأمن نسبةً إلى التهديدات القائمة والمحتملة؛ ولأنه من غير الممكن تحقيق أمن مطلق ضد كل التهديدات المحتملة؛ فيجب تحديد مستويات عدم الأمن التي يمكن أن تكون مقبولة، ومن المهم إدراك أن الأمن القومي ليس موقفاً جامداً يوجد في فراغ، وإنما يتم تحديده في ضوء كلٍّ من البيئات الداخلية والإقليمية والدولية، وكل منها تتغير بشكل دائم.

ويعرِّف فيليب كرونبرج[13] الأمن القومي بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة، الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية".[14]

ويعرّفه هنري كيسنجر[15] بأنه يعني "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".[16]

أما روبرت ماكنمارا[17] فيرى أن "الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة".[18]

ومن بين التعريفات، التي تأخذ بالاتجاه الكلي أو التكاملي في تعريف الأمن القومي في الأدبيات العربية، تعريف علي الدين هلال الذي يرى أن "الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة، أو عدد من الدول، من الأخطار التي تهددها في الداخل، ومن الخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية، التي تتمثل في الاستقرار السياسي، والتماسك الاجتماعي، والتنمية الشاملة".[19]

ويعرّف عدلي سعيد الأمن القومي بأنه "تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفّر لها استغلال أقصى طاقاتها للنهوض والتقدم".[20]

ويوضح تنوع تعريفات مفهوم الأمن القومي أن هناك قدراً من التعدد النظري للمفهوم، ويوضح باري بوزان[21] أسباباً عدَّة لذلك التعدد، وهي:[22]

- الأمن القومي مفهوم معقَّد ومركَّب إلى درجة يصعب معها اتفاق الباحثين عليه؛ وبناءً على ذلك؛ فهو مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.
- هناك تشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، ولاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية؛ إذ يُنظر إلى الأمن على أنه مشتق من القوة، وأداة لتعظيمها.
- ظهور آراء ترفض المدرسة الواقعية، وتطرح هدفاً بديلاً للأمن القومي، وهو السلام، وآراء أخرى تهتم بالجوانب العسكرية للأمن، وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية، والحفاظ على الوضع القائم؛ ما أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم.
- دور رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم؛ لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه، سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي، أو الصراع الخارجي.

وفي ضوء ما سبق؛ لا يوجد تعريف موحَّد متفَق عليه للأمن القومي؛ وذلك لارتباط التعريفات المختلفة للأمن القومي بعاملين رئيسيين هما:

- **عامل المكان**؛ فالتعريف يرتبط بالمكان ارتباطاً وثيقاً؛ وذلك لاختلاف طبيعة التهديدات والتحديات وشدَّتها من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى.
- **عامل الزمان**؛ وهو من العوامل المؤثرة بوضوح في تعريف الأمن القومي؛ وذلك لتغير طبيعة التهديدات والتحديات مع تغير الزمن، وخاصة أن هذا العامل يرتبط

بعامل آخر هو التطور التكنولوجي المطَّرد في كل المجالات التي تغير في طبيعة حياة البشر، وفي كل مجالات الأمن القومي على اختلاف أنواعها.

وأرى أن أنسب تعريف للأمن القومي بمنطقتنا العربية في الوقت الحالي هو: قدرة الدولة على المحافظة على بقائها، وتحقيق معدلات تنمية في جميع المجالات (السياسية، والعسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية)، وذلك تحت مختلف المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

2. خصائص الأمن القومي:

- **الأمن القومي هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية:**

تتعلق العوامل الداخلية بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية التي قد تكون مدعومة بقوى خارجية، وفي هذه الحالة غالباً ما تكون في غير مصلحة الدولة؛ ولذلك يجب على النظام السياسي أن تكون أهدافه واضحة ومعبّرة عن القيم الحقيقية للشعب، وأن تسمح المؤسسات السياسية بتوفير قنوات المشاركة؛ أما العوامل الإقليمية؛ فهي الخاصة بعلاقات الدولة مع الدول المجاورة لها في الإقليم أو المنطقة الجغرافية. والعوامل الدولية تعني علاقات الدولة في المجتمع الدولي، وطبيعة تحالفاتها الدولية، وطبيعة علاقاتها بالقوى العظمى.[23]

- **الأمن القومي له جانبان يجب وضعهما في الاعتبار معاً:**

- جانب موضوعي يمكن تحديد مكوناته، وعناصره، والتعبير عنها كَمّياً.
- جانب معنوي يتعلق بالروح المعنوية، ومدى ارتباط الشعب بالنظام السياسي.

- **الأمن القومي ظاهرة ديناميكية:**

يتسم الأمن القومي، كظاهرة، بالحركة والتغيير؛ فهو ليس مرحلة تصل إليها الدولة وتستقر عندها؛ ولا يمكن اعتبار الأمن حقيقة ثابتة تحققها الدولة مرة واحدة إلى الأبد؛

فلا يمكن لأي دولة أن تتوقف عند مجموعة من الإجراءات والأعمال التي ترى أنها حققت من خلالها أمنها القومي، بل هي تتابع باستمرار ما يدور فيها وبينها وحولها إقليمياً ودولياً؛ لتعدّل من أوضاعها وتحركاتها، وتطور من قوتها؛ لتحافظ على درجة الأمن التي ترغب في الحفاظ عليها، أي إنه إذا كان الأمن القومي يُحدّد مجموعة من الثوابت؛ فإن هناك العديد من المتغيرات التي تُكسب الأمن القومي خاصية الديناميكية أيضاً.[24]

- **الأمن القومي نسبي وليس مطلقاً:**

لم يذكر التاريخ دولة تمكنت من السيطرة على مُقدرات العالم، وأحكمت سيطرتها عليه، ومن ثم حققت لنفسها الأمن المطلق؛ وهذا يعود إلى سبب واحد هو أن الأمن المطلَق لدولة ما يعني التهديد المطلق لأمن كل الدول المجاورة، وحتى الدول التي اختارت طريق الحياد لا تعيش في أمن مطلق؛ بل يمكن تهديد أمنها بفعل القوى نفسها التي ساعدت على حياد تلك الدول. ويكون سعي الدول إلى زيادة أمنها دافعاً للأطراف الأخرى لسدّ الفجوة، أو تعويض النقص، وبالتالي تدخل كل الأطراف في سباق أمني ليس له سوى نتيجة واحدة هي الإخلال بالأمن، ومن ثم فإن ما تسعى إليه كل الدول عادة هو تحقيق الأمن القومي النسبي لها، آخذةً في الاعتبار أمن الدول المجاورة، أو تلك التي تدخل معها في علاقات وثيقة، كما أن مفهوم الأمن القومي نسبيٌّ من الناحية الأيديولوجية؛ فتغير نظام الحكم في دولة ما بشكل أساسي، أو تغير الأيديولوجيا التي تأخذ بها النخبة الحاكمة، يطرحان تأثيراتها في مفهوم الأمن القومي.

أ. العلاقة بين مفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية:

إن المصلحة القومية هي الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها؛ وهي تتضمن الحفاظ على قيم الدولة، وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها في علاقاتها الخارجية، وغالباً ما تستخدم الدولة هذا المفهوم في محاولتها التأثير في البيئة الدولية لمصلحتها.[25]

وهناك اتجاهان لوصف العلاقة بين الأمن القومي والمصلحة القومية؛ فنجد اتجاهاً يستخدم كلاً من المفهومين مرادفاً للآخر، وهناك اتجاه ثانٍ يرى وجود علاقة تأثير متبادل بين المفهومين؛ فنظرية الأمن القومي لدولة ما تعكس مصلحتها القومية؛ وكذلك فإن تحديد المصلحة القومية للدولة ينطلق من مفهوم واضح لأمنها؛ ما يمكن أن يُشكل خطراً أو تهديداً للأمن القومي، وتنبع المصالح القومية من التفاعل بين القيم والبيئات المحلية والإقليمية والدولية.

ب. العلاقة بين مفهوم الأمن القومي والاستراتيجية القومية:

الاستراتيجية هي مفهوم عسكري أساساً، تطور، وأصبحت له مضامين سياسية واجتماعية؛ فصارت الاستراتيجية هي تلك العملية التي يتم فيها الاستخدام الكامل لكل مصادر القوة للدولة من أجل تحقيق المصلحة القومية العليا، والأهداف المطلوب إنجازها في إطار فلسفة الأمن القومي.

ويجب أن تترجَم المصالح القومية إلى أهداف استراتيجية، يتم تنفيذها من خلال استراتيجيات تتضمَّن السياسات والآليات والمدى الزمني لتنفيذها؛ وتتضمن الاستراتيجية الركائز التي سيتم الاعتماد عليها، وكذلك المحددات التي من المحتمل أن تعوق تنفيذ السياسات.[26]

وتُنفَّذ الاستراتيجيات التخصصية ضمن الاستراتيجية القومية (مجموع الاستراتيجيات التخصصية)؛ وذلك لاستخدام الإمكانيات القومية المتاحة تحت جميع الظروف من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة لتحقيق الأهداف، ويتم ذلك من خلال منظومة من الأساليب والوسائل العلمية والعملية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية من أجل تحقيق أهداف الأمن القومي.

وتُحدَّد علاقة الأمن القومي بالاستراتيجية القومية بأن مفهوم الاستراتيجية القومية يشير إلى تعبئة موارد المجتمع وتوحيدها، وتتضمَّن في ثناياها عدداً من الاستراتيجيات

التخصصية (السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية...إلخ)، التي تسعى كل منها - في مجالها - إلى تحقيق الأهداف القومية، وهذه الاستراتيجيات، برغم تخصصها، تترابط فيما بينها بالسعي إلى تحقيق الأهداف نفسها، ولكن في مجالات مختلفة؛ وبالتالي فإن الاستراتيجية القومية تجسد مفهوم الأمن القومي بما يتضمنه من خطط ومبادئ تعكس مكوناته.[27]

3. مجالات الأمن القومي:

لقد اتسع مفهوم الأمن القومي، في العقود الأخيرة، ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أمني؛ إذ تجاوز ذلك إلى مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛ ولذا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعاداً متعددة (سياسية، عسكرية/ أمنية، اقتصادية، اجتماعية...إلخ)، ولكل منها خصائصه التي تثبت ترابطها وتكاملها مع بعضها بعضاً.

أ. المجال السياسي:

يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وهو ذو شقين: داخلي وخارجي، ويتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية، والسلام الاجتماعي، والوحدة الوطنية. أما البعد الخارجي؛ فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها، ومدى تطابق مصالحها أو تعارضها مع الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتحكمه مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقياتها.

ب. المجال العسكري/ الأمني:

يُعنى بتحقيق مطالب الدفاع والأمن والهيبة الإقليمية؛ وذلك من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري، والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي؛ لحماية الدولة من العدوان الخارجي، والاحتفاظ بهذه القوة في حالة

استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية؛ للدفاع عن حدود الدولة وعمقها. إن القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية في دعم السياسة الخارجية للدولة وتأييدها، وصياغة دورها القيادي، وبخاصة على المستوى الإقليمي، ويمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع، ودعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح، ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم.

ج. المجال الاقتصادي:

يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب، وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، في إطار الاستراتيجية العليا الوطنية التي تُعنى بتنمية موارد الدولة كافة، واستخدامها؛ لتحقيق أهدافها في جميع مجالات الأمن القومي. ويُعدُّ النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي الوسيلتين الرئيسيتين والحاسمتين لتحقيق المصالح الأمنية للدولة، وبناء قوة الردع الاستراتيجية، بالإضافة إلى تنمية التبادل التجاري والانتقال الأفقي للتكنولوجيا، وخاصة التكنولوجيا الفائقة والحيوية، وتوطينها.

د. المجال الاجتماعي:

يهدف إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء؛ فبغير إقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات، وتطوير الخدمات، يتعرَّض الأمن القومي للخطر، ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة، ودعم الإرادة القومية، وإجماع شعبها على مصالح الأمن القومي وأهدافه، والتفافه حول قيادته السياسية. ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة، أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر؛ إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي، تصعب السيطرة عليه، وخاصة في ظل تفاقم مشكلات البطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية. وتنبع أهمية البعد الاجتماعي من أنه يؤمِّن الفكر والمعتقدات، ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم؛ وهو الذي يعزز ويؤمّن انطلاق مصادر القوة الوطنية بالميادين كافة في مواجهة التهديدات

الخارجية والتحديات الداخلية، ويوسّع قاعدة الشعور بالحرية والكرامة، وبأمن الوطن والمواطن، وبالقدرة على تحقيق درجة رفاهية مناسبة للمواطنين، وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة، كما يُعد الدور الثقافي بالغ الأهمية في تحصين الوطن من الأطروحات الثقافية للعولمة وصراع الحضارات. ويتضمَّن المجال الاجتماعي أبعاداً فرعية أهمها التعليم، والثقافة، والإعلام، وغيرها؛ لتمكين الشعب من ممارسة منظومة القيم الخاصة به على أرضه المستقلة.

ومع تطور مفاهيم الأمن القومي ظهرت مجالات أخرى، مثل المجالَين البيئي والتكنولوجي؛ ومن المتوقَّع أن يظهر العديد من المجالات في المستقبل.

ثانياً: عناصر قوة الأمن القومي ونظرياتها

عناصر القوة هي الأسس التي تشارك في تحديد الأمن القومي للدولة، وتمثل قاعدة عمل لها، في حين أن عوامل التهديد هي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية للدولة وكيانها بفعل عوامل داخلية أو خارجية؛ فهي عوامل تشكل جوانب الضعف في كيان الدولة، التي يمكن أن تستغلها القوى المعادية لتهديد الأمن القومي. والأمن القومي للدولة ينبع أساساً من معرفتها بمصادر قوتها ونقاط ضعفها، والعمل على تنمية مصادر القوة، والتغلب على عوامل الضعف، وتتمثل أهم عناصر قوة الأمن القومي في الآتي:

1. العنصر الجيوبوليتيكي:

يمثل هذا العنصر أهمية قصوى بالنسبة إلى سياسات الأمن القومي، وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت الربط بين تلك الطبيعة والأمن القومي، ومن بينها:

أ. نظرية قلب الأرض:

تدور اهتمامات نظرية قلب الأرض The Heart Land، التي وضعها هالفورد ماكيندر[28] عام 1904، حول أن المستقبل لقوى البَر؛ حيث يذكر أن القوى التي على اليابسة

تُعَد قلباً للأرض، وتتحكم في الأطراف، ويرى أن العالم القديم قارة واحدة ذات ثلاثة فصوص ملتحمة، يجمع بينها البحر الأبيض المتوسط، وتضم ثلثي اليابسة، وسمَّاها جزيرة العالم، ويوجد لهذه الجزيرة محور ارتكاز سمَّاه قلب الأرض، الذي يمتد في تصور ماكيندر من حوض الفولجا غرباً إلى سيبيريا شرقاً، وقلب إيران جنوباً، وتبلغ مساحته 21 مليون ميل مربع.[29]

وعلى الطرف النقيض من قلب الأرض تعرَّف ماكيندر على نطاق ساحلي محيطي يُغلف الجزيرة العالمية على شكل هلال، وأطلق عليه اسم الهلال الخارجي الذي يضم بريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا وأستراليا واليابان؛ وهو مهد القوة البحرية، ويتمتع بحرية الملاحة على أوسع نطاق.

ويضع ماكيندر نطاقاً ثالثاً بين قلب الأرض والهلال الخارجي سمَّاه الهلال الداخلي، ويضم ألمانيا والنمسا وتركيا والهند والصين، فهو منطقة بينية؛ بمعنى أنه برية وبحرية جزئياً، ويرى أن اتحاد قلب الأرض مع الهلال الداخلي معناه السيطرة العالمية؛ فإذا كان شرق أوروبا هو مفتاح قلب الأرض؛ فإن النتيجة هي أن من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم.

وقد كان ماكيندر، كجغرافي، يغيّر باستمرار في حدود قلب العالم ونظرته إلى العالم كله، وعلى علم تام بأن استغلال الإنسان محيطه الطبيعي كان دائم التغيير، وأن المحيط الطبيعي كان يتغير أيضاً، وإن كان ذلك يسير ببطء.[30]

ب. نظرية النطاق الهامشي:

تأخذ نظرية النطاق الهامشي لنيكولاس سبيكمان[31] على ماكيندر تقديره الزائد لإمكانيات نظرية قلب الأرض، وترى أن القوة الحقيقية تكمن في الدول التي تسيطر على ما سمَّاه سبيكمان النطاق الهامشي، ويرى أن التاريخ السياسي لم يكن صراعاً بين قوى

البر وقوى البحر؛ بقدر ما كان نضالاً بين بريطانيا وقوى هامشية من ناحية، ضد روسيا وقوى هامشية من ناحية أخرى، أو بين بريطانيا وروسيا معاً وقوى مهمَّشة، وهكذا يُعدِّل سبيكمان ما ذكره ماكيندر إلى أن "من يسيطر على النطاق الهامشي يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم".

ج. نظرية القوة البحرية:

ترجع نظرية القوة البحرية إلى ألفريد ماهان؛[32] فهو يرى أن المستقبل لقوى البحر، وأن الدول البحرية المؤهلة لامتلاك القوة البحرية هي التي ستكون لها السيادة العالمية، وهناك العديد من العناصر التي تؤثر في القوة البحرية، من بينها الموقع الجغرافي؛ بمعنى تعدد السواحل في الدول التي تطل على البحار، والتكوين الطبيعي للدولة، ويقصد به خطوط الأعماق في المنطقة الساحلية، ومدى امتداد الإقليم البحري، ثم حجم السكان، وقدرة الدولة على بناء السفن، وأخيراً طبيعة الحكومة وسياساتها تجاه تقوية أسطولها.[33]

2. العنصر الديمغرافي:

يُعَدُّ العنصر الديمغرافي أحد عناصر قوة الأمن القومي؛ حيث يؤدي العنصر البشري دوراً أساسياً في الأمن القومي لأي دولة؛ فعدد سكان الدولة يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب، وللإدارة في الأجهزة المدنية، ولكن كبر حجم السكان ليس ضماناً في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبرى؛ فهناك عوامل كيفيَّة أخرى، أهمها القدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب.

كما تُعَدُّ المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من العوامل التي تجعلها صعبة الاختراق والسيطرة عليها، ومن ثم فإن محاولة الاحتفاظ بها تعني تجميد نسبة كبيرة من قوات الاحتلال فيها، ويُعَدُّ العنصر البشري من العوامل المهمة نسبياً في تكوين قوة الدولة، خصوصاً كلما اتسع نطاق فئات العمر في التكوين السكاني للدولة، وتخلق ضخامة عدد السكان، مع توافر عوامل أخرى، قوة عسكرية للدولة، كما تجعل من الصعب على أي قوة أجنبية أن تسيطر عليها.[34]

3. العنصر الثقافي:

أدى ظهور العولمة وتأثيرها المتنامي؛ نتيجة التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصالات، إلى الكثير من المتغيرات في البيئات المحلية والإقليمية والدولية في مفهوم القوة؛ حيث لم تعد القدرة العسكرية والاقتصادية هي مصدر القوة الأساسي والعناصر الأهم في العلاقات الدولية، وانتقل البُعد الثقافي من مجرد عنصر فرعي في معادلة القوة إلى واحدٍ من أهم عناصر القوة، إن لم يكن أهمها، وقد وفرت التكنولوجيا لمن يملكها عناصر ووسائل سيطرة ثقافية لم تتوافر في السابق لأي إمبراطورية على مرّ التاريخ، وأصبحت الثقافة وحدة من وحدات التحليل الأساسية الجديدة في معادلة قوى الدولة الشاملة.[35]

4. العنصر السياسي:

يشمل هذا العنصر كلاً من السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، والمؤسسات السياسية.

أ. السياسة الداخلية:

يُقصد بالسياسة الداخلية في هذا السياق كلٌّ من المكونات السياسية والديناميكية والتطور السياسي، وتعني المكونات السياسية التعرف إلى الأفكار والاتجاهات والقيم التي تسيطر على الحياة السياسية، ومدى وجود جماعات المصالح وقوتها وأوزانها النسبية، وأسلوب تنظيم الأحزاب السياسية، وأثر ذلك في أسلوب صنع القرار والتماسك السياسي.

أما الديناميكية السياسية؛ فتهتم بالتعرف إلى شخصية القيادة السياسية، وأسلوبها، ومدى سلطتها في اتخاذ القرار، والقواعد المنظمة لصنع القرار.

ويعني التطور السياسي التعرف إلى مدى إمكانيات التطور، وقدرة النظام السياسي على التنسيق بين إمكانيات الوحدة الجغرافية، والمشاركة الجماهيرية، والقيادة، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، والتحرك الجماهيري.

ب. السياسة الخارجية:

هي الأداة الأولى للدولة، التي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها العليا، وفي حماية أمنها، والذَّود عن كيانها ومعتقداتها وقيمها ونظام الحياة بها، في وجه ما قد يواجهها من أخطار وتهديدات. وتتوقف فاعلية السياسة الخارجية لدولة ما على الجهاز الدبلوماسي للدولة، وإمكانياته، وأسلوب استخدام الدولة مصادر قوتها، والمنظمات السياسية الدولية، والرأي العام الدولي، وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتأثير ذلك كله في قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي، وقدرة الدولة على مدّ نفوذها في الخارج.[36]

ج. المؤسسات السياسية:

من العناصر المهمة في دراسة المؤسسات السياسية التعرف إلى اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، وحدود قدرتها على التأثير في الجماهير، ودراسة التنظيمات السياسية، ومدى قدرتها على تحريك الجماهير وتعبئتها، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة، وأثر ذلك كله في مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياساتها.

5. العنصر الاقتصادي:

يُعَدُّ العنصر الاقتصادي أحد أهم عناصر قوة الأمن القومي، وتتنوع أساليب التوظيف السياسي لعناصر القوة الاقتصادية لدولة في مواجهة الدول الخارجية، ومن أهم تلك الأساليب:[37]

- تقديم الإغراءات والحوافز الاقتصادية إلى الدول الخارجية.
- توقيع العقوبات والجزاءات الاقتصادية.

وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر في مستوى الأمن القومي هي:

أ. الموارد الغذائية:

لا تستطيع دولة في العالم أن تحقق اكتفاءً ذاتياً من الموارد الغذائية؛ فلا يوجد أمن غذائي بالكامل، ومن ثم فإن كل دول العالم تعتمد، بدرجة أو بأخرى، على استيراد المواد الغذائية؛ وهو عامل له تأثيره في الأمن القومي لأي دولة.

ب. الموارد المعدنية:

لا توجد دولة تملك الاكتفاء الذاتي من الموارد المعدنية، وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة في سياسات الأمن القومي، وكذلك لها أهمية متزايدة خصوصاً في فترات الحرب.

ج. الموارد الصناعية:

يُعَدُّ النمو الصناعي للدولة سبباً مؤثراً في قوتها، ولا يمكن لأي سياسة، دفاعية كانت أو هجومية، أن تكون ذات أثر فعَّال إذا لم تساندها قدرة على تصنيع آلات الحرب.

6. العنصر العسكري:

يوجد عدد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها كمقياس لتحديد قوة الأمن القومي من وجهة النظر العسكرية، وأهم تلك المؤشرات حجم القوات وتكوينها، وتنظيم القوات وتسليحها، والخبرة القتالية، والإنتاج الحربي، والأحلاف العسكرية التي تشترك فيها الدولة.[38]

أما عن الكيفية التي يمكن من خلالها أن تستخدم الدولة قوتها العسكرية أداةً لتحقيق أمنها القومي؛ فإن هذا الاستخدام يمكن أن يتمثل في أيٍّ من الصور الآتية:[39]

أ. الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية:

يوفر الاستخدام الهجومي للقوة العديد من المزايا للدولة التي تلجأ إلى استخدام تلك الوسيلة، برغم ما قد تتعرض له من إدانة دولية واسعة في بعض الحالات، ومن هذه

المزايا أنها تملك المبادأة في كل ما يتعلق بمكان هذا الاستخدام وزمانه؛ ما قد يربك خصومها، ومن مظاهر الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول، أو إهدار استقلالها السياسي؛ لتغيير الوضع الدولي القائم لاستحداث علاقات جديدة تعمل لمصلحة الدولة المهاجمة، والسعي إلى تحقيق بعض المصالح الاقتصادية الحيوية على حساب الآخرين.

ب. الاستخدام الدفاعي للقوة العسكرية:

هو أن الدولة لا تستخدم قوتها العسكرية إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك، إما دفاعاً عن نفسها، وإما دفعاً للتهديد لمصالحها الذي تستشعره. ومن مشكلات الأسلوب الدفاعي أنه قد يُفقد الدولة زمام المبادرة، وأن التخطيط الدفاعي لا يضمن للدولة دائماً الحماية الفعَّالة ضد القدرات الهجومية المتفوقة لأعدائها المحتملين.

ج. استخدام القوة المسلحة أداةً للردع:

الردع هو امتلاك القوة، وإظهارها بالصورة التي يقتنع معها العدو بأنه إذا دخل في مواجهة عسكرية فسيخسرها، أو سيدفع ثمناً لا يستطيع تحمُّله إذا انتصر، ويعد الردع الفعَّال أفضل بكثير من الاعتماد على أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفاعليته؛ والسبب هو أن الردع المؤثر والفعَّال قد يؤدي إلى منع الهجوم من دون أن تضطر الدولة إلى تكبُّد الخسائر المترتبة على دخولها في مواجهات عسكرية فعلية ضد خصومها؛ ولكي يكون الردع مؤثراً وفعَّالاً لا بدَّ أن تملك الدولة الرادعة القوة الكافية التي تتيح لها المقدرة على مواجهة التهديد الذي تمثله الدولة المهاجمة، وكذلك لا بد أن يتوافر لديها التصميم على استخدام الإمكانيات المتاحة لها من القوة إذا ما تجاوز الاستفزاز حدوده، وإدراك الطرف الآخر هذه الحقيقة هو الذي يجعله يحجم عن الإقدام على هجومه الذي قد يكلفه الكثير، وينتهي به إلى خسارة محقَّقة.[40]

ثالثًا: عوامل تهديد الأمن القومي

يُقصَد بعوامل تهديد الأمن القومي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية وكيان الدولة، وفقدان ثقة الجماهير بالنظام السياسي، سواء بفعل قوى خارجية أو داخلية، وسواء تم ذلك التهديد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وباعتبار أن الأمن القومي، بمفهومه الشامل السابق الإشارة إليه، هو ظاهرة متعددة الجوانب، ولا تقتصر على الجانب العسكري، بل تتعداه إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فإن إمكانية استغلال نقاط الضعف في كل هذه الجوانب كبيرة.

وتختلف الدول، من حيث رؤيتها أنواع الأخطار المهدّدة لأمنها القومي وحدودها؛ وذلك باختلاف تلك الدول؛ فالعوامل التي تهدد الأمن القومي تختلف من دولة إلى أخرى، بل إن ما يحقق الأمن القومي لدولةٍ ما قد يهدد الأمن القومي لدولة أخرى، وهناك حد أدنى يمكن أن تقبله كل دولة في نطاق تحركها الخارجي، ومن ثم فإن أي تصرف من الدول الأخرى يخرج عن هذا النطاق؛ لا بد أن يواجَه من جانب الدول التي تهدد أمنها مواجهة تتناسب ودرجة التهديد؛ بما يقودها إلى فكرة الدوائر الأمنية التي بتهديدها يتهدد الأمن القومي للدولة، وتقسم التهديدات إلى داخلية وخارجية.

1. التهديدات الداخلية:

يتصل المستوى الداخلي بالتهديدات القائمة، أو المحتملة، داخل مجتمع ما، وتتنوع تلك التهديدات كالآتي:

أ. تهديدات ذات طبيعة سياسية:

مثل عدم الاستقرار السياسي، وضعف شرعية السلطة، واتجاه الحياة السياسية إلى علاقات العنف بين مكونات المجتمع، وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار، والتخلف السياسي، وعدم وجود مشاركة شعبية في النظام السياسي، وعدم تعميق الشعور

بالولاء والانتماء السياسي، إضافة إلى وجود جماعات مصالح ذات نفوذ قوي تسيطر على عملية اتخاذ القرار، إضافة إلى ضعف نفوذ السلطة التنفيذية، وإهدار كرامة القضاء وهيبته، وعدم وضوح الأهداف وتعارضها.[41]

ب. تهديدات داخلية ذات طبيعة عسكرية:

أهمها ضعف القوة العسكرية للدولة، كما يُعَدُّ الاعتماد على دولة واحدة كمصدر للسلاح والمعدات وقطع الغيار من أهم عوامل التهديد، كما أن الطبيعة الاجتماعية داخل بنية الجيش، وخلفياته الاجتماعية، يمكن أن تُستغل لإيجاد الفرقة والصراع والحرب الأهلية بين قطاعات الجيش، ويزيد من تلك المخاطر وجود ميليشيات عسكرية لا تخضع لسيطرة جهاز الدولة.

وهناك مؤشرات يمكن عن طريقها قياس عوامل التهديد العسكرية، منها تدخل القوات المسلحة في السياسة، ومدى وجود قوات شبه عسكرية غير خاضعة لسيطرة الدولة، وعدم كفاية الإنتاج الحربي لسدّ حاجة القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات وقطع الغيار، إضافة إلى انخفاض المستويَين العلمي والصحي للأفراد، وانخفاض المستوى التكنولوجي للأسلحة والمعدات، ويزيد على ذلك وجود قواعد عسكرية أجنبية على أرض الدولة لا تخضع لرقابتها، وعدم قدرة الدولة على التعبئة السريعة لإمكانياتها العسكرية والمدنية.

ج. تهديدات داخلية ذات طبيعة اقتصادية:

يُعَدُّ التخلف الاقتصادي، والوضع المنهار اقتصادياً، من أهم تلك العوامل، ويمكن قياس عوامل التهديد الداخلية ذات الطبيعة الاقتصادية بدرجة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، ووجود فوارق كبيرة في الدخل بين الطبقات، وارتفاع نسبة البطالة، إضافة إلى عدم توافر المواد الأولية والطاقة اللازمة للصناعة، وضعف الإنتاج الصناعي والزراعي والحيواني وعدم كفايته لتلبية احتياجات الجماهير، وعدم وجود اكتفاء ذاتي في المواد

الغذائية والاستراتيجية، وضعف مستوى الخدمات والمرافق والبنية الأساسية للدولة، والاعتماد على الشركات المتعددة الجنسيات، وعلى البنوك الأجنبية، وارتفاع معدلات الاستهلاك مقابل انخفاض معدلات الادخار والاستثمار.

د. تهديدات ذات طبيعة اجتماعية:

تُعَدُّ الجبهة الداخلية من الأمور الحاسمة لصد أيّ تدخلات خارجية، وأصبحت الجماهير العادية تؤثر بشكل مباشر ليس في السياسة الداخلية فقط، بل في السياسة الخارجية للدولة؛ ولهذا فإن إمكانيات الدعاية والحرب النفسية للتأثير في هذه الجماهير ممكنة، وتقود إلى نتائج وخيمة؛ حيث يمكن لدولة ما أن تستغل الوضع في دولة أخرى بها طوائف متعددة متصارعة، وقد كانت مشكلة حماية الأقليات والتدخل الخارجي لحمايتها من أهم ذرائع الاستعمار؛ وبالتالي فإن تلك العوامل يمكن قياسها من خلال إثارة النعرات الطائفية والقَبَلية والدينية، ودرجة وجود خلل في التركيب الاجتماعي، وانخفاض مستوى التعليم والصحة والإدارة والانضباط، أو وجود خلل بين السكان والنمو الاقتصادي.

2. التهديدات الخارجية:

وتقسّم إلى مستويَين فرعيَّين:

أ. المستوى الإقليمي:

يتصل بمجال العلاقة بين الدولة، أو الدول، ومحيطها الجغرافي أو الإقليمي، أي مجال ما يعرف بـ "النظام الإقليمي"، وما يدخل تحت هذا الإطار من علاقات التهديد أو التعايش أو التعاون بينها وبين دول الإقليم.

ب. المستوى الدولي:

يتصل بمجال العلاقة بين الدولة والمحيط الدولي، وخاصة القوى الدولية الكبرى المتحكّمة فيه، وما يدخل تحت هذا الإطار أيضاً من علاقات التبعية، أو الاستقلال، أو التحالفات، وما يتبعها من أوضاع ونتائج.[42]

وتوجد مؤشـرات متعددة لعوامل التهديد الخارجية، من بينها:

- **مؤشـرات تهديد ذات طبيعة سـياسـية:** مـن أهـم مؤشــرات التهديـد ذات الطبيعـة السـياسـية فصل الدولة، أو تجميد عضويتها في المنظمات السـياسـية الدوليـة، وقطـع العلاقات الدبلوماسـية مع دول ذات أهمية دولية، وفـرض العقوبـات الرادعـة عـلى الدولة، ووجود أحلاف وتكتلات تتعارض ومصلحة الدولة.

ومن أخطر المؤشـرات عمليات التجسس، وهي محاولات للحصول على معلومات مهمة لمصلحة دول أخرى. وبعبارة أخرى هـي تلـك الجهـود التـي تضـطلع بهـا أجهـزة مخابرات دولة ما؛ بهدف التفتيش السـري عن جهود الدولة الأخـرى للتأكـد مـن حقيقـة قوتها، وتحركها، وخططها المستقبلية، والجاسوسـية السـياسـية التـي تهـدف للتعـرف إلى النيات الخفيَّة للقادة السـياسـيين، وطبيعة القوى الداخلية، ومدى الصـراع بينها، وتهدف في المجال العسكري إلى محاولة معرفة القدرات العسكرية للدولة، وما تقتضيه من محاولـة الحصول على معلومات عن طريق التنظيم والتدريب والتسليح، والجاسوسـية الاقتصادية التي تهدف إلى معرفة القدرات الماليـة والإنتاجيـة للدولـة، وقـدراتها الصـناعية، ومراكـز الإنتاج الاقتصادي المؤثرة، والجاسوسـية العلميـة تهـدف إلى توضـيح المسـتوى العلمـي للدولة، ومعرفة أنواع البحوث وأهدافها.[43]

- **مؤشـرات تهديد ذات طبيعة عسكرية:** تتمثل في الهجـوم المسـلح، أو حشـد القـوات المسلحة على الحدود، أو القيام بمناورات وتدريبات عسكرية على الحـدود في أوقـات التوتر، أو امـتلاك دولـة مجـاورة قـوات مسـلحة متفوقـة في الأسـلحة ذات الطـابع الهجومي، أو إذا دخلت دولة مجاورة في حلف عسكري لا تتفق أهدافه ومصالحه مـع أهداف الدولة ومصالحها، أو إذا أُنشـئت قواعد عسكرية لدولة كبرى عـلى أراضـي دولة مجاورة، أو تم فرض حظـر عـلى الإمـداد بالأسـلحة والمعـدات وقطـع الغيـار، ولا شك أن أخطر تلك التهديدات هو الهجوم المسلح الذي يعد إحدى أدوات تحقيق السـياسة الخارجية للدولة.

- **مؤشـرات تهديد ذات طبيعة اقتصادية**: توجـد مؤشـرات عـدَّة لقيـاس التهديـدات الاقتصادية أهمها فرض حصـار اقتصـادي عـلى الدولـة، أو مقاطعتهـا، والتكـتلات الاقتصـادية التـي تتعـارض مـع مصـالح الدولـة، إضـافة إلى إيقـاف المسـاعدات الاقتصادية.

- **مؤشـرات تهديد ذات طبيعة اجتماعية**: تتمثل في تصدير أيديولوجيات لا تتفـق وقـيم المجتمع ومبادئه، واستخدام العمليات النفسية ضد شـرائح المجتمع المختلفـة؛ فالجانـب الاجتماعي يمثل عصب الجبهة الداخلية لأي دولة؛ حيـث أصـبحت الجماهـير تـؤثر بشكل مباشـر في السياسات الداخلية والخارجية، وأصبحت هدفاً للعمليات النفسية.

فمفهوم الأمن القومي هو مفهوم مجتمعي تتفاعل فيه العوامل الداخلية والخارجيـة (سـياسـية، وعسكرية، واقتصادية، واجتماعية، وتكنولوجية)؛ لأنه يتعلق بـالمجتمع بكـل جوانبه، كما أنه مفهوم متعدد الجوانب والأبعـاد، وتتطلَّـب دراسـته منـاهج متعـددة، كـما تتطلب الاستفادة من مختلف العلـوم الاجتماعيـة والسـياسـية والاقتصـادية والعسـكرية والتكنولوجية؛ لأن الأمن القومي ظاهرة حركية، وهو عملية، وليس حالة سكونية يصـل إليها المجتمع ويقف عندها، وهو محصلة التوازن الذي يقف على حجـم هـذه التفـاعلات وحدَّتها ونوعها.

ويرتبط الجانب الاجتماعي بصورة وثيقة بالجوانب الأخرى، وذلك كالآتي:

يـرتبط بالجانـب السـياسـي؛ حيـث إن عـدم الاسـتقرار السـياسـي، وتصـارع الثقافات والأيديولوجيا السـياسـية، أي غياب درجة مناسبة من الإجماع القـومي؛ يُعـدَّان من أهم العوامل التي تهدد الأمن والاستقرار، خاصة إذا كـان البنيـان الاجتماعـي يعضـد هذا الانقسام وتلك التناقضات؛ فالتخلف السـياسـي يعني مؤسسات غير قادرة على ربط القمة بالقاعـدة في الجماعـة السـياسـية، ويمثـل ذلـك جانـب ضـعف قـابلاً للاخـتراق الخارجي؛ حيث أصبحت القاعدة الاجتماعيـة والجبهـة الداخليـة عمومـاً مـن الأهـداف المباشـرة لتهديد الأمن القومي.

ويرتبط بالجانب الاقتصادي؛ فالتخلف الاقتصادي من العوامل التي تهدد الأمن القومي؛ فالتبعية الاقتصادية قد تؤدي إلى تبعية سياسية، وتفرز مشكلات اجتماعية متعددة أيضاً.

وفي ضوء ما سبق يتضح الآتي:

1. إن مفهوم الأمن القومي ذو طبيعة مجتمعية شاملة، تدخل في تكوينها اعتبارات متعددة منها الداخلي والخارجي، وأنه من الضروري توسيع مفهوم الأمن القومي حتى يشمل الأبعاد المختلفة العسكرية وغير العسكرية، وفق منطق تحليلي يقبل التعديل والتطوير بحسب الظروف المجتمعية، بما يتفق مع نسبية مفهوم الأمن وأبعاده، ويواكب التطور التكنولوجي، ويمكّن من استيعاب المتغيرات الجديدة في ظاهرة الأمن القومي. وقد ركزت التعريفات الجديدة للأمن القومي على تقديم رؤية شاملة متعددة المجالات للمفهوم، وذلك من خلال التركيز على خمسة مجالات رئيسية للمفهوم هي السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.[44]

2. مفهوم الأمن القومي له جانبان: موضوعي يمكن تحديد مكوناته، والتعبير عنها كمياً، مثل حجم التسليح والقدرة الاقتصادية؛ وآخر نفسي يشير إلى أمور مثل الروح المعنوية للشعب، التي تؤثر في قدرته على تخطي المحن والصعوبات التي تواجهه، ويجب أخذ الجانبين في الاعتبار.

3. الأمن القومي حقيقة نسبية، وليست مطلقة، وله جانبان: الأول مستمر يرتبط بالحقائق الجغرافية أو الاجتماعية، والثاني متغير نسبي يرتبط بالأيديولوجيا أو العقيدة السياسية للدولة التي تفرض مصالح واهتمامات وغايات للسياسة الخارجية تتطلّب تحقيقها والدفاع عنها.

4. الأمن القومي ظاهرة ديناميكية، وليست استاتيكية جامدة؛ ولهذا تنبغي الدراسة المستمرة للمتغيرات المؤثرة فيه، مع وضع عنصري المكان والزمان في الاعتبار

لتحقيق الأمنَين النفسي والمادي للمواطنين باستخدام جميع عناصر القوة التي تملكها الدولة ومصادرها؛ للحيلولة دون تعرُّضها لمخاطر خارجية أو داخلية تهدد وجودها وحياة مواطنيها ونمط معيشتها، والعمل المستمر على تنمية قدرات الدولة وإمكانياتها على المستويات كافة.

رابعاً: أسلوب تقييم التحديات والتهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي

تختلف مفاهيم المخاطر عند الكثير من الباحثين في مجال الدراسات العسكرية الأمنية والاستراتيجية؛ فالكثير منهم يخلط بين مفاهيم التحدي والتهديد والخطر، وعوامل الضعف في الدولة؛ وهذا سينعكس بشكل سلبي على دقة التقديرات في عملية تحليل التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي، وفهمه.

1. مفهوم التحديات:

المعنى اللغوي للتحدي هو "ما يواجه من عقبات وأخطار"،[45] وتُعَرَّف التحديات كمصطلح بأنها شيء صعب يختبر المهارات والقوة والقدرات، أو رفض فكرة قبول حقوق قانونية للآخرين، أو أنها دعوة إلى المنافسة، أو قد يطلب المنازلة، أو المواجهة،[46] ومن أمثلة التحديات تأثير الصراعات، وانتشار العدوى، وتقلبات العملة، والأزمات العالمية، وهناك تحديات الأمن الناعمة أيضاً التي تحدث من دون عنف، مثل الهجرة غير الشرعية، والمخدرات، والاتجار بالبشر، وغالباً ما تكون التحديات الأمنية مرتبطة بعامل المنافسة بين الدول؛ ففي الشرق الأوسط، على سبيل المثال، هناك منافسة حادَّة على النفوذ بين القوى الإقليمية لتحقيق أجنداتها؛ وباختصار فإن لمفهوم التحدي معنيين:[47]

المعنى الأول هو المعنى الضيق؛ ويعني المشكلات والمعوقات التي تعوق الدولة عن تحقيق أهدافها، مثل معضلة البطالة، وتأثيرها السلبي في النمو الاقتصادي، أو مشكلة الخلل في التركيبة السكانية وتأثيرها في الموارد الوطنية؛ فالتحديات هي اختبار لقدرة الدولة من أجل التغلُّب على مشكلاتها الداخلية.

المعنى الثاني، وهو المعنى الواسع؛ وهو أن تكون هناك دولة أخرى، أو أنظمة ما، تنافس الدولة على تحقيق أهدافها الخارجية، مثل التنافس الأمريكي - الصيني على النفوذ الإقليمي في قارة إفريقيا.

2. مفهوم التهديدات:

المعنى اللغوي لكلمة "هد" هو "الهدم الشديد والكسر"،[48] ويُعرَّف التهديد بأنه إعلان للتعبير عن نية التدخل، أو الإيذاء، أو معاقبة الطرف الآخر؛ وبموجب هذا التعريف؛ فإن التهديد الصريح للدولة، أو حتى التهديد الضمني لها، يُعَدُّ من التهديدات الأمنية ما دام الهدف من التهديد هو إيقاع الإيذاء، أو التدخل في شؤون هذه الدولة، وهناك من يُعرّف التهديد بأنه النية لإلحاق الضرر بالطرف الآخر، أو القيام بعمل عدائي ضده، وبعضهم يُعرّف "التهديد" بأنه النية لحشد القوات أو الناس لإلحاق الضرر بالآخرين، وذهب بعضهم الآخر إلى ربط مفهوم التهديد بالأسباب التي تقف خلف برامج التسلح للدول، ويمكن أن تكون العقيدة الاستراتيجية للدولة مصدر تهديد للدول الأخرى.[49]

أما تيري ديبيل؛[50] فيُعرّف التهديد بأنه عمل نشط وفاعل تقوم به دولة ما للتأثير في سلوك دولة أخرى، وشروط نجاح التهديد تكمن في توافر المصداقية والجديَّة والقدرات التي تتناسب مع التهديد. وهناك ثلاث صفات للتهديد هي الخطورة والاحتمالية والتوقيت، وفي ضوء هذه الصفات يمكن ترتيب تهديدات الأمن القومي بحسب الأهمية.[51]

أما باري بوزان؛[52] فيُعرّف التهديد بأنه تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الأيديولوجيا، أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى؛ حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهدَّداً بضرر أو غزو أو احتلال، ويمكن للتهديدات أن تأتي من الداخل، أو من الخارج، ويحدد باري بوزان نوعين من الدول، هما الدولة القوية، وهي التي تتعرَّض للتهديدات من الخارج فقط، والدولة الضعيفة وهي التي يمكن أن تتعرض

للتهديدات من الداخل والخارج، ويصنّف بوزان تهديدات الأمن القومي وفق الأنواع الآتية:

أ. **التهديدات العسكرية**، وتتمثل في إعلان النية للاستيلاء على أراضي دولة أخرى، أو غزوها واحتلالها، وتغيير نظام الحكم فيها، أو التحكُّم في العملية السياسية.

ب. **التهديدات الاقتصادية**، وتتمثل في إعلان فرض بعض القيود على واردات الدولة، كالحصار الاقتصادي، أو التقصير في دفع الديون للدولة، أو التلاعب بالعملة الوطنية للتأثير في الاستقرار الداخلي.

ت. **التهديدات البيئية**، وتتمثل في إتلاف القاعدة المادية للدولة، كالكوارث الطبيعية.

وتتضمَّن منهجية تقييم جدية التهديدات الإجابة عن التساؤلات الثلاثة الآتية:[53]

أ. ما عدد الخطوات بين التهديد والأثر الرئيسي الذي يمكن أن يتركه في الأمن القومي؟

ب. ما حلقات الاتصال بين التهديد والآثار الثانوية المترتبة عليه؟

ت. ما مدى احتمال أن تتبع الخطوة اللاحقة الخطوة التي سبقتها؟

3. مفهوم المخاطر:

المعنى اللغوي "للخطر" هو "الإشراف على الهلاك"؛[54] ويعني مفهوم "الخطر" احتمال الخسارة، أو الإصابة، أو الحرمان، أو الدمار، أو الطوارئ، أو الفقدان؛ وهذا يعني الإضرار بسلامة أراضي الدولة، ومياهها الإقليمية، وسلامة الشعب، والبنية التحتية، والخدمات الأساسية، أو الإضرار بالمنظومة الاقتصادية للدولة، ومواردها الطبيعية، أو تدمير شبكات الربط الإلكتروني...إلخ.[55]

وتُعَدُّ المخاطر الأمنية هي أعلى مستويات الخطر ضمن منظومة التحديات والتهديدات ونقاط الضعف في الدولة، ويرى تيري ديبيل أن الخطر هو محصلة التهديد

مضافاً إليها قابلية التعرض للخطر، وهي التعرُّض للخسارة، أو الأذى، أو الفقدان، وتعتمد نسبة الخطر على طبيعة الخطر نفسه، وعلى قيمة الأصول المعرَّضة للخطر.[56]

الخطر = محصلة التهديدات + قابلية التعرض للخطر

ومن الأمثلة على المخاطر الأمنية:

أ. استيلاء تنظيمات متطرفة على مساحات من الدولة.

ب. المخاطر والخسائر التي يتعرَّض لها الأمن القومي جراء عمليات إرهابية.

ت. احتلال دولةٍ دولةً أخرى.

ث. الكوارث الطبيعية.

وتعرَّف المخاطر الأمنية بأنها نتاج تفاعل التهديدات الأمنية مع نقاط الضعف الموجودة في الدولة والتداعيات المحتملة.[57]

ومن الأمثلة العملية على ذلك المخاطر الأمنية التي يمكن أن تؤدي إلى تفكُّك الدولة، والتي تحدث من تفاعل ظاهرة تفشي الصراعات المسلحة كتهديد للوحدة الوطنية، وضعف الأجهزة الحكومية في بسط الأمن والنظام، إضافة إلى التداعيات المترتبة على تفشي ظاهرة الصراعات المسلحة، وضعف الأداء الحكومي، من خلال غياب الأمن والاستقرار، وتدهور الحالة الاقتصادية للمجتمع، وتوقف عجلة التنمية، وبروز الانتماءات القبَلية والدينية على حساب الانتماء الوطني.

وممَّا سبق يتضح الآتي: تؤثر التحديات في الدولة التي تواجهها على التنمية باختلاف أنواعها (سياسية – عسكرية – أمنية – اقتصادية – اجتماعية – بيئية – تكنولوجية...إلخ)، وغالباً ما تستخدم كل قوى الدولة لمواجهتها عدا القوة المسلحة، بينما تؤثر التهديدات في كيان الدولة، وهي بالطبع أعلى من التحديات، وقد تستخدم لمواجهتها القوة المسلحة، بالإضافة إلى قوى الدولة الأخرى، وتأتي المخاطر في الدرجة العليا من

التهديدات؛ لأنها تؤثر في بقاء الدولة (الأرض، أو الشعب، أو كليهما)؛ ويلزم لمواجهتها القوة العسكرية، بالإضافة إلى القوى الأخرى.

المخاطر = محصلة التهديدات + تفاعل التهديدات مع بعضها بعضاً + قابلية الدولة للتعرُّض + نقاط الضعف الموجودة في الدولة.

خامساً: تداعيات حروب الجيل الرابع على الأمن القومي

تتداخل تداعيات حروب الجيل الرابع على الأمن القومي في كل مجالاته (السياسي – العسكري/ الأمني – الاقتصادي – الاجتماعي)؛ وهو تداخل ملتبس ومعقد، ويمكن تفنيده في عدد من العناصر الرئيسية سيتم تناولها بصورة مفصَّلة في الجزء الآتي.[58]

1. التأثير السلبي في الدولة المستهدفة لتصل إلى نموذج الدولة الفاشلة:

تؤثر الحروب بصفة عامة سلباً في الأمن القومي، وتمتد تداعياتها بعد الحرب لفترات مختلفة في الدولة، فكلمة دولة تعني في اللغة العربية "أنها كيان سياسي وقانوني منظَّم يتمثل من مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة، ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي تفرضه سلطة عليها تتمتع بحق استخدام القوة".[59]

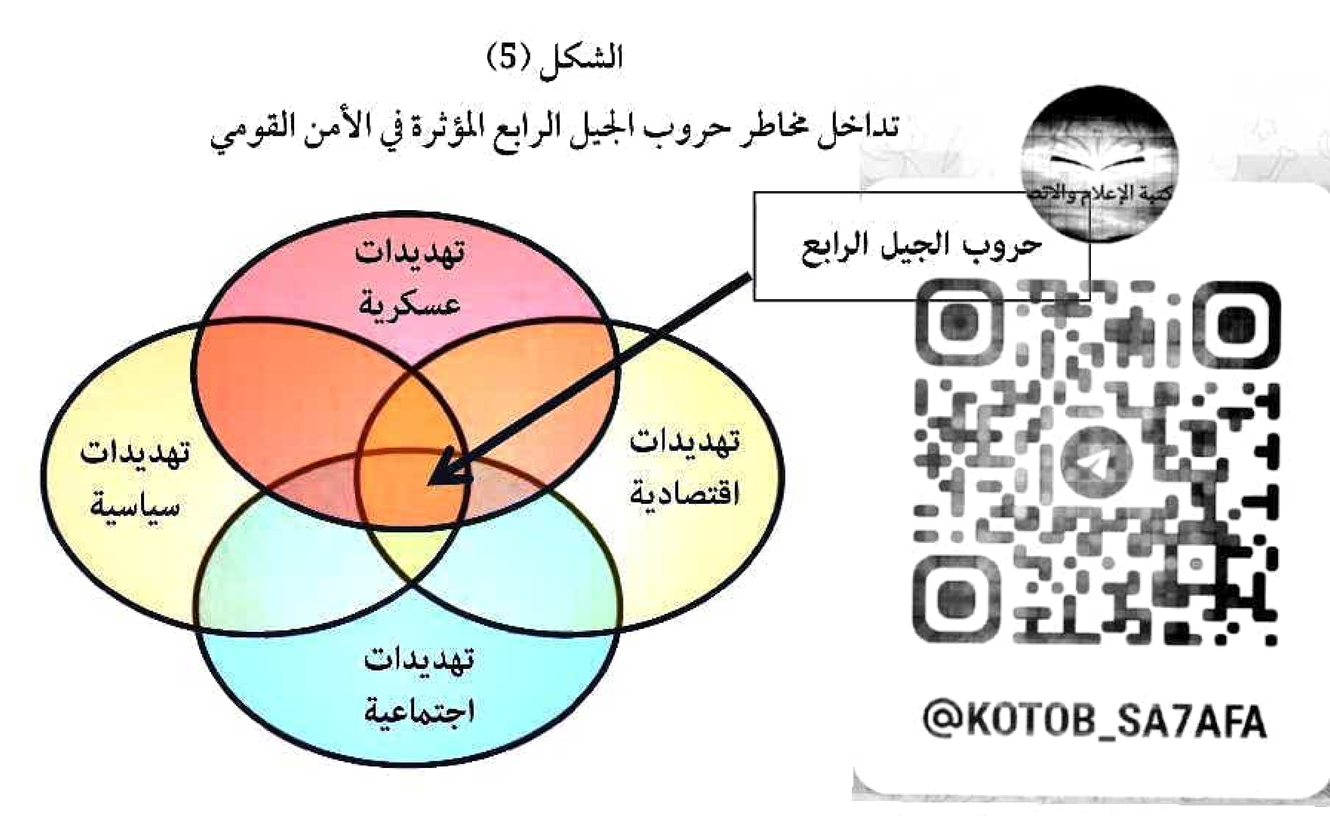
والدولة كمصطلح سياسي يعني "جمعاً كبيراً من الأفراد، يَقْطن بصِفة دائمة إقليماً معيَّناً، ويتمتع بالشخصية المعنوية، وبنظام حكومي، وبالاستقلال السياسي". وتستخدم كلمة دولة أيضاً للإشارة إلى مدلولين: كل الأشخاص والمؤسسات الذين ينتظمهم الإطار السياسي للمجتمع، ومؤسسة الحكومة.[60]

وممَّا سبق يتضح أن حروب الجيل الرابع تؤثر سلباً في الأمن القومي للدولة بشكل كبير، في كل مجالاته السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية؛ وهدفها الرئيسي الوصول بالدولة المستهدَفة إلى نموذج الدولة الفاشلة كمرحلة أولى للتأثير في سيادتها؛ ثم

فرض الإرادة عليها بعد ذلك، ويزيد من تأثيرها السلبي صعوبة إدراك المدنيين بدايات حروب الجيل الرابع، والتغير في مفهوم استخدام القوة من القوة الصلبة أو الناعمة ليكون مفهوم "القوة الذكية"، وكذلك التداخل الكبير والمعقَّد بين مجالات الأمن القومي التي تستهدفها حروب الجيل الرابع، وغالباً تتم دراسة المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية في مجالات الأمن القومي، ولكن لا تتم دراسة المتغيرات في أشكال الحروب إلا بعد أن تنتهي الحروب، ويتم التركيز على الشق العسكري؛ ما يعمل على تأخير المواجهة، والوصول بالدولة إلى نموذج الدولة الفاشلة، ويوضح الشكل الآتي التداخل الكبير لمخاطر حروب الجيل الرابع على كل مجالات الأمن القومي.

الشكل (5)

تداخل مخاطر حروب الجيل الرابع المؤثرة في الأمن القومي



بدأت الأدبيات السياسية تناول مصطلح الدولة الفاشلة في أوائل تسعينيات القرن الماضي؛ ولاسيما بعد استخدام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون هذا المفهوم لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية، خاصة الأمنية، التي باتت تهدد الأمن الدولي، وظهر المصطلح في دراستين أدتا دوراً أساسياً في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة:[61]

- الدراسة الأولى عن الدولة الفاشلة لستيفن راتن وجيرالد هيلمان في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية عام 1993.
- الدراسة الثانية عن الدولة المنهارة لوليام زارتمان عام 1995.

واستخدم المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي مصطلح "الدولة الفاشلة" عنواناً لكتابه، وكان يريد من هذا المصطلح نقد الدولة الأمريكية باعتبار أنها الدولة غير القادرة، أو غير الراغبة، في حماية مواطنيها من العُنف، وربما من الدمار نفسه، والتي تَعُدُّ نفسها فوق القانون محلياً أو دولياً.[62]

ملحوظة:

تناولت معظم أدبيات وكتابات حروب الجيل الرابع مصطلح الدولة الفاشلة Failed State كحالة مطلوب وصول الدولة المستهدفة إليها في هذا الشكل من الحروب، وقد تغير هذا المصطلح إلى الدولة الهشة Fragile State، ولكن التزاماً بالمعايير الأكاديمية في التوثيق تم الالتزام بمصطلح "الدولة الفاشلة"؛ وذلك طبقاً للمراجع المستخدَمة في هذا الكتاب.

أ. تعريف الدولة الفاشلة:

باعتبار أن الدولة ذات السيادة هي اللاعب الأساسي في النظام الدولي يُتوقَّع منها أن تؤدي وظيفتها لضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم، والدول التي تعجز عن القيام بتلك الوظائف لها تعريفات متعددة منها الدولة "الضعيفة، الهشة، المنهارة...إلخ"؛ وتُختزَل هذه المفاهيم في "عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في توفير الحاجات الأساسية لغالبية شعوبها".[63]

وتُعرَف الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني، ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها،

وفرض السيطرة على أراضيها، وبناءً على ذلك لا تستطيع ضمان النمو الاقتصادي، أو أي توزيع عادل للسلع الأساسية، وغالباً ما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية، والمنافسة العنيفة على الموارد.[64]

وهناك تعريف آخر يرى أن الدولة الفاشلة هي التي "تكون غير قادرة تماماً على المحافظة على كيانها بوصفها دولة؛ بسبب المشكلات الداخلية التي تهدد تماسكها، والتي تفرض تحديات داخلية خطيرة على النظام السياسي".[65]

ب. خصائص الدولة الفاشلة:

في ضوء التعريفات السابقة؛ فإن الدولة الفاشلة تتصف بارتفاع معدلات العنف الإجرامي والسياسي، وفقدان السيطرة على الحدود، وارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية، والحرب الأهلية، والإرهاب، وضعف المؤسسات، وضعف البنى التحتية، أو عدم ملاءمتها، ومستويات عالية من الفساد الإداري والسياسي، ونظام صحي منهار، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وانخفاض متوسط عمر الفرد، وانخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وتزايد نسبة التضخم الاقتصادي...إلخ؛ ويؤدي ذلك إلى تفاقم وضع الدولة كالآتي:[66]

- انهيار القانون والنظام؛ حيث تفقد مؤسسات الدولة سلطتها وشرعيتها، وتكون غير قادرة على حماية مواطنيها، أو أن هذه المؤسسات تستخدَم لقمع مواطنيها وإرهابهم.
- ضعف أو تلاشي قدرة الدولة على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، وعدم توفير الخدمات العامة الأساسية.
- فقدان المصداقية على المستوى الدولي، وتقلُّص قدرتها على الحركة خارج حدودها.
- فشل الدولة في القيام بوظائفها الأساسية.
- انتشار الميليشيات المسلحة: في دراسة لمعهد الدراسات الاستراتيجية،[67] التابع لكلية الحرب الأمريكية، عن تأثير الميليشيات المسلحة والجماعات الصغيرة المُحرِّضة

بصفتها من التحديات العنيفة للنظام السياسي في الدول؛ لأن نتائجها تؤدي إلى الكثير من الفوضى السياسية، ومع اختلاف أنواع هذه الجماعات وأسمائها؛ فإن هدفها السياسي يكون واحداً تقريباً؛ وهو محاولة السيطرة العنيفة على حكومة الدولة المستهدَفة، أو إلغائها، أو استبدالها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويؤدي ذلك في النهاية إلى الآتي:[68]

- تآكل الحكم الديمقراطي في الدولة.
- تآكل مؤسسات الدولة، الذي يؤدي إلى وصولها إلى نموذج الدولة الفاشلة.
- إنشاء ديكتاتوريات عسكرية أو مدنية.
- شيوع الفوضى، وترسيخ الانتماء الطائفي والقَبَلي، وظهور أمراء الحرب.
- ظهور دول جديدة، أو إعادة تشكيل دول قائمة.

ج. مؤشرات الدولة الفاشلة:

منذ عام 2005 بدأ صندوق السلام Fund For Peace، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية Foreign Policy، في إصدار تقارير سنوية حول الدول الفاشلة، وقد تم وضع مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج معقَّدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ثم تصنيفها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. ويستند المقياس السنوي المشار إليه في تقييمه للدول إلى بعض المؤشرات المختلفة التي تتراوح بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ وذلك بهدف تقديم إطار شامل للمعايير التي تقيس درجة الاستقرار داخل الدول، وأهم هذه المؤشرات هي:[69]

المؤشرات الاجتماعية:

- تصاعد الضغوط الديمغرافية (زيادة السكان، وسوء توزيعهم، والتوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية...إلخ).

- الحركة السلبية والعشوائية للاجئين، أو الحركة غير النظامية للأفراد التي تخلق معها حالة طوارئ معقَّدة (تنتج عنها الأمراض، ونقص الغذاء والمياه، والتنافس على الأرض، ومشكلات أمنية للدولة...إلخ).
- الميراث العدائي الشديد، الذي يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر (عدم العدالة، والاستثناء السياسي والمؤسسي، وسيطرة أقلية على الأغلبية...إلخ).
- الفرار الدائم والعشوائي للناس (هجرة العقول، وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة، والاغتراب داخل المجتمع).

المؤشرات الاقتصادية:

- غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، وارتفاع مستويات الفقر، وتزايد النزعات الإثنية لهذه الأسباب...إلخ).
- الانحطاط الاقتصادي الحاد (الدخل القومي، وسعر الصرف، والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار، وتقييم العملة الوطنية، ومعدل النمو، والتوزيع، والشفافية والفساد، والتزامات الدولة المالية...إلخ).

المؤشرات السياسية:

- فقدان شرعية الدولة "إجرام الدولة" (فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف الثقة بالمؤسسات وبالعملية السياسية؛ ما يؤدي إلى كثرة مقاطعة الانتخابات، وانتشار التظاهرات والعصيان المدني، وذيوع جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة...إلخ).
- التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة (ألا تؤدي الدولة وظائفها الجوهرية، مثل حماية الناس، والصحة والتعليم والتوظيف، وتمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة، وقوات الأمن، والبنك المركزي، والعمل الدبلوماسي...إلخ).

- الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون، وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة...إلخ).
- تشتُّت الأمن قد يخلق دولة داخل الدولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش، وهيمنة النخبة العسكرية، والنزاعات المسلحة، وقوة أمنية توازي الأمن النظامي للدولة).
- تنامي الانشقاقات داخل النخب في الدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، واستخدام النخبة الحاكمة نغمة سياسية قومية تذكّر بتجارب وحدوية قومية، مثل صربيا الكبرى، أو التطهير الإثني...إلخ).
- تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري، أو شبه العسكري، داخلياً في الدولة، أو جيشها، أو جماعات فرعية فيها، وتدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية...).

وغالباً ما يأتي فشل الدول على صُعُد متوازية، لا يمكن معرفة بأيِّها يكون السبب، وبأيها تكون النتيجة؛ بحيث يصبح الفشل على الصعيد الاجتماعي سبباً لفشل على الصعيد الاقتصادي، ومن ثمَّ تفشل المؤسسات السياسية في تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين؛ لتتصاعد احتمالات تدخل قوى خارجية في الدولة. وقد تبدأ دائرة الفشل بالعكس؛ بحيث تكون العوامل الخارجية هي نقطة البداية في حلقة الفشل؛ فإما أن تتسبب العوامل الخارجية فيه، وإما أن تعزز عوامل الفشل الكامنة داخل الدولة؛ فتظهر أعراضها الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والمؤسساتية.

وبالإضافة إلى ما تقدم؛ فمن الأفضل التمييز بين مفهوم الدولة الفاشلة والمفاهيم الأخرى المقاربة، كالدولة الضعيفة، والدولة المنهارة.[70]

د. الدولة الضعيفة:

يعرّف إدوارد نيومان الدولة الضعيفة بأنها الحالة التي تكون فيها الحكومة المركزية ضعيفة القدرة على التحكُّم في النظام العام داخل أراضيها، وغير قادرة على فرض

سيطرتها على حدودها بشكل دائم ومستمر، ولا يمكنها الحفاظ على مؤسسات تحظى بالثقة وتملك مقومات الاستمرار وقادرة على توفير الخدمات العامة، ومن ثم ينعكس جميع ما تقدم على ضعف في مستويات الأداء الاقتصادي ورفاه الإنسان.

ويشير مفهوم الدولة الفاشلة إلى أن الحكومة المركزية - إذا كانت موجودة - تكون عاجزة تماماً عن حفظ المؤسسات أو الهيئات العامة، بالإضافة إلى عدم وجود سيطرة مركزية على إقليمها؛ فالدولة الفاشلة تعني واقعياً عدم وجود سيطرة فعلية لسلطة الدولة المركزية.[71]

إذاً، التمييز ما بين الدولة الفاشلة والدولة الضعيفة يكون على أساس وجود المؤسسات في الدولة إلا أنها ضعيفة. أما في الدولة الفاشلة؛ فإنها تكون فاشلة في الحفاظ على المؤسسات التي تدار من خلالها الدولة؛ ومن ثم تفقد سيطرتها على إقليمها.

وتستعرض دراسة نشرتها كاتي كليمنت ثلاثة نماذج للدولة، وهي الدولة القوية نسبياً، والدولة المأزومة، والدولة المنهارة، ويظهر فيها التشابه بين مفهومي "الدولة المأزومة" و"الدولة الفاشلة"، ويُعتقَد أن الأخيرة حالة تسبق انهيار الدولة.[72]

هـ. **الدولة القوية نسبياً**: قادرة على إدارة الصراع، وفرض الأمن على جزء كبير من إقليمها لفترة زمنية طويلة، والبنية التحتية قادرة على تقديم الخدمات الأساسية.

و. **الدولة المأزومة**: هي دولة غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن على مناطق محدَّدة من إقليمها لفترة قصيرة من الزمن، وغير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية، وتوفير البنى التحتية الأساسية بصورة كاملة طوال الأزمة.

ز. **الدولة المنهارة**: هي دولة غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن، وعاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها، وغير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية لفترة طويلة من الزمن.

في ضوء ما سبق؛ فإن مفاهيم الدولة الفاشلة، أو الدولة الضعيفة، أو الدولة المنهارة، تتلخص في عمومها بعدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في توفير المهام الأساسية لغالبية شعبها، لكن الفرق بينهما هو الترتيب الزمني؛ إذ يمكن أن تتحول الدولة الضعيفة بمرور الزمن، في حال تنامي التدهور والضعف، إلى دولة فاشلة، والأخيرة في حال استمرار الفشل، يمكن أن تتجه نحو الانهيار، لكن يبقى الفرق بين الدولة الفاشلة والدولة المنهارة هو أن الأولى تعني وجود سلطة سياسية، لكنها تعاني أزمات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية. أما الثانية؛ فتعني انهيار السلطة السياسية.

2. التأثير السلبي للدولة الفاشلة في سيادة الدولة:

ركَّز النظام الدولي، الذي أرسته معاهدة صلح وستفاليا عام 1648، على مبدأ احترام سيادة الدول ليكون هذا المبدأ ركيزة للقانون الدولي والنظام العالمي، ومع ذلك تؤثر حروب الجيل الرابع سلبياً في سيادة الدولة بشكل كبير جداً، والسيادة نوعان: داخلية وخارجية:[73]

- السيادة الخارجية تعني قدرة الدولة على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية من دون إملاءات خارجية.
- السيادة الداخلية تعني قدرة الدولة على بسط قوانينها ونفوذها على جميع أقاليمها.

ويرتبط الأمن القومي بمفهوم السيادة للحفاظ على حرية اتخاذ القرار خارجياً وداخلياً، وتقسَّم الدول من حيث السيادة إلى نوعين هما: الدول الكاملة السيادة، والدول الناقصة السيادة.

أ. الدول الكاملة السيادة:

يقصَد بالدولة الكاملة السيادة أنها الدولة التي تملك مباشرة جميع الاختصاصات النابعة من قواعد القانون الدولي العام؛ فالدولة تتصرف بحرية في شؤونها الداخلية والخارجية من دون تدخل أو إشراف من دولة أخرى، وتتمتع باستقلال تام في مباشرة

شؤونها الداخلية والخارجية، وممارسة سلطاتها من دون خضوع لتأثير أو رقابة أو هيمنة أو توجيه من دولة نافذة أخرى أو منظمة دولية، وتتمتع بكل حقوقها، وتلتزم بجميع واجباتها الدولية،[74] إلا ما تفرضه عليها قواعد القانون الدولي العام من قيود على حريتها في التصرف، أو ما قد تفرضه التزامات تعاهدية أو اتفاقية كانت قد أبرمتها الدولة بمحض إرادتها.[75]

ب. الدول الناقصة السيادة:

يقصَد بالدولة الناقصة السيادة أنها تلك الدولة التي لا تتمتع باختصاصات الدولة الأساسية كافة؛ وذلك لتبعيتها لدولة أجنبية؛ حيث تباشر الأخيرة بعض اختصاصاتها الخارجية والداخلية، وعادةً ما تكون تلك الدول الناقصة السيادة خاضعة لإشراف دولة أخرى، أو منظمة دولية، تشاركها في مباشرة بعض شؤونها الداخلية أو الخارجية؛ لذا توجد فيما بين الدولة ناقصة السيادة ودولة أخرى، أو منظمة دولية، علاقة قانونية تحد من سيادتها داخلياً أو خارجياً، سواء كانت تلك العلاقة القانونية برضاها، أو من دون رضاها، وتقسَّم الدول الناقصة السيادة إلى أنواع عدَّة هي:[76]

- الدول التابعة.
- الدولة المحميَّة.
- الدولة الموضوعة تحت الانتداب.
- الدولة المشمولة بالوصاية.
- الدول الموضوعة في حالة حياد دائم.
- الدول المرتبطة بمعاهدات غير متكافئة.

ويُعَدُّ أسلوب ربط الدول الضعيفة بمعاهدات غير متكافئة من الأساليب الحديثة التي تلجأ إليها الدول القوية للتدخل، واستغلال الدول الضعيفة أو الفاشلة من خلال

موضوعات مثل الضمان الأمني، والحماية، والقواعد العسكرية...إلخ، ولعل من أبرز أنواع هذه المعاهدات معاهدات إقامة القواعد العسكرية؛ فالأصل هو أن تعقد الدول فيما بينها اتفاقيات متكافئة في الالتزامات والامتيازات، وفي الحقوق والواجبات الناجمة عنها، وبعكس ذلك تكون الاتفاقيات غير المتكافئة منطوية على انعدام التوازن، وعلى قدر معيَّن من الغبن وعدم العدالة، وقد يمتد تأثيرها السلبي إلى الحد من حرية الدولة الأضعف في التصرف، أو في ممارسة سلطتها، فيما يتعلق ببعض المسائل، خاصة في مجالات السياسة الأمنية والعسكرية والاقتصادية.[77]

3. تأثير الإرهاب متعدد المستويات:

من أهم سمات حروب الجيل الرابع أنها حروب بالوكالة وهي متعددة المستويات Multi-Level Proxy Warfare، ويُعَدُّ الفاعلون المسلحون من غير الدول من الوسائل الرئيسية في حروب الجيل الرابع، ويُعَدُّ ذلك من أخطر التحديات التي تواجهها الدول؛ لأنها تضرب بشدةٍ مركزية الدولة، وهي ظاهرة تتسم بالتطور السريع الذي يصعب التنبؤ به؛ وسهَّل ذلك العولمة التي غيرت مفهوم الجغرافيا وتأثير المسافة وزمن الانتقال بسبب التنامي المتزايد لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ الأمر الذي سهَّل للأيديولوجيات المتطرفة التواصل والحصول على التمويل؛ ما أكسبها قدرات كبيرة في تنفيذ أهدافها، وخاصة الذين يستندون إلى هوية معينة تجمعهم، ويتصفون بصفات تختلف من فاعل إلى آخر، وأهم هذه الصفات – أو بدرجة كبيرة – الاستقلال التام عن تمويل الحكومة المركزية التي تعمل على أرضها، وقد يكون لها موارد خاصة وسياسات مستقلة عن سياسة الدولة التي توجد فيها، ولها القدرة على التأثير في المخرجات السياسية للدولة، وأحياناً في البيئتين الإقليمية والدولية، ومن أمثلة هؤلاء الفاعلين "حزب الله – حماس – داعش – الحوثيون في اليمن"،[78] وينضم إلى الفاعلين من غير الدول: المتمردون، أو المتطرفون سياسياً، أو دينياً، وكذلك قد يكونون من الإرهابيين والخارجين عن القانون، ومن الممكن أن تشمل هذه الجماعات بعض الحركات الاحتجاجية، والأحزاب، وبعض المجموعات والأفراد، وعادةً لا تتسم هذه الجماعات بمعايير الأخلاق والأمانة في أنشطتها.[79]

ولم يعُد التنظيم الهرمي هو الشكل الأساسي لها فقط، ولكن أيضاً مجموعات ذات انتشار أفقي، وخلايا منفصلة من الصعب تتبعها والتعامل معها، وليس لها مراكز ثقل واضحة، وقد سهَّلت لها التكنولوجيا التواصل فيما بينها، وأحياناً يتم المزج بين الشكلين (الهرمي والأفقي)، ولها جناح عسكري غالباً يكون مزيجاً من الجماعات والخلايا الإرهابية التي تستخدم غالباً تكتيكات حروب العصابات، ولها جناح سياسي أيضاً، وهو التنظيم الذي يظهر في العلن، وغالباً ما يكون قانونياً؛ لأنه يتصدر الواجهة، ولها لجان اجتماعية تستقطب مجموعات من السكان المدنيين ليشكلوا دعماً لها (قد تستهدفهم في حالة الممانعة)، ولها شبكات من الدعم اللوجستي تجمع لها الأموال والدعم المادي الذي غالباً ما يكون مزيجاً من الأعمال القانونية والجرائم المنظَّمة، وتجارة المخدرات والسلاح، ولها جناح إعلامي للدعاية والترويج لأفكارها وعملياتها أيضاً، وهو يتكون من طبقات متعدّدة؛ إذا تم اكتشاف واحدة ظهرت أخرى، وتتنوع عمليات الفاعلين من غير الدول؛ فتكون عمليات إرهابية كلاسيكية، أو تمرداً بكل أشكاله (سلمي – عنيف – مسلح)، وبعض الأنشطة القانونية أيضاً (قضايا ضد الحكومة – مسؤولين...إلخ).

وقد تتلقى دعماً علنياً أو مستتراً من دول توفر لها دعماً مادياً ومعنوياً مقابل تنفيذ أجنداتها وأهدافها (الحرب بالوكالة)، وفي هذه الحالة تستخدمها الدول لضرب نقاط الضعف في الدولة المستهدفة، وإلحاق أضرار مادية ونفسية بها (سياسية – عسكرية/ أمنية – اقتصادية – اجتماعية).

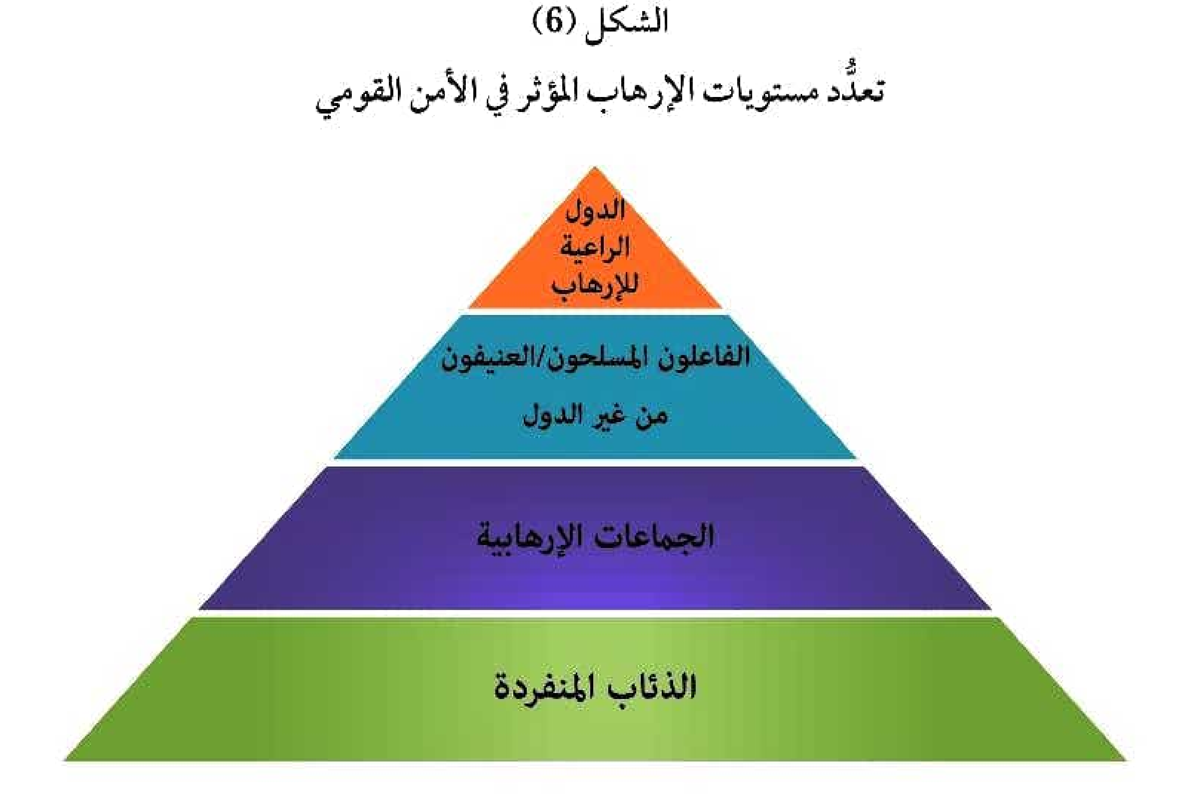
وقد تنشأ تحالفات بين الفاعلين من غير الدول، خاصة الذين لهم أيديولوجيا/ مصالح مشتركة؛ ومن الممكن أن يكون ذلك تحت رعاية مستترة من بعض الدول. ويلجأ الفاعلون من غير الدول عادةً إلى استخدام الجماعات الإرهابية الصغيرة لتنفيذ عملياتها التي تتسم بالارتجال، والبساطة، والقدرة العالية على التنوع والتكيف مع البيئة التي تعمل فيها؛ الأمر الذي يصعب معه التنبؤ بهذه العمليات من حيث التوقيت أو أسلوب التنفيذ (عمليات انتحارية – سيارات مفخَّخة – دروع بشرية من المدنيين من النساء والأطفال...إلخ). ويوفر الفاعلون من غير الدول للجماعات التي تعمل تحت

مظلتهم الدعمَين المعنوي والمادي في صورة (أموال – أسلحة صغيرة – صواريخ مضادة للدبابات والطائرات – ألغام متنوعة – تدريب – معلومات – ملاذ آمن...إلخ)؛ ومن المحتمل أن يتوافر لها أسلحة بيولوجية وكيميائية، وتُعد هذه الجماعات مستوى ثانياً من الحرب بالوكالة، وللأسف لا يوجد لهذه الكيانات (الفاعلين من غير الدول) توصيف قانوني واضح في القانون الدولي الإنساني الذي ينظم سير الحرب، ولا يمكن مواجهة هذه الظاهرة في شكلها العسكري فقط (وهو صعب)، ولكن تتطلب مواجهتها أبعاداً أخرى سياسية وقانونية واجتماعية بالتنسيق مع العديد من الدول في الإقليم؛ لأنها ظاهرة عابرة للحدود.[80]

وفي دراسة مشتركة بين المعهد البحري الأمريكي،[81] ومركز كاليفورنيا للتحليل،[82] عن خطر القوة الناعمة للفاعلين من غير الدول، ورد "أنه من الممكن أن يتمتع الفاعلون من غير الدول بالقوة الناعمة داخل الدولة التي يعملون بها، أو داخل الإقليم، ليس بالتضامن الفكري والأيديولوجي فحسب، وإنما قد يتضمَّن ذلك التهديدات السيبرانية، مثل نموذج حزب الله في لبنان".[83]

الشكل (6)

تعدُّد مستويات الإرهاب المؤثر في الأمن القومي



ويظهر بوضوح دعم دول إقليمية للفاعلين من غير الدول كمستوى يلي هذه الدول، ثم دعم الفاعلين من غير الدول لجماعات إرهابية داخل الدولة المستهدفة، ثم دعم هذه الجماعات لمجموعات صغيرة (2 – 3) أفراد – تسمى ظاهرة الذئاب المنفردة؛ ليصبح شكل الإرهاب تهديداً معقداً متصاعداً له أهداف سياسية يتم مزجها بمفاهيم دينية خاطئة عابرة للحدود، وتتبناها جماعات تدعمها فكرياً ومادياً، وتصعب مواجهة الإرهاب مع تعدد مستوياته، وكذلك يصعب تتبعه، والتنبؤ بالعمليات المستقبلية التي يخطط لها.[84] ويوضح الشكل (6) تعدد مستويات الإرهاب المؤثر في الأمن القومي.

4. زيادة احتمال تكوين الإرهابيين مجتمعات افتراضية:

من المؤسف أن مستقبل الإرهاب في المنطقة غير واضح المعالم، وغير مضمون نجاح مواجهته في ظل احتمال ظهور أجيال جديدة من الإرهابيين نتيجةً للتسرب الكبير في التعليم بالدول التي فيها صراعات داخلية، ويتضمن تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة في 3 سبتمبر 2015 بعنوان "التعليم تحت النار"،[85] أن الصراعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط منعت نحو 13.4 مليون طفل من تلقّي التعليم في المدارس في كلٍّ من سوريا والعراق واليمن وليبيا وجنوب السودان، يعادلون 40٪ من إجمالي عدد الأطفال في سن الدراسة في هذه الدول؛ وعلى سبيل المثال يقاتل في الصراع اليمني المئات، وربما الآلاف، من الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و16 سنة، والأولاد الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة يشكلون نحو ثلث مقاتلي الحوثيين الذين يقدَّر عددهم بنحو 25 ألف مقاتل.[86]

أما الجانب الأكثر خطورةً لانهيار التعليم في بؤر الصراعات الداخلية في المنطقة العربية؛ فيتمثل في قيام التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة بإنشاء مؤسسات تعليمية بديلة تقوم بتدريس الفكر التكفيري المتطرف للأطفال، وانتقاء كوادر من بينهم، يتم ضمهم إلى التنظيم للقيام بعمليات عسكرية، ويصل عدد معسكرات تدريب الأطفال على القتال في سوريا والعراق إلى نحو 14 معسكراً تدرّبهم تنظيمات متعددة، وتقوم هذه

المعسكرات بالدمج بين التعليم العقائدي المكثف، والتدريب العسكري المتواصل؛ بهدف إعداد جيل جديد من الكوادر المسلحة.[87]

إن مكافحة الإرهاب، من خلال الاعتماد على المواجهة الأمنية أو العسكرية، تعني التعامل مع البعد الظاهر لهذا التهديد، ويظل أساس المشكلة الأفكار المتطرفة المتداوَلة في المجتمع خاصة بين الشباب، بصفتهم الفئة الأكثر قابلية للتعبئة مقارنة بفئات عمرية أخرى؛ لذا يجب أن يتم التخطيط لاستراتيجية موحَّدة تشترك فيها كل مؤسسات الدولة المعنية، ومنظمات المجتمع المدني؛ لمكافحة التطرف، ووقاية الأفراد من الانتقال من مربع التطرف إلى مربع الإرهاب.[88]

ومن المتوقَّع تكوين الإرهاب مجتمعات افتراضية ترتبط فيما بينها فكرياً وعقائدياً، وتتواصل بسهولة نتيجة التطور في تكنولوجيا الاتصالات، وتشكل ذئاباً منفردة تقوم بعمليات إرهابية داخل دول المنطقة، أو للأهداف خارج حدود الدولة (سفارات – سفن – طائرات – أشخاص... إلخ) خاصة مع توافر تكنولوجيا الاتصال باختلاف أنواعها.

وظهرت مفاهيم جديدة تعمل على تقليص مفهوم الدولة بشكله المتعارف عليه؛ فقد أصبحت عناصر رأس المال والمعلومات تتفوق على عنصر الأرض، وكانت القوى المادية سابقاً تمثل المكانة والقوة للدولة، أما الآن؛ فإن منتجات العقل تأتي في المقدمة، ونشأ مفهوم جديد هو الدولة الافتراضية التي تركز على منتجات العقل والسلع غير المادية عالية القيمة، ونقل الإنتاج خارج أراضيها (إلى دول مستهدفة لجعلها دولاً تابعة).[89]

ولا يعني ذلك اختفاء الدول المستهدفة بشكل مباشر وسريع، ولكن سيقل تأثيرها خارجياً وداخلياً في ظل هذه المفاهيم الجديدة، وأصبح بالإمكان إدارة الحرب من مسافات بعيدة من دون الحاجة إلى التدخل العسكري المباشر (الشكل القديم)، الذي يتسبب في خسائر بشرية عالية، وأصبح ممكناً نزع سلاح الدول من خلال فرض عقوبات اقتصادية بدلاً من اللجوء إلى تدميره باستخدام التدخل العسكري (آليات جديدة لإحداث التوازن العسكري).

أ. مفهوم المجتمع الافتراضـي:

بدأت بوادر ظهور المجتمع الافتراضـي بـالثورة التكنولوجيـة، خصوصـاً في مجـال صناعة المعلومات والاتصالات والحواسـب، وقـد أصـبح المجتمـع الافتراضـــي حقيقـة ملموسة في حياة الأفراد والمؤسسات، خصوصاً في مجال الخدمات، والتجارة الإلكترونية، وبنوك المعلومات، والترفيه، والإدارة الإلكترونية.

ب. تعريف المجتمع الافتراضـي:

هو عبارة عن شبكة اجتماعية لمجموعـة مـن الأفـراد الـذين يتفـاعلون فـيما بيـنهم باستخدام وسـيلة تواصل، متجاوزين كل الحواجز الجغرافيـة والسـياسـية؛ سـعياً وراء الاهتمامات والأهداف المشتركة، وتُعَدُّ من أكثر أنواع المجتمعات الافتراضـية انتشاراً تلك المرتبطة بخدمة الشبكات الاجتماعية، التـي تشـمل مجتمعـات الإنترنـت؛[90] حيـث نشـر المفهوم، في عام 1993، المفكر هوارد رينجولد.[91]

5. التأثير السلبي في هوية الدولة:

وفقاً للمفاهيم، التي نتجـت عـن تفـاعلات مسـتخدمي الإنترنـت، ظهـرت آثـار اجتماعية أثرت في العديد من المفاهيم، ومن أهمها الهوية، ويظهر ذلـك في مسـارين: أولهـما التأثير السلبي في هوية الدولة؛ ما يساعد على الهدم من الداخل. والثاني هو الاحتمال الكبير لمحافظة الجماعات الإرهابية والمتطرفة على هويتها، وزيادة القدرة عـلى تجنيـد أفـراد جـدد يلتفون حول هويتهم؛ ما يساعد على تأصـيل هويتهم الجماعية واستمرارها.

أ. مفهوم الهويـــــة:

يفسـر معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية مفهوم الهوية عمومـاً بصـفته "عمليـة تمييز الفرد لنفسه عن غيره"،[92] وهي كذلك الميزة الثابتـة في الـذات، وهـي تتعلـق بعلاقـة الاستمرارية التي يقيمها فرد ما مـع ذاتـه، والعلاقـات التـي يقيمهـا مـع الأحـداث عـلى

اختلاف أشكالها.[93] فهوية الشيء هي ثوابته، التي تتجدد ولا تتغير، وتتجلى وتفصح عن ذاتها من دون أن تخلي مكانها لنقيضها، ما دامت على قيد الحياة.[94]

أما في علم الاجتماع؛ فتثار مشكلة الهوية فيما يتعلق بهوية الشخص في الإطار الاجتماعي بأنه يشعر بالهوية مع أشخاص المجتمع الذي يعيش وينمو فيه، أي ما يوحد أفراد المجتمع ويمنحهم سمات حضارية وثقافية تميزهم عن غيرهم من المجتمعات الأخرى.[95]

وبناءً على ذلك؛ فالهوية هي كل ما يشخّص الذات ويميزها؛ فالهوية في الأساس تعني التفرد، وهي السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات، والهوية ليست منظومة جاهزة ونهائية، وإنما هي مشروع مفتوح على المستقبل، أي إنها مشروع متشابك مع الواقع والتاريخ؛ لذلك فإن الوظيفة التلقائية للهوية هي حماية الذات الفردية والجماعية من عوامل التعرية والذوبان، وهي المحصلة لمختلف المعاني التي يرسمها الفرد عن ذاته انطلاقاً من خبراته التي ينطلق منها لإقامة علاقات تفاعلية مع الآخر على أنه ذات مختلفة عنه.

ب. الهوية الفردية والهوية الجماعية:

يُعَدُّ عالم الاجتماع جورج ميد[96] من الأوائل الذين أشاروا إلى أن فكرة الوعي بالذات ليست نتاجاً فردياً صرفاً، لكنها تنتج عن مجموعة تفاعلات اجتماعية يكون الفرد منغمساً ومشبَّعاً بها، وأن كل واحد يرى هويته بتبني وجهة نظر الآخرين، ووجهة نظر المجتمع الذي ينتمي إليه.

والهوية الجماعية هي تلك الصورة التي تكونها مجموعة معينة عن نفسها، وهي صورة هذه المجموعة كما ترسمها هي لنفسها من خلال تبنّي خصوصيات يتماثل فيها أفراد المجموعة، ويمكن القول إن الهوية الجماعية تنشأ من الداخل، أي من الأفراد، إلى الخارج.

6. محاولات استنزاف دول المنطقة داخلياً وخارجياً:

تعتمد حروب الجيل الرابع على محاولة هدم الدول من الداخل، بالإضافة إلى إيجاد تهديدات خارج حدودها تعمل على جذب إمكانيات الدول المستهدفة إلى خارج حدودها (استراتيجية جذب الأطراف) في اتجاهات متعددة لفترة طويلة لمواجهة هذه التهديدات، وعلى التوازي يتم مزج استراتيجية جذب الأطراف باستراتيجية الاحتواء المزدوج Dual containment، وقد استخدم مارتن إنديك في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى مصطلح الاحتواء المزدوج لأول مرة رسمياً في مايو 1993، وأُعلن رسمياً في 24 فبراير 1994 بندوة مجلس الشرق الأوسط للسياسات، وظهر بوضوح في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية (احتواء اثنين من الخصوم الأكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط)، وعلى الرغم من أن المفهوم نشأ خلال إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، فإنه استمر خلال الإدارات اللاحقة، وتؤدي إحدى الاستراتيجيتين، أو كلتاهما، إلى استنزاف الموارد العسكرية والاقتصادية للدول؛ الأمر الذي يؤثر اجتماعياً في مواطنيها (إضافة إلى التهديدات الداخلية)؛ ما يساعد على سرعة انهيار الدولة.[97]

7. التأثير السلبي في الأمن الإنساني والقومي:

يفقد الأفراد في حروب الجيل الرابع الأمن الإنساني بشكل كبير؛ نظراً إلى أن هذا الشكل من الحروب يستهدف مواطني الدولة بشكل مباشر، وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني في تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1994،[98] ويسعى الأمن الإنساني إلى تحقيق ما يأتي:[99]

- التحرر من الحاجة.
- التحرر من الخوف.
- حرية الحياة بكرامة، وهذا العنصر يضيفه بعض الباحثين على العنصرين السابقين.[100]

وفي ظل التهديدات التي تواجه دول المنطقة، وبما أن هذه التهديدات عابرة للحدود، ولا توجد دولة بمنأى عنها؛ فهي تؤثر سلباً في تحقيق الأمن الإنساني، وكذلك في الأمن القومي للدولة، الذي يُعَدُّ الأساس لتحقيق الأمن الإنساني؛ فقد أصبح لزاماً على الدول العربية إيجاد صيغة مشتركة للأمن الجماعي تتم ترجمتها في الواقع لتكون تحالفاً لمواجهة هذه التهديدات، وإنهائها وفقاً للمصلحة العربية الخالصة.

أ. صعوبة تحقيق الأمن الجماعي:

يصعب، في حروب الجيل الرابع، تحقيق الأمن الجماعي؛ نظراً إلى التأثير السلبي الكبير في الأمن القومي للدول المستهدفة، والوصول بها إلى نموذج الدولة الفاشلة؛ الأمر الذي يفقدها القدرة على التعاون في منظومة أمن جماعي تحقق أهدافها من دون مقابل، أو فرض شكل معيَّن من التحالفات لايتناسب مع الدولة.

ويعرف الأمن الجماعي بأنه مجموعة الترتيبات والتنظيم الأمني لمنطقة إقليمية، أو على مستوى العالم؛ بحيث تتفق دولة ضمن هذه المنظومة على أن أمن الدول الأخرى مسألة مهمة بالنسبة إليها، وتوافق على الانضمام والاستجابة لأي تهديد لسلام الدول الأخرى، ويُعَدُّ الأمن المشترك أكثر تطوراً بسعيه إلى أن يشمل مجمل الدول داخل المنطقة، أو على الصعيد العالمي، والتصدي لمجموعة واسعة من التهديدات المحتملة، ويتفق هذا المفهوم مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.[101]

ب. عدم جدوى الأمن بالوكالة:

تزداد أهمية التحالف كإطار للأمن الجماعي؛ إذ إن البديل له عند بعض الدول هو الاعتماد على قوى خارجية للحماية، وتوفير قدر من الأمن الوطني لها، فيما يُعرَف بالأمن بالوكالة؛ وهذا النوع من الأمن ليس له صفة الاستدامة، ويرتبط بوجود المصالح أكثر منه بتوفير الأمن، وهو بديل صعب لا يحقق في مجمله الأمن الوطني للدولة.

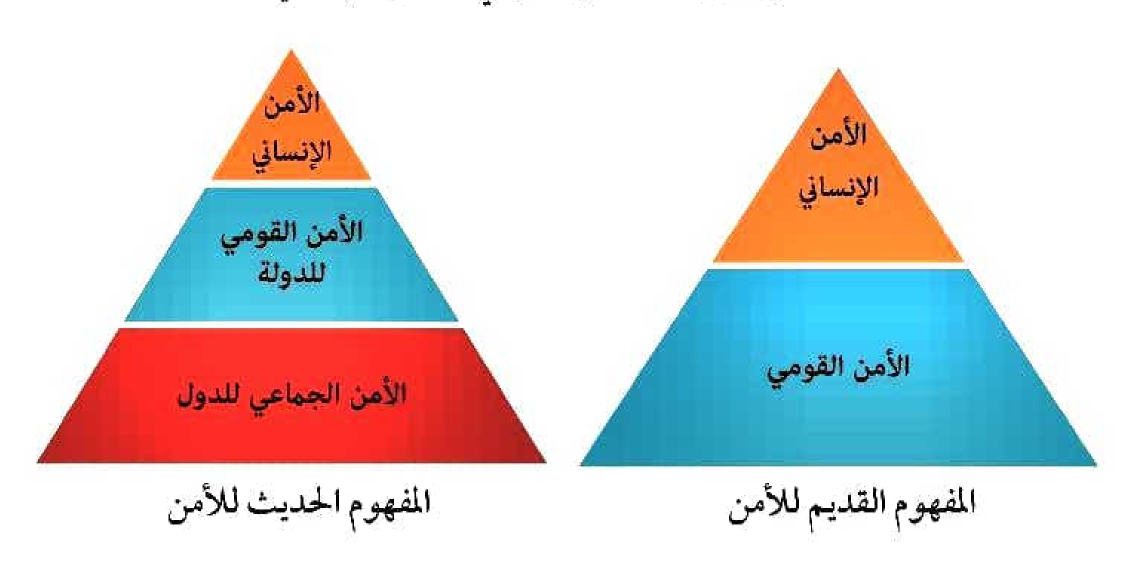
ويتعاظم دور إطار الأمن الجماعي؛ لأنه الأساس الذي سيرتكز عليه الأمن القومي للدولة، والأمن القومي يُعَدُّ المظلة التي سيتحقق تحتها الأمن الإنساني الذي

يتمحور حول الإنسان، ويهدف إلى ضمان أمنه، وتحسين نوعية الجوانب المتعددة من حياته، ويوضح الشكل الآتي أهمية الأمن الجماعي بصفته أساساً يُبنى عليه الأمن القومي والأمن الإنساني.

الشكل (7)

يوضح أهمية الأمن الجماعي

كأساس يُبنى عليه الأمن القومي والأمن الإنساني



8. التأثير السلبي في المجتمع بالدولة المستهدفة:

يعتمد الجيل الرابع من الحروب على الهدم من الداخل باستخدام جميع الآليات والوسائل، التي تؤثر في تماسك المجتمع، ويتم التركيز على احتلال العقول قبل أي شيء، ويُعَدُّ دخول الطبقات الشعبية في الحياة السياسية، وتحولها التدريجي إلى طبقات قائدة، إحدى الخصائص الأكثر بروزاً لعصرنا (عصر التحول)،[102] فلم يعد الصراع بين الدول صراعاً عسكرياً مسلحاً بقدر ما أصبح صراعاً حضارياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً، ويأتي الاستقطاب الفكري والغزو الثقافي في مقدمة ذلك الصراع، وقد ساعد التقدم التكنولوجي، خاصة في مجال الاتصالات والمواصلات، على زيادة قدرة بعض النظم والدول على التأثير الفكري والثقافي في شعوب دول أخرى.[103]

وتتم محاولات هدم الدولة من الداخل باستخدام مكوّناتها الداخلية بدلاً من الدخول في مواجهة عسكرية مع قواتها المسلحة، والتأثير في أهم المكونات الداخلية للدولة (المجتمع – الثقافة – التعليم – الشخصية)، أو على الأقل استهداف أحدها؛ فتتأثر باقي المكونات؛ وذلك نظراً إلى العلاقة الوثيقة بينها؛ فالمجتمع هو جماعة منظمة من الأفراد مكوّنة له، والثقافة هي مجموعة من الاستجابات التوافقية المكتسبة التي يتميز بها أفراد المجتمع، والتعليم هو وسيلة المجتمع لنقل تراثه الثقافي إلى عناصره، وهم الأفراد المكوِّنون لهذا المجتمع، والشخصية هي التنظيم السيكولوجي للفرد عضو المجتمع، وليست العناصر السابقة فقط هي مراكز الثقل المستهدفة، ولكن المساحات المشتركة بينها أيضاً؛ فالثقافة والشخصية وجهان لعملة واحدة، والعلاقة بينهما وثيقة؛ لأن الثقافة أحد العوامل المهمة في تشكيل الشخصية، والشخصية تؤثر في تكوين الثقافة وتطورها، والتعليم وسيط في هذه العلاقة، سواء كان تعليماً نظامياً، أو من خلال مؤسسات المجتمع الأخرى، ويؤثر ذلك كله في الشخصية القومية التي تتميز بها المجتمعات.[104]

ويُعَدُّ التأثير الاجتماعي لحروب الجيل الرابع من أشد التأثيرات مقارنة بالمجالات الأخرى للأمن القومي (السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي)؛ لأن تأثيرات هذه المجالات تصب في النهاية في المجال الاجتماعي، وتؤثر حروب الجيل الرابع في المجتمع بشدة نتيجة لما يأتي:

أ. تأثير العمليات النفسية في المجتمع.

ب. محاولات اختراق منظمات المجتمع المدني.

ت. محاولات حشد الرأي العام للتظاهر والاعتصام وإشاعة الفوضى في المجتمع.

ث. العمل على زيادة التطرف.

ج. محاولات التأثير السلبي في الانتماء والولاء.

ح. محاولات التأثير السلبي في هوية الدولة.

9. الدول الأكثر تعرضاً وتأثراً بالجيل الرابع من الحروب:

تتعرض الدول لحروب الجيل الرابع بدرجات متفاوتة، وتعرف التعرضية Vulnerability "بأنها الدرجة التي يكون فيها الأشخاص والممتلكات والموارد والأنظمة والنشاطات الثقافية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية عرضة للخطر أو التدهور أو التدمير عند التعرُّض لعامل عدائي، وتشير التعرضية إلى عدم القدرة على تحمل آثار ظرف أو بيئة معادية، ويعرف المدى الزمني للتعرضية بأنه الإطار الزمني الذي يتم فيه النقص أو عدم وجود التدابير الدفاعية لمواجهة الخطر".[105]

وتكون أكثر الدول قابليةً للتعرض لهذا النوع من الحروب، وتتأثر بشدة (سياسياً – عسكرياً وأمنياً – اجتماعياً – اقتصادياً) بتهديداته وتداعياته، هي التي تتصف بأكبر قدر من الخصائص الآتية:

أ. تدني المستوى الاقتصادي في الدولة، وسوء الأحوال المعيشية لشريحة كبيرة من المواطنين.

ب. انتشار الفساد بأنواعه المختلفة (الإداري – المالي...إلخ).

ت. ضعف قنوات الاتصال بين الدولة، ممثلة في نظامها السياسي، والجماهير، وضعف تواصل المسؤولين مع المواطنين، ووجود قنوات اتصال موازية غير قانونية.

ث. انخفاض مستوى التعليم والثقافة العامة، وعدم وجود آليات لرصد التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية بصورة علمية (مراكز فكر – مراكز بحوث)، وتقديم مقترحات إلى صناع القرار.

ج. انخفاض مستوى الإعلام الرسمي للدولة، وتركيزه على إظهار الإنجازات البسيطة وغير الملموسة لدى المواطنين.

ح. انتشار منظمات المجتمع المدني غير المرخَّصة (محلية – أجنبية)، التي تتلقى دعماً معنوياً ومالياً (خارجياً – داخلياً) بصورة غير قانونية، وتكمن خطورتها في أنها تعمل مع

المجتمعات مباشـرة؛ الأمر الذي يجعلها ذات تأثير كبير، ربـما يفـوق تـأثير المـنظمات الرسمية.

خ. غياب الدور الحقيقي والفاعل للمؤسسـات أو الأحـزاب السـياســية التـي يمكنهـا الوصول إلى السلطة، وانفصالها عن المجتمع، فبرغم وجودها القانوني فهي بعيدة عن مشكلات الشارع الحقيقية، وأغلبها ينشغل بالصـراع على السلطة.

د. ضعف آليات التعبير عن الرأي، وتركيز المتوافر منهـا عـلى النـواحي الشـكلية فقـط؛ الأمر الذي يفرز كيانات غير شـرعية تجذب شـريحة من المـواطنين، وتتبنـى أفكارهـا وطموحاتها.

ذ. انتشار السلبية السـياسـية، والعزوف عن المشاركة السـياسـية، خاصةً بـين قطاعـات الشباب؛ نتيجة لافتقاد الشباب التربية السـياسـية السليمة، أو نتيجة لعـدم اقتنـاعهم بجدوى مشاركتهم في التغيير، إضـافة إلى افتقـادهم الثقـة بنتـائج الانتخابـات، مـع اختفاء القدوة والمثل الأعلى بالنسبة إلى غالبيتهم.

ر. عدم نزاهة الانتخابات على اختلاف أنواعها ومستوياتها.

ز. انتشار الأفكار والجماعات المتطرفة بصورة علنية أو مستترة، واقتصـار معالجتهـا عـلى التعامل الأمني فقط.

س. ضعف الولاء والانتماء، خاصةً بين شـريحة الشـباب، وعـدم وجـود آليـات لرصـد الظاهرة ومعالجتها.

ش. عدم الترابط والتناسق بين طبقات المجتمع، وكذلك داخل الأسـرة أو خارجها، وفي المؤسسات التعليمية أو جهات العمل، أو مؤسسات المجتمع الرسمية والشعبية.

ص. سوء التعامل الأمني مع المواطنين، وضعف تنفيذ القانون.

ض. ضعف القوات المسلحة في الدولة، وعدم قدرتها على التعامل المحترف مـع التهديـدات غير التقليدية، وكذلك عدم قدرتها على مساندة القطاعات المدنية في الدولة لمنعها من الانهيار؛ الأمر الذي يساعد على سـرعة الوصول إلى نموذج الدولة الفاشلة.

ط. ولاء القوات المسلحة للحاكم أو لنظام الحكم، وليس للشعب؛ ما يعزز فكرة استخدامها في القمع، أو انقسامها في حالة حدوث ثورات على نظام الحكم.

وتوجد مؤشرات عالمية لقياس معظم الخصائص السابقة؛ فعلى سبيل المثال وليس الحصر:

- مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة

Human Development Index.[106]

- مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

Transparency International.[107]

- مؤشر السلام العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام

Institute for Economics and Peace.[108]

الفصل الرابع

الاستراتيجية المقترحة لمواجهة حروب الجيل الرابع

تمهيد

أصبحت التهديدات غير التقليدية تمثل تحدياً لمختلف دول العالم، وأسهم في تبلور هذه الرؤية أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً في احتمالات نشوب الصراعات والحروب التقليدية بين الدول؛ بفعل عوامل الردع المتبادل وموازين القوى القائمة بين أطراف الصراعات؛ فالحرب التقليدية تعتمد على المواجهة العسكرية المباشرة لهزيمة القوات المسلحة للدولة المستهدَفة، وتدمير قدرتها على الحرب؛ من أجل فرض الإرادة على هذه الدولة المستهدفة.[1] بينما تهدف الحروب غير التقليدية إلى تجنب المواجهة العسكرية المباشرة بين الجيوش؛ لذا ظهرت مؤخراً حروب الأجيال الرابع والخامس والسادس؛ وتهدف الأجيال الجديدة للحروب إلى نقل الصراع إلى ميادين غير عسكرية تختلف صفاتها طبقاً لأهداف كل جيل من الحروب وأدواته ووسائله.

وتُعدُّ حروب الجيل الرابع نوعاً من الحروب غير التقليدية، يتجنب فيها العدو نقاط القوة للخصم، ويستغل نقاط الضعف في المجتمع المدني بكل مكوناته، ويتم التركيز على تدمير الروابط المعنوية بين مكونات المجتمع المدني، وإفقاده الثقة بالمستقبل، وتركّز حروب الجيل الرابع على منع الخصم من التنبؤ بطبيعة التهديد واتجاهه وتوقيته.[2]

ومن المهمّ أن تتم مواجهة حروب الجيل الرابع من خلال استراتيجية متكاملة؛ لأن ذلك يعمل على توجيه موارد الدولة نحو تحقيق الهدف المطلوب، وإفشال أي مخططات مستقبلية ضدها؛ فللتخطيط الاستراتيجي أهمية كبيرة، ليس في حياة الشعوب ومستقبلها فقط، ولكن في جميع مناحي الحياة المتنوعة، سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو

السـياسـية أو غير ذلك؛ فالانتقال من حالـه إلى أخـرى يتطلَّـب خطـة واضـحة وآليـات مفهومة تضمن تحقيق الهدف بأقل تكلفة وفي أسـرع وقت ممكن.

وتعمل الاستراتيجية على سد الفجوة بين المعطيـات الواقعيـة والمسـتقبل المنشـود، ويتضمَّن هذا حسابات منضـبطة للأهـداف والمفـاهيم والمـوارد، ضـمن حـدود مقبولـة للمخاطر؛ للحصول على نتائج مستقبلية أفضل حالاً ممَّا يمكن أن تكون عليـه لـو تُرِكـت الأمور للمصادفة، أو في أيدي الآخرين، كما تتضمن الحسابات تحليل العلاقـة بـين كيفيـة توظيف الموارد وبلوغ النتائج المرجوة في بيئة استراتيجية معينة عبر مدة زمنية محددة.

ويتمثل دور الاستراتيجية أيضاً في ضمان متابعة مصـالح الدولـة الحيويـة وحمايتهـا وتعزيزها بطريقة متناغمة؛ ويتحقق ذلك بتطبيق أدوات القوة عـلى أهـداف محـدَّدة لخلـق تأثيرات استراتيجية تدعم التحرك الموجـه لتنفيـذ سـياسات الاسـتراتيجية للوصـول إلى الصورة المستقبلية المنشودة. والجدير بالذكر أنه عند تنفيذ الاستراتيجية سـنواجه خصـوماً وحلفاء وأطرافاً أخرى معوقة؛ لذا يجب أن تشتمل الاستراتيجية على هذه المـؤثرات، وأن تتمكن من التأثير بشكل إيجابي في بيئة متقلبة من خلال توضـيح الاتجاه لاسـتخدام القـوة بحكمة بقصد تحقيق الأهداف المخططة.[3]

وتدور عمليـة التفكـير الاسـتراتيجي حـول الكيفيـة (الفكـرة أو الطريقـة) التـي تستخدَم بها القوة (الموارد والوسائل) المتوافرة لدى الدولة لفرض سـيطرتها على مجموعـة من الظروف والموقع الجغرافي لتحقيق الأهداف، بما ينسجم وسـياسة الدولـة ومصـالحها القومية. وتسعى الاستراتيجية الجيـدة إلى التـأثير في بيئـة المسـتقبل وصـياغتها بـدلاً مـن الاكتفاء بردود الأفعال عليها. والاستراتيجية ليست وسـيلة لإدارة الأزمات، بل هي، إلى حدّ كبير، نقيض إدارة الأزمات؛ إذ يتم اللجوء إلى إدارة الأزمـات عنـدما لا يكـون لـدينا استراتيجية، أو عندما تفشل الاستراتيجية في استباق الأزمة بشكل مناسب، ومن هنا؛ فإن الاستراتيجية تعد خطة استباقية توقعية، وتعد الاستراتيجية جيدة وفعَّالة وعاليـة الكفـاءة عنـدما تحقـق الأهـداف الاسـتراتيجية المخطـط لهـا، أو تخلـق أو تسـهم في خلـق نتـائج

استراتيجية تساعد على تحقيق الهدف النهائي المنشود، بما يخدم المصلحة الوطنية في نهاية المطاف؛ [4] لذا شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بالفكر الاستراتيجي؛ لأنه ينعكس إيجاباً على القرارات الاستراتيجية. ويتطلب الفكر الاستراتيجي تحليلاً للبيئتين الداخلية والخارجية تمهيداً لوضع الاستراتيجية المناسبة للمواجهة، ويُقصَد بعملية التحليل الاستراتيجي مراجعة كل ما يتعلق بالبيئتين الداخلية والخارجية؛ بغرض التعرف إلى أهم الفرص والتهديدات التي تواجه الدولة فيهما، ويجب أن تكون هذه العملية مستمرة؛ لكي تخدم نجاح البناء الاستراتيجي، ويتطلب ذلك مهارات فكرية وتحليلية عالية؛ لذا يُعد التحليل الاستراتيجي الركيزة الرئيسية، وأحد المكونات المهمة للفكر الاستراتيجي في معرفة المحددات والركائز التي يجب وضعها في الاعتبار عند بناء الاستراتيجية.

وفي ضوء ما سبق سيتم تناول هذا الفصل من خلال النقاط الرئيسية الآتية:

1. أسلوب بناء الاستراتيجية المقترحة لمواجهة حروب الجيل الرابع.
2. التحليل الاستراتيجي المقترح لتحديد محددات الاستراتيجية وركائزها.
3. تقييم مخاطر حروب الجيل الرابع.
4. الاستراتيجية المقترحة لمواجهة حروب الجيل الرابع.

أولاً: أسلوب بناء الاستراتيجية المقترحة لمواجهة حروب الجيل الرابع

1. نشأة الاستراتيجية ومفهومها:

"الاستراتيجية" كلمة يونانية قديمة "strategos"؛ وكانت تعني آنذاك فن القيادة، "أو فن الجنرالات"، [5] ويتفق معناها مع مكانة الحاكم أو الأمير الذي يجمع في قبضته السلطة السياسية وقيادة الجيش في وقت الحروب. ومن هذا المنطلق كان الترادف قائماً بين الاستراتيجية والعلوم العسكرية؛ ففن القيادة عملية ارتبطت

بالجيوش، حيث تتطلَّب القيادة تنظيماً ذا تركيبة معينة، لها خصائصها التي تتماثل مع التنظيم القائم في أي جيش خلال أي عصر من العصور. ولا شك أن فن القيادة ارتبط آنذاك بفنون القتال والأفكار العسكرية منذ القدم؛ وساعد على ذلك انتظام الأفراد والجماعات في وحدات سياسية لتكوين الجيوش النظامية، وتُعَدُّ الاستراتيجية تخطيطاً واعياً لإعادة صياغة هياكل المجتمع، وطبيعة عمله، وسياساته بما يحقق أهدافه المستقبلية من خلال مجموعة من العمليات المتكاملة والمتاحة لسلطة مركزية تملك أدوات المتابعة والتنفيذ.[6]

وتُعَدُّ الحرب ظاهرة اجتماعية قائمة ومستمرة منذ نشأة الإنسان على الأرض؛ لذا ولدت كلمة استراتيجية من رحم البيئة العسكرية بأبعادها المعروفة (القوة – النفوذ – الجيوبوليتيك – الصراعات المسلحة).[7] وقد كانت أولى محاولات الاستفادة من الخبرات العسكرية في القرن الخامس الميلادي بالشرق الأقصى؛ عندما حاول المفكران العسكريان كونفوشيوس و"صن تسو" وضع مبادئ وأفكار سياسية عن الحرب، وعدّا هذه المبادئ بمنزلة قانون يحكم العلاقة بين القائد والأمة، وبين القائد وخالقه؛ وبدأت تظهر بعض المبادئ التي تمس الاستراتيجية، وأخذت شكل تعليمات أصدرها الحكام إلى قادتهم العسكريين. وحتى القرن السادس لم يُضِف أحد شيئاً جديداً إلى حقل الاستراتيجية حتى بداية القرن السادس عشر، عندما حاول نيكولو مكيافيلّي تناول بعض الأفكار المرتبطة بسير الحروب، واهتم ببعض المبادئ الخاصة بتنظيم الميليشيات الوطنية واستخدامها بدلاً من الجيوش المرتزقة، وبحسب بعض المفكرين العسكريين، أمثال كارل كلاوزويتز، الذي يعُدُّه الكثيرون مؤسس الاستراتيجية التقليدية؛ فإن الاستراتيجية هي فن إعداد المعارك أو الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة.

وظل هناك ترادف بين الاستراتيجية والعلوم العسكرية؛ ما جعلها مقصورة على المجال العسكري؛ حتى إن تعريف الموسوعة البريطانية للاستراتيجية جاء ليؤكد

هذا المفهوم بالقول "إنها ذلك الجزء من فن الحرب الحديثة"، وإنها تمثل فن القيادة في الاستخدام الأمثل للإمكانيات والوسائل العسكرية المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة.[8]

وقد دفعت أفكار كلاوزويتز في القرن العشرين إلى الأخذ بعقيدته في الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)؛ ما أدى إلى تطبيق استراتيجية مباشرة عنيفة تعتمد في الأساس على تحقيق الأهداف بخوض المعارك العنيفة الدامية، مع الاعتماد في الأساس على القيام بسلسلة سريعة من الضربات الشديدة العنف الموجهة إلى مواقع مختلفة، ولكن تطور الأسلحة، واستخدام الموانع وأعمال الحفر في الدفاع، أديا إلى جمود شديد في الجبهات القتالية.

وحققت الحرب العالمية الثانية ثورة في فن الحرب؛ وكانت عاملاً في تغيير مجرى التاريخ، وظهرت استراتيجية تعتمد على المناورة والحركة مع الاعتماد على الحرب النفسية على نطاق واسع، ولكن هذا كله لم يستطع التغلب على قصور الاستراتيجية العليا؛ فخرجت أوروبا منهكة من الحرب، وظهرت القوتان العظميان المثلتان بالاتحاد السوفييتي وتكتل المعسكر الشرقي خلف القيادة السوفييتية بمبادئها وأيديولوجيتها، وفي المقابل الولايات المتحدة الأمريكية وتكتل المعسكر الغربي خلف القيادة الأمريكية.

وأصبحت هناك أفكار جديدة للاستراتيجية بوقوف العالم على حافة الحرب في ظل التهديد النووي الأمريكي، ووجد السوفييت أن المخرج الوحيد المتاح لهم هو تبنّي "استراتيجية غير مباشرة" تعتمد على القوة الكامنة في جموع الشعب تحت فكرة قومية، بينما اتجه الأمريكيون نحو التطور التقني لإيجاد قوة كامنة متفوقة كافية لممارسة الردع، أو تحقيق الأهداف من خلال الحرب، وتم هذا كله تحت الأفكار والمبادئ التي قادها كارل كلاوزويتز.

وأصبــح هناك خلط واضح بين الاستراتيجية والعلوم العســكرية، وأصبــح أي حديث عن الاستراتيجية يتناول العلوم العسكريـــة؛ حتى أصبحت الاســتراتيجية هــي العلــوم العسكريـة، والعلوم العســكرية هــي الاســتراتيجية، ولكـــن الحقيقــة هــي أن الاستراتيجية أوسـع بكثير؛ فقد أصبحــت ترتبـط بالحيــاة العصـريـــة، وتشمــل كـل مظاهــر الحيـاة البشـريـــة، وتحيط بالجوانـب الإنسانيـــة كافـة؛ وتـدخل فـــي نـواة المجتمعــات الحديثـــة، وجميـع الجوانـب السياسيـــة والاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والتكنولوجيـــة والإعلامية والبيئيـة؛ مـا جعلهـا تتحـرر أخـيراً مـن الالتصـاق بـالعلوم العسكريـة؛ وقد أدى هذا إلى تطـور واضح لمفهـوم الاستراتيجية.

وقـاد هذا المفهوم الجديد التطـور الهائل في مجـال العلوم الاجتماعيـــة والعسـكرية؛ نظراً إلى التلازم الفكـري التاريخي بـين مصـــادر التهديـد ومصـادر القـــوة في المجـالين السـياسـي والاجتماعي للدولـة، وأكسب ذلك الاستراتيجية مفهومــاً جديـداً، مفهومـاً اجتماعياً عسكرياً قادنـــا إلى مفهوم شـامل للاســتراتيجية مـن منطلـق ضــرورة وجـــود ارتبـاط وثيق بـين العلوم العسكريــة والسـياسيـــة والاقتصاديـة بصفة عامة، والعلـوم الاجتماعيـــة بصفـة خاصـــة، وظهـر كتَّاب معاصـرون يوجهـون النقـد إلى التعريفـــات السابقة للاســتراتيجية التـي تقتصــر عـلى المجـــال العسـكري؛ مـا جعــل التعريفـات المعاصـرة للاستراتيجية تجمع بين عنصـري السـياســة والقوة العسكريـة، وأنّهما وجهـان لعملـة واحدة، وأن كليهمـا مكمّل للآخــر، وأصبح هناك حـد فاصل بين الاســتراتيجية العسكرية والاستراتيجية الشاملة بعد أن كانت الرؤيـــة غـير واضحـــة.

وسـيظل جوهـر الاستراتيجية هو التنبؤات والتقديــرات السليمـــة؛ حيث أصبح الفكر الاستراتيجي جامعـــاً بين النظريـــة والتطبيق؛ فـلا شـك أن الرجـل الاســتراتيجي يتعامل مـع أمور وعوامل غير مؤكـدة قائمـة على نظريـــة الاحـتمالات؛ ولـذا يُعَـدُّ الفـن الاستراتيجي هو فـن "المغامرة المحسوبـــة".

2. تعريفات الاستراتيجية:

فيما يأتي تعريفات الاستراتيجية لمفكرين سياسيين وعسكريين من المدرستين الغربية والشرقية، وكذلك لمفكرين عرب:

أ. المدرسة الغربية:

- كارل فون كلاوزويتز: يُعرف الاستراتيجية بأنها فن استخدام الاشتباك من أجل تحقيق هدف الحرب.[9]
- فون درجولتز: هي التدابير الواسعة التي تستخدَم في تحريك القوات إلى الجهة الحاسمة في أكثر الظروف ملاءمة، ويمكن أن تسمَّى علم القيادة.[10]
- ليدل هارت: هي فن توزيع مختلف الإمكانيات العسكرية واستخدامها لتحقيق هدف السياسة، وسرعان ما أدرك ليدل هارت أن تعريفه هذا لم يشتمل على جميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في عددها وحجمها.[11]
- ريمون أرون: هي قيادة مجمل العمليات العسكرية وتوجيهها، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الاستراتيجية والدبلوماسية تابعتين للسياسة.[12]
- أندريه بوفر: هي فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة.[13]
- معهد بحوث القوات الجوية الأمريكية التابع للجامعة الجوية: يُعرّف الاستراتيجية بأنها "خطة عمل تقوم بتنظيم الجهود لتحقيق الأهداف".[14]

ب. المدرسة الشرقية:

- فلاديمير لينين: الاستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم بتوجيه ضربة مميتة له تكون سهلة وممكنة.[15]

- ماو تسي تونج: هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب.[16]
- فاسيلي سوكولوفسكي: هي فن إعداد البلاد للحرب وتصريف الصراعات المسلحة في ظل أوضاع تاريخية محددة.[17]

ج. المدرسة العربية:

- المدرسة المصرية: تُعرّف الاستراتيجية بأنها أعلى مجال في فن الحرب، وهي تدرس طبيعة الصراع وتخطيطه وإعداده وإدارته، وهي أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة، واستخدامها في الحرب، بالاعتماد على أسس السياسة العسكرية، كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الاستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو.[18]
- المدرسة العراقية: تُعرفها بأنها فن إعداد القوات المسلحة وتوزيعها، واستخدامها، أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الاستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة.[19]

من خلال ما سبق يمكن تحديد مفهوم الاستراتيجية المعاصرة في أربعة عناصر:

- الاستراتيجية ترتبط بأمن الدولة والمجتمع.
- تبحث كيفية تعبئة موارد المجتمع وتنظيمها وتوجيهها.
- الاستراتيجية مفهوم متغيّر ومتطور بتغير الظروف والموارد والخيارات المتاحة.
- تتضمن الاستراتيجية القومية عدداً من الاستراتيجيات المتخصصة التي تترابط وتتكامل فيما بينها لتحقق (كل في مجالها) أهداف الاستراتيجية العامة، وصولاً إلى الأهداف التي حددتها السياسة.

3. الاستراتيجية القومية:

من الصعب في مثل هذه الموضوعات الواسعة ذات المدارس المتعددة، التي يتناولها السياسيون ورجال الدولة، ومما يُتداول في مجالات العلوم المتخصصة، أن يكون لها

تعريف واحد جامع، ورغبةً في تحديد إطار يدور فيه العمل سيكون الاختيار لأنسب التعريفات الذي من خلاله سيتم تناول الموضوع.

أ. تعريف الاستراتيجية القومية:

الاستراتيجية هي علم وفن استخدام وتطوير موارد الدولة لتحقيق الأهداف والمصالح القومية؛ أو لتحقيق أهداف الأمن القومي تحت مختلف الظروف، وتعرّف جامعة الدفاع الوطني الأمريكية الاستراتيجية القومية Grand strategy بأنها "استخدام جميع أدوات السلطة الوطنية لتأمين الدولة، ومستواها أعلى من الاستراتيجيات التخصصية، وأعلى من استخدام القوة العسكرية، وتوضح الاستراتيجية القومية سلوك الدولة على المدى الطويل لتحقيق مصالحها أيضاً؛ لذلك ترتبط الاستراتيجية القومية بالأمن القومي"، ويتضمن تعريف الاستراتيجية عدداً من النقاط المهمة كالآتي:[20]

- الاستراتيجية علم، أي إنها تخضع في صياغتها لقواعد ونظريات علمية لها أصولها؛ فهي ليست اجتهاداً مطلقاً، بل لها أصولها العلمية المقنَّنة؛ لذا تخضع للقياس والتحليل والمعايرة.

- الاستراتيجية فن، أي تتطلب مهارة؛ مهارة التخطيط والتنفيذ والتصحيح والتعديل، أي إن القواعد العلمية الثابتة ليست هي المُدخل الوحيد لصياغة الاستراتيجية القومية، بل مهارة القيادة المنوط بها صياغة الاستراتيجية وحنكتها وخبرتها وتجربتها أيضاً. بمعنى آخر: إن وجود موارد للدولة مع وجود الأصول والقواعد العلمية الثابتة يختلف من حيث الصياغة والتطبيق كاستراتيجية بيد مجموعة من العاملين في هذا المجال، عن مجموعة أخرى لديها الإمكانيات نفسها، وهذا يرجع إلى الاختلاف في المهارات، أي درجة الفن التي تتمتع بها كل مجموعة.

- يهدف هذا العلم وهذا الفن إلى استخدام موارد الدولة وتطويرها لتحقيق أهدافها؛ وهذا يوضح أهمية وجود أهداف واضحة المعالم ومحدَّدة حتى يمكن الوصول إليها بسهولة، ومن ثم يصير العمل والتنفيذ نحو تحقيقها وإنجازها، وتُعرف هذه

الأهداف بأنها الأهداف القومية، أو أهداف الأمن القومي، وترى بعض المدارس أنها المصالح القومية، ومهما اختلفت الأسماء؛ فإن الثابت هو وجود مصالح للدولة، أو أهداف تحقق غاياتها وطموحاتها القومية، أو تحقق رؤيتها ومفهومها لأمنها القومي، ويجب أن تكون تلك المصالح أو الأهداف مصوغة بشكل جيد وواضح ومفهوم، ويترجِم المطالب الحقيقية للدولة.

- كما أنه يجب على من يستخدم موارد الدولة، ويسعى إلى تحقيق الأهداف القومية أن يكون لديه الخطط والبرامج الخاصة باستخدام تلك الموارد أحسن استخدام؛ للحصول على أفضل النتائج، وترجع قيمة هذه الخطط والبرامج إلى أنها توضح مراحل العمل، وخط سيره، والمدد الزمنية اللازمة؛ وصولاً إلى تحقيق الأهداف؛ ما يمكّن من متابعة الخطة، وقياس مدى نجاحها أو إخفاقها، ومعايرة العائد ممَّا أنفِق من الموارد، كما تمكن من التعديل والمرونة واقتراح البدائل للتغلب على الصعاب التي تواجه بلوغ الأهداف.

ب. أهمية الاستراتيجية القومية:

- ترجع أهمية الاستراتيجية القومية إلى كونها العامل الفعَّال والرئيسي في توجيه موارد الدولة نحو النهايات المطلوبة، أي نحو تحقيق الأهداف المخططة، وحول هذا المفهوم يمكن القول إن موارد الدولة من القوى البشرية والموارد الاقتصادية والأسلحة والمعدات لا تعدو أن تكون أكثر من أرقام إحصائية، أو إمكانيات متاحة موقَّعة على خرائط على سبيل الحصر والتحديد، أو مادة للدراسة تستخدم في مجال المقارنة أو التقييم، أو إنها مخزون لدى الدولة؛ وحتى تتحول هذه الإمكانيات أو هذه الموارد إلى قوة قومية، فلا بد من إعدادها ثم استخدامها وتوجيهها نحو النهايات المرغوب فيها، التي تحقق مصالح الدولة وأهداف الأمن القومي. وقياساً على ذلك؛ إذا تساوت دولتان في الموارد؛ فإن الدولة ذات الاستراتيجية الأفضل والأنسب تكون أكثر كفاءةً وقوةً من الدولة الأخرى.

- في السياق نفسه تُعَدُّ القوة القومية لدولة ذات استراتيجية قومية أفضل من الدولة التي ليست لها استراتيجية قومية؛ وهذا بدوره يوضح لنا قيمة الاستراتيجية القومية وأهميتها، كما أن الاستراتيجية تعمل على ترقية الموارد وتطويرها لتستمر في العطاء، وتحافظ على قوة الدولة، وتعمل على تحسينها وزيادتها أيضاً.

ج. القوة القومية والاستراتيجية القومية:

- تعرف كلية الحرب الأمريكية القوة بأنها "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين لتحقيق أهداف محدَّدة"،[21] وتُستخدم قوة الدولة في تنفيذ استراتيجيتها طبقاً لمعادلة راي كلاين:[22]

القوة القومية = (الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) X (الأهداف الاستراتيجية + الإرادة لتحقيق الاستراتيجية القومية).

- ذكر كلاين في كتابه "تقييم القوى العالمية" عام 1977 دور الاستراتيجية القومية، وأعطاه من الأهمية الكثير؛ فجعله عامل جذب في معادلته لحساب القوى القومية للدولة، وذِكر هذه المعادلة هنا ليس بغرض تحليلها أو دراستها، ولكن للاستدلال بها على أهمية الاستراتيجية القومية.

- إذا تصورنا أن دولة تملك من الموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية والعسكرية الكثير؛ فإن حاصل جمعها يكون كبيراً، وفي الوقت نفسه ليست لها استراتيجية قومية، أي أنها صفر؛ فتكون النتيجة الحتمية هي صفراً؛ إذ إن أي حاصل جمع مهما كان حجمه مضروباً في صفر يساوي صفراً. ويوضح هذا أيضاً بجلاء قيمة الاستراتيجية القومية وأهميتها كأحد المكونات الرئيسية والمهمة للقوة القومية للدولة؛ ولهذا يتم إعطاء أهمية كبيرة للاستراتيجية القومية؛ لأنها تجسد تنفيذ رؤية الدولة لمستقبلها في الفترة المخطط لها، وما ترغب في تسخير مواردها من أجله؛ فلا تدع نفسها ومستقبلها من دون تخطيط، ولا تكون حركتها وتصرفاتها مجرد ردود أفعال بحتة لما يدور حولها من أعمال، بل تمزج بين ذلك وما ترغب هي في عمله وتحقيقه بما لديها من إمكانيات

متاحة واستراتيجية واعية. وهنا يمكن التذكير بالحكمة القائلة "إذا لم تخطط لصنع مستقبلك؛ فإنك تدع الآخرين يفعلون لك ذلك"، ولا يمكن صنع المستقبل المنشود ووضع الطموحات القومية موضع التنفيذ من دون التعرف إلى المتاح والممكن في موارد الدولة، ووضع الاستراتيجية الملائمة لتحقيق تلك الطموحات، ودرء كل التهديدات والمخاطر التي تعترض مسيرة الدولة نحو مستقبلها المنشود.

د. مراحل بناء الاستراتيجية القومية:

- توضح الاستراتيجية القومية كيفية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الغاية القومية العليا، ومصالح الدولة وأهدافها (مصالح أو أهداف الأمن القومي)، وكذا تنفيذ السياسات المقرَّرة، وتوضح هذه الاستراتيجية لمتخذ القرار ما سيطلَب من المجلس التشريعي ومن المواطنين اتباعه وتنفيذه لتحقيق مطالب الأمن القومي للدولة وأهدافه، طبقاً للأولويات التي صاغها والسياسات والبرامج التي أقرها. وتُعد صياغة الاستراتيجية القومية المختارة من بين البدائل المطروحة هي قمة عملية صنع القرار للدولة.

- لوضع أو بناء أو صياغة استراتيجية قومية ناجحة من الضروري توافر عدد من العناصر الأساسية لهذه العملية، أهمها:

  - تقوم المجالس التشريعية للدولة بدورها؛ لتظهر أهمية الاستراتيجية القومية في دستور الدولة، وصياغة الغاية أو المصلحة القومية لها، وهي ما تسعى الدولة إلى تحقيقه - باعتبار أنها كيان في المجتمع الدولي - من بقاء ونمو، معتمدةً على نفسها، ومتعاونةً مع غيرها بصفتها عنصراً في هذا المجتمع تحدِّده الثوابت والمتغيرات في البيئات المحلية والإقليمية والدولية، ويتم تحديدها على المديَين المتوسط والبعيد.

  - تُعَدُّ الغاية، أو المصلحة القومية للدولة، أولى خطوات صياغة الاستراتيجية القومية، وبوجه عام؛ فإن الغاية القومية هي القيم والمصالح التي لا تقبل الدولة

التضحية بها حتى في سبيل تجنب الحرب؛ إذ إنها ذات تأثير حاد ومباشر في الأمن القومي للدولة، وتكون غاية الدولة العليا هي الحفاظ على تلك القيم الجوهرية، أو تلك المصالح الحيوية. وتُعرف المصلحة القومية بأنها الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة، وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة.

- فمن الأمور الأساسية وجود غاية قومية عليا، أو مصالح قومية حيوية واضحة ومعروفة للمواطنين، وتتمتع بتأييد قومي، ويدور حولها شبه إجماع من الشعب، ولا لبس أو خلاف عليها؛ إذ إنها لا تقبل المساومة؛ فهي عادةً القيم الأساسية، أو المصالح الحيوية، التي في سبيلها تدخل الدولة الحرب، وهي ما عبَّر عنها مفكرو الأمن القومي بأنها القيم الجوهرية، أو هي المصالح الحيوية. ويُقاس نجاح صياغة الغاية، أو المصلحة القومية للدولة، بمدى تفصيل تلك الغاية، ووضوحها، وكسب الإجماع حولها من الاتجاهات كافة في الدولة.

هـ. الأهداف القومية:

- توضع الأهداف القومية في إطار المصالح القومية للدولة، أو أهدافها، التي تقتضيها طبيعة المرحلة المقبلة، وتخطط الدولة لها. وتتوقف صياغة تلك الأهداف، وترتيب أولوياتها، إلى حدّ بعيد، على مهارة متخذي القرار؛ فبقدر ما تكون هذه الأهداف معبّرة عن المصالح الحقيقية لأغلبية الشعب، وتحوز رضاهم وتأييدهم؛ بقدر ما تكون مهارة متخذي القرار، أو القيادة السياسية للدولة، في صياغة الخطوات الأولى للاستراتيجية القومية.

- تقوم القيادة السياسية في الدولة بتحديد الأهداف القومية، وتمثل مجموعة الأهداف (السياسية – العسكرية/ الأمنية – الاقتصادية – الاجتماعية...) التي تحددها الدولة، وتخصص لها طاقاتها وإمكانياتها، وتحدَّد في إطار الغاية أو المصلحة القومية، وتتصف بالمرحلية والنوعية، ويُحدَّد لها مدى زمني، ومن أمثلة ذلك:

- الحفاظ على وحدة الوطن بأراضيه وبحاره وسمائه والثروات الكامنة فيه.

- الحفاظ على القيم الأساسية، والمصالح الحيوية (يفضل الأمريكيون استعمال تسمية "القيم الأساسية" على "المصالح الحيوية"؛ فالقيم الأساسية تسمية تشمل البعد المعنوي ومفاهيم أكثر إنسانيةً كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحق تقرير المصير...إلخ، أما تعبير المصالح الحيوية؛ فهو تعبير يميل أكثر إلى الأمور المادية كالنفط، والغاز، وما شابه ذلك).

- الحفاظ على السيطرة الوطنية وعلى موارد الوطن الاقتصادية.

- استقلال الإرادة الوطنية عند تناول شؤون الوطن داخلياً، وفي التعامل مع القوى الخارجية.

- الحفاظ على هوية الوطن الثقافية التي ورثتها الأجيال عبر قرون طويلة؛ وتتمثل في منطقتنا بانتمائه العربي الإسلامي، وحمايته من القوى الدخيلة.

- الحفاظ على مقوّمات النظام السياسي، الذي ينص عليه الدستور، مع تطويره بما يتوافق مع الإرادة الشعبية.

- تحرير المواطن من الخوف والحاجة؛ ليكون مشاركاً بفاعلية في مشروعات التنمية.

و. السياسة القومية العليا للدولة:

هي المواءمة ما بين الغايات والأهداف القومية وبين الإمكانيات والقدرات الفعلية للدولة لفترة ما، بما يحقق توجيه قوى الدولة لتحقيق الغايات والأهداف، وينبع منها سياسات تخصصية تصدر في صورة أهداف سياسية تخصصية. وتعبر السياسة القومية العليا عن الخطط والأساليب التي تخطط لاستخدام موارد الدولة لتحقيق الغاية القومية العليا، وكذا الأهداف القومية للدولة، وهي بدائل تقدمها الأجهزة المتخصصة إلى

متخذ القرار؛ ليفاضل ويختار من بينها أنسب وأفضل السياسات التي تدخل حيز التنفيذ، ويتم بتطبيقها السير نحو تحقيق تلك الغاية والأهداف.

ز. الحوار الفكري لصياغة الاستراتيجية القومية:

- إن عملية صياغة الاستراتيجية القومية وبنائها ليست بالسهلة ولا باليسيرة، ولكنها عملية معقدة ومتشابكة ومتداخلة؛ فهي تخضع لإعمال الفكر والعقل والتدبير، بالإضافة إلى الإحصاءات والحسابات والتوقعات، كما أنها تمر خلال مراحل متعددة تراعي مختلف وجهات النظر، وهي عملية تكوين رأي، أو اتخاذ قرار، عن طريق التمييز والمقارنة واستخدام الملكات العقلية أيضاً؛ ومن هنا تنبع أهمية الحوار الفكري؛ ليشترك فيه أكثر من طرف، كلٌّ له دوره، و كلٌّ له فكره، وإنْ هي إلا مباراة فكرية وعقلية؛ الغرض النهائي منها هو الخروج بأفضل النتائج تحقيقاً لأهداف الأمن القومي للدولة.[23]

- من أهم المبادئ التي توضع في الاعتبار، أثناء الحوار الاستراتيجي، إدراك دوافع العدائيات الحالية والمحتملة التي تواجه الدولة، ومدى قوة تلك الدوافع العدائية، ويمثل هذا الإدراك أفضل قاعدة لتقييم القضايا الاستراتيجية، ومن أبرز المدارس التي تُعنى بالفكر والحوار الاستراتيجي مدرستان:

المدرسة الأولى تحرص على وضع توصيات للعمل الاستراتيجي اعتماداً على الاستدلال المنطقي، الذي ينطلق من مجموعة من النظريات أو الفرضيات الخاصة بعملية صنع القرار الاستراتيجي، وهذا الأسلوب، برغم أهميته، فإنه يعجز أحياناً عن التعامل مع التطبيقات الجديدة التي قد تظهر على أرض الواقع.

المدرسة الثانية هي المدرسة التاريخية، التي يمكن ربطها بالممارسات الفعلية على أرض الواقع، ولكنها قد تفتقر إلى أساس نظري قوي في كثير من الأحيان، وقد نجد أن جزءاً من التاريخ لا يرتبط بالأمر الواقع أيضاً.

وفي ضوء ما سبق، يُفضَّل في الحوار والفكر الاستراتيجي الجمع بين المدرستين النظرية والتاريخية، ويضاف إلى ذلك رصد الوضع الحالي بدقة ومصداقية وبأسلوب علمي، مع متابعة المتغيرات التي قد تطرأ عليه باستمرار، وقد يؤدي ذلك إلى استنباط نظريات جديدة تمكّن من فهم الأحداث بصورة صحيحة، ومن الممكن أن يعوق ذلك وجود تيارات فكرية تتمسك بثوابت نظرية قديمة (المدرسة الأولى)، وأخرى تتمسك بتحليلات تاريخية قد لا ترتبط بما هو موجود نتيجة المتغيرات السريعة، خاصة في التكنولوجيا (المدرسة الثانية)، وقد يُفسر ذلك عدم اقتناع بعض المفكرين بتغير شكل الحرب وظهور أجيال جديدة مثل حروب الجيل الرابع، ويُعَدُّ ذلك من أخطر ما يواجهه الأمن القومي للدولة؛ لأن التهديد يكون موجوداً ويتنامى، ولكن المدارس والتيارات الفكرية القائمة لا تستطيع إدراكه، وبالتالي تتأخر في مواجهته، وفي تقديري أن هذا ما حدث مؤخراً في بعض دول المنطقة.

ح. مصادر التخطيط للاستراتيجية القومية:

يستمد التخطيط للاستراتيجية القومية وصياغتها روحه وجوهره من مصادر متعددة، يضفي كل منها صبغته على الشكل والسياسات التي تتبع المفاهيم والقيم السائدة، وبالتالي تكون تلك المصادر مرشداً أو هادياً لصانع الاستراتيجية القومية ومخططها، وفي الوقت نفسه تضع عليه قيوداً في كثير من الأحيان، وتكون له حدوداً لا يمكنه تخطيها، ومن تلك المصادر ما يأتي:

- يُعَدُّ دستور الدولة أهم تلك المصادر؛ فلا يمكن وضع أهداف أو تحديد غايات قومية منافية لدستور الدولة أو للقيم التي تسود المجتمع، وإلا كانت مثاراً للجدل والخلاف، ولا تتمتع بالقبول أو الرضا الشعبي، وتكون مرفوضة في الدول الديمقراطية التي تتمسك بدستورها وقيمها.
- يُعَدُّ برنامج الحزب، الذي يفوز بأغلبية تأييد الشعب، أحد المصادر الأساسية لتخطيط الاستراتيجية القومية وصياغتها؛ حيث إن ما يُطرح في برنامج عمل الحزب

هو تمثيل لأماني ومطالب الغالبية الذين ارتضوه ويرغبون في تحقيقها في الفترة المقبلة من حكم الحزب للدولة.

- تُوضَع في الاعتبار الوعود التي على أساسها اختار الشعب حكومته المنوط بها صياغة الاستراتيجية القومية وتنفيذها عن فترة توليها الحكم.

- تدخل تصريحات المسؤولين السياسيين من رجال الدولة ومتخذي القرارات، التي تلقى القبول والإجماع الشعبي، ضمن المصادر المهمة لتخطيط الاستراتيجية القومية وصياغتها؛ حيث إنها تمثل رغبة الأغلبية، وتعبّر عن تفاعلهم مع قياداتهم؛ لذلك فمن المهم جداً والضروري أن يكون لدى القيادة السياسية الحسُّ والبصيرة النافذة لاستشعار مدى القبول والرضا الشعبي والتفاعل الاجتماعي والسياسي مع ما يصدر من بيانات وتصريحات للمسؤولين السياسيين.

- كما تظهر أهمية الأجهزة التي تعمل في مجال تجميع الرأي العام وتحليله وإبلاغه إلى القيادة السياسية؛ فقد يُتخَذ قرار سياسي لا يتفق ورغبة الجماهير وضد مصالحهم، ثم يعزز ويدعم بقرارات أخرى، وذلك بناءً على بلاغ خاطئ من تلك الأجهزة بأن الجماهير متفاعلة ومتحمّسة لكل ما يصدر عن القيادة السياسية، بينما الحقيقة تخالف ذلك.

- يُعَدُّ الرأي المتبلور من داخل البرلمان، والمناقشات التي تدور فيه، من المصادر المهمة والأساسية لتخطيط الاستراتيجية؛ لأنها تعبّر عن رأي ممثلي الشعب وما يرونه من أهداف ومصالح يتحقق بتمام تنفيذها المصلحة العامة للدولة؛ فهم النخبة التي اختارها الشعب بناءً على برامج مطروحة منهم رأى الشعب فيها مطالبه في المستقبل القريب.

- تُعَدُّ موارد الدولة المتاحة والمتوقعة، خلال الفترة الزمنية المخطط لها، أهم المصادر؛ فبتوجيه هذه الموارد وتوظيفها من خلال السياسات الموضوعة يتم تحقيق الأهداف، وهي أيضاً التي ستتحول إلى قوة للدولة من خلال الاستراتيجية القومية.

- تمثل التهديدات المحيطة بالدولة مصدراً أساسياً من مصادر التخطيط للاستراتيجية القومية؛ حيث إن مصالح الأمن القومي للدولة يقع جزء منها في الخارج؛ فمن أهداف الاستراتيجية إزالة التهديدات، أو تحييدها، أو تحجيمها، ومن ثم يصبح التعرُّف إلى تلك التهديدات، من حيث المصادر والأساليب، أمراً ضرورياً حتى يمكن التعامل معها، وتحقيق ما تهدف الدولة إليه.

ط. الأسس العامة لبناء الاستراتيجية:

- نقطة البدء في بناء الاستراتيجية هي تحديد الأهداف بطريقة واضحة، ومقارنتها بالوسائل والإمكانيات، مع ملاحظة ضرورة الملاءمة بين الأهداف وطرق تحقيقها.
- مراعاة أن تتسم الاستراتيجية بالمرونة مع القدرة على مواجهة ما ينشأ من تغيرات، بعضها محتمل، وبعضها الآخر يرتبط بعامل التغير، مع ملاحظة أن هناك عوامل طارئة يمكن أن تحدث؛ لذا يُراعَى أن تكون الاستراتيجية ديناميكية ومرنة.
- يجب أن تتسق الاستراتيجية مع السياسة العليا؛ فالاستراتيجية بناء فكري تنظيمي يعمل على تحقيق الأهداف التي تضعها السياسة، كما أنها تالية لها في التنظيم؛ لكنها ليست منفصلة عنها.
- إن الاستراتيجية بجميع مستوياتها تسبق الخطط، ومن ثمَّ؛ فإنها لا تهتم بالتفصيلات الواجبة في مجال وضع الخطط وبرامج التنفيذ.
- مراعاة أن تتسم الاستراتيجية بالشمول والتكامل في علاقاتها بجميع العوامل والعناصر المؤثرة في البيئة الاستراتيجية.
- ينبغي أن تُراعَى الاستمرارية في تنفيذ مراحل الاستراتيجية، وأن تكون المُدَد مناسبة لتنفيذ المراحل المختلفة لها.
- يراعى إعداد منظومة بناء الاستراتيجية في إطار نسق واحد، وإجراء التنسيقات المختلفة بما يحقق هذه الأهداف؛ بحيث يتم ذلك في أقل وقت ممكن، وبأعلى كفاءة ممكنة، من دون أن يخل ذلك بالميزانية والتمويل المحدَّدَين لذلك.

- **تحديد الأولويات:** تتضمن الاستراتيجية القومية الخطوط التنفيذية لوضع السياسات والخطط والبرامج الخاصة لاستخدام موارد الدولة موضع التنفيذ؛ بهدف تحقيق الغايات والأهداف القومية، وتُعَدُّ الموارد والأهداف عاملين متضادين وأساسيين؛ ويقع التناقض بين كلا العاملين نظراً إلى ما يميز كلاً منهما من خصائص:

- تتميز الموارد دائماً بأنها محدَّدة، ويصفها رجال الاقتصاد بالندرة، وينطبق هذا الوصف على موارد أي دولة في العالم، حيث إن أغنى الدول لا توفي مواردها جميع احتياجات شعبها، بينما تتميز الحاجات البشرية باللامحدودية؛ فهي لا تتوقف عند حد معين، وهي دائماً متعددة ومتنوعة ومتطورة، وكلما أشبع الإنسان حاجة، ظهرت له حاجات جديدة؛ لذا فهي تتصف بأنها لا تنتهي.

- ينطبق على الدولة، في هذا المجال، ما ينطبق على الأفراد، فمطالب الدول أو رغباتها لا تقف عند حد معين؛ فكل دولة ترغب في أن تحقق لمواطنيها أقصى درجة من الرخاء والرفاهية، وتحقق لنفسها أقصى قدر من الاستعداد والأمن، أي إنها ترغب في تحقيق أقصى طموحاتها من أهداف ومصالح، ومن ثَمَّ فعلى الدولة أن توازن بين مواردها ومطالبها.

- تضع الدولة أهدافها، طبقاً لترتيب أولويات محدَّدة؛ لتواجه مسألة محدودية الموارد ولانهائية المطالب، وتعكس هذه الأولويات مدى اهتمامات الدولة ورؤيتها لمستقبلها.

- تتمثل مطالب الدولة في الأمن، ومطالب المعيشة والرفاهية، ويتنافس المطلبان السابقان؛ حيث إن المزيد من الأمن يكون على حساب الرفاهية والخدمات، والعكس صحيح. وتحاول الدولة، متمثلة في القيادة السياسية، أن توازن بين متطلبات الأمن ومتطلبات الرفاهية والمعيشة؛ وذلك بوضع المطالب طبقاً لأسبقيات تعكس مدى استشعارها وتصوراتها للغايات والأهداف القومية، طبقاً لاحتياجات الدولة بما يحقق الحد المطلوب من متطلبات الأمن القومي.

وحتى توازن الدولة بين المطلبين، مع عدم قدرتها على تحقيق كل طموحاتها؛ فإنها تضع أهدافها القومية بأسبقيات أهميتها؛ وهذا يعني بالضرورة تقديم تضحيات؛ فمعنى تفضيل هدف على آخر، أو تأجيل بعض المطالب، هو التضحية ببعض المطالب في سبيل تحقيق مطالب بعينها ترى الدولة أنها أكثر أهمية أو أكثر إلحاحاً. وتواجه الدولة هذه المشكلة على ثلاثة مستويات هي: حجم الموارد المتاحة حالياً وفي المستقبل، والجزء الذي سيخصَّص من هذه الموارد للأمن، والجزء الذي سيخصَّص للمطالب الأخرى، والكفاءة والفعالية اللتان ستستخدم بهما هذه الموارد المخصصة.

ويتم تناول هذه المشكلة في شقين:

الشق الأول يتولاه أعلى مستوى في الدولة، متمثلاً في أقسام متعددة من الحكومة واللجان المشتركة واللجان المتخصصة؛ وبالطبع فإن الموارد الحالية لا تتأثر بالسياسة القائمة، وتمثل الموارد الحالية نتائج السياسات السابقة، ولكن السياسة الحالية من شأنها الاستخدام الأمثل المنتج لهذه الموارد ومعدل نموها، وكذا حجم الموارد التي ستكون متاحة في المستقبل.

الشق الثاني يخص الحكومة واللجان المتخصصة في مجلس النواب، ويتولى المسؤولية الكبرى فيها وزارتا التخطيط والمالية ولجنة الخطة والموازنة في المجلس.

- تقدم الخطة من الحكومة إلى مجلس النواب، وتناقشها اللجان المتخصصة، ثم تُعرَض على المجلس ليدلي كل عضو من الأعضاء برأيه فيها، ومن خلال تلك المناقشات وتبادل الرأي والحوار تأخذ الخطة شكلها النهائي بعد إقرارها من المجلس، وتمثل هذه الخطة استراتيجية الدولة وبدء التنفيذ لها، أي تحويلها من قرارات سياسية وسياسات وخطط إلى التنفيذ الفعلي في شكل برنامج عمل.

- تخضع الاستراتيجية للمرونة طبقاً لمقتضيات الموقف داخلياً وخارجياً، وتعالَج هذه المسائل في شكل خطة سنوية تقوم الحكومة بتقديمها في بداية كل سنة مالية في شكل

موازنة مالية إلى مجلس النواب، ثم تدرسها وتناقشها اللجان المتخصصة، وتقدم مقترحات للتعديل، وتصبح سارية المفعول فور موافقة المجلس عليها؛ حيث تصبح جزءاً من استراتيجية الدولة للتسيير السنوي، وتعبّر عن تحركها نحو تحقيق أهدافها القومية.

- تتميز هذه المرحلة، أو هذا المستوى، بتنافس الأهداف؛ فكل هدف يكون تحقيقه على حساب الهدف الآخر؛ حيث إن كلاً منها يستقطع لنفسه جزءاً من موارد الدولة، وهنا تبرز مهارة صانعي السياسة في وضع أفضل توزيع لهذه الموارد على مختلف الأهداف، وكذا ترتيب الأولويات، وما يترتب عليها من تضحيات.
- عادةً ما يُخلق التوازن عند تخصيص الموارد من خلال اختلاف المواقع وتنوع المسؤوليات؛ فيلاحظ أن الحكومة بطبيعة الحال تنجح، إلى حدّ ما، في المسائل الأمنية، وهذا ناتج من درايتها واحتكاكها العميق بالبيئتين الأمنيَّتين الداخلية والخارجية، ورؤيتها الأوضح لمسائل الخطر والتهديد، في الوقت نفسه الذي يتم فيه وضع مسائل الرفاهية في الاعتبار؛ وهذا بطبيعة الحال ناتج من المعايشة الكبرى للداخل، والاحتكاك المستمر مع المواطنين الذين تكثر وتلحُّ مطالبهم في المعيشة والحياة.

وفي ضوء ما سبق؛ فإن تحديد الأولويات يخضع لعوامل عدَّة، أهمها:

- التهديدات التي تواجهها الدولة، وتؤثر في بقائها.
- التحديات التي تواجهها، وتؤثر سلباً في مشروعات التنمية.
- الأهداف القومية ذات الصفة الأساسية والحيوية.
- المطالب الشعبية الملحَّة.
- مطالب الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة وترقيته.

وتخضع هذه العناصر لعملية تدبُّر وتفكير ومفاضلة، وكلما زادت نسبة الإجماع الشعبي على تلك المسائل، والتفَّت حولها الأفكار، وتمكنت الحكومة من حسن صياغتها

وإيضاحها وتفصيلها للشعب، نجحت في وضع استراتيجية قومية ناجحة تتمتع بالرضا الشعبي والتفاعل الاجتماعي؛ ضماناً لحسن التنفيذ والاتفاق والتراضي حول ما يقدم من تضحيات، وتُعَدُّ كفاية الموارد المخصصة وفاعلية استخدامها، بالدرجة الأولى، مشكلة الإدارات والأجهزة المتخصصة، ويكون تحقيق ذلك من خلال البدائل المطروحة، وهذه البدائل هي استراتيجيات تخصصية.

ي. خطوات بناء الاستراتيجيات التخصصية:

الاستراتيجية القومية هي محصلة الاستراتيجيات التخصصية، وهي مهمة لخروج السياسات والخطط والبرامج إلى حيز التنفيذ، وكذلك أسلوب إدارة موارد الدولة لتحقيق أهداف الأمن القومي. والاستراتيجية التخصصية هي طرق استخدام الميزانية أو الموارد لتحقيق الأهداف، وتتسم مرحلة إعداد الاستراتيجيات التخصصية ببعض الملامح المحدَّدة؛ فالمرحلة السابقة، وهي بناء الاستراتيجية القومية، تتسم بكثرة النقاش والمداولات والحوار، ومن أهم خصائصها تحديد موارد الدولة وتوزيعها، أو تخصيصها للقطاعات التخصصية، وهنا تظهر ملامح مرحلة إعداد الاستراتيجيات التخصصية؛ فالعمل فيها يكون في ظل مخصصات أو ميزانية محددة، وتكمن المهارة هنا في كيفية استخدام الموارد لتحقيق الأهداف المخططة.[24]

- **فكرة الاستراتيجية التخصصية:** يُقصَد بها أن يكون لكل قطاع متخصص أسلوب استراتيجي يحكم استخدام الميزانية أو الموارد لتحقيق أهداف القطاع؛ وهذا الأسلوب الاستراتيجي يعتمد على سياسات هذا القطاع لاستخدام موارده، وهي مهارة استخدام الموارد المتاحة والميزانية لتحقيق الأهداف.

الاستراتيجية التخصصية = الأهداف التخصصية + السياسات التخصصية.

- **الأهداف التخصصية:** تُبنى الاستراتيجية التخصصية، أولاً، على وجود أو تحديد أهداف القطاع، وتُعَدُّ الغايات والأهداف القومية هي المصدر الأساسي والرئيسي لأهداف القطاعات التخصصية؛ لذلك يجب أن تكون الأهداف التخصصية

للقطاعات منسقة مع بعضها بعضاً، وتساير اتجاه تحقيق الأهداف القومية على طريق تحقيق الغايات القومية العليا للدولة، ويجب أن يتوافر عدد من الخصائص في الأهداف التخصصية، وهي:

- أن تخدم الغايات والأهداف القومية.
- أن تتسق مع أهداف القطاعات الأخرى.
- أن تكون واضحة وتتناسب مع إمكانيات القطاع والمطلوب منه لخدمة الأهداف القومية.
- أن تُرتَّب في أولويات وأسبقيات تخصصية.

وفي ضوء ما سبق يُقترَح أن تكون خطوات بناء الاستراتيجية المقترَحة لمواجهة حروب الجيل الرابع وفقاً للتسلسل الآتي:

- أهداف الاستراتيجية المقترَحة ومحدداتها وركائزها ومستوياتها:

- **الهدف الاستراتيجي:** وهو يعبر عن الهدف العام للاستراتيجية.
- **محددات الاستراتيجية:** هي القيود أو الحدود المؤثرة في بناء الاستراتيجية، التي يجب التغلب عليها.
- **ركائز الاستراتيجية:** هي الإمكانيات والقدرات المتاحة لتحقيق الاستراتيجية في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية...إلخ، التي يمكن باستخدامها الأمثل التغلب على المحدّدات السابقة.

- **مجالات الاستراتيجية:**

وهي المجالات التي ستنفَّذ فيها الاستراتيجية، وفي هذه الحالة ستكون كالآتي:

- المجال السياسي.
- المجال العسكري والأمني.





- المجال الاقتصادي.
- المجال الاجتماعي.

• **مستويات تنفيذ الاستراتيجية المقترحة:**

- **الذاتـــي**: بما تملكه الدولة (الوزارة) من موارد ذاتية.
- **الثنائـــي**: بالتعاون مع دولة (جهة) أخرى.
- **الإقليمي**: دول إقليمية (عربية – إفريقية – آسيوية – أوروبية...إلخ).
- **العالمي**: قوى كبرى – منظمات دولية (الأمم المتحدة والمنظمات العالمية...إلخ).

• **الاستراتيجية المقترَحة في مجال محدَّد (تُذكر بالمجالات):**

- الهدف من المجال.
- سياسات تحقيق الهدف (طرق تحقيق الهدف).
- **آليات التنفيذ**، وهي الجهات المنفذة للاستراتيجية طبقاً لكل مستوى من المستويات.
- **المدى الزمني**:

قد يختلف المدى الزمني من حيث التقسيم والمدة من دولة إلى أخرى، ويُقترَح في هذه الحالة أن تكون كالآتي:

مدى قريب أو منظور: 1-3 سنوات (أهداف محدَّدة – تفاصيل أكثر – تظهر فيها الوسائل والأساليب).

مدى متوسط: حتى 7 سنوات (أهداف محددة – تفاصيل مناسبة – تظهر فيها الوسائل والأساليب).

مدى بعيد: حتى 15 سنة (أهداف عامة وتفاصيل أقل).

ثانياً: التحليل الاستراتيجي المقترَح لتحديد محددات الاستراتيجية وركائزها

1. مفهوم التحليل الاستراتيجي:

يأخذ مفهوم التحليل الاستراتيجي أبعاداً مختلفة تعود إلى اختلاف المجال الذي يُعنى به، والأغراض المبتغاة منه؛ لأنه يتعلق بفهم الموقف الاستراتيجي للدولة، ومعرفة المتغيرات التي ستحدث في البيئات الداخلية والإقليمية والدولية، وكيف تتأثر بها أنشطتها، وما مصادر قوتها في ظل تلك المتغيرات، وما طموحات كل من الشعوب والدول الأخرى، التي ستتفق أو تتعارض مصالحها مع الدولة، وكيف سيؤثر الموقف الحالي في أحداث المستقبل.[25] ويشكل التحليل الاستراتيجي، ضمن الرؤية الشاملة المستقبلية، أحد الأركان الرئيسية للخطط الاستراتيجية معبَّراً عنه بتقييم البيئة الداخلية لتحديد قوة الدولة واقتدارها، ونقاط ضعفها من جانب، وتقييم البيئة الخارجية، وتحديد الفرص والتهديدات من جانب آخر.[26]

ويُعَدُّ التحليل الاستراتيجي مجموعة من المراحل المتسلسلة والمتلاحقة، التي تهدف إلى دراسة العوامل والمتغيرات المؤثرة في اتجاهات الدولة ومستقبلها، وتحليلها، وتحديد تأثيرات تلك المتغيرات ضمن إطار البيئتين الداخلية والخارجية، ودراسة طبيعة العلاقات الداخلية والتفاعلية بين هذه المتغيرات.[27]

ويشير مفهوم التحليل الاستراتيجي أيضاً إلى مجموعة الأدوات التي تستخدمها القيادة الاستراتيجية لتشخيص مدى التغيُّر الحاصل في البيئتين الداخلية والخارجية، والوقوف على صفاتها، وتحديد الفرص والتهديدات؛ من أجل السيطرة عليها بشكل يساعد القيادة على تحقيق علاقة إيجابية بين التحليل الاستراتيجي لهذه البيئات، وتحديد الأهداف الاستراتيجية المطلوبة.[28]

ويُعَدُّ التحليل الاستراتيجي هو الخطوة الأولى للقيادة الاستراتيجية لمتابعة بيئة الدولة عبر زاويتين هما:[29]

الأولى: تحديد الفرص والتهديدات الحالية والمستقبلية.

الثانية: تقدير ما تملكه الدولة من جوانب قوة وضعف.

وينبغي أن يكون الهدف من التحليل هو تشخيص جميع البيئات المتعددة المؤثرة في الدولة، فضلاً عن ضرورة أن تمكّن نتائج التحليل من الوقوف على جوانب قوة الدولة، واستعداداتها لتأمين مصالحها، وتمكينها من رؤية أي مشكلات مستقبلية.

2. أدوات التحليل الاستراتيجي:

أخذت أدوات التحليل الاستراتيجي أشكالاً متعددة؛ تختلف باختلاف أنواع تلك الأدوات ومجالاتها وأغراض استخدامها؛ فمنها ما تقيس متغيرات البيئة الخارجية العامة كتحليل PEST، ومنها ما تقيس المتغيرات أو المؤثرات البيئية الخاصة كنموذج PORTER،[30] وهناك ما تقيس كلّ من المتغيرات التي تعكس جوانب القوة والضعف، والمتغيرات التي تحدد الفرص والتهديدات كنموذج SWOT. إن تَعدُّد هذه الأدوات يعكس اهتمام الباحثين بأدوات التحليل الاستراتيجي، والسعي نحو تطويرها للإفادة العملية من تأمين سلامة التحرك تجاه الأهداف الاستراتيجية، وأشهر أدوات التحليل الاستراتيجي، وفقاً لمستويات بيئة التحليل، هي:[31]

أ. أدوات تحليل البيئة الداخلية:

- تتمثل أدوات تحليل البيئة الداخلية في الاعتماد على الموارد؛ حيث يتم التركيز على جانبين مهمَّين هما الموارد المتوافرة، والموارد المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية؛ وتتمثل في الموارد المادية، والبشرية، والمالية، والموارد غير الملموسة أيضاً.
- بعض أدوات التحليل تركز على **"تحليل سلسلة القيمة"**، ويركز هذا التحليل على الوظائف (الأنشطة) التي تخلق القيمة للمنتجات أو الخدمات، بدءاً من المواد الخام، ومروراً بسلسلة من أنشطة إضافة القيمة إليها.

- وتركز أدوات أخرى على **"تحليل الموارد الوظيفية"**، وذلك بدراسة الهياكل التنظيمية وأنواعها، وتقييم جوانب القوة والضعف، والتركيز على الثقافة التنظيمية بصفتها مجموعة من القيم والتقاليد التي تحظى بالقبول، وأنماط السلوك التي يعتمدها الأفراد والقيادات المختلفة.
- يُعَدُّ **"التدقيق الاستراتيجي"** أيضاً من أدوات تحليل البيئة الداخلية؛ وهو يرتبط بفحص العمليات المختلفة، والأنشطة المؤثرة في عملية الإدارة الاستراتيجية، وتقييمها، ويمكن أن تنفذ التدقيق الاستراتيجي ثلاث مجموعات متمثلة بالمدققين من الخارج، وآخرين من الحكومة، ومدققين داخليين.[32]

ب. أدوات تحليل البيئة الخارجية:

تشمل أدوات عدة منها:

- **تحليل** PEST:

PEST Analysis (Political, Economic, Socio- Cultural and Technological).

وهو تحليل خارجي يستخدَم في جمع أولي وثانوي للمعلومات لفحص البيئة المحيطة، ويطبَّق هذا التحليل على جميع الأعمال، سواء كانت خاصةً أو عامةً، ومدى تأثير البيئة في هذه الأعمال، ويقسَّم تحليل البيئة الخارجية إلى أربعة عوامل أساسية:

الحالة السياسية: ليست الحالية فقط؛ ففي معظم الأحوال يتم البحث عن التاريخ السياسي المستقبلي.

الحالة الاقتصادية: يمكن هنا النظر إلى التاريخ الاقتصادي والتوقعات المستقبلية إلى جانب الوضع الحالي أيضاً.

الحالة الاجتماعية: هي كل ما يختص بالثقافة والصحة وأسلوب الحياة.

الحالة التكنولوجية: هي باختصار الوضع التكنولوجي الحالي والمستقبلي، ومدى تأثيره في وضع مؤسسات الدولة.

- **تحليل متغيرات بيئة العمل (PORTER):**

- يتم تحليل "متغيرات بيئة العمل" من خلال إعداد تقارير فردية عن جميع متغيرات هذه البيئة، ثم تلخَّص المعلومات في شكل عوامل استراتيجية، وترسل إلى الإدارة العليا للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

- يعتمد نموذج PORTER على تحليل القوى المنافسة المؤثرة في نشاط معين، ويمكن استخدام هذا الإطار أداةَ تحليل للمميزات التنافسية، والعلاقة المتبادلة مع البيئة الخارجية، وهذه الأداة تقارن محيط العمل، أو بيئة العمل الداخلية، مع البيئة الخارجية في نطاقها الأوسع.

- يعتمد هذا التحليل على أنه إذا تغيَّرت إحدى هذه القوى؛ فلا بد من إعادة تقييم المؤسسة والمحيط الخارجي المرتبط بأدائها، واستخدامها في محاكاة تغيير هذه القوى، وما قد يترتب عليها، وتُعَدُّ هذه الطريقة إحدى الطرق الذكية للتخطيط ضد مخاطر سوق العمل، والتغيير المفاجئ في مجريات العمل، والقوى الخمس التي يتم تحليلها هي:[33]
  - المنتجات البديلة في البيئة المحيطة.
  - المنافسون الجدد.
  - حدَّة المنافسة من الخصوم.
  - قدرة المشترين على المساومة.
  - قدرة الموّردين على المساومة.

ج. أداة تحليل البيئة الكلية SWOT:

ظهر تحليل SWOT نتيجة للبحث الذي تم بمعهد ستانفورد،[34] من عام 1960 إلى عام 1970، وقام به ألبرت همفري[35] ومجموعة بحثية من المعهد، وكان الغرض من إجراء هذا البحث هو معرفة أسباب فشل التخطيط المشترك (Corporate Planning)، وما نتج

عنه من مشكلات اقتصادية، وكيفية تلافيها، ومولت البحث 500 شركة؛ لمعرفة ما حدث من أخطاء في تخطيط الشركات؛ تمهيداً لإنشاء نظام جديد لإدارة التغيير.[36]

ويُعَدُّ هذا التحليل أداة مهمة ومفيدة في تحليل الوضع العام على أساس الموازنة بين عناصر القوة والضعف، والفرص والتهديدات، في البيئتين الداخلية والخارجية، وذلك خلافاً للخطأ الشائع أن نقاط القوة ونقاط الضعف هي عوامل داخلية، وأن الفرص والمخاطر هي عوامل خارجة عن الحالة التي يتم تطبيق التحليل عليها.

وتوضّح هذه الأداة العلاقة بين التقييمين الداخلي والخارجي، وتشمل جوانب القوة المهارات والاستعدادات التي تساعد على التفوق وخلق مناخ المنافسة، أما جوانب الضعف؛ فتتعلّق بالنقص في المهارات والإمكانيات مقارنة مع إمكانيات المنافسين. وأما الفرص؛ فتتمثل في الظروف المواتية ذات التأثير الإيجابي في البيئتين الداخلية والخارجية، وعكس هذه الفرص هي التهديدات التي تتمثل في التغييرات غير المواتية في البيئتين الداخلية والخارجية ذات التأثير السلبي، ويستخدَم التحليل الرباعي (SWOT) أداة تحليل استراتيجي تساعد على التعرُّف إلى العوامل الإيجابية والسلبية التي تؤثر في بناء الاستراتيجية، وينقسم هذا التحليل إلى أربعة عناصر هي:[37]

نقاط القوة (Strength): هي العناصر الإيجابية التي يمكن الاستناد إليها في تحسين الوضع الحالي.

نقاط الضعف (Weakness) الداخلية والخارجية التي تؤثر في التخطيط.

الفرص (Opportunities): هي العناصر التي تؤدي إلى نتائج إيجابية، وقد تكون غير موجودة حالياً، ولكن ممكن توافرها مستقبلياً.

التهديدات (Threats): الداخلية أو الخارجية المؤثرة في التخطيط.

ويُعَدُّ التحليل الرباعي من الأدوات المهمة في تنظيم المعلومات، وتقديم الحلول، وتحديد التحديات، واغتنام الفرص، ويمكن استخدامه لتحقيق الآتي:

- إجراء تحليل لحالة الدراسة بصورة واقعية للتوصل بشكل أكثر فاعلية إلى تحديد العناصر التي سيتم التركيز عليها في التخطيط.
- المساعدة على اتّخاذ القرارات الأفضل بعد تحديد فرص النجاح المتاحة.
- تحديد مواقع التغيير الممكنة نتيجة دراسة نقاط القوة ونقاط الضعف.
- استكشاف احتمالات وجود جهود جديدة، أو حلول للمشكلات.
- يساعد على تعديل الخطط الموجودة فعلياً، واغتنام فرص جديدة قد تفتح آفاقاً أوسع، أو التغلب على تهديد جديد لم يكن موجوداً من قبل.

أسلوب استخدام تحليل SWOT:

يتسم التحليل بالمرونة في التطبيق، ويمكن استخدامه في حالات عدَّة كالآتي:

أ. الحالة الأولى: التركيز على دراسة العناصر الداخلية والخارجية لحالة الدراسة، ويوضح ذلك الجدول الآتي:

الجدول (1)

دراسة العناصر الداخلية والخارجية لحالة الدراسة

العناصر الداخلية		العناصر الخارجية	
نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات

ب. الحالة الثانية: التركيز على دراسة نقاط القوة ونقاط الضعف لحالة الدراسة، ويوضح ذلك الجدول الآتي:

الجدول (2)

دراسة نقاط القوة والضعف لحالة الدراسة

	نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص		
التهديدات		

ت. الحالة الثالثة: المزج بين العناصر الأربعة (القوة - الضعف - الفرص - التهديدات) في البيئتين الداخلية والخارجية لحالة الدراسة؛ وذلك للوقوف على المحدّدات التي ستعوق تنفيذ الاستراتيجية، والركائز التي سيتم استغلالها للتغلب على هذه المحددات، ويوضح ذلك الجدول الآتي:

الجدول (3)

دراسة المحددات والركائز لحالة الدراسة

المحددات	الركائز
نقاط الضعف	نقاط القوة
التهديدات	الفرص المتاحة

في ضوء ما سبق، يُعَدُّ تحليل SWOT هو الأنسب لتحديد محددات وركائز الاستراتيجية المقترحة لمواجهة حروب الجيل الرابع، والبديل الأنسب من بدائل تنفيذ هذا التحليل هو المزج بين العناصر الأربعة (القوة – الضعف – الفرص – التهديدات) في البيئتين الداخلية والخارجية لحالة الدراسة؛ وذلك للوقوف على المحددات التي ستعوق تنفيذ الاستراتيجية، والركائز التي سيتم استغلالها للتغلب على هذه المحددات (الحالة الثالثة)؛ وذلك لاستخدامه في الاستراتيجية المقترحة لمواجهة حروب الجيل الرابع، وذلك للأسباب الآتية:

- يستخدَم تحليل SWOT على نطاق واسع في مجال الإدارة الاستراتيجية لأغراض التحليل الداخلي والخارجي.

- الواقعية في تحليل الوضع الراهن، وفي تحديد نقاط القوة والضعف، ومن ثـمَّ إمكانيـة التنبؤ بالوضع المستقبلي.
- يتميـز بالبسـاطة والوضـوح والبعـد عـن التعقيـد، وبالمرونـة في الاسـتخدام، طبقـاً للموقف وحالة الدراسة.
- يعطي رؤية متكاملة عن حالة الدراسة تتضمَّن نقاط القوة والفرص المتاحة، بالإضافة إلى نقاط الضعف والتهديدات.
- الوصول إلى النتائج في وقت قصـير.
- إمكانية تنفيذ التحليل بوساطة فرد أو مجموعات.
- انخفاض تكلفة تنفيذ التحليل؛ حيث لا يتطلب مهارات فنية ولا تدريباً طـويلاً عـلى استخدامه، ويتطلَّب خبرة كبيرة بالحالة، أو المجال الذي سـينفَّذ فيه التحليل فقط.
- إمكانية تحليل قضايا عدة في وقت واحد.
- إمكانية استخدامه في تحليل موضـوعات عـلى المسـتوى الاسـتراتيجي، والمسـتويات الأقل من ذلك أيضاً.
- إمكانية تحديد أنواع مختلفة من (التهديدات – نقاط القوة – نقاط الضعف – الفـرص المتاحة)، خاصة في حالة وجود تداخل بين كل العناصـر أو بعضها.
- يتناول تحديد المحددات والركائز الداخلية والخارجية.
- سهولة ربط التحليل بأهداف الاستراتيجية.
- سهولة الاسترشاد بالتحليل لصـياغة السياسات المطلوبة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية.

ثالثًا: تقييم مخاطر حروب الجيل الرابع

1. أسلوب تقييم مخاطر حروب الجيل الرابع:

في ضوء ما تم تناوله في الفصول السابقة من مفاهيم تُظهر التغيُّر في شـكل الحـرب، والتأثيرات المختلفة لها في كـل مجـالات الأمـن القـومي؛ فمـن الضــروري تقيـيم مخـاطر

حروب الجيل الرابع على الدولة المستهدفة، التي قد تختلف في طبيعتها من دولة إلى أخرى؛ وذلك للأسباب الآتية:

- يُعَدُّ التقدير العلمي لطبيعة الخطر واتجاهه وحجمه ودرجة شدته هو الأساس الذي سيتم الاعتماد عليه في وضع سياسات الاستراتيجية، وتوجيه الإمكانيات المتاحة، وتحديد أولويات التنفيذ والمدى الزمني المطلوب.
- يُعَدُّ الفهم الحقيقي بصورة علمية لطبيعة أخطار حروب الجيل الرابع وشدتها هو الأساس للاقتناع بوجود الخطر، وبأهمية وسرعة تنفيذ الاستراتيجية المقترحة لمواجهته.

يمكن تقييم المخاطر من خلال فهم العوامل الرئيسية الآتية:[38]

- مصدر الخطر.
- طبيعة الخطر.
- تأثير البيئة الداخلية والإقليمية في الخطر (تعزيز الخطر – تقليص الخطر – أو يبقى كما هو).
- قدرة الدولة المستهدفة على المواجهة (وهي عنصر مهم جداً يؤثر إيجابياً بقوة في التغلب على الخطر).[39]

2. تطبيق المؤشرات لتقييم خطر حروب الجيل الرابع:

أ. مصدر الخطر:

يرتبط هذا المؤشر بطبيعة القدرات التي يملكها مصدر الخطر وحلفاؤه، وبعض دول الإقليم التي بها مشكلات أمنية أيضاً، وكذلك منظمات داخلية وخارجية؛ وهو ما أظهره ما سبق تناوله من أن الخطر متعدد المصادر (دولي وإقليمي وداخلي)، ويستهدف كل مجالات الأمن القومي للدولة.

ب. توقيت الخطر:

طبقاً لاستراتيجية المخططين لحروب الجيل الرابع؛ فإنهم يتقبلون الفشل مرحلياً، إلى حين التخطيط لآليات ونقاط اختراق جديدة، بالإضافة إلى أن هذا الشكل من الحروب يتسم بطول المدة (حرب تواجهها أجيال عدة، وليس جيلاً واحداً مثل الحروب التقليدية).

ج. احتمال وقوع الخطر:

يتناول هذا المؤشر الفترة الزمنية المحتملة لوقوع الخطر؛ فالخطر وشيك الحدوث ترتفع قيمته، والعكس صحيح.

د. الظروف المحيطة بالخطر:

يمثل هذا العامل البيئة الاستراتيجية للدولة، وهو من العوامل المهمة التي توضع في الاعتبار عند بناء الاستراتيجية؛ لأنها تمثل جزءاً من تحديد المخاطر والفرص المتاحة، وتكمن أهمية البيئة الاستراتيجية أيضاً في أنها هي التي سيتم تنفيذ الاستراتيجية المقترَحة فيها، ويتضمن هذا العامل كل الظروف المحيطة بالخطر (الداخلية – الإقليمية – الدولية)، وكذلك تفاعل هذه الظروف مع بعضها بعضاً؛ ومن دراسة تداعيات حروب الجيل الرابع على الأمن القومي في مختلف المجالات (سياسية – عسكرية/ أمنية – اقتصادية – اجتماعية)، وكذا الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية، يتضح أن الظروف في كل الأبعاد الثلاثة تساعد على استمرار الخطر وتأثيراته السلبية في كل مجالات الأمن القومي.

هـ. نقاط القوة ونقاط الضعف في الدولة:

يُعد هذا العامل مهماً؛ لأنه يحدد نقاط الضعف التي يمكن اختراقها (في حروب الجيل الرابع)، ونقاط القوة التي يمكن الاستناد إليها في المواجهة، ولا يخلو مجتمع من وجود نقاط قوة ونقاط ضعف.

و. مجالات الأمن القومي المتأثرة بالخطر:

في ضوء المؤشرات السابقة يتضح أن أهم ما يميز حروب الجيل الرابع عن الأجيال السابقة هو أنها تستهدف الأمن القومي للدولة في كل مجالاته، التي تصب في النهاية بتأثيراتها المتعددة في المجال الاجتماعي؛ الأمر الذي يضرب بقوة تماسك الشعب وقدرته على المواجهة التي تُعَدُّ الأساس لبقاء الدولة.

ز. إمكانية التغلُّب على الخطر:

تتضمّن مستوى القدرة على التنبؤ بتغيُّر أشكال الحروب والتهديدات، وإمكانية نشر الوعي بين شرائح المجتمع المدني بهذه المتغيرات (جاهزية التعليم – المنظومة الإعلامية)، وقدرة القوات المسلحة على القيام بأعمال غير تقليدية أيضاً، بالإضافة إلى مهمتها الرئيسية لتأمين الجبهة الداخلية في حالة عدم قدرة الجبهة الداخلية على المواجهة منفردة، وكذا قدرة المجتمع على تحمل تكلفة الخطر.

وفي ضوء ما سبق؛ فإن حروب الجيل الرابع تُعَدُّ:

خطراً متعدد المصادر (داخلياً وإقليمياً ودولياً) ومستمراً، واحتماليته ما زالت عالية، وتساعد البيئة الإقليمية والدولية وبعض الظروف الداخلية على تعزيزه، ويستهدف اختراق نقاط الضعف وضرب نقاط القوة، ومتعدد التأثير في مجالات الأمن القومي، ويمكن التغلب عليه بالاستراتيجية المقترَحة.

ويوضح الشكل (8) خطر حروب الجيل الرابع على الدولة:

الشكل (8)

خطر حروب الجيل الرابع على الدولة

حروب الجيل الرابع

مصدر الخطر
داخلي-إقليمي-دولي

توقيت الخطر
مستمـر

احتمالية الخطر
ما زالت عالية

نقاط الضعف والقوة
• نقاط الضعف (مستهدفة).
• نقاط القوة (مستهدفة).

التأثير على الدولة
• سياسي
• عسكري-أمني
• اقتصادي
• اجتماعي

إمكانية التغلب عليه
يمكن التغلب عليــه بالاستراتيجية المقترحـة

الظـروف المحيطـة بالخطـر
البيئة المحلية والإقليمية والدولية تساعد على زيادة الخطر

رابعاً: الاستراتيجية المقترَحة لمواجهة حروب الجيل الرابع

إن مواجهة الجيل الرابع للحروب تتطلب وضع استراتيجية متكاملة تشمل مجالات عدَّة هي:

- المجال السـياسـي.
- المجال العسكري/ الأمني.
- المجال الاجتماعي (محاور الثقافة والإعلام والتعليم).
- المجال الاقتصادي.

وفيما يأتي مكوّنات الاستراتيجية المقترحة للتصدي لحروب الجيل الرابع:

❖ **الهدف الاستراتيجي العام:**

التصدي لحروب الجيل الرابع؛ وذلك بمنع حدوثها في الدولة؛ أو تقليل تأثيرهـا في حال وجودها؛ تمهيداً للتغلب عليها.

❖ **الإطار العام للاستراتيجية المقترَحة للتصدي لحروب الجيل الرابع:**

تفرز طبيعة حروب الجيل الرابع العديد من التحديات والتهديدات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تُعَدُّ في مجملها محددات يجب التغلب عليها؛ باستغلال نقاط القوة والفرص المتاحة بصفتها ركائز لنجاح استراتيجية المواجهة، مع وضع العناصر التالية في الاعتبار:

- تتم مواجهة تهديدات الجيل الرابع للحروب وتحدياته من خلال استراتيجية من مجالات عدة تُنفَّذ بشكل متكامل ومتزامن؛ نظراً إلى تعدد أبعاد هذا النوع من الحروب.
- وضع أهداف واقعية يمكن تنفيذها؛ لأنه لا يمكن القضاء نهائياً في وقت قصير على كل التهديدات والتحديات، ولكن يمكن الحد من تأثيرها وتقليصها تدريجياً تمهيداً للقضاء عليها بشكل كلي.
- المرونة العالية في التخطيط والتنفيذ للاستراتيجية، مع سرعة اختيار القدرات المناسبة للمواجهة واتخاذ القرارات؛ نظراً إلى التطور والتغيُّر المستمرين في آليات حروب الجيل الرابع.
- الاعتماد دائماً على العمل الاستباقي في جميع مجالات الاستراتيجية، وليس في المجال العسكري والأمني فقط.
- يجب أن تُنفَّذ الاستراتيجية بتنسيق وتعاون كاملَين بين المستويات المختلفة للجهات المنفِّذة (أفقياً ورأسياً) لضمان تحقيق الأهداف، وتجنُّب البيروقراطية، والمعَوّقات الإدارية (تعظيم التنسيق والتعاون في كل المستويات هو أساس النجاح).
- تحديد مسؤوليات التنفيذ لكل مستوى؛ على أن تكون مسؤولية التنسيق والقيادة الشاملة لأعلى مستوى في الحكومة.

❖ **محددات وركائز الاستراتيجية المقترَحة لمواجهة حروب الجيل الرابع:**

يُفضَّل استخدام التحليل الرباعي SWOT في هذه المرحلة، على أن يكون الارتباط بين استخدام هذا التحليل والاستراتيجية المقترَحة كالآتي:

- تُعَدُّ التهديدات ونقاط الضعف محددات للاستراتيجية المقترحة، وهي التي يجب مواجهتها والتغلب عليها لمجابهة حروب الجيل الرابع.
- تُعَدُّ نقاط القوة والفرص المتاحة هي ركائز الاستراتيجية المقترحة التي سيتم الاستناد إليها، واستغلالها للتغلب على المحددات السابقة.

ويوضح الجدول الآتي، الارتباط بين تحليل (SWOT) والاستراتيجية المقترحة.

الجدول (4)

الارتباط بين تحليل (SWOT) والاستراتيجية المقترحة

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="5">الهدف العام للاستراتيجية</th></tr>
<tr><td rowspan="2">SWOT</td><td colspan="2">محددات الاستراتيجية</td><td colspan="2">ركائز الاستراتيجية</td></tr>
<tr><td colspan="2">التهديدات/ التحديات
نقاط الضعف</td><td colspan="2">نقاط القوة
الفرص المتاحة</td></tr>
<tr><td rowspan="5">الاستراتيجيات التخصصية في كل مجال</td><td colspan="4">الهدف في كل مجال</td></tr>
<tr><td>سياسي</td><td>عسكري/أمني</td><td>اقتصادي</td><td>اجتماعي</td></tr>
<tr><td colspan="4">السياسات في كل مجال
(سياسي - عسكري/أمني - اقتصادي - اجتماعي)</td></tr>
<tr><td colspan="4">آليات التنفيذ في كل مجال
(سياسي - عسكري/أمني - اقتصادي - اجتماعي)</td></tr>
<tr><td colspan="4">المدى الزمني للتنفيذ في كل مجال
القريب - المتوسط</td></tr>
</table>

1. محددات الاستراتيجية

أ. المحددات الداخلية:

تؤدي الطبيعة المختلفة لحروب الجيل الرابع إلى إفراز تهديدات وتحديات في البيئة الداخلية للدولة المستهدَفة، وتتركّز في الآتي:

- تفرز حروب الجيل الرابع نماذجَ متعددة الأبعاد للصراع، لها مستويات مادية ومعنوية ونفسية، وتركّز على أن تكون أعلى مستويات الصراع في المستوى المعنوي والنفسي، بالإضافة إلى المستوى المادي، وتختفي فيها الحدود الجغرافية، ويصعب فيها تحديد المخططين للحرب.
- يتحول ميدان المعركة في حروب الجيل الرابع إلى الجبهة الداخلية، مركّزاً على القطاعين المدني والسكاني؛ وذلك خلافاً للحروب التقليدية التي تهدف إلى تحقيق النصر بعد تدمير القدرات العسكرية للعدو في ميدان القتال.
- التغير في مفهوم استخدام القوة في حروب الجيل الرابع ليكون القوة الذكية "وهي المزج المحترف بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في استراتيجية واحدة فاعلة"؛[40] ويتطلب ذلك التكامل التام بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، وليس المزج بين أدوات كل قوة فقط، ولكن المرونة والتوازن والقدرة على التكيُّف مع الثقافات والهياكل التنظيمية المختلفة أيضاً. ويفرز استخدام القوة الذكية عدم وجود خطوط فاصلة بين الأعمال العسكرية والأعمال الدبلوماسية؛ الأمر الذي يؤدي إلى حالة من الضبابية وعلامات الاستفهام في المواقف المختلفة.[41]
- صعوبة فهم القطاعات المدنية في الدولة المستهدَفة لطبيعة الجيل الرابع للحروب، وتطبيقات القوة الذكية، وكذلك لاستخدامها مزيجاً محترفاً من مجالات متعددة متخصصة من علم النفس، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، وعلوم الكمبيوتر، بالإضافة إلى العلوم الاستراتيجية العسكرية؛ الأمر الذي يصل إلى عدم اقتناع بعضهم بوجود الجيل الرابع للحروب.

- اتساع استخدام الحرب بالوكالة؛ فبالإضافة إلى المجال العسكري، أصبحت تشمل مجالات سياسية (مثل تبنِّي قضايا سياسية مناهِضة للدولة)، واجتماعية (مثل المساعدة على تهريب المخدرات)، واقتصادية (مثل التلاعب بأسعار الاحتياجات الأساسية)، وإعلامية (مثل انتقاء الأحداث السلبية وتضخيمها إعلامياً).

- تغيُّر طبيعة الحرب من حرب بين الدول إلى حرب بين الدول من جانب، ومن جانب آخر جماعات وتنظيمات إرهابية وفاعلين مسلحين من غير الدول تستهدف الدولة القومية، مع صعوبة التعامل مع الفاعلين من غير الدول؛ خاصةً أنهم غالباً جزء من التركيبة السكانية للدولة المستهدَفة، وعدم وجود البعد الأخلاقي في حروب الجيل الرابع؛ خاصةً من الفاعلين من غير الدول، وتعدُّد الخيارات المتاحة لهم (الإرهاب – التمرد – العمليات النفسية – المخدرات...إلخ).

- صعوبة عزل الفاعلين من غير الدول والمتمردين، ومن مواطني الدولة أيضاً، عن تدخل أطراف خارجية – في ظل عولمة الاتصالات – ورغبة بعض القوى الإقليمية والدولية في التدخل (إن لم تكن هي المخططة) لكي تنهي الصراع لمصلحتها هي وحلفائها. وتدخُّل أطراف خارجية في الصراع يضيف إليه أبعاداً أخرى، ويزيده تعقيداً.

- صعوبة إنهاء الحرب مع القوى المسلحة الفاعلة من غير الدول لصعوبة التفاوض معها، وعدم التزامها بالاتفاقيات التي يتم التوصل إليها.

- التكوين الشبكي المعقَّد للجماعات الإرهابية، الذي يصعب تتبُّع مساراته وتجفيف منابعه البشرية والمادية، بالإضافة إلى اشتمال الهيكل التنظيمي للجماعات الإرهابية على أبعاد جديدة مثل:

  - **البعد السياسي:**

يتمثل في الدعمَين الداخلي والخارجي لإضفاء الشرعية عليهم، واستقطاب متعاطفين ومتعاونين معهم.

- **البعد العسكري:**

بالإضافة إلى أبعاده التقليدية أصبح يشمل أبعاداً جديدة، مثل التجنيد من خارج الإقليم، بالإضافة إلى الداخل، والحصول على أسلحة ثقيلة، والتدريب المنظم.

- **البعد الاجتماعي:**

قدرة الجماعات الإرهابية على بث عملياتها إعلامياً بتقنيات متطورة لإثبات وجودها باستمرار، وكذلك قدرتها على كسب تعاطف بعض السكان المحليين وشراء ولائهم.

- **البعد الاقتصادي:**

امتلاك الجماعات إمكانيات اقتصادية؛ مثل السيطرة على بعض آبار النفط، والقدرة على تسويقه يضمن لهم الدعم المالي المستمر، والقدرة على التوسع في الأبعاد السابقة (السياسي – العسكري – الاجتماعي).

- استناد الإرهابيين إلى مفاهيم دينية خاطئة لإضفاء الشرعية على عملياتهم من خلال إطلاق تسميات مقبولة عليهم؛ وللأسف تستخدمها بعض وسائل الإعلام العربية والأجنبية مثل "الجهاديين" Jihadists، وكذلك الدعوة إلى الجهاد ضد الجيش والشرطة، والتقليل من شأنهما وتضحياتهما لإضفاء مشروعية على الأعمال العدوانية والإرهابية ضدهما، وكذلك ضد أجهزة الدولة، مستغلين في ذلك أن الجهاد له قيمة كبيرة وقدر عالٍ في نفوس المسلمين، في حين أن أفعال هذه الجماعات وأنشطتها بعيدة تماماً عن المعنى الصحيح له؛ فالجهاد في سبيل الله، كما تضمنته فتوى لفضيلة الأستاذ الدكتور شوقي إبراهيم علام، مفتي الديار المصرية – المنشورة على الموقع الإلكتروني لدار الإفتاء المصرية – هو "مفهوم إسلامي نبيل له دلالته الواسعة في الإسلام؛ فهو يُطلق على مجاهدة النفس والهوى والشيطان، ويُطلق على قتال العدو الذي يُراد به دفع العدوان وردع الطغيان، وهذا النوع من الجهاد له شروطه التي لا يصح إلا بها؛

فهو فرض من فروض الكفايات التي يعود أمر تنظيمها إلى ولاة الأمور والساسة الذين ولَّاهم الله تعالى أمر البلاد والعباد، وجعلهم أقدر من غيرهم على معرفة مآلات هذه القرارات المصيرية..." إلى آخر نص الفتوى على موقع دار الإفتاء المصرية.[42]

- استهداف الإرهاب للمدنيين، وسعيه إلى تعطيل الحياة اليومية؛ ما يسبّب الإرباك وفقدان الروح المعنوية.
- استهداف الإرهاب أهدافاً ذات قيمة رمزية (عسكرية - مدنية) ما يُظهر ضعف قدرة الدولة على تحقيق الأمن الداخلي.
- صعوبة مكافحة الإرهاب؛ نظراً إلى احتماء الإرهابيين داخل المناطق السكنية، وعدم حملهم السلاح علناً، واستخدام المنشآت المدنية في تخزين الأسلحة، واستخدام الوسائل المدنية في نقلها.
- تنفيذ الإرهابيين هجماتهم بصورة غير مركزية يصعب التنبؤ بها من خلال هجمات جماعية أو فردية.
- إحياء روح التمرد بين المنظمات الوطنية وغير الوطنية داخل الدولة المستهدَفة، ومحاولة المتمردين إشراكَ شرائحَ متعددةٍ في الصراع (وسائل الإعلام المحلية والدولية - حكومات دول أخرى - منظمات دولية).
- محاولة إضعاف المقوِّمات والقدرات الاقتصادية للدولة؛ لإعاقة تقدمها الاقتصادي وتحقيق معدلات تنمية عالية، ومن ثم السعي إلى تدمير عناصر الإنتاج، ومن بينها الموارد البشرية والمالية، ومصادر الطاقة، وقد تمتد إلى الموارد الطبيعية أيضاً.
- اتساع نطاق الحرب ليشمل الدولة بالكامل، مع التركيز على استهداف المجتمع المدني بكل مكوناته، بدلاً من الدخول في مواجهة مباشرة مع القوات المسلحة، وتنفيذ آليات حروب الجيل الرابع كلها في وقت واحد؛ ما يعمل على صعوبة مواجهتها.

- التطور التكنولوجي في مجال الإعلام (خاصةً معالجة الصور والأفلام، وسرعة انتقالها) جعله سلاحاً يمكن به هزيمة الدولة معنوياً للإسراع بسقوطها في المجالات الأخرى.

- سهولة الوصول إلى سكان الدولة المستهدَفة من خلال الإعلام التقليدي وغير التقليدي، وسهولة حشد الرأي العام، وتجميع حالات الاستياء باستخدام الإعلام بأنواعه، وصعوبة التحكم في وسائل الإعلام المحلية والدولية (تقليدي – غير تقليدي).

- التأثير السلبي الكبير للعمليات النفسية في تواصل الدولة مع مواطنيها، والعلاقة المعنوية والفكرية بينهما، ويؤثر ذلك في القيم المجتمعية والتماسك السياسي والرضا القومي، وبالتالي يمكن القضاء على الطرف المستهدَف بأقل تكلفة؛ وذلك بنقله من حالة التماسك القوي إلى حالة مهلهلة رخوة تفقده القدرة على المقاومة والصمود؛ ومن ثم يسهل فرض التبعية عليه.

- استخدام المدنيين (بأسلوب غير معلوم لديهم)؛ ليكونوا ضمن وسائل نقل المعلومات على شبكة المعلومات الدولية، خاصةً مواقع التواصل الاجتماعي، واستغلالهم إعلامياً للتأثير في سير الأحداث (انتقال المعلومات على الإنترنت أسرع من الفضائيات).

- محاولة استخدام منظمات المجتمع المدني المحلية كإحدى نقاط اختراق المجتمع؛ للوصول من خلالها إلى شرائح متعددة من المجتمع، وسهولة اتصالها بمنظمات المجتمع المدني الدولية لتدويل القضايا الداخلية في الدولة المستهدَفة.

- ظهور ضغوط من قوى متعددة لا يمكن إغفالها، مثل المنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة غير الحكومية، وجماعات المصالح.

- استخدام الديمقراطية وحرية الرأي لاستهداف مراكز صنع القرار في الدولة المستهدفة؛ من خلال خلط الأوراق، وبناء مساحات واسعة من الالتباسات المفاهيمية والثقافية، واتهام الدولة بأنها ضد الديمقراطية وحرية الرأي في حالة المواجَهة.

- دفع الدولة المستهدَفة إلى استخدام القوة ضد المدنيين؛ وذلك من خلال محاولة الوقيعة بين المجتمع المدني من جانب والقوات المسلحة والشرطة من جانب آخر؛ للوصول إلى الصدام بينهما.

- عدم وجود استراتيجيات جاهزة أو خطط وسيناريوهات معدَّة مسبقاً لدى القطاعات المدنية لمواجهة الشكل الجديد للحرب؛ وبالتالي ستكون كل المواجهات ردودَ أفعالٍ متفرقة وغير منظَّمة لا تؤدي إلى نجاحات حقيقية.

- تتضمَّن استراتيجيات مواجهة الجيل الرابع للحروب مجالات متعددة (سياسية – عسكرية وأمنية – اجتماعية – اقتصادية...إلخ)؛ الأمر الذي يزيد الصعوبة على المخططين والمنفذين.

ب. المحددات الإقليمية:

- يمثل عدم الاستقرار الإقليمي محدّداً مهماً، وفاقم عدمَ الاستقرار وجودُ عدد من الدول العربية التي وصلت، أو تكاد تصل، إلى نموذج "الدولة الفاشلة"؛ الأمر الذي جعل منها بؤراً لأنشطة التنظيمات المتطرفة والإرهابية.

- محاولات قوى إقليمية غير عربية لعب أدوار إقليمية على حساب الدول العربية.

- استغلال الثورات العربية للتدخل في شؤون الدول الداخلية من قوى إقليمية لمصلحة توجهاتها وأهدافها.

- دعم قوى إقليمية للفاعلين من غير الدول.

- انتشار الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، واستيلاؤها على بعض حقول النفط؛ الأمر الذي وفر لها مصدراً مالياً كبيراً، بالإضافة إلى مصادرها الأخرى؛ ما سهَّل لها عمليات تجنيد الإرهابيين، والحصول على السلاح، والانتقال عبر الدول، وشراء ولاءات جماعات إرهابية أخرى.

- النشاط المكثف للمنظمات الحقوقية الدولية في منطقة الشرق الأوسط بدعوى دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومحاولاتها المتكررة إيجاد آليات متعددة لضمان استمرارها في المنطقة (مع وجود ازدواجية في معاييرها لإغفالها حقوق الفلسطينيين).
- استخدام بعض القوى الإقليمية وسائل الإعلام للتأثير في الرأي العام بالدولة المستهدَفة.

ج. المحددات الدولية:

- زيادة تدخلات القوى الدولية في الشؤون الداخلية للدول العربية.
- تصارُع القوى الكبرى في الشرق الأوسط.
- وجود عدد من التحالفات العسكرية تقودها دول غربية، تضع ضمن خططها مصالح هذه الدول في المقام الأول، وليس مكافحة الإرهاب المنتشر في المنطقة على حدِّ زعمها.
- ازدواجية المعايير لدى القوى الدولية في التعامل مع قضايا المنطقة (القضية الفلسطينية، مواجهة داعش في سوريا والعراق، على عكس الموقف من داعش في ليبيا).
- محاولة زيادة الإخلال بتوازنات القوى في المنطقة؛ ما يسمح بزيادة التفوق لأطراف على حساب أطراف أخرى؛ الأمر الذي يزيد من مساحة الخلل في التوازن الاستراتيجي في بؤر التوتر والصراع بالمنطقة.
- سهولة الاتصال المباشر بالجماعات والأفراد في الدولة المستهدَفة من قبل بعض الدول الغربية والمنظمات الدولية، وتبنِّي أفكارهم وتحركاتهم، وإضفاء الشرعية عليها أمام المجتمع الدولي.
- صعوبة السيطرة على وسائل الإعلام الغربية ونقلها للأخبار والأحداث في الدول العربية، بصورة مغلوطة أو انتقائية؛ لمحاولة حشد الرأي العام الغربي ضد بعض دول المنطقة.

- المزج بين الضغوط في مجالات مختلفة (سياسية - عسكرية - اجتماعية - اقتصادية)، بالإضافة إلى تنوُّع مصادر هذه الضغوط (قوى دولية - إقليمية - منظمات دولية)؛ بهدف محاولة التأثير في الإرادة السياسية والاجتماعية للدولة المستهدَفة لفرض مسارات لمصلحة دول معينة.

2. **ركائز الاستراتيجية المقترحة:**

تعتمد الركائز بشكل أساسي على نقاط القوة والفرص المتاحة التي يمكن استغلالها للتغلُّب على التهديدات والتحديات التي تفرزها حروب الجيل الرابع، وأبرز هذه الركائز ما يأتي:

- الفهم الجيد لطبيعة حروب الجيل الرابع، واختلافها عن الأجيال السابقة، وأن المواجهة العسكرية فقط لن تحسم الحرب، ولكن قد تزيدها تعقيداً، ومحاولة تحقيق النصر في جميع الاتجاهات (سياسي - عسكري وأمني - اجتماعي - اقتصادي)، هو الأقرب نظراً إلى تعدد أبعاد الحرب.

- القدرة العالية على سرعة تحليل المتغيرات وفهمها في البيئات الداخلية والإقليمية والدولية، من خلال مؤسسات علمية متخصصة؛ بهدف تحديد التهديدات والتحديات والمخاطر، وسرعة بناء استراتيجيات لمواجهتها.

- قدرة الدولة على الصمود والتصدي بإرادة وعزيمة فاعلة للدفاع عن الوطن تنطلق وتتضاعف عندما تتعرض للمخاطر، وتستند إلى وجود مخزون تاريخي ضخم من الكفاح ضد قوى الشر، على اختلاف أشكالها وأنواعها (بدءاً من تقديم الشهداء وتحمُّل الضغوط المختلفة، بما فيها ما يتعلق باحتياجات الحياة اليومية...إلخ).

- سرعة التفاف القطاعات المدنية في الدولة حول قيادات وطنية تثق بها.

- القدرة على إدارة الاختلافات في الرأي والفكر بصورة تمنع زيادتها وتفاقمها ووصولها إلى صدامات مسلحة.

- وجود قوات مسلحة محترفة، لديها القدرة على التعامل مع التهديدات غير التقليدية، ومساندة القطاع المدني في حالة تأثره لمنعه من الانهيار ووصول الدولة إلى نموذج الدولة الفاشلة.
- استغلال التعاون العسكري الحالي والتدريبات المشتركة بين دول المنطقة في مكافحة الإرهاب والعمل على زيادته مستقبلاً.
- استغلال ارتباط مصالح القوى الدولية والإقليمية بالمنطقة بصفته أساساً لتعاون مشترك في كل المجالات بهدف استقرار المنطقة.

3. مجالات الاستراتيجية المقترحة

يُعَدُّ بناء القوة الشاملة للدولة في إطار وطني هو الأساس لتحقيق الاستراتيجية المقترحة، على أن يتم التركيز بصورة عاجلة على منع أو تقليل تأثير الجيل الرابع من الحروب في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

أ. المجال السياسي

❖ **السياسة الخارجية:**

الأهداف في مجال السياسة الخارجية:

- منع التدخل في الشؤون الداخلية للدولة.
- التنسيق والتعاون مع القوى الإقليمية والدولية لمواجهة حروب الجيل الرابع.

السياسات المقترحة في مجال السياسة الخارجية:

- تحديد الدول الراعية لتنفيذ حروب الجيل الرابع ضد الدولة المستهدَفة يعمل على معرفة مصادر التهديد الأصلية، وبالتالي سهولة وضع استراتيجيات المواجهة؛ لأن هذا النوع من الحروب يتضمَّن الاستخدام المحترف للحرب بالوكالة، ولكن في أبعاد متعددة، وليس البعد العسكري فقط.

- العمل على تحييد الأطراف الإقليمية والدولية (قدر الإمكان) التي ترغب في لعب دور داخل الدولة المستهدَفة تحت أسماء مختلفة (منها على سبيل المثال حماية الأقليات).
- التحرك الخارجي الموقوت لمنع المنظمات الدولية من استثمار المواقف الداخلية لحشد الرأي العام الدولي ضد الدولة المستهدَفة (خاصة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية).
- التحرك الدبلوماسي لإقناع المجتمع الإقليمي والدولي بأن تهديدات الجيل الرابع للحروب عابرة للحدود، وأنه من المفضَّل مشاركة الدول الإقليمية والدولية في المواجهة.
- السعي إلى التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة لبناء إطار أمن إقليمي يعمل على مواجهة الإرهاب العابر للحدود.
- التنسيق بين الدول العربية والإقليمية (كحدّ أدنى)، ومع باقي دول العالم والمنظمات الدولية، للوصول إلى تعريف موحَّد للإرهابيين والجماعات الإرهابية؛ وذلك تجنباً لإضفاء الشرعية على هذه الجماعات بإطلاق أسماء غير صحيحة لا تتناسب مع أفعالها وتصرفاتها الإجرامية مثل (المتمردين والجهاديين).
- التحرك الخارجي لمنع استخدام أراضي بعض الدول ملاذاً آمناً للإرهابيين أو المتطرفين، ومحاولة تجميع قدراتهم ضد الدولة المستهدَفة.
- التمثيل الدبلوماسي الخارجي الفعَّال، والحرص على توسيع العلاقات وتنويعها مع دول العالم والقوى الدولية بصورة متوازنة قائمة على المصالح المتبادلة.
- تقليص التأثير في الإرادة السياسية للدولة، ومنع فرض مسارات للعمل السياسي لمصلحة دولة معينة.
- تفعيل مجلس السلم والأمن العربي، خاصةً البنود الخاصة بإنشاء نظام إنذار مبكر للرصد المبكر للعوامل المؤدية إلى النزاعات، وهيئة الحكماء التي يمكن أن يُستعان بها

لحل هذه النزاعات، وإنشاء قوة حفظ سلام عربية؛ لتكون جميع الحلول في المنطقة عربية، وليست طبقاً لأجندات خارجية.[43]

الآليات المقترحة والمدى الزمني:

تتولى وزارة الخارجية والهيئات المتخصصة مهمة وضع الآليات المقترحة لتنفيذ السياسات في مجال السياسة الخارجية. ويتم تحديد المدى الزمني لتنفيذ الاستراتيجية طبقاً لظروف كل دولة وإمكانياتها.

❖ **السياسة الداخلية:**

الأهداف في مجال السياسة الداخلية:

- المحافظة على مؤسسات القطاع المدني، واستمرار قدرتها على أداء مهامها، ومنعها من الانهيار أو الإنهاك والتآكل البطيء (منع الدولة من الوصول إلى نموذج الدولة الفاشلة).
- تحصين المجتمع ضد العمليات النفسية.
- إدارة الأزمات التي تواجهها الدولة بأسلوب علمي.

السياسات المقترحة في مجال السياسة الخارجية:

- تحديد نقاط الضعف في القطاع المدني؛ لأنها ستعد نقاط الاختراق، خاصةً في المجالات الداخلية المختلفة.
- التنسيق والتعاون بين سلطات الدولة (التشريعية – القضائية – التنفيذية)؛ لسرعة احتواء التحديات التي تفرزها حروب الجيل الرابع.
- ضمان الحريات في الدولة، وإعطاء الفرصة للحوار والاستماع إلى الرأي الآخر من جميع القوى السياسية لمنع أي فرصة لتدخل أطراف خارجية.

- نظراً إلى صعوبة رصد العمليات النفسية، واحتياجها إلى متخصصين لمتابعتها؛ فإن أنسب أسلوب لمواجهتها هو إنشاء آليات للرصد والتوعية؛ ثم إجراء قياسات دورية لمعرفة مدى التأثير النفسي، والوقوف على ما رسخ في وجدان المتلقين، على أن تكون الآليات في كل القطاعات المدنية، ويشترك فيها الإعلام بكل أنواعه؛ فبعض الشعارات البرّاقة يكمن تحتها الكثيرُ من الأفكار الخبيثة، وضبط المصطلحات يؤدي إلى ضبط الأفكار، والعمل على سرعة إنشاء هذه الآليات لخطورة العمليات النفسية، وقدرتها على خلق الانقسامات والتناقضات بين طبقات المجتمع للتأثير في وحدة الجبهة الداخلية للدولة، مستخدِمة ضدها العديدَ من الأساليب، مثل التهكم والسخرية والاستهزاء والتقليل من شأن الآخر، بالإضافة إلى التشكيك في المبادئ والقيم، وإثارة الفتن والنَّزعات الطائفية في المجتمع، ومحاولة زعزعة الثقة بكل مشروعات الإصلاح، والتضخيم من الأزمات، والتشكيك في قدرة الدولة على التحرك الخارجي الناجح.
- الحرص على استمرار التحصين النفسي للمجتمع ضد العمليات النفسية المضادة؛ ولتقويض العمليات النفسية المعادية وعدم تحقيقها لأهدافها، خاصةً في حال وجود جماعات متطرفة تعمل منذ فترة طويلة اكتسبت خلالها قدراً من التعاطف والدعم من بعض فئات المجتمع؛ الأمر الذي يدعم بقوة نجاح تنفيذ استراتيجيات المواجَهة.
- التنسيق بين كل مؤسسات الدولة، بما فيها منظمات المجتمع المدني لمكافحة التطرف، ووقاية الأفراد من الانتقال من مربع التطرف إلى مربع الإرهاب، خاصةً الشباب، بصفتهم الفئات الأكثر قابلية للتعبئة، مقارنةً بفئات عمرية أخرى.
- مكافحة الإرهاب، من خلال الاعتماد على المواجهة الأمنية أو العسكرية، تعني التعامل مع البعد الظاهر لهذا التهديد؛ لذا يجب أن يتم التخطيط لاستراتيجية موحَّدة تشترك فيها كل مؤسسات الدولة المعنية.
- سعي الدولة إلى توفير بيئة داخلية تسمح باشتراك جميع القوى في العمل الوطني؛ لمنع إنشاء قوى غير شرعية، أو فاعلين من غير الدول، وتقنين أوضاع منظمات المجتمع المدني؛ لتقليص دور أي أطراف خارجية.

- تفعيل دور مراكز إدارة الأزمات في المستويات المختلفة بالدولة، مع وضع السيناريوهات وبرامج التدريب عليها بأسلوب علمي ومتكامل، يتناسب مع الطبيعة الجديدة لتحديات الجيل الرابع للحروب وتهديداته؛ إذ يعتمد هذا النوع من الحروب على خلق الأزمات بصورة مستمرة في جميع المجالات.

الآليات المقترحة والمدى الزمني:

يتولى مجلس الوزراء والوزارات والهيئات المتخصصة مهمة وضع الآليات المقترحة لتنفيذ السياسات في مجال السياسة الداخلية وتطبيقها، ويتم تحديد المدى الزمني لتنفيذ الاستراتيجية طبقاً لظروف كل دولة وإمكانياتها.

ب. المجال العسكري والأمني

الأهداف في المجال العسكري والأمني:

- مكافحة الإرهاب كإحدى الأدوات الرئيسية للجيل الرابع للحروب، بالإضافة إلى الاستعداد للتصدي لكل التهديدات التقليدية الأخرى.
- الاستعداد لمساعدة القطاع المدني في الدولة للقيام بمهامه ومنع مؤسساته من الانهيار.

السياسات المقترحة في المجال العسكري والأمني:

- الاعتماد على العمليات الاستباقية في مكافحة الإرهاب؛ وذلك بتدمير إمكانياته البشرية والمادية للجمه قبل استخدامها في العمليات الإرهابية، مع المرونة العالية في التخطيط والتنفيذ؛ نظراً إلى التغير المستمر في تكتيكات الجماعات الإرهابية (الحرب غير النمطية، وجميع أنشطة الحرب غير التقليدية والمتغيرة).
- التنسيق الدقيق بين القوات المسلحة والشرطة في التخطيط والتنفيذ لعمليات مكافحة الإرهاب، والبعد عن النمطية في إجراءات تأمين المباني والمنشآت الحيوية، والاعتماد على الأجهزة الحديثة؛ وليس على العامل البشري فقط.

- إقناع المدنيين بضرورة التعاون المعلوماتي مع القوات المسلحة والشرطة؛ على أن يكون بصورة تضمن التدفُّق المستمر للمعلومات، وحماية المدنيين من الإرهابيين.

- التحديد الدقيق لأماكن الإرهابيين؛ لتقليل الضرر المادي على المدنيين الموجودين في منطقة مكافحة الإرهاب، واستخدام القدر المناسب من القوة العسكرية؛ لتجنُّب التأثير السلبي العالي في حياتهم وممتلكاتهم، خاصةً مع احتمال اتخاذ الإرهابيين دروعاً بشرية من المدنيين، كالنساء والأطفال، مع سرعة نشر الحقائق في الإعلام المحلي والأجنبي مدعَّمة بالصور والأفلام.

- مراعاة البعد القانوني في أثناء التخطيط والتنفيذ لعمليات مكافحة الإرهاب لمنع استغلال الدول الأجنبية والمنظمات الدولية بعض الأحداث (حقوقياً وإعلامياً)، وإظهارها على خلاف حقيقتها، وأنها انتهاك لحقوق الإنسان، أو استخدام مفرِط للقوة؛ وكذا مراعاة القانون الدولي عند تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب خارج حدود الدولة.

- قيام الشرطة بالتعاون والتنسيق الدولي مع الإنتربول والأجهزة الأمنية المناظرة؛ لتسليم المطلوبين للعدالة للدولة تنفيذاً للقانون؛ لمنع إنشاء تجمعات مناهضة للدولة خارج حدودها، أو تركها تعمل بحرية حال وجودها.

- إحكام السيطرة على حدود الدولة لمنع تهريب السلاح أو الإرهابيين أو المخدرات، كإحدى الأدوات الرئيسية لحروب الجيل الرابع.

- منع الجماعات الإرهابية من الحصول على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وكذلك منعها من امتلاك إمكانيات تصنيعها؛ نظراً إلى الضرر الكبير الذي يقع على المجتمع حال استخدامها لها خاصةً، نظراً إلى رخص ثمنها وسهولة نقلها وعدم احتياجها إلى تدريب خاص أو مهارات عالية لاستخدامها.

- الحرص على استمرار التعاون العسكري العربي والإقليمي، خاصةً في مجال مكافحة الإرهاب، واستغلال التجمُّعات الإقليمية القائمة فعلياً في التعاون العسكري والأمني (مثل تجمُّع الساحل والصحراء).

- الحرص على الاستمرار في تنفيذ التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة لتكون أساساً للعمل العسكري المشترك ضد الإرهاب، بالإضافة إلى أنها تمثل ردعاً لأي عدائيات مستقبلية تقليدية أو غير تقليدية.
- مساعدة القوات المسلحة القطاعاتِ المدنيةَ، التي تعاني قصوراً يؤثر في قيامها بمهامها بشكل يؤثر سلباً في المواطنين وحياتهم اليومية، إلى حين استعادة هذه المؤسسات قدرتها على القيام بمهامها، ومساعدة الشرطة على الحفاظ على النظام وتأمين المنشآت الحيوية.
- المحافظة على القوات المسلحة في مستوى عالٍ من الكفاءة القتالية هي الضمان المؤكَّد لمواجهة التغير في أشكال الحروب.

الآليات المقترحة والمدى الزمني:

تتولى القوات المسلحة والشرطة، بالتنسيق مع الوزارات المعنية، مهمة وضع الآليات لتنفيذ السياسات في المجال العسكري والأمني وتطبيقها؛ ويتم تحديد المدى الزمني لتنفيذ الاستراتيجية طبقاً لظروف كل دولة وإمكانياتها.

ج. المجال الاجتماعي

الأهداف في المجال الاجتماعي:

- التوعية العلمية والمستمرة للمجتمع بأهداف حروب الجيل الرابع وأساليبها.
- تنمية ولاء المواطنين وانتمائهم، واكتساب ثقتهم، وزيادة مشاركتهم في التنمية بأنواعها.
- بناء استراتيجيات تخصُّصية لمواجهة الجيل الرابع من الحروب، تتناسب مع ظروف كل دولة من حيث (آليات التنفيذ – المدى الزمني)، ومقترح أن تشتمل الاستراتيجية المقترحة في المجال الاجتماعي على المحاور الثلاثة الآتية:
  - المحور الثقافي.
  - محور الإعلام.

- محور التعليم.

❖ **المحور الثقافي**

أهداف المحور الثقافي:

- تنمية المشاركة الشعبية من خلال مؤسسات فاعلة تحتضن جميع الاتجاهات والخلافات تحت مظلة وطنية.
- محاربة الفكر المتطرف.

السياسات المقترحة في المحور الثقافي:

- ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحرية الفكر وسيادة القانون، والحفاظ على النظام العام والأمن؛ لتحقيق الاستقرار الداخلي، وضمان حقوق الإنسان.
- تنمية مشاركة شرائح المجتمع في الحوار المجتمعي، الذي يدور حول القضايا المختلفة؛ لاستخلاص الآراء المؤيِّدة والمعارِضة للقضايا المختلفة، ووضعها في الاعتبار، ومنع انتشار الشائعات، مع مراعاة اختلاف البيئات الثقافية والعادات والتقاليد بين طبقات المجتمع طبقاً لكل دولة.
- مواجهة الفكر المتطرف في أبعاده المختلفة (السياسية - الاجتماعية - الدينية - التاريخية)؛ نظراً إلى استغلاله هذه الأبعاد من داخل الدولة المستهدَفة وخارجها.
- إنشاء المؤسسات الدينية مرصداً للفتاوى المغلوطة والمضلِّلة؛ لتصحيحها ونشرها في الإعلام التقليدي وغير التقليدي.
- المتابعة المستمرة لمنظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية المصَّدق لها بالعمل داخل الدولة؛ للتأكد من قانونية أنشطتها والدعم المالي الذي تتلقاه؛ حتى لا تكون إحدى نقاط اختراق المجتمع.

- متابعة منظمات المجتمع المدني الأجنبية التي تعمل خارج الدولة للرد على ادعاءاتها غير الصحيحة داخل الدولة وخارجها.
- دعم الدولة الأعمال الثقافية التي تواجه أهداف حروب الجيل الرابع وأساليبها وأدواتها (بحوثاً – برامج إعلامية – أفلاماً).

الآليات المقترحة والمدى الزمني:

تتولى الجهات التالية مهمة وضع آليات لتنفيذ السياسات وتطبيقها في المحور الثقافي:

- وزارة الثقافة.
- المؤسسات الدينية.
- وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي.
- وزارة التضامن الاجتماعي / الشؤون الاجتماعية.
- وزارة الإعلام أو ما يعادلها.
- منظمات المجتمع المدني.
- الأحزاب السياسية.

يتم تحديد المدى الزمني لتنفيذ الاستراتيجية في المحور الثقافي طبقاً لظروف كل دولة وإمكانياتها.

❖ **محور الإعلام**

أهداف محور الإعلام:

- تقليل تأثير استخدام الإعلام المحلي والأجنبي كسلاح ضد الدولة المستهدَفة، ومحاولة حشده للرأي العام الداخلي والخارجي، واستخدامه في العمليات النفسية ضدها.
- استخدام الإعلام الوطني في التنوير والتوعية ومواجهة الفكر المتطرف والإعلام المضاد.

- اشتراك الإعلام العسكري مع باقي أجهزة الإعلام في التصدي للجيل الرابع من الحروب.

سياسات محور الإعلام:

- تقليل التأثير السلبي لوسائل الإعلام المضادة، ليس من خلال المنع، ولكن النشر السريع والمستمر للحقائق والتحليلات، ومحاولة تعريف الشعب بطبيعة التلاعب الإعلامي في هذا الشكل من الحروب، خاصةً الإعلام الأجنبي، وهو أكثر صعوبة في السيطرة عليه.
- تقليل التأثير السلبي للإعلام غير التقليدي عن طريق الآتي:
  - متابعة مواقع وسائل الإعلام الاجتماعية باستمرار، والرد السريع على الشائعات.
  - السعي إلى خلق بيئة إعلامية صحية تتضمَّن الرأي والرأي الآخر.
  - نشر الثقافة الصحيحة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين الشباب في المدارس والجامعات.
- رفع مستوى كفاءة إعلام الدولة ومهنيَّته لجذب شرائح كبيرة من المشاهدين، وزيادة التأثير الإيجابي فيهم، وتقليص التأثير السلبي للإعلام المضاد، مع تأكيد أن تتسم السياسة الإعلامية بالآتي:
  - دقة المعلومات.
  - السرعة.
  - استغلال الإمكانيات غير التقليدية.
  - مراعاة مقتضيات الأمن القومي في نقل الأحداث.
- ترسيخ مفهوم العمل الاستباقي في الإعلام لكسب قلوب الشرائح المتعددة في المجتمع وعقولها قبل استهدافها من الوسائل الإعلامية المضادة، التي تُعَدُّ أداة رئيسية ومؤثرة من أدوات الجيل الرابع للحروب.

- التواصل المستمر مع وسائل الإعلام الأجنبية لتقديم الحقائق، وتصحيح الأخبار المغلوطة، وذلك من خلال هيئات إعلامية قومية في الدولة؛ تجنباً لترك الساحة الإعلامية للإعلام الأجنبي لنشر ما يراه من أخبار وتحليلات مغلوطة ومضلِّلَة تضر بالدولة.

- إنشاء آليات لقياس الرأي العام ومدى تأثره بالقضايا المختلفة، مع التعديل المستمر في الخطط الإعلامية للإمساك دائماً بزمام الصراع الإعلامي.

- للإعلام العسكري أهمية كبيرة في مواجهة الجيل الرابع للحروب وكسب معركة العقول والقلوب؛ فهو يمثل النشاطات الاتصالية، التي تستهدف تزويد الجمهورَين الداخلي والخارجي بكل الحقائق والأخبار الصحيحة عن القوات المسلحة بموضوعية؛ من أجل تكوين رأي صائب لدى الجماهير عن مدى كفاءة هذه القوات وقدراتها، وفي الوقت نفسه مواجهة الإعلام المعادي، وذلك من خلال:

  - اشتراك الإعلام العسكري في مراحل تخطيط الاستراتيجية العسكرية والأمنية وتنفيذها؛ تمهيداً للوجود والتواصل الإعلامي المستمر مع شرائح المجتمع (مع مراعاة اعتبارات الأمن والسرية)، وعدم تأخير نشر المعلومات حتى لا يلجأ المواطنون إلى مصادر أخرى قد تكون مضلِّلَة.

  - قيام الإعلام العسكري بجمع البيانات والمعلومات والصور والحقائق والرسائل من جميع المصادر عن أنشطة القوات المسلحة، وتحليلها ومعالجتها، والتأكد من مصداقيتها وصياغتها بأسلوب يفهمه المجتمع، ونشرها محلياً وخارجياً، باستخدام جميع وسائل الإعلام؛ وذلك بهدف تزويد الشعب والقوات المسلحة بالمعلومات الصحيحة، وإحباط نيَّات الحملات المضادة والمُغرضة التي تهدف إلى إضعاف الروح المعنوية، أو التأثير في التلاحم بين الشعب والجيش، مع تأكيد الولاء والانتماء إلى الوطن.

- تأكيد الطمأنينة لدى المواطنين تجاه إجراءات القوات المسلحة المسؤولة عن الدفاع عن الوطن، والتعريف بمفاهيم الأمن القومي الصحيحة، وأن إجراءاته لا تقتصر على جهود الدولة، ولكن الأمن القومي له طبيعة مشتركة تتضافر فيها جهود الشعب بجميع فئاته مع جهود الدولة لتنصهر في بوتقة واحدة هي أمن الوطن وسلامته.

- تأكيد قدرة القوات المسلحة، من حيث التسليح والتدريب والكفاءة القتالية والاستعداد الدائم، وأن القوات المسلحة مستعدة لتنفيذ مهامها في أي وقت، سواء كان في الظروف العادية وزمن السلم، أو في فترات التوتر والأزمات، وكذلك التصدي للجيل الرابع من الحروب بصفته شكلاً جديداً من أشكال الحروب.

- التصدي إعلامياً للأجهزة المضادة، والحملات النفسية المعادية، التي قد يكون من شأنها التأثير في الروح المعنوية وأداء القوات المسلحة، وتحصين الفرد المقاتل ضد الحرب النفسية.

- أهمية وجود الإعلام العسكري على الإنترنت لبث الأخبار الصحيحة، والعمل على التدقيق فيما يتم تناقله من أخبار عبر صفحات مستخدمي الإنترنت؛ خوفاً من نشر شائعات وأخبار كاذبة من شأنها أن تعمل على تشويش الرأي العام.

الآليات المقترحة والمدى الزمني لتنفيذ السياسات في محور الإعلام:

- وزارة الإعلام، أو ما يعادلها.
- وزارة الدفاع (الإعلام العسكري).

يتم تحديد المدى الزمني لتنفيذ الاستراتيجية في محور الإعلام طبقاً لظروف كل دولة وإمكانياتها.

❖ **محور التعليم**

أهداف محور التعليم:

- توعية الدارسين في مراحل التعليم المختلفة بطبيعة الجيل الرابع للحروب، وبالتهديدات والتحديات التي تواجه الدولة بصورة علمية ومستمرة؛ وذلك لزيادة قدرتهم على التصدي لها والتغلب عليها.
- تنمية روح الولاء والانتماء إلى الوطن، وبث روح الأمل في المستقبل.

السياسات في محور التعليم:

- إدراج مادة الأمن القومي في مناهج التعليم المختلفة بالمدارس والجامعات (تتناسب مع كل مستوى دراسي)؛ لشرح المفاهيم الصحيحة للأمن القومي داخلياً وإقليمياً ودولياً، واستخلاص التهديدات والتحديات والمخاطر التي تواجه الدولة بصورة علمية، على أن تتم المراجعة الدورية لهذه المناهج مع ما يستجد من تطور في أشكال الصراعات والحروب، وما يطرأ من متغيرات في دوائر الأمن القومي المختلفة.
- تدريب الدارسين في مراحل التعليم المختلفة على التحاور في قضايا خلافية بأسلوب راقٍ وعلمي لتنمية مهارات الحوار المتمدن، مع مراعاة المراحل الدراسية (موضوعات من المنهج الدراسي – أو من القضايا المعاصرة)؛ للوصول إلى غرس الاحترام المتبادل برغم استمرار الخلاف في الرأي؛ وعدم الاعتماد فقط على النصائح الشفوية بضرورة احترام الآخرين وآرائهم.
- عمل أنشطة دراسية بصورة جاذبة داخل المدارس والجامعات في الإجازات الصيفية؛ لمنع استقطاب الشباب في منظمات أو مراكز غير حكومية لها أهداف غير وطنية تقوم بعمل أنشطة تجذب شريحة من الشباب.
- التركيز في دراسة تاريخ الدول العربية على نماذج الكفاح والتصدي لقوى الشر، والتفاف الشعب حول قيادته الوطنية، والإصرار على الوصول إلى أهدافه، وتحقيق النصر؛ لتكون مثلاً يحتذي به الشباب.

الآليات المقترحة والمدى الزمني لتنفيذ السياسات في محور التعليم:

- وزارة التربية والتعليم أو ما يعادلها.
- وزارة التعليم العالي.

يتم تحديد المدى الزمني لتنفيذ الاستراتيجية في محور التعليم طبقاً لظروف كل دولة وإمكانياتها.



د. المجال الاقتصادي

الأهداف في المجال الاقتصادي:

- بناء اقتصاد قوي يستطيع مواجهة تحديات الجيل الرابع للحروب.
- الحد من استغلال الصعوبات الاقتصادية التي تواجه بعض شرائح المجتمع واستغلالها في حشدها ضد الدولة كإحدى الأدوات الرئيسية للجيل الرابع من الحروب.

السياسات في المجال الاقتصادي:

- تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بحروب الجيل الرابع، والعمل على دعمها ومنع انهيارها.
- تقليص الاعتماد على الاقتصاد الريعي لتذبذبه وتأثره بالمتغيرات الخارجية.
- التنويع في الاقتصاد في مجالاته كافة؛ خاصةً الصناعة والزراعة، وليس التجارة والسياحة فقط.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي، والتقليص التدريجي للاعتماد على العالم الخارجي في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

- توفير عنصر المرونة بين عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإمكانية تحويل عناصر الإنتاج من قطاع إلى آخر في حالة تأثر أحد القطاعات، خاصةً القطاعات ذات العمالة الكثيفة.

- الحفاظ على رأس المال الوطني، وتشجيعه؛ لمنع تسربه إلى الخارج لزيادة الاعتماد على الذات، وتشجيع رجال الأعمال، ومنحهم امتيازات للقيام بدور اجتماعي تجاه الطبقات محدودة الدخل.

- تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية لتوفير فرص عمل للشباب تتناسب مع مؤهلاتهم وطموحاتهم كأحد العوامل الرئيسية لتنمية الانتماء والولاء وارتباطهم بالوطن.

- تشجيع الاندماج بين المؤسسات الاقتصادية الصغيرة لزيادة القدرة على تحمُّل الصدمات الاقتصادية التي قد تحدث، وزيادة القدرة على التطور والمنافسة الدولية أيضاً.

- نقل أو تحويل المخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني بتشجيع المشاركة الأجنبية من خلال استثمارات مباشرة.

- الحد من تبعية الدول لمؤسسات التمويل الدولية؛ لما لها من تأثيرات سلبية لسياساتها في الاقتصاد بالعديد من الدول.

- الاهتمام بتدريب مهارات الموارد البشرية المحلية، وتنميتها، وإدراجها ضمن برامج التوعية الفكرية وبرامج الرعاية والتعليم.

- تنويع مصادر الطاقة المحلية وحمايتها، والتوسع في الاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة.

- حماية الموارد الطبيعية، وإنشاء شبكات لرصد التهديدات التي قد تواجهها، خاصةً التلوث بأنواعه (تلوث المياه – تلوث الهواء...إلخ).

- الاهتمام بالمصداقية في عرض المشكلات الاقتصادية الداخلية وجدولة حلولها، وإقناع الرأي العام بجدوى الحلول؛ وذلك لمنع حشد الرأي العام استناداً إلى هذه المشكلات.
- القضاء على الفساد بجميع أنماطه وعلى مستوياته كافة.
- المرونة والسرعة العالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة، وضرورة استباق الدولة محاولةَ أي جهات خارجية تستهدف التلاعب بمشاعر المجتمع المدني ومحاولة حشده ضد الدولة.
- توفير السلع والخدمات الأساسية لشرائح المجتمع محدودة الدخل؛ حتى لا تستغل معاناتها جماعات غير وطنية تتلاعب بمشاعرها، وتثير المشكلات داخل المجتمع، خاصةً للسكان المقيمين في مناطق مكافحة الإرهاب حال تضررهم من صعوبة وصول السلع والخدمات الأساسية إليهم.
- إنشاء صناديق خاصة لمواجهة الأزمات والكوارث الاقتصادية لدعم الطبقات الفقيرة، وتوفير حياة كريمة لها، خاصةً غير القادرين على العمل.
- سرعة إعادة إعمار المناطق السكنية، التي تضررت في أثناء عمليات مكافحة الإرهاب؛ لمنع ظهور شعور عدائي من سكانها ضد الدولة، أو استغلال الإرهابيين والجماعات المتطرفة هذا الأمر لكسب التعاطف معهم.

الآليات المقترحة والمدى الزمني لتنفيذ السياسات في المحور الاقتصادي:

- وزارة الاقتصاد.
- وزارة الاستثمار، أو ما يعادلها.
- الهيئات والمؤسسات الاقتصادية في الدولة.
- وزارة التموين والتجارة الداخلية.

- وزارة التضامن الاجتماعي.
- وزارة الإسكان.
- منظمات المجتمع المدني.

يتم تحديد المدى الزمني لتنفيذ الاستراتيجية في المحور الاقتصادي طبقاً لظروف كل دولة وإمكانياتها.



الخاتمة

تتغير أشكال الحروب وأنواعها مع الزمن؛ ولكن يظل الهدف النهائي للحرب واحداً، وهو فرض الإرادة على الدولة المستهدَفة، وتهدف الحروب التقليدية إلى تدمير القوات المسلحة للدولة المستهدفة كهدف أوليٍّ؛ وذلك تمهيداً للوصول إلى الهدف النهائي للحرب. ومع تطور تكنولوجيا التسليح أصبحت تكلفة هذا الشكل من الحروب عالية جداً، بالإضافة إلى الروح العدائية ضد الدولة المعتدية، التي تستمر لفترة طويلة؛ وكان ذلك سبباً رئيسياً في تغير شكل الحرب لحروب الجيل الرابع، التي تستهدف مراكز الثقل والمساحات المشتركة بينها داخل القطاعات المدنية في الدولة بدلاً من القوات المسلحة.

ولم يَعُد الصراع بين الدول صراعاً عسكرياً مسلحاً فقط، فقد أصبح صراعاً حضارياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً. ويأتي الاستقطاب الفكري والغزو الثقافي في مقدمة ذلك. وقد ساعد التقدم التكنولوجي، خاصة في مجال الاتصالات والمواصلات، على قدرة بعض النظم والدول على التأثير الفكري والثقافي في شعوب دول أخرى؛ لذا أصبحت ظاهرة الحرب معقدة، تتداخل فيها جوانب تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية، بالإضافة إلى جوانبها العسكرية المتعلقة بتطور الأسلحة والتقنية وعلوم الإدارة والجوانب النفسية.

ومن أهم خصائص حروب الجيل الرابع أنها تهدف إلى هدم الدولة من الداخل باستخدام مكوناتها، وتمثل الأفكار والأيديولوجيات محوراً مهماً فيها لهزيمة الإرادة الشعبية، وإفقاد الشعوب الثقة بنفسها، والتأثير السلبي في الانتماء والولاء بصورة كبيرة؛ لأنهما من أهم العوامل التي تساعد المجتمع على تحمُّل المحن والشدائد، والتضحية

المستمرة للحفاظ على تماسكه وعلى الشعور الوطني لدى أفراده، ويتجنب فيها العدو نقاط القوة للخصم، ويستغل نقاط الضعف في المجتمع المدني بكل مكوناته، ويتم التركيز على تدمير الروابط المعنوية بين مكونات المجتمع وإفقاده الثقة بالمستقبل.

وتستهدف حروب الجيل الرابع كل مجالات الأمن القومي (سياسي – عسكري/ أمني – اقتصادي – اجتماعي)، وتبدأ بالمجالات التي يمكن اختراقها بسهولة، خاصة التي توثر بقوة في باقي المجالات، وتستخدم القوة الذكية التي تضفي الضبابية وعلامات الاستفهام الكثيرة؛ ما يُصعّب من فهم طبيعة هذه الحرب، وكذلك لاستخدامها مزيجاً محترفاً من مجالات متعددة متخصصة بعلم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد وعلوم الكمبيوتر، بالإضافة إلى العلوم الاستراتيجية. وتركّز حروب الجيل الرابع على منع الخصم من التنبؤ بطبيعة التهديد واتجاهه وتوقيته؛ الأمر الذي يصل إلى عدم اقتناع بعضهم بوجود الجيل الرابع للحروب.

وتنفذ حروب الجيل الرابع من خلال حروب بالوكالة متعددة المستويات والمجالات، وتُستخدَم فيها استراتيجية "البصمة الخفيفة" التي يصعب معها الوصول إلى المخطط الرئيسي للحرب، وينتفي فيها البعد الأخلاقي والقانوني، وذلك لاختفاء الخط الفاصل بين المدنيين والعسكريين؛ الأمر الذي يتعارض مع واحدٍ من أهم مبادئ قانون الحرب. وبوجه عام تُعدُّ أدوات حروب الجيل الرابع ووسائلها كلها عابرة للحدود لا تتوقف عند حدود دولة بعينها؛ تنفذ داخل الدول؛ وغالباً ما تمتد إلى البيئة الخارجية؛ فلا توجد دولة في المنطقة بعيدة عن هذا النوع من الحروب؛ لذا يتعين التعاون بين الدول لمواجهتها.

ويؤدي التأخر في مواجهة هذا الشكل من الحروب إلى استفحال تحدياتها وتهديداتها إلى درجة تصعب فيها مواجهتها؛ نظراً إلى انتشار أدواتها ووسائلها داخل المجتمع المدني، كما أنه من المتوقَّع إعاقة الجهود المبذولة لمواجهة هذا النوع من الحروب تحت أسماء مختلفة؛ خاصة مع وجود تدخلات إقليمية ودولية، ومن الضروري مواجهة حروب الجيل الرابع

من خلال استراتيجية متعددة المجالات (سياسي – عسكري/ أمني – اقتصادي – اجتماعي) تُنفَّذ بشكل متكامل ومتزامن لتعدُّد أبعاد هذا النوع من الحروب، مع المرونة العالية في تخطيط الاستراتيجية وتنفيذها، وسرعة اختيار القدرات المناسبة للمواجهة واتخاذ القرارات؛ نظراً إلى التطور والتغير المستمرَّين في آليات هذه الحرب؛ ويفضَّل الاعتماد دائماً على العمل الاستباقي في جميع مجالات الاستراتيجية، وليس في المجال العسكري والأمني فقط.

وختاماً؛ فنحن نعيش في منطقة ساخنة من العالم، تعرَّضت للحروب على مرّ تاريخها، حيث توجد موارد محل أطماع أطراف متعددة في العالم. وأشكال الحروب تتغير بتغيُّر الزمن؛ لذا علينا أن نقوم برصد أشكال الحروب السابقة والحالية وتحليلها، وتوقُّع ما هو آتٍ منها؛ تمهيداً لإفشال استراتيجية العدو قبل أن يتم تنفيذها؛ لأننا إن لم نستطِع استشراف التغيُّر في أشكال الصراعات والحروب، وإدراكه، ووضع استراتيجيات واضحة لضمان أمننا القومي؛ فسنكون ضمن مخططات الآخرين.



الهوامش

مقدمــة

1 انظر:

Steven C. Williamson, *From Fourth Generation Warfare to Hybrid War*, (US: United States Army, Carlisle Barracks, 2009), 3.

الفصل الأول

1 القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية الكريمة 216.

2 كارل فون كلاوزويتز Carl von Clausewitz هو قائد ومؤرخ عسكري بروسـي، ولد سنة 1780 في مدينة ماجدبورج الألمانية، وتوفي سنة 1831 في بريسلاء، وانتسب إلى الأكاديمية العسـكرية في بـرلين عـام 1801، وأسهم في كل المعارك التي كانت ضد نابليون، ورفض استسلام بلاده للفرنسـيين، كـما أسـهم في تعـديل الخطة الروسـية للدفاع عن البلاد أمام الغزو النابليوني، ومن أهم مؤلفاته كتاب "عن الحـرب" *On War*، الذي شـرع في كتابته في سن 24 سنة، وتضمّن تأملاته وملاحظاته من خلال التنظير والممارسة، وبذل جهداً كبيراً في دراسة مختلف جوانب الحرب وتحليلها، وقد نُشـر الكتاب لأول مرة سنة 1832 بالألمانية، وتركـت كتاباته حول الفلسفة والتكتيك والاستراتيجية أثراً عميقاً في المجال العسكري بالـدول الغربيـة، وتـدرَّس أفكاره في العديد من الأكاديميات العسكرية وفي مجالات عدة مثل قيادة المؤسسات أيضاً، ويُعَدُّ مـن أكـبر المفكرين العسكريين شهرة وتأثيراً على مرّ التاريخ.

3 كارل فون كلاوزويتز، **عن الحرب**، ترجمة سليم شاكر الإمامي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسـات والنشـر، 1997)، ص 45.

4 المرجع السابق، ص 103.

5 فوللر ج.ف.س، **إدارة الحرب: من عام 1789حتى أيامنا هـذه**، ترجمـة أكـرم الـديري (بـيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشـر، 1971)، ص ص 92 -92.

6 بوتول جاسـتون، **الحـرب والمجتمـع: تحليـل اجتماعـي للحـروب ونتائجهـا الاجتماعيـة والثقافيـة والنفسـية**، ترجمة عباس الشـربيني (بيروت: دار النهضة العربية، 1983)، ص ص 48-49.

7 عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992)، ص 97.

8 ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 294.

9 انظر:

Hedley Bull, *The Anarchical Society - A Study of Order in World Politics* (London: The Macmillan Press Ltd., 1977), 184.

10 ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 2.

11 محمد أحمد عبدالغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص ص 110 – 111.

12 محمد نصر مهنا وخلدون ناجي معروف، **تسوية المنازعات الدولية: مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة غريب، 1996)، ص 9.

13 السيد ولد أباه، **اتجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007)، ص 7.

14 أنطوان هنري جوميني: ولد في مارس 1779، وتوفي في مارس 1869، كان ضابطاً سويسرياً، وخدم في الجيش الفرنسي، ووصل فيه إلى رتبة الجنرال، وفي وقت لاحق خدم في الجيش الروسي، ويُعَدُّ من أشهر المفكرين والكتّاب العسكريين، ومن أشهر كتاباته كتاب "فن الحرب" الذي يُعَدُّ من المراجع العسكرية الأساسية في الأكاديميات العسكرية حتى الآن.

15 انظر:

Antoine-Henri De Jomini, *The Art of War* (US: Arc Manor, Rockville, 2007), 7.

16 كارل فون كلاوزويتز، **عن الحرب**، مرجع سابق، ص 103.

17 هايل عبدالمولى، **مقدمة في العلاقات الدولية** (إربد: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010)، ص 102.

18 انظر:

Siniša Malešević, *Sociological Theory and Warfare* (Stockholm: Swedish Defence University, Sociology Department of Leadership and Management, 2011), 7.

19 فريدريش نيتشه: فيلسوف ألماني ولد في 15 أكتوبر 1844، وتوفي في 25 أغسطس 1900، وهو شاعر وباحث في اللاتينية واليونانية، كان لعمله تأثير عميق في الفلسفة الغربية وتاريخ الفكر الحديث، وهو من أبرز الممهّدين لعلم النفس، وكان عالم لغويات متميزاً، كتب نصوصاً وكتباً نقدية

حول الدين والأخلاق والنفعية والفلسفة المعاصرة المادية والمثالية، ويُعدُّ من بين الفلاسفة الأكثر شيوعاً وتداولاً بين المثقفين.

20 جورج هيجل: فيلسوف ألماني ولد في ألمانيا في 27 أغسطس 1770، وتوفي في 14 نوفمبر 1831، وهو أحد أهم الفلاسفة الألمان؛ حيث يعد أهم مؤسسي حركة الفلسفة المثالية الألمانية في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي.

21 توماس مان: أديب ألماني ولد في 6 يونيو 1875، وتوفي في 6 أغسطس 1955 في زيوريخ، حصل على جائزة نوبل في الأدب سنة 1929، وله العديد من الروايات الشهيرة، منها موت في البندقية، التي تحولت سنة 1971 إلى فيلم حمل الاسم نفسه.

22 محمد سامي عبدالحميد، **العلاقات الدولية: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام** (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1987)، ص 35.

23 وقِّع ميثاق الأمم المتحدة في 26 يونيو 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، وأصبح نافذاً في 24 أكتوبر 1945، ويُعَدُّ النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءاً متمماً للميثاق.

24 ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المادة 51 (نيويورك: الأمم المتحدة، 1954)، ص 20.

25 المرجع السابق، المادة (2)، ص 5.

26 المرجع السابق، المادة (43)، ص 19.

27 إبراهيم بولمكاحل، **مقياس تحليل النزاعات الدولية: الإطار المفاهيمي لدراسة النزاعات الدولية**، (الجزائر: جامعة قسنطينة، 2010)، ص 6.

28 جيمس دورتي وروبرت بالتسجراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبدالحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص 140.

29 حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل** (الجزائر: مكتبة خير جليس، 2007)، ص 11.

30 ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986) ص ص 506 – 507.

31 انظر:

Niklas Swanström & Mikael Weissmann, *Conflict, Conflict Prevention and Conflict Management and Beyond: A Conceptual Exploration* (Sweden: Central Asian Caucasus Institute, 2005), 7.

32 محمد أحمد عبدالغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية**، مرجع سابق، ص 79.

33 كمال حماد، **النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، (بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997)، ص17.

34 جوزيف ناي، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1997)، ص 15.

35 محمد أحمد عبدالغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية**، مرجع سابق، ص 122.

36 ابن منظور (1232م – 1311م)، (630هـ – 711هـ) هو محمد بن مكرم بن علي أبوالفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، أديب ومؤرّخ وعالم في الفقه الإسلامي واللغة العربية، من أشهر مؤلّفاته معجم لسان العرب (أحد معاجم اللغة العربية، ويعدُّ من أشملها وأكبرها)، وقد اختلفت الأقاويل حول مكان ولادته، قيل بقفصة بتونس، وقيل بطرابلس في ليبيا، وقيل بمصر، ويعدُّ من نسل رويفع بن ثابت الأنصاري، تتلمذ على يد عبدالرحمن بن الطفيل، ومرتضى بن حاتم، ويوسف المخيلي، وأبي الحسن علي بن المقير البغدادي، والعالم الصابوني، وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس، وتوفي في مصر عام 1311م.

37 كمال حماد، **النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، مرجع سابق، ص ص 55– 58.

38 محمد أحمد عبدالغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية**، مرجع سابق، ص ص 109 – 110.

39 مهنا محمد نصر ومعروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية: **مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 8.

40 ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 499.

41 جيمس دورتي وروبرت بالتسجراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ص 140 – 141.

42 عبدالعزيز جراد، **العلاقات الدولية** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992)، ص95.

43 السيد عليوة، **إدارة الأزمات والكوارث: حلول عملية – أساليب وقائية** (القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997)، ص 6.

44 كمال حماد، "إدارة الأزمات – الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجاً"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 57 (يوليو 2006)، ص 108.

45 انظر:

Antoine-Henri De Jomini, *The Art of War*, 10.

46 انظر:

Edward Gunn, "The Moral Dilemma of Atomic Warfare", *The Otterbein College Humanities Journal*, 9 (Spring 2006): 67.

47 انظر:

Robert Endicott Osgood, *Limited War: The Challenge to American Security*, (Chicago, US: University of Chicago Press, 1957), 12.

48 Ibid, 1–2.

49 انظر:

John T. Ishiyama & Marijke Breuning, *21st Century Political Science: A Reference Handbook* (Texas, US: University of North Texas, 2011), 107.

50 انظر:

David Glantz, "Barbarossa Derailed: The Battle for Smolensk, 10 July-10 September 1941, Volume 1: The German Advance, The Encirclement Battle, and the First and Second Counteroffensives, 10 July – 24 August 1941", *The Journal of Slavic Military Studies Volume 1* (November 2010): 14.

51 انظر:

Department of Defense, *Operations in Chemical, Biological, Radiological, and Nuclear Environments*, JP 3-11, (DoD, US: October 2018), GL-5.

52 انظر:

Jean-Marie Henckaerts & Louise Doswald-Beck, *Customary International Humanitarian Law,* Vol. II: Practice, Part 1 (UK: Cambridge University Press, 2005), 1607-1610.

53 انظر:

NATO, *Nuclear Terms and Definitions: Part 1, Appendix 1* (NATO: 2007), 10.

54 انظر:

Catherine A. Theohary, *Information Warfare: Issues for Congress* (US: Congressional Research Service, March 5, 2018), 1.

55 صن تسو، **فن الحرب**، إعداد وترجمة رؤوف شبايك (القاهرة: دار أجيال للنشر والتوزيع، 2007) ص97.

56 انظر:

Joint Staff, *Electronic Warfare - Joint Publication 3-13.1,* (US: Department of Defense, Joint Staff, February 8, 2012), vii.

57 انظر:

Joint Staff, *Cyberspace Operations - Joint Publication 3-12,* (US: Department of Defense, Joint Staff, June 8, 2018), viii.

58 انظر:

Army Special Operations Forces, *Unconventional Warfare,* (Washington, DC, US: Department of Army Headquarters, September 2008), 1-4

59 مالك محمد العيساوي، **الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014)، ص 64.

60 انظر:

Erica Dreyfus Borghard, *Friends with Benefits? Power and Influence in Proxy Warfare,* (Columbia, US: Columbia University, School of Arts and Sciences, 2014), 7- 17.

61 انظر:

The Institute for Strategic, Political, Security and Economic Consultancy (ISPSW), *Putin's Proxy Warfare Strategy* (Berlin, Germany: ISPSW, August 2014), 1.

62 انظر:

Magdalena El Ghamari, *Jemen – the Proxy War* (Poland: University of Bialystok, 2015), 43.

63 انظر:

Ryan Justin Youra, *Power Plays: Exploring Power and Intervention in Proxy Wars* (Washington, D.C, US: American University, 2014), 20.

64 انظر:

The Oxford English Mini-dictionary, 6th edition, (Oxford: Clarendon Press) 408.

65 إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979)، ص 124.

66 انظر:

Jonathan Renshon, The Psychological Origins of Preventive War, (Westport, CT: Praeger, 2006), accessed April 12, 2017, https://static1.squarespace.com/static/5a71eff78dd0418fa3dcb980/t/5a739c1d24a6948977d899a7/1517526047804/Renshon-Psychological+Origins+of+Preventive+War+copy.pdf.

67 انظر:

Michael Walzer, *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations*, (fourth ed.), (New York, US: Basic Books, 2006), 76.

68 انظر:

Jack S. Levy & Joseph R. Gochal, "Democracy and Preventive War: Israel and the 1956 Sinai War", *Security Studies, Volume 11, 2001- Issue 2*, https://doi.org/10.1080/714005332 (August 23, 2019)

69 انظر:

Juan Carlos Iscara, *Why Preventive War is Immoral*, (US: Society of Saint Pius X, May 2003). http://archives.sspx.org/against_sound_bites/might_is_not_right.htm (April 4, 2017).

70 بن عمار إمام، "الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي (دراسة حالة العراق)"، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، 2008، ص ص 6 – 8.

71 انظر:

James Steinberg, *Preventive Force in US National Security Strategy*, (Massachusetts, US: The Commonwealth Institute, winter 2005-2006), 55. https://www.comw.org/qdr/fulltext/0601steinberg.pdf

72 إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**، مرجع سابق، ص 127.

73 انظر:

Claire E. Rak, "Counterproliferation Strategy: The Role of Preventive War, Preventive Strikes, and Interdiction", Master's Thesis, (Monterey, California: Naval Postgraduate School, September 2003), 2.

74 انظر:

Neta C. Crawford, "The Slippery Slope to Preventive War," *Ethics and International Affairs*, Vol. 17, Issue 1 (March 2003): 33. https://doi.org/10.1111/j.1747-7093.2003.tb00416.x.

75 انظر:

John Lewis Gaddis, *The Cold War: A New History* (New York, US: Penguin Press, 2005), 54.

76 فهمي النجار، **الحرب النفسية** (الرياض: دار الفضيلة، 2005)، ص 159.

77 انظر:

The Information Warfare Site, *Psychological Operations*, (US: Homeland Security Advisory System, February, 13, 2011). http://www.iwar.org.uk/psyops/index.htm (February 16, 2014).

78 انظر:

Robert E. Kelley, *U.S. Army Special Forces Unconventional Warfare Doctrine* (US: Joint Military Operations Department, Naval War College, January 7, 2000), 5.

79 انظر:

Steven P. Basilici & Jeremy Simmons, *Transformation: A Bold Case for Unconventional Warfare* (California, US: Naval Postgraduate School Monterey, June 2004), 42 – 43.

80 توماس كوبلاند، **ثورة المعلومات والأمن القومي** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص 90.

81 زلماي خليل زاد وجون وايت، **الدور المتغير للمعلومات في الحرب** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص 36.

82 السيد أمين شلبي، "الإرهاب الدولي: المصادر والإشكاليات"، **السياسة الدولية**، العدد 162، (أكتوبر 2005)، ص 127.

83 ألفن وهايدي توفلر، **الحرب وضد الحرب**، ترجمة المشير محمد عبدالحليم أبوغزالة (القاهرة: دار المعارف، 1995)، ص ص 268 - 269.

84 توماس كوبلاند، مرجع سابق، ص 92.

85 أحمد إبراهيم محمود، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيس للصراع المسلح في الساحة الدولية"، **السياسة الدولية**، دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام، العدد 147، (القاهرة: 2002)، ص 45.

86 انظر:

Steven P. Basilici & Jeremy Simmons, *Transformation: A Bold Case for Unconventional Warfare*, 11.

87 انظر:

K.C. Dixit, *Sub-Conventional Warfare Requirements, Impact and Way Ahead,* Vol 4. No 1, (New Delhi: Institute of Defense Studies and Analyses, January 2010), 121.

88 انظر:

Franklin B. Miles, *Asymmetric Warfare: An Historical Perspective* (US: US Army, Army War College, March 1999), 3.

89 انظر:

David L. Buffaloe, *Defining Asymmetric Warfare* (Virginia, US: The Institute of Land Warfare, Association of The United States Army, October 2006), 17.

90 انظر:

Chris Field, *Asymmetric Warfare and Australian National Asymmetric Advantages: Taking the Fight To The Enemy* (Australia: Land Warfare Studies Centre, November 2009), 1- 2.

91 Ibid, 2.

92 .Ibid, 1.5–1.8

93 انظر:

Tom Burghardt, *Unconventional Warfare in the 21st Century - U.S. Surrogates Terrorists and Narcotraffickers*, (London: Institute for Policy Research & Development (IPRD), January 2009), 11.

94 انظر:

Center for Army Lessons Learned, *Irregular Warfare* (US: US army, Center for Army Lessons Learned, June 2011), 10.

95 انظر:

Eric V. Larson & Derek Eaton, Brian Nichiporuk & Thomas S. Szayna, *Assessing Irregular Warfare - A Framework for Intelligence Analysis* (US: RAND Corporation, research sponsored by the United States Army, 2008), 8-9.

96 انظر:

LeMay Center for Doctrine Development and Education, *Irregular Warfare - Air Force Doctrine Document 3- 2* (US: US Air Force, LeMay Center for Doctrine Development and Education, March 2013), 1- 5.

97 جون كينيدي John Kennedy: ولد في مايو 1917، وتوفي في نوفمبر 1963، سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة من يناير 1961 حتى اغتياله في نوفمبر 1963.

98 انظر:

LeMay Center for Doctrine Development and Education, *Irregular Warfare - Air Force Doctrine Document 3- 2.*

99 الفريق أول السير روبرت أنتوني سميث Sir Rupert Anthony Smith من مواليد 1943، وهو ضابط متقاعد من الجيش البريطاني، شارك كقائد في حرب الخليج الثانية، وفي حرب البوسنة والهرسك، وتولى قائد القوات المتحالفة في أوروبا، وألّف كتاب "أداة القوة: فن الحرب في العالم الحديث"، وهو كتاب عن الحرب الحديثة التي تفسر لماذا أفضل القوات العسكرية في العالم تنتصر في معاركها، ولكنها لم تحقق هدف الحرب، ويرجع ذلك إلى تغيير شكل الحرب من الحرب التقليدية إلى النموذج الذي ذكره في الكتاب بأنه "حرب بين الناس"؛ وهو الوضع الذي لا يمكن الوصول إلى نتائجه بالقوة العسكرية، ويتم تحقيقه بالحرب بين الناس من خلال سلسلة من المواجهات المرتبطة ببعضها بعضاً بدلاً من سلسلة من المعارك العسكرية.

100 انظر:

Max G. Manwaring, *Latin America's New Security Reality: Irregular Asymmetric Conflict and Hugo Chavez* (US: Strategic Studies Institute Publications, US Army War College, August 2007), 1- 3.

101 .Ibid.

102 انظر:

Maya Mynster Christensen & Rikke Haugegaard & Poul Martin Linnet, *War Amongst the People and the Absent Enemy: Towards a Cultural Paradigm Shift?* (Copenhagen: Royal Danish Defence College Publishing House, 2014), 5.

الفصل الثاني

1 جون ريتشارد بويد John Richard Boyd: ولد في يناير 1927، وتوفي في مارس 1997، خدم في القوات الجوية الأمريكية طياراً مقاتلاً، واشترك في الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية وحرب فيتنام، وتقاعد برتبة عقيد، وله نظريات أحدثت ثورة في القتال الجوي، وأصبحت المرجع الرسمي في القوات الجوية الأمريكية، وله أيضاً نظريات تتعلق بأنماط الصراع وتغيُّر شكل الحرب المستقبلية قدمها في يناير 1980.

2 مارتن ليفي فان كريفيلد Martin Levi van Creveld هو مؤرخ عسكري إسرائيلي ولد في 5 مارس 1946 بهولندا، هاجر مع عائلته إلى إسرائيل عام 1950، وحصل على الدكتوراه، وقام بالتدريس في جامعات إسرائيلية في برنامج الدراسات الأمنية بجامعة تل أبيب، وله العديد من المؤلفات عن التاريخ العسكري والاستراتيجية.

3 صلح وستفاليا Peace of Westphalia هو اسم يطلق على معاهدتي السلام اللتين دارت المفاوضات بشأنهما في مدينتي أسنابروك Osnabrück ومونستر Münster في وستفاليا، وتم توقيعهما في 15 مايو 1648 و24 أكتوبر 1648 وكتبتا باللغة الفرنسية، وقد أنهت هاتان المعاهدتان حرب الثلاثين عاماً في الإمبراطورية الرومانية المقدسة (معظم الأراضي في ألمانيا اليوم) وحرب الثمانين عاماً بين إسبانيا ومملكة الأراضي المنخفضة المتحدة، ووقعهما مندوبون عن إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة فرديناند الثالث (هابسبورج) وممالك فرنسا وإسبانيا والسويد وهولندا والإمارات البروتستانتية التابعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة، ويُعَدُّ صلح وستفاليا أول اتفاق دبلوماسي في

العصور الحديثة، وقرارات هذا الصلح أصبحت جزءاً من القوانين الدستورية للإمبراطورية الرومانية، وقد أرسى هذا الصلح نظاماً جديداً في أوروبا الوسطى مبنياً على مبدأ سيادة الدول.

4 الدكتور روبرت بانكر Robert J. Bunker هو أكاديمي أمريكي باحث في مفاهيم الأمن القومي ونظرياته، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كلاريمونت العليا، وحصل كذلك على درجات جامعية أخرى، في العلوم السياسية، والعلوم السلوكية، والعلوم الاجتماعية، والجغرافيا، والتاريخ، وهو أستاذ في معهد الدراسات الاستراتيجية بكلية الحرب للجيش الأمريكي، وعضو هيئة التدريس بقسم السياسة والاقتصاد في جامعة كلاريمونت العليا أيضاً.

5 الدكتور توماس هامس Thomas, X. Hammes زميل باحث في جامعة الدفاع الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية.

6 انظر:

Thomas, X. Hammes, *The Evolution of War: The Fourth Generation, Project on Government Oversight: Defense and the National Interest*, 1994. http://www.dnipogo.org/fcs/hammes.htm

7 ويليام ليند ولد في 9 يوليو 1947، عمل مدير مركز المحافظة على التراث في مؤسسة الكونجرس الحر، ومساعداً سابقاً في الكونجرس، وألف العديد من الكتب والمقالات حول الاستراتيجية العسكرية والحرب، ومن أشهر الدراسات التي قام بها دراسة بعنوان "التغير في شكل الحرب لحروب الجيل الرابع" عام 1989، وذلك بالاشتراك مع أربعة باحثين من القوات المسلحة الأمريكية.

8 انظر:

William S. Lind et al, ''The Changing Face of War: Into the Fourth Generation'', Marine Corps Gazette, U.S Marine Corps, US (October 1989): 22.

9 انظر:

Kevin, D. Hendricks, *The Lessons of Complexity and Future Warfare* (Kansas, US: United States Army Command and General Staff College, School of Advanced Military Studies, 2003), 20- 21.

10 Ibid, 12–13.

11 بودريس درهمان، "الثورات وتقنيات الجيل الرابع من الحروب"، الحوار المتمدن، دورية إلكترونية، العدد 3333 (11 إبريل 2011).

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254495&r=0

12 ليدل هارت Liddell Hart (1895 – 1970) هو مؤرخ عسكري، ومنظّر استراتيجي بريطاني، ولد في باريس، واشترك في الحرب العالمية الأولى، وهو من أوائل الذين اهتموا بالحرب الميكانيكية وشرح أساليبها التكتيكية، التي اتبعتها وزارة الدفاع البريطانية، وألف كتباً عدةً نالت شهرة كبيرة في هذا المجال.

13 هاينز جوديريان (1888 – 1954): عمل ضابطاً خلال الحرب العالمية الثانية، وعُرِف أنه أحد رواد حروب المدرعات في الجيش الألماني، ورأى إعطاء دور أكبر للدبابات في الحرب، وكان لنظرياته تأثير كبير في بناء الجيش الألماني؛ حيث تم تحت إشرافه بناء الفرق المدرَّعة في الجيش، وأثبت نجاحه بصفته قائداً عسكرياً خلال الحرب العالمية الثانية في معارك عديدة، ورقي لمناصب مختلفة؛ حتى عُيّن قائداً لأركان الجيش في آخر سنوات الحرب.

14 أندرو ماك Andrew Mack عمل قبل اكتساب الخبرة الأكاديمية لمدة ست سنوات في سلاح الجو الملكي (مهندساً وطياراً)، وسنتين ونصف السنة أخصائياً للأرصاد الجوية، ونائباً لقائد القاعدة سنة واحدة في سيراليون، وعامين مع الخدمة العالمية للبث الإذاعي، وإنتاج برنامج "العالم اليوم" في بي بي سي، ثم عمل مدير مشروع الأمن البشري في جامعة سيمون فريزر (جامعة كندية أسّست عام 1965)، وعضو هيئة التدريس في المدرسة الجديدة للدراسات الدولية بالجامعة، كما شغل مناصب بحثية وتدريسية في جامعة هارفارد، وجامعة كولومبيا البريطانية، والجامعة الوطنية الأسترالية، وغيرها من المؤسسات الأكاديمية الأخرى، وفي الفترة من عام 1998 إلى عام 2001 شغل منصب مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي في المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة، وكتب ما يقرب من 16 دراسة وكتاباً و60 مقالاً؛ منها "لماذا تخسر الدول الكبرى الحروب الصغيرة: سياسة النزاعات غير المتماثلة"، الذي نُشر في أول مايو 1975.

15 انظر:

Andrew Mack, *Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict* (New York, US: World Politics, Cambridge University Press, 1975), 175- 200.

16 هيئة التحرير، "الجيل الرابع من الحروب.. أبعاد وانعكاسات وتهديدات"، مجلة درع الوطن، (أبوظبي: مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة)، يناير 2014، على الرابط:

http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/files/الجيل-الرابع-من-الحروب#.XbA1rPZuKAh

17 الدكتور ماكس ج. مانوارنج Dr. Max G. Manwaring هو أستاذ الاستراتيجية العسكرية في معهد الدراسات الاستراتيجية (Strategic Studies Institute - SSI) التابع لكلية الحرب الأمريكية،

وخدم في الجيش الأمريكي حتى رتبة عقيد، وقد عمل في العديد من المناصب المدنية والعسكرية، بما في ذلك القيادة الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية، وكالة المخابرات الدفاعية، كلية ديكنسون، وجامعة ممفيس، وهو مؤلف ومؤلف مشارك للعديد من المقالات والكتب التي تتناول الشؤون الأمنية السياسية والعسكرية والتمرد ومكافحة التمرد، وهو خريج كلية الحرب في الجيش الأمريكي، ويحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة إلينوي الأمريكية.

18 انظر:

William, S. Lind, John F. Schmitt & Gary I. Wilson, ''Fourth Generation Warfare: Another look'', *Marine Corps Gazette,* U.S Marine Corps, (December 1994): 34- 37.

19 .Ibid, 13–14

20 هيئة التحرير، "الجيل الرابع من الحروب.. أبعاد وانعكاسات وتهديدات"، مرجع سابق.

21 انظر:

Thomas X. Hammes, *Insurgency: Modern Warfare Evolves into a Fourth Generation* (US: Department of Defense, The Institute of National Strategic Studies - INSS, National Defense University, January 2005), 3.

22 انظر:

Department of Defense, ''Military Information Support Operations, Joint Publication'' 3 - 13.2, *Incorporating Change* January 1-7 2010, (US: DOD, Joint Chiefs of Staff, December 20, 2011): 60.

23 انظر:

Walter M. Herd, *Current Unconventional Warfare Capability Versus Future War Requirements* (US: U.S. Army War College, United States Army, April 9, 2002), 4-5.

24 انظر:

Steven C. Williamson, *From Fourth Generation Warfare to Hybrid War,* 2.

25 انظر:

Edward Jamison, *Intelligence Strategy for Fourth Generation Warfare* (US: U.S. Army War College, March 15, 2006), 2- 3.

26 انظر:

Osvaldo Vallejos, *Fourth Generation Warfare in Chile: Illicit Drug Trafficking Threats* (US: U.S. Army War College, Strategy Research Project, March. 2011) 2-4.

27 انظر:

Max G. Manwaring, *The Strategic Logic of The Contemporary Security Dilemma* (US: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, December 2011), 4-6.

28 انظر:

Max G. Manwaring, *Venezuela as an Exporter of 4th Generation Warfare Instability* (US: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, December 2012), 17-19.

29 انظر:

Ghanshyam Singh Katoch, *Fourth Generation War: Paradigm for Change* (Monterey, California: Naval Postgraduate School, June 2005), 17–21.

30 .Ibid, 21–22

31 انظر:

Peter P. Perla, *Wargaming Fourth-Generation Warfare* (US: Center for Naval Analysis, September 2006), 5-14.

32 انظر:

Marine Corps, *How to Fight in a 4th Generation Insurgency* (Virginia, US: Expeditionary Warfare School in Quantico, published by Imperial and Royal Austro-Hungarian Marine Corps, July 2009), 2- 5.

33 انظر:

Christina M. Knopf & Eric J. Ziegelmayer, *Fourth Generation Warfare and the US Military's Social Media Strategy- Promoting the Academic Conversation* (US: US Air Force, Air University publication, 2012), 7-11.

34 معهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية (INSS) الولايات المتحدة الأمريكية، هو معهد بحوث سياسية واستراتيجية ضمن جامعة الدفاع الوطني (National Defense University NDU -) يخدم وزارة الدفاع وكبار صانعي القرار بأحدث التحليلات في الوقت المناسب، ويدعم البرامج التعليمية في مجالات الشؤون الأمنية الدولية والدراسات الدفاعية من خلال برنامج نشط يسعى إلى تعزيز فهم التحديات الاستراتيجية والخيارات المناسبة للمواجهة.

35 انظر:

Thomas X. Hammes, *Insurgency: Modern Warfare Evolves into a Fourth Generation*, 2-7.

36 دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld: هو وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وذلك من عام 2001 إلى عام 2006، وتولى المنصب أيضاً في عهد الرئيس الأمريكي جيرالد فورد عام 1975، وكان وقتها أصغر وزير دفاع؛ حيث كان يبلغ من العمر 43 عاماً، كما كان عضواً في مجلس النواب الأمريكي أربع مرات من عام 1962 إلى عام 1969.

37 انظر:

Donald H. Rumsfeld, "A New Kind of War," *The New York Times*, Washington, DC., September 27, 2001.

38 روبرت جيتس Robert Gates: هو وزير الدفاع الأمريكي من عام 2006 إلى 2011، وعمل قبل ذلك مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية في الفترة من عام 1991 إلى عام 1993، وبدأ عمله فيها عام 1966.

39 انظر:

Robert M. Calhelha, "The United States Army's Quest To Become A Balanced Force," degree of Masters of Arts in Security Studies, School of Arts and Sciences of Georgetown University, Washington, DC., (April 14, (2011) 9.

40 يعمل مايكل ج. أرتيلي Michael J. Artelli في المقر الرئيسي لقيادة القتال الجوي، بقاعدة لانجلي الجوية في الولايات المتحدة الأمريكية.

41 يعمل ريتشارد ف. ديكرو Richard F. Deckro بمعهد القوات الجوية للتكنولوجيا، في قاعدة رايت باترسون الجوية، بالولايات المتحدة الأمريكية.

42 انظر:

Michael J. Artelli & Richard F. Deckro, "Fourth Generation Operations: Principles for the 'Long War'", *Small Wars & Insurgencies Journal* Vol. 19, No. 2 (June 2008): 221–235. https://doi.org/10.1080/09592310802061372 (August 23, 2019).

43 تهدف رابطة الضباط الاحتياط الأمريكية (Reserve Officers Association- ROA) إلى تعزيز النقاش حول القضايا الأمنية الوطنية والبحوث المتعلقة بها، وتتبنى قضايا قوات الاحتياط والحرس الوطني (Reserve and National Guard)، وكانت بداية ظهورها في أكتوبر 1922 ، وفي 30 يونيو 1950 أصدر الكونجرس القانون رقم (595) الخاص برابطة الضباط الاحتياط في الولايات المتحدة الأمريكية، وحدد هذا القانون هدفها وهو "دعم وتعزيز تطوير وتنفيذ السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأمن القومي"، ويُعَدُّ الرئيس (هاري س. ترومان) أحد الأعضاء الأوائل لعضوية مجلس الإدارة.

44 انظر:

George Friedman, *Beyond Fourth Generation Warfare* (Washington, US: Reserve Officers Association (ROA), National Security Report, September 2007), 57- 60.

45 تقع جامعة كاليفورنيا في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، وتُعَدُّ إحدى أكبر الجامعات عالمياً، وتضم عدداً من الجامعات الفرعية، كل فرع يقع بحرم جامعي متكامل، وكل فرع يضم عدداً من التخصصات، وهي من أفضل عشر جامعات في معظم التصنيفات.

46 انظر:

Robert J. Bunker, ''Generations, Waves, and Epochs: Modes of Warfare And The RPMA'', lecture given in the National Security Studies program, California State University 1995, US, *Airpower Journal*, Spring 1996, Department of Defense, the United States Air Force, Air University, (1996): 7-8.

47 أسّس معهد الدفاع والشؤون الخارجية الكندي عام 2000، ومقره في مدينتي "كالجاري" و"أوتاوا" بكندا، ويهتم بالدراسات والتحليلات الاستراتيجية في مجالات الدفاع والدبلوماسية والتجارة والتنمية، وتم تصنيف المعهد أنه من أفضل خمسة مراكز بحثية في كندا.

48 انظر:

Barry Cooper, *Democracies and Small Wars* (Canada: Canadian Defence & Foreign Affairs Institute, December, 2009),12-13.

49 تصدر مجلة الدراسات العسكرية والاستراتيجية (Journal of Military and Strategic Studies) عن مركز الدراسات العسكرية والأمنية والاستراتيجية (Centre for Military, Security and Strategic Studies) في جامعة كالجاري الكندية، وتهدف المجلة إلى نشر الدراسات الاستراتيجية والعسكرية للأكاديميين على المستويين الوطني والدولي، والقضايا المتعلقة بالأمن الوطني الكندي، ويتم تناول هذه الموضوعات من منظور أكاديمي ومفتوح لجميع الآراء.

50 انظر:

Pat Phelan, "Fourth Generation Warfare and its Challenges for the Military and Society", *Defence Studies, Journal of Military and Strategic Studies*, Centre for Military, Security and Strategic Studies at the University of Calgary, Canada, Volume 11, Issue 1 (April 2011): 112.

51 انظر:

Terry Terriff, *Aaron Karp and Regina Karp, Global Insurgency and the Future of Armed Conflict* (Published in the US and Canada: Routledge Global Security Studies, 2008), 3-8.

52 جامعة أوكسفورد: تعدُّ أقدم جامعة في العالم الغربي المتحدث بالإنجليزية، وأقدم الجامعات السبع العتيقة في بريطانيا، ورابع أفضل جامعات العالم، والجامعة الأولى في المملكة المتحدة، طبقاً لمؤشر تايم للجامعات لعام 2011 – 2012.

53 انظر:

Greg Simons, *Fourth Generation Warfare and the Clash of Civilizations* (Oxford: Oxford University Press on behalf of the Oxford Centre for Islamic Studies, 2010), 391- 393.

54 تصدر دورية الدراسات الدفاعية عن كلية القيادة والأركان البريطانية، وتهتم بجميع جوانب الدفاع، وتتضمن عدداً كبيراً من وجهات النظر والرأي والتقارير من العسكريين والأكاديميين في جميع أنحاء العالم.

55 انظر:

Pat Phelan, "Fourth Generation Warfare and its Challenges for the Military and Society", 96–119.

56 انظر:

Paul Jackson, ''Is Africa Seeing Fourth Generation Warfare, or is the Model Flawed?'', *Small Wars and Insurgencies Vol. 18, No. 2* (UK: University of Birmingham, School of Public Policy, June 2007), 156- 158.

57 انظر:

Rod Thornton, ''Fourth Generation: A New Form of Warfare?'', *Contemporary Security Policy*, Vol.26, No2 (UK: Taylor & Francis Group Ltd., August 2005), 270-278.

58 انظر:

Shantanu Chakrabarti, ''Evolving Insurgency and India's Counter Insurgency Options: Entering into the Age of Fourth-Generation Warfare'', *the Quarterly Journal,* volume 9, no 2, *Berlin* (2010): 66.

59 انظر:

Marine Corps, *Fourth Generation War* (Imperial and Royal Austro- Hungarian Marine Corps, July 17, 2009), 4- 10, 58.

60 انظر:

John Andreas Olsen, *On New Wars* (Norway: Norwegian Institute for Defence Studies, 2007), 68- 69.

61 .Ibid, 34

62 انظر:

Mehvish Nigar Qureshi, *In the Context of Fourth Generation Warfare: Challenges and Opportunities* (Islamabad, Pakistan: Institute for Strategic Studies, Research and Analysis, Counter Terrorism Operations, National Defence University, 2010), 2- 3.

63 أرجون سوبرامانيام Arjun Subramaniam كان في عام 2010 (وقت نشر الدراسة) باحث دكتوراه في جامعة مدراس بالهند، ودارساً بالدورة رقم (50) لمجلس تطوير المؤسسات في نيودلهي أيضاً.

64 انظر:

Arjun Subramaniam, *Strategies to Tackle Fourth Generation Warfare (4GW): An Aerial Perspective,* (India: Institute for Defence Studies and Analyses,2010),756 - 765.

65 انظر:

Rialize Ferreira, ''Irregular Warfare in African Conflicts'', *South African Journal of Military Studies,* volume 38, number 1, (Johannesburg: Stellenbosch University, Department of Military History, 2010): 52.

66 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الملخص التنفيذي لمؤتمر الجيل الرابع من الحروب 2016، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018)، ص 1.

67 طارق رضوان، **حروب الجيل الرابع: هدم الدول وإبادة الشعوب** (القاهرة: دار هلا للنشر والتوزيع، 2016)، ص 359.

68 المرجع السابق، ص 72.

69 أسامة هيكل، **حروب الجيل الرابع – الإعلام وتفتيت المجتمعات** (القاهرة: دار سما للنشر والتوزيع، يناير 2015)، ص ص 170 – 171.

70 محسن أحمد الخضيري، **إدارة حروب الجيل الرابع – استخدام الاستراتيجية الدولية لحروب المخابرات** (القاهرة، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 49 – 79.

71 انظر:

Philipp Hälsig, *Addressing Fourth Generation Warfare* (United Nations International School of The Hague, Annual Session 2013), 2- 8.

72 انظر:

Amos Khan, *A Response to Fourth Generation Warfare* (Singapore: S. Rajaratnam School of International Studies, Nanyang Technological University, October 14, 2010),1- 3.

73 انظر:

Antulio J. Echevarria, *Fourth-Generation War and Other Myths* (US: Department of Defense, Strategic Studies Institute, Department of the Army, November 2005), v-vi.

74 جامعة أوتريخت Utrecht هي جامعة مقرها مقاطعة أوتريخت في هولندا، وهـي مـن أقـدم جامعـات هولندا وواحدة من أكبر جامعات أوروبا، أُسّست في 26 مارس 1636.

75 انظر:

Bart Schuurman, *Clausewitz and the 'New Wars' Scholars* (Netherlands: Department of History and Art History at Utrecht University, spring 2010), 90- 91.

76 انظر:

Antulio J. Echevarria, *Deconstructing the Theory of Fourth- Generation War,* Vol. 26, No. 2, (London: Contemporary Security Policy, Taylor & Francis, August 2005), 233–241.

77 انظر: Oxford Dictionary.

78 انظر: Merriam Webster Dictionary.

79 انظر:

John Joseph Lalor, Cyclopedia of Political Science, Political Economy, and of the Political History of the United States, (Chicago: Rand, McNally,1881), 632.

80 انظر:

Eric F. Sauer, *Imagining the Impossible: Insurgency In The USA* (US: Department of Defense, Monterey, California, Naval Postgraduate School, March 2011), 3.

81 إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، **معجم مصطلحات عصـر العولمة** (القاهرة: الثقافية للنشـر والتوزيع، 2006)، ص 322.

82 انظر:

Department of State, *U.S. Government Counterinsurgency Guide, Bureau of Political-Military Affairs* (US: Department of State, January 2009), 6.

83 انظر:

Marine Corps, *How to Fight in a 4th Generation Insurgency* (Imperial and Royal Austro-Hungarian Marine Corps, July 2009), 6.

84 ماو تسي تونج Mao Zedong هو زعيم صيني وُلد عام 1893 وتوفي عام 1976، وتولى رئاسة الحزب الشيوعي الصيني منذ عام 1935 حتى وفاته.

85 الإسكندر الثالث المقدوني Alexander III of Macedon، المعروف بأسماء عديدة أخرى أبرزها (الإسكندر الأكبر، والإسكندر الكبير، والإسكندر المقدوني، والإسكندر ذو القرنين)، هو أحد ملوك مقدونيا، ومن أشهر القادة العسكريين عبر التاريخ، وُلد سنة 356 ق.م، وتتلمذ على يد الفيلسوف والعالم الشهير أرسطو، وأسس إحدى أكبر وأعظم الإمبراطوريات التي عرفها العالم القديم، يُعد أحد أنجح القادة العسكريين؛ لأنه لم يهُزَم في أي معركة خاضها على الإطلاق.

86 انظر:

US Department of the Army, *Army Special Operations Forces Unconventional* (Washington, DC, US: Headquarters Department of the Army, September 30, 2008), 1-4.

87 كارل فون كلاوزويتز، **عن الحرب**، مرجع سابق، ص 823.

88 فيكونت مونتجومري، **الحرب عبر التاريخ**، ترجمة فتحي عبدالله النمر (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، 1971)، ص 12.

89 صن تسو، **فن الحرب**، مرجع سابق، ص 5.

90 انظر:

Geoffrey Parker, *The Military Revolution: Military Innovation and the Rise of the West, 1500-1800*, Second Edition (New York, US: Cambridge University Press, 1996), 2.

91 انظر:

Congressional Research Service, *Costs of Major U.S. Wars-CRS Report for Congress*, Prepared for Members and Committees of Congress, (US: Congressional Research Service, June 29, 2010), 2.

92 جوزيف ناي، "هل أصبحت القوة العسكرية شيئاً من الماضي؟"، الرياض، **المجلة الاقتصادية**، النسخة الإلكترونية، يناير 2010، على الرابط:

http://www.aleqt.com/2010/01/15/article_333529.html

93 انظر:

William S. Lind et al, ''The Changing Face of War: Into the Fourth Generation'', 23.

94 انظر:

Christina, M. Knope & Eric, J. Ziegelmayer, ''Fourth Generation Warfare and the US Military's Social Media Strategy'', Alabama: Airforce Research Institute, *Air and Space Power Journal*, Volume 3, No. 4 (4th Quarter 2012): 7. https://www.airuniversity.af.edu/Portals/10/ASPJ_French/journals_E/Volume-03_Issue-4/2012_4_e.pdf (August 25, 2019).

95 ناهد صادق، "منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية أدوات الجيل الرابع من الجاسوسية"، **صحيفة المشهد** (القاهرة)، 9 نوفمبر 2013.

96 هشام الحلبي، "العمليات النفسية والتطرف"، دورية أحوال مصرية، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، العدد 60 (مارس 2016)، ص 106.

97 حميدة مهدي سميسم، **الحرب النفسية** (بغداد: الدار الثقافية للنشر، 2004)، ص 13.

98 انظر:

Department of Defense, ''Military Information Support Operations-Joint Publication'', 3-13.2, *Incorporating Change*, December 2011 (USA: DOD, Joint Chiefs of Staff, January 7, 2010): GL-4.

99 صن تسو، **فن الحرب**، مرجع سابق، ص 88.

100 انظر:

Peter, W. Singer, ''Outsourcing War'',*Foreign Affairs*, March/April 2005. https://www.foreignaffairs.com/articles/2005-03-01/outsourcing-war (August 25, 2019).

101 انظر:

Thomas, X. Hammes, ''Fourth Generation Warfare- Fifth Emerges'', *Military Review*, US Army Journals, (May-June 2007):17. https://www.armyupress.army.mil/Portals/7/military-review/Archives/English/MilitaryReview_20070630_art006.pdf (August 25, 2019).

102 انظر:

Ghanshyam Singh Katoch, *Fourth Generation War: Paradigm for Change*, 22- 23.

103 انظر:

Greg Wilcox & Gary I. Wilson, ''Military Response to Fourth Generation Warfare in Afghanistan', *Project on Government Oversight: Defense and the National Interest*, May 5, 2002. http://www.dnipogo.org/fcs/wilson_wilcox_military_responses.htm (February 7, 2014).

104 عاصم محمد الأعرجي ومأمون أحمد دقامسة، "دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى"، **دورية معهد الإدارة العامة**، المجلد 37، العدد الرابع (سنة 2000)، ص 777.

105 محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات: علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002)، ص 11.

106 عاطف الغمري، "هل تتغير استراتيجية أوباما تجاه الشرق الأوسط؟"، **الخليج** (الشارقة)، 1 حزيران/ يونيو 2016.

107 انظر:

Leon Wieseltier, ''Welcome to the Era of the Light Footprint, Obama finally finds his doctrine'', *The New Republic Journal*, (January 29, 2013). https://newrepublic.com/article/112205/obama- doctrine- light- footprint- lightweight- thinking (May 29, 2017).

108 انظر:

Fernando M. Luján, *Light Footprints: The Future of American Military Intervention:* (Washington DC, US: Center for a New American Security, March 2013), 21- 22.

109 انظر:

Charles-Edouard Bouée, *A New Approach to Corporate Strategy*, (Boston, US: Roland Berger, May 21, 2016.) https://www.rolandberger.com/en/Point-of-View/A-new-approach-to-corporate-strategy.html (August 25, 2019).

110 هانز يواخيم مورجنثاو Hans Joachim Morgenthau: ولد عام 1904، وتوفي عام 1980، وهو أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية، وكانت له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية، فضلاً عن دراسة القانون الدولي، وله الكثير من المؤلفات بشأن السياسة الدولية والسياسة الخارجية الأمريكية، وقضى معظم حياته المهنية ناقداً أكاديمياً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية أكثر من كونه قائماً على صياغتها، وعارض علانيةً التدخل الأمريكي في فيتنام.

111 انظر:

Niculae Tabarcia, *Power Relations between Realism and Neo- Realism in Hans Morgenthau's and Kenneth Waltz's Visions* (Frankfurt: Carol I National Defence University Publishing House, April 2009), 79.

112 إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1984)، ص 19.

113 روبرت آلان دال (Robert Alan Dahl) ولد عام 1915، وتوفي عام 2014؛ وهو منظّر سياسي وأستاذ العلوم السياسية في جامعة ييل (جامعة أمريكية أُسِّست عام 1701، وتعد من أعرق الجامعات بعد هارفارد)، وقد ركزت بحوثه على طبيعة صنع القرار في المؤسسات، ويُعَدُّ واحداً من أكثر علماء الاجتماع السياسي تأثيراً في القرن العشرين، ووُصِف بأنه عميد العلماء السياسيين الأمريكيين، وانتخب رئيساً للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في عام 1966.

114 انظر:

Robert Dahl, *''The Concept of Power'', Behavioral Science*, Vol. 2 (July 1957): 202.

115 جوزيف صموئيل ناي (Joseph S. Nye) أمريكي ولد في 19 يناير 1937، عمل أستاذاً للعلوم السياسية، وعميداً سابقاً لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد الأمريكية، واشترك في تأسيس مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية، وتولى مناصب رسمية عدَّة منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة الرئيس الأسبق بل كلينتون، وتولى منصب رئيس مجلس الاستخبارات الوطني، واشتهر بابتكاره مصطلحَي القوة الناعمة والقوة الذكية، وشكلت مؤلفاته مصدراً رئيسياً لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس السابق باراك أوباما.

116 انظر:

Joseph Nye, *Power in the Global Information Age: From Realism to Globalization* (New York: Routledge, 2004), 5.

117 جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض، مكتبة العبيكان، 2004)، ص 19.

118 انظر:

Joseph S. Nye, ''Smart Power and the War on Terror'', *Asia-Pacific Review*, Vol.15. No.1 (2008): 1-8.

119 محمد وائل القيسي، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة أوباما نموذجاً (الرياض: العبيكان للنشر، 2016)، ص 195.

120 انظر:

David P. Calleo, *Follies of Power: America's Unipolar Fantasy* (London: Cambridge University Press, 2009), 67- 69.

121 انظر:

Patrick M. Cronin, *America's Security Role in a Changing World, Global Strategic Assessment 2009* (US: Defense University, Institute for National Strategic Studies, 2009), 472.

122 انظر:

The President of United States, *National Security Strategy Report* (Washington: The White House, May 2010), 7.

123 محمد حمزة، **مكافحة الإرهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكرية** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012)، ص 5، على الرابط:

https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/55955/

مكافحة٪20الإرهاب٪20والتطرف٪20و٪20أسلوب٪20المراجعة٪20الفكرية.pdf?sequence=1

124 يوسف ورداني، "مداخل مكافحة التطرف بين الشباب في مصر"، **دورية بدائل: دراسات سياسات فصلية**، السنة السادسة، العدد 10 (يناير 2015)، ص 5.

125 محمد حمزة، **مكافحة الإرهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكرية**، مرجع سابق ص 6.

126 المرجع السابق، ص 6.

127 المرجع السابق، ص 6.

128 محمد المهدي، "سيكولوجية التطرف"، موقع واحة النفس المطمئنة، على الرابط:

https://www.elazayem.com/main/problems_categories/

مشاكل_الشباب/ سيكلوجية_التطرف/ 727

129 يوسف ورداني، "مداخل مكافحة التطرف بين الشباب في مصر"، مرجع سابق، ص 6.

130 انظر:

Department of Defense, *Sustaining U.S Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense* (Washington: Department of Defense, January 2012), 4-8.

131 محمود علم الدين، "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال"، **مجلة السياسة الدولية**، 1996، العدد 123 (يناير 1996)، ص 102.

132 إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، مرجع سابق، ص 458.

133 انظر:

Barak Mendelsohn, *Combating Jihadism: American Hegemony and Interstate Cooperation in the War on Terrorism* (Chicago, US: University of Chicago, 2009), 161-165.

134 نعوم تشومسكي، **النزعة العسكرية الإنسانية الجديدة**، ترجمة أيمن حنا حداد، (بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2001)، ص 123.

135 صن تسو، **فن الحرب**، مرجع سابق، ص ص 23 – 40.

136 انظر:

Max G. Manwaring, *Venezuela as an Exporter of 4th Generation Warfare Instability*, 16.

137 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ما هي قواعد الحرب وما هي أهميتها؟، جنيف، **منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، 19 أكتوبر 2016، على الرابط:

https://www.icrc.org/ar/document/what-are-rules-of-war-Geneva-Conventions

138 انظر:

Andreas Paulus and Mindia Vashakmadze, "Asymmetrical War and the Notion of Armed Conflict – a Tentative Conceptualization," Volume 91 Number 873, *International Review of the Red Cross*, (March 2009): 124.

139 توني بفانير، "الحروب غير المتكافئة من منظور القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، 2005، العدد 857 (مارس 2005)، ص 64.

الفصل الثالث

1 عبدالله بلقزيز، **الأمن القومي العربي: مصادر التهديد وسبل الحماية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989)، ص 4.

2 منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، العدد 325، (مارس 2006)، ص 34.

3 عبدالمنعم المشاط، **الإطار النظري للأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص ص 14 – 17.

4 القرآن الكريم، سورة قريش، الآيتان الكريمتان 3 – 4.

5 ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبدالله علي الكبير (القاهرة: دار المعارف، 1998)، ص 140.

6 منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، مرجع سابق، ص 30.

7 **معجم المعاني الجامع**، موقع المعاني، على الرابط:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ قَوميّة/

8 المرجع السابق.

9 انظر:

Georg Schwarzenberger, *Power Politics, A Study of World Society* (London: Stevens & Sons Limited, 1964), 196.

10 انظر:

Anthony Giddens, *The Nation-State and Violence* (California: University of California Press, 1985), 172.

11 أرنولد ولفرز Arnold Wolfers: ولد في عام 1892 وتوفي في عام 1968، عمل أستاذاً للعلوم السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية، ويعد واحداً من المنظّرين الرئيسيين لنظرية الواقعية في العلاقات الدولية.

12 انظر:

Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), 150.

13 فيليب كرونبر Philip Kronenberg أستاذ السياسة العامة في مركز فرجينيا للتكنولوجيا والإدارة العامة والسياسات، قام بتدريس موضوعات السياسة العامة والنظريات السياسية في العديد من الجامعات والكليات، أهمها جامعة إنديانا وجامعة تينيسي وكلية الحرب الجوية الأمريكية، له العديد من المؤلفات في الأمن القومي، والإدارة الاستراتيجية، والسياسة العامة، وتقييم البرامج.

14 انظر:

Frank Trager & Philip Kronenberg (eds.), *National Security and American Society* (Kansas: Kansas University Press, 1973), 35- 36.

15 هنري ألفريد كيسنجر Henry Alfred Kissinger: ولد في عام 1923 بألمانيا، هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع أسرته في عام 1938 بسبب أصله اليهودي، وحصل على الجنسية الأمريكية عام 1948، والتحق بالجيش الأمريكي في العام نفسه، وشغل مناصب عديدة أهمها منصب وزير الخارجية الأمريكية من عام 1973 إلى عام 1977 في عهد الرئيس جيرالد فورد، وكان مستشاراً للأمن القومي في حكومة الرئيس ريتشارد نيكسون، ولعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وعيَّنه الرئيس رونالد ريجان في عام 1983 رئيساً للهيئة الفيدرالية التي تم تشكيلها لتطوير السياسة الأمريكية تجاه أمريكا الوسطى، وأخيراً قام الرئيس جورج بوش (الابن) بتعيينه رئيساً للجنة المسؤولة عن التحقيق في أسباب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

16 انظر:

Henry Kissinger, *Nuclear Weapons and Foreign Policy* (London: Wild Field and Nicholson, 1969), 46.

17 روبرت ماكنمارا Robert McNamara: ولد عام 1916 وتوفي عام 2009، شغل منصب وزير الدفاع الأمريكي في إدارة الرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي عام 1961 حتى فترة الرئيس ليندون جونسون عام 1968، عاصر فترة حرب فيتنام، وأزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

18 انظر:

McNamara, *The Essence of Security* (New York: Harper Press, 1966), 149.

19 علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي – دراسة في الأصول"، مجلة **شؤون عربية**، 1984، العدد 35 (يناير 1984)، ص 12.

20 عدلي سعيد، **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1978)، ص 17.

21 باري بوزان Barry Buzan: ولد عام 1946، أستاذ للعلاقات الدولية في العديد من الكليات والجامعات أهمها كلية لندن للاقتصاد، وجامعة كوبنهاجن وأستاذ للبحوث الدولية في جامعة وستمنستر، وقبل ذلك أستاذ الدراسات الدولية في جامعة وارويك خلال عام 1993، وكان أستاذاً زائراً في الجامعة الدولية لليابان، وكان رئيس تحرير المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية، وفي عام 1998 انتخب زميلاً في الأكاديمية البريطانية، وفي عام 2001 انتخب رئيساً لأكاديمية العلوم الاجتماعية في المملكة المتحدة.

22 انظر:

Barry Buzan, *People, States and Fear* (London: Wheatsheaf Books Ltd, 1983), 6-10.

23 محمود محمد خليل، **الأمن في الإسلام** (القاهرة: د.ن، 2000)، ص 29.

24 المرجع السابق، ص 30.

25 انظر:

Keith Krause & Michael C. William, *Critical Security Studies: Concepts and Cases* (London: UCL Press Limited, 1997), 21.

26 انظر:

Daniel J. Kaufman, Jeffrey S. McKitrick & Thomas J. Leney, *U.S. National Security: A Framework for Analysis* (New York: Lexington Books,1985), 15.

27 محمود محمد خليل، **الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، ص 24.

28 السير هالفورد جون ماكيندر Halford John Mackinder: هو جغرافي بريطاني ولد في عام 1861 وتوفي في عام 1947. تولى ماكيندر وظيفة أول أستاذ للجغرافيا في أكسفورد، وهو في سن السادسة والعشرين، ويرى أن التاريخ والجغرافيا لا يمكن أن ينفصلا، وفي عام 1887 ذاعت شهرته في مجال الجغرافيا السياسية.

29 جمال حمدان، **استراتيجية الاستعمار والتحرير** (القاهرة: دار الشـروق، 1983)، ص 214.

30 محمد نصـر مهنا، **الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية،** (أسيوط: جامعـة أسـيوط، كليـة التجـارة، 2007)، ص ص 78 – 79.

31 نيكولاس ج. سبيكمان Nicholas J. Spykman: هولنـدي أمريكـي ولـد في مدينـة أمسـتردام عـام 1897، وتوفي عام 1943، وهو عالم سـياسـي، ويُعَدُّ أحد مؤسسـي المدرسة الواقعية الكلاسـيكية في الخارجية الأمريكية، معروف بلقب "أبو علم الاحتواء"، وعمل أستاذاً للعلاقـات الدوليـة في معهـد الدراسات الدولية في جامعة ييل.

32 ألفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan: كان ضـابطاً في البحريـة الأمريكيـة، وُلـد عـام 1840، وتوفي عام 1914، وكان مؤرخاً أيضاً، وقد أُطلق عليه لقب "الاسـتراتيجي الأمريكـي الأكثـر أهميـة في القرن التاسع عشـر"، وكان مفهومه عن "قوى البحر" مبنياً عـلى فكـرة أن الـدول صـاحبة القـوة البحرية الأعظم سـيكون لها التأثير الأكبر في جميع أنحـاء العـالم؛ وقُـدِّم مـن خـلال كتـاب تـاريخي، وهو تأثير قوة البحر على مر التـاريخ (The Influence of Sea Power Upon History)، وقـد كـان لهذا المفهوم انعكاسه الهائل في صـياغة الفكـر الاسـتراتيجي للقـوى البحريـة في العـالم، وخاصـة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وبريطانيا.

33 محمود محمد خليل، **الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، ص 25.

34 المرجع السابق، ص 25.

35 محمد إسماعيل مرعي، **توازن القوى النسبي – دور صـدام الحضـارات في بنـاء عـالم متعـدد الأقطـاب** (القاهرة: دار كتابي للطباعة والنشـر والتوزيع، 2017)، ص 149.

36 إسماعيل صبري مقلد، **أصول العلاقات الدولية.. إطار عام** (أسـيوط: جامعة أسـيوط، كلية التجارة، 2007)، ص 114.

37 المرجع السابق، ص ص 210 – 212.

38 محمود محمد خليل، **الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، ص 27.

39 إسماعيل صبري مقلد، **أصول العلاقات الدولية.. إطار عام**، مرجع سابق، ص 213.

40 المرجع السابق، ص ص 214 – 215.

41 محمود محمد خليل، **الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، ص ص 27 – 28.

42 عبدالخبير محمود عطا، **الإعلام وقياس الرأي العام** (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2004)، ص ص 50 – 52.

43 فيكتور مارشيتي وجون ماركس، **الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1986)، ص 27.

44 انظر:

Benjamin Miller, "The Concept of Security: Should It Be Redefined"? *The Journal of Strategic Studies*, Vol. 24, No. 2 (June 2001): 19-21.

45 موقع المعاني، على الرابط:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/? /التَّحَدِّي-تَحَدٍّ-التحدي-تحدc

46 انظر:

Hans Günter Brauch, *"Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks,"* in, Brauch H. et al. (eds) *Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security*, Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, vol 5. (2011): 61–106.

47 Ibid, 66.

48 موقع المعاني، مرجع سابق.

49 انظر:

Benjamin Miller, "The Concept of Security: Should It Be Redefined"? 62–64.

50 تيري ديبيل: أستاذ الاستراتيجية في كلية الحرب الأمريكية.

51 تيري ديبيل، **استراتيجية الشؤون الخارجية.. منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة وليد شحاتة (بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009)، ص ص 258 – 261.

52 باري بوزان Barry buzan: أستاذ العلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

53 تيري ديبيل، **استراتيجية الشؤون الخارجية.. منطق الحكم الأمريكي**، مرجع سابق، ص270.

54 **معجم المعاني الجامع**، موقع المعاني، على الرابط:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/خطر/

55 انظر:

Hans Günter Brauch, ''*Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks*'', 78–81.

56 تيري ديبيل، **استراتيجية الشؤون الخارجية.. منطق الحكم الأمريكي**، مرجع سابق، ص 265.

57 انظر:

European Union Agency for Network and Information Security, *National-level Risk Assessment: An Analysis Report* (Greece, November 2013), 2.

58 التداعيات: هي التأثير أو العواقب التي تحدث جراء حدوث شيء ما أو ظاهرة ما، وهي لا تقتصر على التأثيرات المادية مثل التغيير أو التدمير، بل تتعداها إلى التأثيرات النفسية والمعنوية.

59 **معجم المعاني الجامع**، موقع المعاني، على الرابط:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/دولة/

60 أبوفهر السلفي، **الدولة المدنية: مفاهيم وأحكام** (القاهرة: العصرية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 22.

61 انظر:

Charles T. Call, ''The Fallacy of the 'Failed state','' *Third World Quarterly Journal*, Volume - Issue 8 (December 2008): 1,492.

62 نعوم تشومسكي، **الدولة الفاشلة.. إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، ترجمة سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 8.

63 انظر:

Sonja Grimm et al, ''Fragile States: Introducing a Political Concept,'' *Third World Quarterly Journal*, Vol.35, No.2, (March 2014): 199.

64 انظر:

Rosa Ehrenreich, ''Failed States, or the State as Failure?'', *University of Chicago Law Review*, Vol. 72, No.4, (Fall 2005): 1,160.

65 انظر:

Robert H. Dorff, ''Democratization, Failed States, and Peace Operations: The Challenge of Ungovernability'', *American Diplomacy*, University of North Carolina, December 1996. http://americandiplomacy.web.unc.edu/1996/12/democratization-failed-states-and-peace-operations-the-challenge-of-ungovernability/ (August 26, 2019).

66 انظر:

Robert I. Rotberg, ''Failed States in a World of Terror'', *Foreign Affairs*, July/August 2002. https://www.foreignaffairs.com/articles/2002-07-01/failed-states-world-terror

67 معهد الدراسات الاستراتيجية Strategic Studies Institute هو معهد تابع للجيش الأمريكي يعمل بالبحوث الجيواستراتيجية والأمن القومي والتحليل، ويقوم بإجراء بحوث وتحليلات استراتيجية لدعم مناهج كلية الحرب في الجيش الأمريكي، ويقدم تحليلاً مباشراً لقيادة الجيش وقيادة وزارة الدفاع.

68 انظر:

Max G. Manwaring, *State and Nonstate Associated Gangs: Credible Midwives of New Social Orders* (US: The Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, May 2009), 51.

69 انظر:

The Fund for Peace, ''Fragile States Indicators'' (Washington, D.C, 2019). https://fragilestatesindex.org/indicators/ (August 26, 2019).

70 انظر:

Robert I. Rotberg. ''Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators'', (Washington D.C: Brookings Institution Press, World Peace Foundation, January 2003), 2–10.

71 انظر:

Edward Newman, ''Weak States, State Failure and Terrorism'', *Terrorism and Political Violence* 19, no. 4, (October 2007): 465.

72 انظر:

Caty Clément, *The Nuts and Bolts of State Collapse: What to do when States Fail? A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former- Yugoslavia*, paper presented at the American Political Science Association, Washington DC, 2005, 4-5. http://www.compasss.org/wpseries/ Clement2005.pdf (July 9, 2014).

73 انظر:

Jens Bartelson, ''The Concept of Sovereignty Revisited'', *The European Journal of International Law,* vol. 17, no. 2, (April 2006), 464.

74 حكمت شبُّر، **القانون الدولي العام: دراسة مقارنة** (بغداد: المكتبة القانونية، 2009)، ص 250.

75 عصام العطية، **القانون الدولي العام** (بغداد: المكتبة القانونية، 2006)، ص 4.

76 حكمت شبُّر، **القانون الدولي العام: دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص 250.

77 المرجع السابق، ص 251.

78 إيمان رجب، **حماس وحزب الله: تأثير الهوية والمصلحة على الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2016)، ص 30.

79 انظر:

Dave Wallace & Shane Reeves, *Non-State Armed Groups and Technology: The Humanitarian Tragedy at Our Doorstep* (US: Department of Defense, United States Army, United States Military Academy, 2013), 4-10.

80 انظر:

Jahangir Arasli, *States vs. Non- State Actors: Asymmetric Conflict of the 21st Century and Challenges to Military Transformation* (Dubai, United Arab Emirates: The Institute for Near East & Gulf Military Analysis, March 2011), 4- 8.

81 المعهد البحري الأمريكي (United States Naval Institute – USNI) هو منظمة أمريكية غير هادفة للربح أُسّست عام 1873، وأقرها الكونجرس الأمريكي بقانون عام 1936، مقرها في ولاية ميريلاند، وتهتم بقضايا الدفاع والأمن القومي، وتنشر العديد من الدراسات والمجلات والكتب، وتعقد مؤتمرات سنوية عدة، وتضم نحو 50 ألف عضو معظمهم من العسكريين المتقاعدين من البحرية الأمريكية ومشاة البحرية وخفر السواحل، ولديها أعضاء في أكثر من 90 دولة.

82 مركز كاليفورنيا للتحليل (California Analysis Center, Incorporated – CACI) هو شركة أمريكية متعددة الجنسيات مقرها ولاية فرجينيا، أسّست لأول مرة عام 1967، واكتسبت هذا الاسم عام 1973، وتعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتقدم العديد من الدراسات إلى الحكومة الفيدرالية في مجالات الدفاع والأمن الوطني والاستخبارات والرعاية الصحية، ويعمل بها نحو 19 ألف موظف حول العالم.

83 انظر:

California Analysis Center and the United States Naval Institute, *Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S. and Global Security* (US: Co-sponsored by California Analysis Center and the United States Naval Institute, February 2009), 2-4. https://www.asymmetricthreat.net/pdf/symposium2_report.pdf

84 انظر:

Eman Ragab, *Countering Radicalization and Violent Extremism Among Youth to Prevent Terrorism* (Netherlands: NATO Science for Peace and Security Program, IOS Press BV, 2015),103.

85 انظر:

United Nations Children's Fund (UNICEF), *Education Under Fire: How Conflict in the Middle East is Depriving Children of their Schooling* (New York: UNICEF Media, September 2015), 3-5. http://childrenofsyria.info/wp-content/uploads/2015/09/EDUCATION_FINAL_English.pdf

86 انظر:

Ali al-Mujahed & Hugh Naylor, ''In Yemen, Children - Possibly Thousands of Them - Join Fight", *The Washington Post*, May 11, 2015. https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/why-so-many-children-are-fighting-in-yemens-civil-war/2015/05/10/7602d9be-e7a8-11e4-8581-633c536add4b_story.html?noredirect=on (May 20, 2017).

87 المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، عسكرة التنشئة: كيف تؤثر الصراعات الداخلية على التعليم في المنطقة العربية، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 29 سبتمبر 2015.
http://rawabetcenter.com/archives/12978

88 إيمان رجب، إشكاليات متعددة: مكافحة الإرهاب في المراحل الانتقالية في الدول العربية، **آفاق سياسية**، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 12 سبتمبر 2015.
http://www.acrseg.org/39366

89 ريتشارد روزكرانس، **توسع بلا غزو: دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج**، ترجمة عدلي برسوم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001)، ص ص 195 – 210.

90 إسراء أبو زيد، "المجتمعات الافتراضية"، موقع **مؤتمر حروب الفضاء السيبراني**، 15 مايو 2015، على الرابط:

https://seconf.wordpress.com

91 هـاورد رينجولـد (Howard Rheingold) هـو عـالم اجـتماع أمريكـي ومؤلـف، وُلِـد عـام 1947 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتخصص بدراسـة الآثـار الثقافيـة والاجتماعيـة والسـياسـية لوسـائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت والهواتف المحمولة في المجتمعات، ويعود إليـه مصـطلح المجتمعـات الافتراضـية.

92 أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت: مكتبة لبنان، 1993)، ص 206.

93 محمد فاضل رضوان، "نحن والعولمة: مأزق مفهوم ومحنة هوية"، **رؤى تربوية**، 2006، مركـز القطـان للبحث والتطوير التربوي، العدد 20 (يوليو 2006)، ص 5.

94 محمد عمارة، **مخاطر العولمة على الهوية الثقافية** (القاهرة: نهضة مصـر للطباعة والنشـر، فبرايـر 1999)، ص ص 6- 7.

95 عبدالرحمن بدوي، **موسوعة الفلسـفة**، المجلـد 2 (بـيروت: المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشــر، 1996)، ص ص 569 – 570.

96 جورج هربرت ميد (George H. Mead) هو عالم اجتماع أمريكي ولد عام 1863 وتـوفي عـام 1931، وله كتابات في المجال الاجتماعي في تنمية الذات، وفي التفاعل بين الإنسان وبيئته الاجتماعية.

97 انظر:

Jerry L. Mraz, *Dual Containment: Us Policy in The Persian Gulf and A Recommendation for The Future,* Air Command and Staff College (US: Air Force, Air University, March 1997), 12.

98 كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع (محبوب الحق)؛ وزير المالية الباكسـتاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أكد أن محور الأمـن يجـب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة، على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات، ووجود نظام عالمي عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنميـة، وإصـلاح المؤسسـات الدوليـة، وعـلى رأسها الأمم المتحدة، والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شـراكة حقيقية بين دول العالم كلها.

99 انظر:

United Nations Development Program (UNDP), *New dimensions of human security, Human Development Report 1994,* (New York: 1994), 22.

100 ناهد صالح، "المصـريون والحياة الآمنة: رؤيتهم للحاضـر وتوقعاتهم للمستقبل"، **التقرير الاجتماعي المصـري**، المجلد الرابع، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (2015)، ص 17.

101 انظر:

Stefan Aleksovski, Oliver Bakreski & Biljana Avramovska, ''Collective Security – The Role of International Organizations – Implications in International Security Order'', *Mediterranean Journal of Social Sciences*, MCSER Publishing, Rome, Italy, Vol. 5 (December 27, 2014): 274- 275.

102 سـيجموند فرويد، **علم نفس الجماهير**، ترجمة جورج طرابيشـي (بيروت: دار الطليعة، 2006)، ص 7.

103 عبدالهادي الجوهري، **الانتماء الوطني** (المنيا: جامعة المنيا، كلية الآداب، 1997)، ص 1.

104 علاء الدين كفافي، "التعليم وتنمية بعض الجوانب الإيجابية في الشخصـية عنـد الشـباب المصــري"، في: **المؤتمر السنوي الثاني عشـر: الشخصية المصــرية في عـالم متغـير**، المجلـد الثـاني (القـاهرة: المركـز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2010)، ص ص 983 – 985.

105 انظر:

Business Dictionary. http://www.businessdictionary.com/definition/vulnerability.html (February 11, 2018).

106 انظر:

United Nations, ''Human Development Reports'', United Nations Development Programme (New York: 2016). http://hdr.undp.org/en (Jun 12, 2016).

107 انظر:

Transparency International, *Global Corruption Barometer*, (Berlin, Germany: 2016). https://www.transparency.org/ (Jun 12, 2016).

108 انظر:

Institute for Economics and Peace, *Global Peace Index 2016* (New York: 2016). http://economicsandpeace.org/ (Jun 12, 2016).

الفصل الرابع

1 انظر:

US Department of the Army, *Army Special Operations Forces Unconventional* (Washington, DC, US: Headquarters Department of the Army, September 30, 2008), 1- 4.

2 انظر:

Ghanshyam Singh Katoch, *Fourth Generation War: Paradigm for Change*, 17-21.

3 ماري آر. يارجر، **الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص ص 37 – 38.

4 المرجع السابق، ص 39.

5 انظر:

Arthur F. Lykke Jr., "Towards an Understanding of Military Strategy", in Joseph R. Cerami, & James F. Holcomb, Jr., (Eds), *Guide to Strategy* (US: U.S. Army War College, February 2001), 179.

6 أسامة منصور السواح، **المفاهيم العامة لعلم دراسات المستقبل**، (الإمارات: معهد العلوم الأمنية والإدارية، أكاديمية شرطة دبي، 2005)، ص 24.

7 فوزي حسن الزبيدي، **أصول التحليل السياسي في ضوء نظريات السياسات الدولية** (أبوظبي: دار ثقافة للنشر والتوزيع، يناير 2018)، ص 29.

8 انظر:

V. D. Sokolovskii, *Soviet Military Strategy* (US: Santa Monica: Rand, April 1963), 58.

9 كارل فون كلاوزويتز، **عن الحرب**، مرجع سابق، ص 175.

10 انظر:

Beatrice Heuser, *The Evolution of Strategy: Thinking War from Antiquity to the Present* (US: Cambridge University Press, October 2010),145.

11 ليدل هارت، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة الهيثم الأيوبي (بيروت: دار الطليعة، 1967)، ص 397.

12 انظر:

Raymond Aron, *Peace and War: A Theory of International Relations* (New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2003 - first published 1962), 23.

13 أندريه بوفر، **مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية**، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، 1970)، ص 28.

14 انظر:

Dennis M. Drew & Donald M. Snow, *Making Strategy – An Introduction to National Security Processes and Problems* (US: US Air force, Air University, Airpower Research Institute, August 1988), 13.

15 أحمد سليم البرصان، **علم السياسة**، (عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ديسمبر 2014)، ص 278.

16 ماو تسي تونج، **ست مقالات عسكرية**، (بكين، د.ن، 1968)، ص 9.

17 فاسيلي سوكولوفسكي، **الاستراتيجية العسكرية السوفيتية**، ترجمة خيري حماد (بيروت: عالم الكتب، 1968)، ص46.

18 زيد منير عبوي، **الاستراتيجية الحديثة في إدارة التخطيط والتطوير** (عمّان، الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، أغسطس 2017)، ص 41.

19 أحمد داوود سليمان، **نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1988)، ص 42.

20 انظر:

R.D. Hooker Jr., *Charting A Course - Strategic Choices for a New Administration* (Washington, D.C: National Defense University Press, December 2016), 1.

21 انظر:

David Jablonsky, *National Power: Guide to Strategy* (USA: US Army, Army War College, February 2001), 87.

22 راي كلاين (Ray Cline)، ولد عام 1918 وتوفي عام 1996، حصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية والتاريخ من جامعة هارفارد، وعمل لمدة 20 عاماً في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وتولى بعدها العديد من المناصب منها المدير التنفيذي لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون، ومستشار للسياسة الخارجية لجورج بوش (الأب) في ترشحه للرئاسة عام 1980، وبعد ذلك للرئيس رونالد ريجان، وكان رئيساً لمجلس الاستراتيجية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وله العديد من المؤلفات في مجال الاستخبارات الأمريكية والسياسة الخارجية.

23 جون ستون، **الاستراتيجية العسكرية – سياسة وأسلوب الحرب**، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص ص 7 – 9.

24 طارق محمد سويدان ومحمد أكرم العدلوني، **كيف تكتب خطة استراتيجية** (الرياض: قرطبة للنشر والتوزيع، 1425هـ)، ص 33.

25 انظر:

Gerry Johnson & Kevan Scholes, *Exploring Corporate Strategy: Text & Cases*, 3rd ed. (New York: Prentice Hall 1993), 17.

26 انظر:

Wayne Mondy, Arthur Sharplin & Shane R Premeaux, *Management: Concepts, Practices & Skills*, 7th ed., (New Jersey: Prentice Hall, 1995), 175.

27 فلاح حسن عداي الحسيني، **الإدارة الاستراتيجية: مفاهيمها – مداخلها – عملياتها المعاصرة** (عمّان، الأردن: دار وائل للنشر، 2006)، ص 120.

28 زكريا الدوري، **الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم وعمليات وحالات دراسية** (بغداد: المكتبة الوطنية، دار الكتب والوثائق، 2003)، ص 107.

29 عباس الخفاجي، **الإدارة الاستراتيجية: المدخل والمفاهيم والعمليات** (عمّان: مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، 2004)، ص 113.

30 إنعام محسن حسن، "دور التحليل الاستراتيجي لأبعاد بيئة التحكم المؤسسي في استمرارية المنظمة وتجنب الأزمات المالية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، دورية محكمة نصف سنوية، بغداد، المجلد 1، العدد 20 (2009)، ص 109.

31 انظر:

Thomas L. Wheelen & J. David Hunger, *Strategic Management*, 6th ed., (US: Addison-Wesley Longman Inc., 1998),58 .

32 انظر:

F.R. David, *Strategic Management: Concept & Cases*, 8th ed., (New Jersey: Prentice Hall International Inc., 2001), 313.

33 مايكل يوجين بورتر Michael Eugene Porter: ولد في مايو 1947، وهو بروفيسور في جامعة (الأسقف ويليام لورنس – William Lawrence Bishop) في مدرسة هارفرد للأعمال، ويُعَدُّ أحد الرواد البارزين في مجال استراتيجية الشركات وتنافسيتها، وأعماله معترف بها في العديد من الحكومات والشركات الكبرى والدوائر الأكاديمية، وألّف 18 كتاباً والعديد من المقالات في مجالات الاستراتيجية التنافسية، والميزة التنافسية للدول، وفاز ست مرات بجائزة ماكنزي لأفضل مقال في السنة بمجلة (Harvard Business Review).

34 معهد إستانفورد للبحوث Stanford Research Institute هو معهد بحوث أمريكي (منظمة غير ربحية)، مقره يقع في مينلو بارك بكاليفورنيا، أسس أمناء جامعة إستانفورد المعهد عام 1946 كمركز للابتكار لدعم التنمية الاقتصادية في المنطقة، وانفصل رسمياً عن جامعة إستانفورد عام 1970، وأصبح يُعرف باسم معهد إستانفورد الدولي للبحوث عام 1977، ويهتم المعهد بالبحث والتطوير لإيجاد حلول لعملائه من وكالات حكومية وشركات تجارية ومؤسسات خاصة، وتشمل مجالات اهتمامات المعهد العلوم الطبية الحيوية والكيمياء والمواد والحوسبة ونظم الأرض والفضاء، والتنمية الاقتصادية، والتعليم والتعلّم، والطاقة والتقنية البيئية، والأمن البيئي والدفاع الوطني، والاستشعار، وقد تلقى المعهد أكثر من 4000 براءة اختراع وطلبات براءات اختراع من جميع أنحاء العالم.

35 ألبرت س. همفري Albert S. Humphrey ولد عام 1926 وتوفي عام 2005، وحصل على بكالوريوس العلوم في الهندسة الكيميائية من جامعة إلينوي، وحصل على درجة الماجستير في الهندسة الكيميائية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هارفارد، وعمل مستشاراً في مجال إدارة الأعمال، وتخصص بالإدارة التنظيمية والتغيير الثقافي، وعمل مستشاراً لأكثر من 100 شركة على مستوى العالم، وينسب إليه أنه ابتكر تقنية تحليل (SWOT) في أثناء العمل بمعهد إستانفورد للبحوث.

36 انظر:

Albert S. Humphrey, *SWOT Analysis for Management Consulting*, (California: Stanford Research Institute, December 2005), 7. https://www.sri.com/sites/default/files/brochures/dec-05.pdf (March 25, 2017).

37 عيسى حيرش وعبدالله سراج، **نموذج إعداد الخطة الاستراتيجية** (الرياض: جامعة الملك فيصل، إدارة التخطيط الاستراتيجي، د.ت)، ص 13.

38 فوزي حسن الزبيدي، "منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي"، **رؤى استراتيجية**، دورية علمية فصلية محكمة تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015، العدد 11 (يوليو 2015)، ص ص 33 – 39.

39 فوزي حسن الزبيدي، **مبادئ تقييم البيئة الاستراتيجية للدولة** (أبوظبي: دار الثقافة للنشر والتوزيع، نوفمبر 2017)، ص 9.

40 انظر:

Matteo Pallaver, *Power and Its Forms: Hard, Soft, Smart,* (London: Department of International Relations of the London School of Economics, October 2011), 101.

41 انظر:

CACI International Inc and the US Naval Institute, *Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S. and Global Security - Employing Smart Power* (US: CACI International Inc. and the U.S. Naval Institute, March 24, 2009), 18.

42 شوقي إبراهيم علام، **حكم الدعوة للجهاد في مصر ضد الجيش والدولة**، جمهورية مصر العربية، موقع دار الإفتاء المصرية، 29 ديسمبر 2013، على الرابط:

http://www.dar-alifta.org/ar/ViewFatwa.aspx?ID=12687&LangID=1&MuftiType=0

43 الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي المعدَّل لمجلس السلم والأمن العربي – المادة السادسة، البنود 2، 3، 4، إعلان شرم الشيخ، 29 مارس 2015، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، جامعة الدول العربية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب والدراسات:

كلاوزويتز، كارل فون. **عن الحرب**، ترجمة سليم شاكر الإمامي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997).

فولر، ج.ف.س. **إدارة الحرب: من عام 1789حتى أيامنا هذه**، ترجمة أكرم الديري (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، 1971).

جاستون، بوتول. **الحرب والمجتمع: تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية**، ترجمة عباس الشربيني (بيروت: دار النهضة العربية، 1983).

جراد، عبد العزيز . **العلاقات الدولية** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992).

حتي، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

عبد الغفار، محمد أحمد. **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003).

مهنا، محمد نصر، وخلدون ناجي معروف. **تسوية المنازعات الدولية: مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة غريب، 1996).

ولد أباه، السيد. **اتجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007).

عبد المولى، هايل. **مقدمة في العلاقات الدولية** (إربد: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010).

عبد الحميد، محمد سامي. **العلاقات الدولية: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام** (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1987).

بولكحال، ابراهيم. **مقياس تحليل النزاعات الدولية: الإطار المفاهيمي لدراسة النزاعات الدولية**، (الجزائر: جامعة قسنطينة، 2010).

دورتي، جيمس، وروبرت بالتسجراف. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبدالحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985).

قادري، حسين. **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل** (الجزائر: مكتبة خير جليس، 2007).

ميرل، مارسيل. **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986).

حماد، كمال. **النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، (بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997).

ناي، جوزيف. **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1997).

عليوة، السيد. **إدارة الأزمات والكوارث: حلول عملية - أساليب وقائية** (القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997).

تسو، صن. **فن الحرب**، ترجمة رؤوف شبايك (القاهرة: دار أجيال للنشر والتوزيع، 2007).

العيساوي، مالك محمد. **الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014).

مقلد، إسماعيل صبري. **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979).

النجار، فهمي. **الحرب النفسية** (الرياض: دار الفضيلة، 2005).

كوبلاند، توماس. **ثورة المعلومات والأمن القومي** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).

زاد، زلماي خليل، وجون وايت. **الدور المتغير للمعلومات في الحرب** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004).

توفلر، ألفن، وهايدي. **الحرب وضد الحرب**، ترجمة المشير محمد عبدالحليم أبوغزالة (القاهرة: دار المعارف، 1995).

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الملخص التنفيذي لمؤتمر الجيل الرابع من الحروب 2016، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018).

رضوان، طارق. **حروب الجيل الرابع: هدم الدول وإبادة الشعوب** (القاهرة: دار هلا للنشر والتوزيع، 2016).

هيكل، أسامة. **حروب الجيل الرابع – الإعلام وتفتيت المجتمعات** (القاهرة: دار سما للنشر والتوزيع، يناير 2015).

الخضيري، محسن أحمد. **إدارة حروب الجيل الرابع - استخدام الاستراتيجية الدولية لحروب المخابرات** (القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2016).

عبد الكافي، إسماعيل عبدالفتاح. **معجم مصطلحات عصر العولمة** (القاهرة: الثقافية للنشر والتوزيع، 2006).

مونتجومري، فيكونت. **الحرب عبر التاريخ**، ترجمة فتحي عبدالله النمر (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصـــرية، 1971).

سميسم، حميدة مهدي. **الحرب النفسـية** (بغداد: الدار الثقافية للنشـر، 2004).

الخضيري، محسن أحمد. **إدارة الأزمات: علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002).

مقلد، إسماعيل صبري. **العلاقات السـياسـية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1984).

ناي، جوزيف. **القـوة الناعمـة: وسـيلة النجـاح في السـياسة الدوليـة**، ترجمـة محمـد توفيـق البجيرمـي (الرياض، مكتبة العبيكان، 2004).

القيسي، محمد وائـل. **الأداء الاسـتراتيجي الأمريكـي بعـد العـام 2008: إدارة أوبامـا نموذجـاً** (الريـاض: العبيكان للنشـر، 2016).

حمزة، محمد. **مكافحة الإرهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكرية** (القـاهرة: وزارة الداخليـة المصريـة، 2012).

تشومسكي، نعوم. **النزعة العسكرية الإنسـانية الجديـدة**، ترجمـة أيمـن حنـا حـداد، (بـيروت: دار الآداب للنشـر والتوزيع، 2001).

بلقزيز، عبد الله. **الأمن القومي العربي: مصادر التهديـد وسـبل الحمايـة** (القـاهرة: الهيئـة المصــرية العامـة للكتاب، 1989).

المشاط، عبدالمنعم. **الإطار النظري للأمـن القـومي العـربي: أبعـاده ومتطلباتـه** (القـاهرة: معهـد البحـوث والدراسات العربية، 1993).

ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبدالله علي الكبير (القاهرة: دار المعارف، 1998).

سعيد، عدلي. **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1978).

خليل، محمود محمد. **الأمن في الإسلام** (القاهرة: د.ن، 2000).

حمدان، جمال. **استراتيجية الاستعمار والتحرير** (القاهرة: دار الشـروق، 1983).

مهنا، محمد نصـر. **الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية**، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007).

مرعي، محمد إسماعيل. **توازن القوى النسبي – دور صدام الحضارات في بناء عالم متعدد الأقطاب** (القاهرة: دار كتابي للطباعة والنشـر والتوزيع، 2017).

مقلد، إسماعيل صبري. **أصول العلاقات الدولية.. إطار عام** (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007).

عطا، عبد الخبير محمود. **الإعلام وقياس الرأي العام** (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2004).

مارشيني، فيكتور، وجون ماركس. **الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1986).

ديبيل، تيري. **استراتيجية الشؤون الخارجية.. منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة وليد شحاتة (بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009).

السلفي، أبو فهر. **الدولة المدنية: مفاهيم وأحكام** (القاهرة: العصرية للنشر والتوزيع، 2011).

تشومسكي، نعوم. **الدولة الفاشلة.. إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، ترجمة سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).

شبر، حكمت. **القانون الدولي العام: دراسة مقارنة** (بغداد: المكتبة القانونية، 2009).

العطية، عصام. **القانون الدولي العام** (بغداد: المكتبة القانونية، 2006).

رجب، إيمان. **حماس وحزب الله: تأثير الهوية والمصلحة على الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2016).

المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، **عسكرة التنشئة: كيف تؤثر الصراعات الداخلية على التعليم في المنطقة العربية** (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015).

روزكرانس، ريتشارد. **توسع بلا غزو: دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج**، ترجمة عدلي برسوم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001).

بدوي، أحمد زكي. **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت: مكتبة لبنان، 1993).

عمارة، محمد. **مخاطر العولمة على الهوية الثقافية** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 1999).

بدوي، عبدالرحمن. **موسوعة الفلسفة**، المجلد 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996).

صالح، ناهد. **التقرير الاجتماعي المصري - المصريون والحياة الآمنة: رؤيتهم للحاضر وتوقعاتهم للمستقبل**، المجلد 4 (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2015).

فرويد، سيجموند. **علم نفس الجماهير**، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، 2006).

الجوهري، عبدالهادي. **الانتماء الوطني** (المنيا: جامعة المنيا، كلية الآداب، 1997).

كفافي، علاء الدين. **المؤتمر السنوي الثاني عشر: الشخصية المصرية في عالم متغير**، المجلد 2 (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2010).

يارجر، ماري آر. **الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011).

السواح، أسامة منصور. **المفاهيم العامة لعلم دراسات المستقبل**، (دبي: معهد العلوم الأمنية والإدارية، أكاديمية شرطة دبي، 2005).

الزبيدي، فوزي حسن. **أصول التحليل السياسي في ضوء نظريات السياسات الدولية** (أبوظبي: دار ثقافة للنشر والتوزيع، يناير 2018).

هارت، ليدل. **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة الهيثم الأيوبي (بيروت: دار الطليعة، 1967).

بوفر، أندريه. **مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية**، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي (بيروت: دار الطليعة، 1970).

البرصان، أحمد سليم. **علم السياسة**، (عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ديسمبر 2014).

تونج، ماو تسي. **ست مقالات عسكرية**، (بكين، د.ن، 1968).

سوكولوفسكي، فاسيلي. **الاستراتيجية العسكرية السوفيتية**، ترجمة خيري حماد (بيروت: عالم الكتب، 1968).

عبوي، زيد منير. **الاستراتيجية الحديثة في إدارة التخطيط والتطوير** (عمّان: دار المعتز للنشر والتوزيع، أغسطس 2017).

سليمان، أحمد داوود. **نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1988).

ستون، جون. **الاستراتيجية العسكرية - سياسة وأسلوب الحرب**، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

سويدان، طارق محمد، ومحمد أكرم العدلوني، **كيف تكتب خطة استراتيجية** (الرياض: قرطبة للنشر والتوزيع، 1425هـ).

الحسيني، فلاح حسن عداي. **الإدارة الاستراتيجية: مفاهيمها - مداخلها - عملياتها المعاصرة** (عمّان: دار وائل للنشر، 2006).

الدوري، زكريا. **الإدارة الاستراتيجية**: مفاهيم وعمليات وحالات دراسية (بغداد: المكتبة الوطنية، دار الكتب والوثائق، 2003).

الخفاجي، عباس. **الإدارة الاستراتيجية: المدخل والمفاهيم والعمليات** (عمّان: مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، 2004).

حيرش، عيسى، وعبدالله سراج. **نموذج إعداد الخطة الاستراتيجية** (الرياض: وزارة التعليم، جامعة الملك فيصل، إدارة التخطيط الاستراتيجي، د.ت).

الزبيدي، فوزي حسن. **مبادئ تقييم البيئة الأستراتيجية للدولة** (أبوظبي: دار الثقافة للنشر والتوزيع، نوفمبر 2017).

الصحف:

الخليج (الشارقة).

المشهد (القاهرة).

المجلات والدوريات:

حماد، كمال. "إدارة الأزمات – الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجاً"، مجلة **الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 57 (يوليو 2006).

علم الدين، محمود. "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال"، **السياسة الدولية**، العدد 123 (يناير 1996).

شلبي، السيد أمين. "الإرهاب الدولي: المصادر والإشكاليات"، **السياسة الدولية**، العدد 162، (أكتوبر 2005).

بفانير، توني بفانير. "الحروب غير المتكافئة من منظور القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، 2005، العدد 857 (مارس 2005).

هلال، علي الدين. "الأمن القومي العربي – دراسة في الأصول"، مجلة **شؤون عربية**، العدد 35 (يناير 1984).

حسن، إنعام محسن. "دور التحليل الاستراتيجي لأبعاد بيئة التحكم المؤسسي في استمرارية المنظمة وتجنب الأزمات المالية"، مجلة **كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، بغداد، المجلد 1، العدد 20 (2009).

الزبيدي، فوزي حسن. "منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي"، **رؤى استراتيجية**، دورية علمية فصلية محكمة تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 11 (يوليو 2015).

محمود، أحمد إبراهيم. "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيس للصراع المسلح في الساحة الدولية"، **السياسة الدولية**، العدد 147 (القاهرة: 2002).

هشام الحلبي، "العمليات النفسية والتطرف"، دورية **أحوال مصرية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 60 (مارس 2016).

الإعرج، عاصم محمد، ومأمون أحمد دقامسة. "دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى"، دورية **معهد الإدارة العامة**، المجلد 37، العدد الرابع (2000).

ورداني، يوسف. "مداخل مكافحة التطرف بين الشباب في مصر"، دورية **بدائل**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة السادسة، العدد 10 (يناير 2015).

سليمان، منذر. "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 325 (مارس 2006).

رضوان، محمد فاضل. "نحن والعولمة: مأزق مفهوم ومحنة هوية"، **رؤى تربوية**، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، العدد 20 (يوليو 2006).

المواقع الألكترونية:

موقع **الحوار المتمدن** (http://www.ahewar.org).

موقع **درع الوطن** (http://www.nationshield.ae).

موقع **دار الإفتاء المصرية** (http://www.dar-alifta.org).

موقع **المركز العربي للبحوث والدراسات** (http://www.acrseg.org).

موقع **المعاني** (https://www.almaany.com).

موقع **المجلة الاقتصادية** (http://www.aleqt.com).

موقع **واحة النفس المطمئنة** (https://www.elazayem.com).

موقع **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** (https://www.icrc.org).

موقع **مؤتمر حروب الفضاء السيبراني** (https://seconf.wordpress.com)

الرسائل الجامعية:

بن عمار، إمام. "الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي - دراسة حالة العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2008.

التقارير والوثائق الرسمية:

ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المادة 51 (نيويورك: الأمم المتحدة، 1954).

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Army Special Operations Forces, *Unconventional Warfare,* (Washington, DC: Department of Army Headquarters, 2008).

Al-Mujahed, Ali & Hugh Naylor, "In Yemen, Children - Possibly Thousands of Them - Join Fight", *The Washington Post,* May 11, 2015.

Aleksovski, Stefan, Oliver Bakreski & Biljana Avramovska, "Collective Security – The Role of International Organizations – Implications in International Security Order," *Mediterranean Journal of Social Sciences,* Vol. 5 (December 27, 2014).

Aron, Raymond, *Peace and War: A Theory of International Relations* (New York: Routledge, 2003).

Artelli, Michael J. & Richard F. Deckro, "Fourth Generation Operations: Principles for the 'Long War'", *Small Wars & Insurgencies Journal* Vol. 19, No. 2 (June, 2008).

Arasli, Jahangir, *States vs. Non- State Actors: Asymmetric Conflict of the 21st Century and Challenges to Military Transformation* (Dubai: The Institute for Near East & Gulf Military Analysis, 2011).

Bartelson, Jens, "The Concept of Sovereignty Revisited," *The European Journal of International Law,* Vol. 17, No. 2, (April, 2006).

Basilici, Steven P. & Jeremy Simmons, *Transformation: A Bold Case for Unconventional Warfare,* masters thesis (Monterey, CA: Naval Postgraduate School Monterey, 2004).

Bart Schuurman, *Clausewitz and the 'New Wars' Scholars* (Utrecht: Utrecht University, 2010).

Bouée, Charles-Edouard, *A New Approach to Corporate Strategy,* (Boston, MA: Roland Berger, 2016.) https://www.rolandberger.com/en/Point-of-View/A-new-approach-to-corporate-strategy.html (August 25, 2019).

Borghard, Erica Dreyfus, *Friends with Benefits? Power and Influence in Proxy Warfare,* (Columbia, US: Columbia University, 2014).

Bull, Hedley, *The Anarchical Society - A Study of Order in World Politics* (London: The Macmillan Press., 1977).

Buffaloe, David L., *Defining Asymmetric Warfare* (Arlington, VA: Association of The United States Army, 2006).

Burghardt, Tom, *Unconventional Warfare in the 21st Century - U.S. Surrogates Terrorists and Narcotraffickers,* (London: Institute for Policy Research & Development, 2009).

Bunker, Robert J., "Generations, Waves, and Epochs: Modes of Warfare And The RPMA," lecture given in the National Security Studies program, California State University 1995.

Buzan, Barry, *People, States and Fear* (London: Wheatsheaf Books, 1983).

Brauch, Hans Günter, "Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks," in, Brauch H. et al. eds *Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security,* (New York: Springer, 2011).

California Analysis Center and the United States Naval Institute, *Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S. and Global Security* (Symposium, Washington, DC: Co-sponsored by California Analysis Center and the United States Naval Institute, February 2009). https://www.asymmetricthreat.net/pdf/symposium2_report.pdf

CACI International and the US Naval Institute, *Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S. and Global Security - Employing Smart Power* (Annapolis, MD: CACI International and the U.S. Naval Institute, 2009).

Crawford, Neta C., "The Slippery Slope to Preventive War," *Ethics and International Affairs,* Vol. 17, Issue 1 (March, 2003).

Center for Army Lessons Learned, *Irregular Warfare* (Fort Leavenworth, KS: Center for Army Lessons Learned, 2011).

Christensen, Maya Mynster & Rikke Haugegaard & Poul Martin Linnet, *War Amongst the People and the Absent Enemy: Towards a Cultural Paradigm Shift?* (Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2014).

Calhelha, Robert M., "The United States Army's Quest To Become A Balanced Force," degree of Masters of Arts in Security Studies, School of Arts and Sciences of Georgetown University, Washington, DC., (April 14, 2011).

Cooper, Barry, *Democracies and Small Wars* (Calgary: Canadian Defence & Foreign Affairs Institute, 2009).

Chakrabarti, Shantanu, "Evolving Insurgency and India's Counter Insurgency Options: Entering into the Age of Fourth-Generation Warfare," *the Quarterly Journal,* Vol 9, No 2, (February, 2010).

Congressional Research Service, *Costs of Major U.S. Wars-CRS Report for Congress,* Prepared for Members and Committees of Congress, (Washington, DC: Congressional Research Service, 2010).

Calleo, David P., *Follies of Power: America's Unipolar Fantasy* (London: Cambridge University Press, 2009).

Cronin, Patrick M., *America's Security Role in a Changing World, Global Strategic Assessment 2009* (Washington, DC: Defense University, Institute for National Strategic Studies, 2009).

Call, Charles T., "The Fallacy of the 'Failed state'," *Third World Quarterly Journal,* Volume - Issue 8 (December, 2008).

Clément, Caty, *The Nuts and Bolts of State Collapse: What to do when States Fail? A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former- Yugoslavia,* paper presented at the American Political Science Association, Washington DC, 2005. http://www.compasss.org/wpseries/ Clement2005.pdf (July 9, 2014).

Department of State, *U.S. Government Counterinsurgency Guide,* Bureau of Political-Military Affairs (Washington, DC: Department of State, 2009).

Department of Defense, "Incorporating Change" In *Military Information Support Operations-Joint Publication* (Washington, DC: Joint Chiefs of Staff, 2010).

____________, *Sustaining U.S Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense* (Washington, DC: Department of Defense, January 2012).

Drew, Dennis M. & Donald M. Snow, *Making Strategy – An Introduction to National Security Processes and Problems* (Montgomery, Al: US Air force, Air University, 1988).

David, F.R., *Strategic Management: Concept & Cases,* 8th ed., (New Jersey: Prentice Hall, 2001).

Dixit, K.C., *Sub-Conventional Warfare Requirements, Impact and Way Ahead,* Vol 4. No 1, (New Delhi: Institute of Defense Studies and Analyses, 2010).

Dahl, Robert, "The Concept of Power", *Behavioral Science,* Vol. 2 (July, 1957).

Dorff, Robert H., "Democratization, Failed States, and Peace Operations: The Challenge of Ungovernability," *American Diplomacy,* (December 1996). http://americandiplomacy.web.unc.edu/1996/12/democratization-failed-states-and-peace-operations-the-challenge-of-ungovernability/

Echevarria, Antulio J., *Fourth-Generation War and Other Myths* (Ann Arbor, MI: University of Michigan 2005).

____________, *Deconstructing the Theory of Fourth- Generation War,* Vol. 26, No. 2, (London: Taylor & Francis, 2005).

European Union Agency for Network and Information Security, *National-level Risk Assessment: An Analysis Report* (Greece, November 2013).

Ehrenreich, Rosa, "Failed States, or the State as Failure?," *University of Chicago Law Review,* Vol. 72, No.4, (September, 2005).

Field, Chris, *Asymmetric Warfare and Australian National Asymmetric Advantages: Taking the Fight To The Enemy* (Canberra: Land Warfare Studies Centre, 2009).

Friedman, George, *Beyond Fourth Generation Warfare* (Washington, DC: Reserve Officers Association, 2007).

Ferreira, Rialize, "Irregular Warfare in African Conflicts," *South African Journal of Military Studies,* Vol 38, No 1, (Johannesburg: Stellenbosch University, 2010).

Gunn, Edward, "The Moral Dilemma of Atomic Warfare", *The Otterbein College Humanities Journal,* Vol. 9 (March, 2006).

Glantz, David, "Barbarossa Derailed: The Battle for Smolensk, 10 July-10 September 1941, Volume 1: The German Advance, The Encirclement Battle, and the First and Second Counteroffensives, 10 July – 24 August 1941", *The Journal of Slavic Military Studies,* Volume 1 (November, 2010).

Ghamari, Magdalena El, *Jemen – the Proxy War* (Białystok, Poland: University of Bialystok, 2015).

Gaddis, John Lewis, *The Cold War: A New History* (New York: Penguin, 2005).

Giddens, Anthony, *The Nation-State and Violence* (Berkeley, CA: University of California Press, 1985).

Grimm, Sonja et al, "Fragile States: Introducing a Political Concept," *Third World Quarterly Journal*, Vol. 35, No. 2, (March, 2014).

Henckaerts, Jean-Marie & Louise Doswald-Beck, *Customary International Humanitarian Law, Vol. II: Practice, Part 1* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005).

Hawker, Sara, eds. *The Oxford English Mini-dictionary*, 6th edition, (Oxford: Clarendon Press).

Heuser, Beatrice, *The Evolution of Strategy: Thinking War from Antiquity to the Present* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2010).

Hooker, R.D., *Charting A Course - Strategic Choices for a New Administration* (Washington, D.C: National Defense University Press, 2016).

Humphrey, Albert S., *SWOT Analysis for Management Consulting*, (Menlo Park, CA: Stanford Research Institute, 2005).

Hammes, Thomas X., "The Evolution of War", *Defense and the National Interest*, 1994. http://www.dnipogo.org/fcs/hammes.htm

______________, *Insurgency: Modern Warfare Evolves into a Fourth Generation* (Washington, D.C: The Institute of National Strategic Studies, 2005).

______________, "Fourth Generation Warfare- Fifth Emerges," *Military Review*, US Army Journals, (May, 2007) . https://www.armyupress.army.mil/Portals/7/military-review/Archives/English/MilitaryReview_20070630_art006.pdf (August 25, 2019).

Hendricks, Kevin, D., *The Lessons of Complexity and Future Warfare* (Fort Leavenworth, KS: United States Army Command and General Staff College, 2003).

Herd, Walter M., *Current Unconventional Warfare Capability Versus Future War Requirements* (Carlisle, PA: U.S. Army War College, 2002).

Hälsig, Philipp, *Addressing Fourth Generation Warfare*, research paper (The Hague: United Nations International School of The Hague, 2013).

Ishiyama, John T. & Marijke Breuning, *21st Century Political Science: A Reference Handbook* (Texas, US: University of North Texas, 2011).

ISPSW, *Putin's Proxy Warfare Strategy*. The Institute for Strategic, Political, Security and Economic Consultancy (Berlin: ISPSW, 2014).

Iscara, Juan Carlos, "Why Preventive War is Immoral", The Angelus, (May, 2003).

Institute for Economics and Peace, "Global Peace Index 2016" (New York: 2016). http://economicsandpeace.org

Jackson, Paul, "Is Africa Seeing Fourth Generation Warfare, or is the Model Flawed?," *Small Wars and Insurgencies,* Vol. 18, No. 2 (June 2007).

Jomini, Antoine-Henri De, *The Art of War* (Rockville, MD: Arc Manor, Rockville, 2007).

Joint Staff, *Electronic Warfare - Joint Publication 3-13.1,* (Washington, DC: Department of Defense, 2012).

____________, *Cyberspace Operations - Joint Publication 3-12,* (Washington, DC: Department of Defense, 2018).

Jablonsky, David, *National Power: Guide to Strategy* (Carlisle, PA: US Army, Army War College, February 2001).

Johnson, Gerry & Kevan Scholes, *Exploring Corporate Strategy: Text & Cases,* 3rd ed. (New Jersey: Prentice Hall, 1993).

Jamison, Edward, *Intelligence Strategy for Fourth Generation Warfare* (Carlisle, PA: U.S. Army War College, 2006).

Kelley, Robert E., *U.S. Army Special Forces Unconventional Warfare Doctrine* (Newport, RI: Naval War College, 2000).

Katoch, Ghanshyam Singh, *Fourth Generation War: Paradigm for Change* (Monterey, CA: Naval Postgraduate School, 005).

Khan, Amos, *A Response to Fourth Generation Warfare,* working paper (Singapore: Nanyang Technological University, 2010).

Knope, Christina, M. & Eric, J. Ziegelmayer, "Fourth Generation Warfare and the US Military's Social Media Strategy," *Air and Space Power Journal,* Volume 3, No. 4 (4th Quarter 2012).

Kissinger, Henry, *Nuclear Weapons and Foreign Policy* (London: Wild Field and Nicholson, 1969).

Krause, Keith & Michael C. William, *Critical Security Studies: Concepts and Cases* (London: UCL Press, 1997).

Kaufman, Daniel J., Jeffrey S. McKitrick & Thomas J. Leney, *U.S. National Security: A Framework for Analysis* (New York: Lexington Books,1985).

Levy, Jack S. & Joseph R. Gochal, "Democracy and Preventive War: Israel and the 1956 Sinai War", *Security Studies,* Volume 11, Issue 2, (August 23, 2019).

Lykke, Arthur F.,"Towards an Understanding of Military Strategy," in Cerami, Joseph R. and James F. Holcomb, Jr. eds, *Guide to Strategy* (Carlisle, PA: U.S. Army War College, 2001).

Larson, Eric V. & Derek Eaton, Brian Nichiporuk & Thomas S. Szayna, *Assessing Irregular Warfare - A Framework for Intelligence Analysis,* research sponsored by the United States Army (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2008).

LeMay Center for Doctrine Development and Education, *Irregular Warfare - Air Force Doctrine Document 3- 2* (Montgomery, AL: LeMay Center for Doctrine Development and Education, 2013).

Lind, William S. et al, "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation," *Marine Corps Gazette,* (October 1989).

Lind, William, S., John F. Schmitt & Gary I. Wilson, "Fourth Generation Warfare: Another look," *Marine Corps Gazette,* (December 1994).

Lalor, John Joseph, *Cyclopedia of Political Science, Political Economy, and of the Political History of the United States,* (Chicago: Rand, McNally, 1881).

Luján, Fernando M., *Light Footprints: The Future of American Military Intervention:* (Washington DC: Center for a New American Security, March 2013).

Malešević, Siniša, *Sociological Theory and Warfare* (Stockholm: Swedish Defence University, 2011).

Mraz, Jerry L., *Dual Containment: Us Policy in The Persian Gulf and A Recommendation for The Future,* research paper (Montgomery, Al: Air Force, Air University, 1997).

Mondy, Wayne, Arthur Sharplin & Shane R Premeaux, *Management: Concepts, Practices & Skills,* 7th ed., (New Jersey: Prentice Hall, 1995).

Miles, Franklin B., *Asymmetric Warfare: An Historical Perspective* (Carlisle, PA: US Army, Army War College, 1999).

Manwaring, Max G., *Latin America's New Security Reality: Irregular Asymmetric Conflict and Hugo Chavez* (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute Publications, 2007).

____________, *The Strategic Logic of The Contemporary Security Dilemma* (Carlisle, PA: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, 2011).

____________, *Venezuela as an Exporter of 4th Generation Warfare Instability* (Carlisle, PA: U.S. Army War College, 2012).

____________, *State and Nonstate Associated Gangs: Credible Midwives of New Social Orders* (Carlisle, PA: U.S. Army War College, 2009).

Mack, Andrew, *Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict* (New York: Cambridge University Press, 1975).

Marine Corps, *How to Fight in a 4th Generation Insurgency* (Quantico, VA: Expeditionary Warfare School in Quantico, 2009).

Mendelsohn, Barak, *Combating Jihadism: American Hegemony and Interstate Cooperation in the War on Terrorism* (Chicago, IL: University of Chicago, 2009).

McNamara, Robert, *The Essence of Security* (New York: Harper Press, 1966).

Miller, Benjamin, "The Concept of Security: Should It Be Redefined"? *The Journal of Strategic Studies,* Vol. 24, No. 2 (June, 2001).

NATO, *Nuclear Terms and Definitions: Part 1, Appendix 1* (Brussels, 2007).

Nye, Joseph, *Power in the Global Information Age: From Realism to Globalization* (New York: Routledge, 2004).

__________, "Smart Power and the War on Terror", *Asia-Pacific Review*, Vol.15. No.1 (2008).

Newman, Edward, "Weak States, State Failure and Terrorism," *Terrorism and Political Violence* Vol. 19, No. 4, (October, 2007).

Osgood, Robert Endicott, *Limited War: The Challenge to American Security*, (Chicago, US: University of Chicago Press, 1957).

Olsen, John Andreas, *On New Wars* (Norway: Norwegian Institute for Defence Studies, 2007).

Pallaver, Matteo, *Power and Its Forms: Hard, Soft, Smart*, (London: London School of Economics, 2011).

Perla, Peter P., *Wargaming Fourth-Generation Warfare* (Arlington, VA: Center for Naval Analysis, 2006).

Phelan, Pat, "Fourth Generation Warfare and its Challenges for the Military and Society", *Defence Studies, Journal of Military and Strategic Studies*, Volume 11, Issue 1 (April 2011).

Parker, Geoffrey, *The Military Revolution: Military Innovation and the Rise of the West, 1500-1800*, Second Edition (New York: Cambridge University Press, 1996).

Paulus, Andreas and Mindia Vashakmadze, "Asymmetrical War and the Notion of Armed Conflict – a Tentative Conceptualization," *International Review of the Red Cross* Vol. 91 No. 873, (March 2009).

Qureshi, Mehvish Nigar, *In the Context of Fourth Generation Warfare: Challenges and Opportunities* (Islamabad: Institute for Strategic Studies, Research and Analysis, 2010).

Ragab, Eman, *Countering Radicalization and Violent Extremism Among Youth to Prevent Terrorism* (Netherlands: NATO Science for Peace and Security Program, 2015).

Rak, Claire E., "Counterproliferation Strategy: The Role of Preventive War, Preventive Strikes, and Interdiction", Master's Thesis, (Monterey, CA: Naval Postgraduate School, 2003).

Renshon, Jonathan, "The Psychological Origins of Preventive War". In Stanley A. Renshon and Peter Suedfeld (eds.) *Understanding the Bush Doctrine: Psychology and Strategy in an Age of Terrorism* (New York: Routledge Press, 2007).

Rumsfeld, Donald H., "A New Kind of War," *The New York Times*, September 27, 2001.

Rotberg, Robert I., "Failed States in a World of Terror," *Foreign Affairs*, {July/August, 2002). https://www.foreignaffairs.com/articles/2002-07-01/failed-states-world-terror

____________, "Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators," (Washington DC: Brookings Institution Press, 2003).

Swanström, Niklas & Mikael Weissmann, *Conflict, Conflict Prevention and Conflict Management and Beyond: A Conceptual Exploration* (Sweden: Central Asian Caucasus Institute, 2005).

Steinber, James, "Preventive Force in US National Security Strategy", (Massachusetts, US: he Commonwealth Institute, 2006). https://www.comw.org/qdr/fulltext/0601steinberg.pdf

Sokolovskii, V.D., *Soviet Military Strategy* (Santa Monica: Rand, 1963).

Simons, Greg, *Fourth Generation Warfare and the Clash of Civilizations* (Oxford: Oxford University Press, 2010).

Subramaniam, Arjun, *Strategies to Tackle Fourth Generation Warfare (4GW): An Aerial Perspective,* (New Dheli: Institute for Defence Studies and Analyses, 2010).

Sauer, Eric F., *Imagining the Impossible: Insurgency In The USA* (Monterey, CA: Department of Defense, 2011).

Singer, Peter, W., "Outsourcing War," *Foreign Affairs,* (March, 2005). https://www.foreign affairs.com/articles/2005-03-01/outsourcing-war (August 25, 2019).

Schwarzenberger, Georg, *Power Politics, A Study of World Society* (London: Stevens & Sons Limited, 1964).

Theohary, Catherine A., *Information Warfare: Issues for Congress* (Washington, DC: Congressional Research Service, 2018).

Transparency International, "Global Corruption Barometer", (Berlin: 2016). https://www. transparency.org/research/gcb

The Information Warfare Site, *Psychological Operations*, (Homeland Security Advisory System, February, 13, 2011). http://www.iwar.org.uk/psyops/index.htm

Terriff, Terry, Aaron Karp and Regina Karp, eds. *Global Insurgency and the Future of Armed Conflict* (New York: Routledge, 2008).

Thornton, Rod, "Fourth Generation: A New Form of Warfare?," *Contemporary Security Policy,* Vol. 26, No *2* (August 2005).

Tabarcia, Niculae, *Power Relations between Realism and Neo- Realism in Hans Morgenthau's and Kenneth Waltz's Visions* (Frankfurt: Carol I National Defence University Publishing House, 2009).

The President of United States, "National Security Strategy Report" (Washington, DC: The White House, May 2010).

Trager, Frank & Philip Kronenberg eds., *National Security and American Society* (Lawrence, KS: Kansas University Press, 1973).

The Fund for Peace, "Fragile States Indicators," (Washington, DC, 2019). https://fragilesta tesindex.org/indicators/

US Department of Defense, *Operations in Chemical, Biological, Radiological, and Nuclear Environments.* (Washington, DC, 2018).

United Nations Children's Fund (UNICEF), *Education Under Fire: How Conflict in the Middle East is Depriving Children of their Schooling* (New York: UNICEF Media, 2015) http://childrenofsyria.info/wp-content/uploads/2015/09/EDUCATION _FINAL_English.pdf

UNDP, *Human Development Report 1994*, (New York: 1994).

United Nations, "Human Development Reports," United Nations Development Programme (New York: 2016). http://hdr.undp.org/en (Jun 12, 2016).

US Department of the Army, *Army Special Operations Forces Unconventional*, field manual (Washington, DC: Headquarters, Department of the Army, 2008).

Vallejos, Osvaldo, *Fourth Generation Warfare in Chile: Illicit Drug Trafficking Threats* (Carlisle, PA: U.S. Army War College, 2011).

Wallace, Dave & Shane Reeves, *Non-State Armed Groups and Technology: The Humanitarian Tragedy at Our Doorstep* (West Point, NY: United States Military Academy, 2013).

Walzer, Michael, *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations*, 4th edition, (New York: Basic Books, 2006).

WebFinance Inc. Business Dictionary. (February 11, 2018). http://www.businessdictionary.com/definition/vulnerability.html

Wheelen, Thomas L. & J. David Hunger, *Strategic Management*, 6th ed., (Boston, MA: Addison-Wesley Longman, 1998).

Wilcox, Greg & Gary I. Wilson, "Military Response to Fourth Generation Warfare in Afghanistan," *Project on Government Oversight: Defense and the National Interest*, (May 5, 2002).

Willimson, Steven C. "From Fourth Generation Warfare to Hybrid War" (Strategy Research Project, US Army War College, Carlisle Barracks, 2009).

Wieseltier, Leon, "Welcome to the Era of the Light Footprint, Obama finally finds his doctrine," *The New Republic Journal*, (January 29, 2013). https://newrepublic.com/article/112205/obama- doctrine- light- footprint- lightweight- thinking

Wolfers, Arnold, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1962).

Youra, Ryan Justin, *Power Plays: Exploring Power and Intervention in Proxy Wars* (Washington, DC: American University, 2014).

نبذة عن المؤلف

اللواء طيار الدكتور هشام محمد إمام الحلبي، يشغل منصب مستشار في أكاديمية ناصر العسكرية العليا، وهو عضو مجلس إدارة، وعضو الهيئة الاستشارية لمركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية بجامعة عين شمس، وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية، وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للأمم المتحدة. كما يعمل محاضراً بأكاديمية ناصر العسكرية العليا في موضوعات الأمن القومي والاستراتيجية والصراعات المستقبلية، والمتغيرات الحالية والمستقبلية في أشكال الحروب والصراعات، وما يصاحبها من الاستخدامات المختلفة للقوة، وهو كذلك محاضر في الكثير من الجامعات والمعاهد العلمية، مثل جامعات القاهرة، وعين شمس، وجنوب الوادي، وأكاديمية الشرطة، ومعهد التدريب البرلماني التابع لمجلس النواب، ومعهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وغيرها.

شارك الحلبي في عدد من المؤتمرات والفعاليات، منها المشاركة في وضع رؤية مصر الاستراتيجية حتى عام 2030، وندوة حلف شمال الأطلسي في بروكسل حول مواجهة الإرهاب بعد الثورات العربية، ومؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط مع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، والعديد من الندوات بالمراكز البحثية في مصر، ومنها هيئة البحوث العسكرية للقوات المسلحة المصرية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

تخرج الحلبي من الكلية الجوية المصرية عام 1982، وتدرَّج في المناصب في القوات الجوية المصرية؛ وكان آخرها مساعد رئيس أركان القوات الجوية، وهو حاصل على بكالوريوس الطيران والعلوم العسكرية بتقدير امتياز، والماجستير في العلوم العسكرية من مصر بتقدير امتياز، ودورة أركان حرب من الولايات المتحدة الأمريكية بتقدير امتياز عن

بحث "الإدارة بالجودة الشاملة"، الذي نشـرته الجامعة الجوية الأمريكية في موقعها كأحد البحوث المتميزة.

وهو حاصل على زمالة أكاديمية ناصـــر العسـكرية العليـا بتقـدير امتيـاز، والأول بامتياز في بحث الزمالة، بعنوان "المشكلة النووية الإيرانية وتأثيرهـا عـلى الأمـن القـومي العربي"، وحاصل على الدكتوراه بامتياز مع مرتبة الشـرف الأولى، وحاصل عـلى العديـد من الأوسمة والميداليات والأنواط من رئـيس الجمهوريـة (وسـام الجمهوريـة، وميداليـة الخدمة الممتازة، وميدالية القدوة الحسنة والخدمة الطويلـة، ونـوط الواجـب العسـكري)، والعديد من خطابات الشكر والتقدير من داخل مصـر وخارجها.



الفهارس

أ

ب

ت

ث

ج

ح

س

ش

ص

ط

ع

غ

ف

م

ن

هـ